المنظمة العربية للترجمة

لويك دوبيكير

فهم فرديناند دو سوسور وفقاً لمخطوطاته

مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات

ترجمة

ريما بركة

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

فهم فردِيناند دو سوسور وفقاً لمخطوطاته

مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات

لجنة اللسانيات والمعاجم

بسام بركة (منسقاً)
إسماعيل عمايرة
حسن حمزة
سامي عطرجي
عبد القادر الفاسي الفهري
صالح الماجري

المنظمة العربية للترجمة

لويك دوبيكير

فهم فردينان دو سوسور وفقاً لمخطوطاته

مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات

ترجمة

ريما بركة

مراجعة

بسام بركة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
دوبيكير، لويك
فهم فرديناند دو سوسور وفقاً لمخطوطاته: مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات/ لويك دوبيكير؛ ترجمة ريما بركة؛ مراجعة بسام بركة.
319 ص. - (لسانيات ومعاجم)
بيبليوغرافيا: 305 - 313.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-075-2
1. النقد. 2. التأويل. أ. العنوان. ب. بركة، ريما (مترجم). ج. بركة، بسام (مراجع). د. السلسلة.
410.92

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة"

المنظمة العربية للترجمة
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 113-5996
الحمراء - بيروت 2090 1103- لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611)/ فاكس: 753032 (9611)
e-Mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2034 2407 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: "مرعربي" - بيروت/ فاكس: 750088 (9611)
e-Mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول (سبتمبر) 2015

المحتويات

مقدمة المترجم

في النصف الثاني من القرن العشرين، عرفت اللسانيات انتشاراً لم يشهده علم آخر في التاريخ المعاصر. فهي لم تكتفِ بأنها قلبت مفاهيم الدراسات اللغوية رأساً على عقب (من المعيارية إلى الوصفية، ومن التعاقبية التاريخية إلى التزامنية الآنية)، كما لم تفرض نفسها في كل الدراسات اللغوية وفي المحافل العلمية في كل دول العالم تقريباً وحسب، بل إنها تعدّت مجال اختصاصها البحت لتؤثر مباشرة في معظم العلوم الإنسانية الأخرى من مثل علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا والأونطولوجيا وعلم النفس والنقد الأدبي وغيرها. وقد اعتمد هذا التأثير أكثر ما اعتمد على المنهجية التي وضعت اللسانياتُ أسسَها في دراسة اللغة ووصف عمل العناصر المكوّنة في نظامها، أي أنها اعتمدت بالضبط على ما يُدعى بالبنيوية.

وصحيح أنّ اللسانيات تطوّرت تطوراً هائلاً في القرن الماضي أو في السنوات المئة التي انصرمت، وصحيح كذلك أنها تفرّعت في اتجاهاتٍ مختلفة أشدّ الاختلاف وقد تكون متعارضة فيما بينها في بعض الأحيان، إلا أنها كلها تعود في سبب انطلاقها إلى مصدر واحد، وهي وإن كانت تُخالفه في بعض الأحيان أو حتى تتعارض معه، فإنها في نهاية الأمر تضع

أُسُس فكرها وتكوّن منهجية دراستها انطلاقاً منه واعتماداً على الطرق التي يستعملها والمفاهيم التي يقدمها. وليس هذا المصدر سوى **دروس في اللسانيات العامة** لفرديناند دو سوسور.

لكن، عندما نتكلم على فرديناند دو سوسور، أب اللسانيات الحديثة، وعلى كتابه **دروس في اللسانيات العامة**، لا يتبادر إلى ذهن العديد من الناس أن هذا العالم لم يضع هذا الكتاب هو نفسه ولم يكتبه بخط يده. ذلك أنه بعد أن توفي بسنتين (كانت وفاته في العام 1913)، قام طالباه شارل بالي وألبير سيشيهاي بجمع المحاضرات التي ألقاها في جامعة جينيف من العام 1907 حتى العام 1911، وكوّنا منها فصول هذا الكتاب.

ففي مقدمة كتاب **دروس في اللسانيات العامة**، لا يُعرِّف بالي وسيشيهاي عن نفسيهما كمؤلفي هذا الكتاب، بل هما يعتبران أن سوسور هو الكاتب وأنهما ليسا سوى مجرد ناسخين، كأولئك الأشخاص الذين يقومون بنسخ التسجيلات الصوتية. ولكنهما في الحقيقة قاما بأكثر من ذلك، فهما لم يكتفيا بـ«بنسخ» ما قاله أستاذهما، إذ لم تكن التسجيلات الصوتية متاحة في ذلك الوقت، بل اعتمدا على الملاحظات التي دوّنها طلّاب سوسور (وكانا في عدادهم) عندما تابعوا المحاضرات التي ألقاها في جامعة جينيف. وبنتيجة ذلك، فإن النص الذي أنتجه بالي وسيشيهاي لم ينبع مباشرة من سوسور، بل مرّ بعدّة مراحل مختلفة في طبيعتها وفي زمانها، من تدوين ما ألقاه سوسور على الطلاب، وقراءة ما دوّنه هؤلاء الطلاب وتحليله، إلى كتابة النص الذي نعرفه تحت عنوان **دروس في اللسانيات العامة**:

كلام سوسور الشفهي – استماع الطلاب إليه – تدوين الطلاب لكلام سوسور أو بالأحرى لما استطاعوا أن يتلقوه من هذا الكلام وأن يفهموه – قرآه بالي / سيشيهاي لهذه المدوّنات – كتابة بالي / سيشيهاي من

خلال فهمهما لما قرآه – النصوص المطبوعة في **دروس في اللسانيات العامة**.

والجدير بالذكر أن بالي وسيشيهاي لم يطّلعا على كل المدوّنات التي أخذها طلاب سوسور، كما أنهما لم ينشرا كل المدوّنات التي كانت بين أيديهما، بل اكتفيا بالاحتفاظ بالأفكار التي اعتقدا أنها أهم ما يوجد في هذه المدوّنات. ولكن النصوص التي اعتمدا نشرها تذهب في معظمها في اتجاه الدراسات اللغوية ومفاهيم علم اللسانيات، وذلك على حساب مفاهيم أخرى كان سوسور يشدِّد عليها، وهي المفاهيم التي تؤسس لعلم جديد هو علم السيميائية.

وما لا يخطر ببالنا ونحن نقرأ هذا الكتاب الذي نشراه أنه من الممكن أنْ يكون خائناً لأفكار سوسور في بعض وجوهه، من حيث إنه يقدّم أفكاراً تتعارض أحياناً مع الأفكار التي نجدها في المخطوطات التي كتبها سوسور بنفسه، أو هي على الأقل لا تؤدي على التمام المعنى الذي قصده في محاضراته الشفهية.

يمكن هذه المراحل المختلفة نوعياً وزمانياً أن تُبرِّر إلى حدٍّ ما التباين، وفي بعض الأحيان التناقض، الذي نجده بين مخطوطات سوسور و**دروس في اللسانيات العامة**، أي بين سوسور «الحقيقي» وسوسور كما نعرفه منذ عدة عقود من الزمن.

ذلك أن سوسور الحقيقي لا يوجد في ما دوّنه طلابه من أقواله بقدر ما يوجد في ما كتبه هو نفسه بخط يده. والواقع أنّ مرور الزمن قد كشف عن عدد كبير من المخطوطات والمدوّنات والملاحظات التي وضعها سوسور من أجل محاضراته أو من أجل تحضير مقال أو كتاب. هنا انبرى لويك دوبيكير للبحث في هذه المدوّنات التي تعبّر مباشرة عن فكر سوسور وعن

تطوّر المفاهيم الأساسية التي كان يعتمدها من سنة إلى أخرى. فقرأها كلها ونظمها ووزعها إلى فئات ترتبط بكل مفهوم أساسي من المفاهيم التي عُرف بها سوسور. ووضع كل ذلك في هذا الكتاب الذي بين يدينا، هذا الكتاب الذي يقدّم تصويباً موثّقاً لكل ما عُرف من مواقف منهجية عند سوسور. وتتوزّع هذه المواقف والمفاهيم في عناوين كبيرة هي التي انتشرت في صقاع العالم الأكاديمي، وهي:

- اللسان واللغة والعلاقة بينهما : لا يمكن دراسة اللغة من دون أن يستند الباحث إلى دراسة الألسنة، فهذه الأخيرة هي الشيء الملموس الذي يُمكن من خلاله الوصول إلى ظاهرة اللغة.

- تغيّر الألسنة عبر الزمن، وهو ما يجعل للّسان تاريخ. ولكن لدراسة تطور لسان ما عبر الزمن، يجب دراسة حالات هذا اللسان، أي أخذ اللسان في نقاط معيّنة من الزمن ودراسته. وهنا تظهر فكرتي التزامن والتعاقب.

- اللسان نظام يتكوّن فيه معنى كلمة ما من خلال علاقاتها بالكلمات الأخرى الموجودة ضمن هذا النظام.

- مفهوم القيمة، فكل عنصر من عناصر اللسان يتخذ قيمته من خلال أمرين أساسيين هما طبيعة علاقته بعناصر اللسان الأخرى وقوة تداوله وتواتر استعماله.

- الدّال والمدلول، العنصران اللذان يكوّنان الإشارة اللغوية ويحدانها بغض النظر عن أي أمور أخرى غير لسانية.

- اعتباطية الإشارة اللغوية، أي غياب العلاقة العضوية والمباشرة بين مكوّني الإشارة اللغوية: الدال والمدلول.

- البعد الاجتماعي للسان، وهذا مفهوم لم يُوضح بما فيه الكفاية في «الدروس».

- السيميائية، وهي علم يرى سوسور أنه يقع في أساس كل العلوم، الأمر الذي يجعل من هذا العالم أب علم السيميائية وليس علم اللسانيات (كما كنا نعتقد).

ليس ذلك فحسب، بل توجد أفكار مذكورة في **دروس في اللسانيات العامة** أظهرت دراسة المخطوطات التي يقوم بها لويك دوبيكير أنها غير صحيحة وتخالف تماماً ما كان سوسور يقصده عند إلقاء محاضراته على طلابه، ومن هذه الأفكار:

- اللسان كيان منعزل عن العالم، تتم دراسته بحد ذاته ومن أجل ذاته. ولكن مخطوطات سوسور أظهرت أن اللسان يتوافق مع الفكر، وبالتالي فإن للسانيات علاقة بعلم النفس وغيره من العلوم.

- لم يدرك سوسور الفونيم على أنه أصغر عنصر مميّز يحمل فارقاً بالمعنى. إلا أن سوسور يذكر في مخطوطاته أن لا قيمة لصوت ما إلا بتقابله بالأصوات الأخرى التي تنتمي إلى نظام الأصوات نفسه.

- أهمل سوسور البعد الاجتماعي للسان، لكنه كتب في المخطوطات التي يكشف عنها لويك دوبيكير أن لا وجود للّسان خارج المجتمع.

ولا يسعنا هنا إلا أن نحيل القارئ إلى الكتاب نفسه لأن المؤلف لم يترك شاردة ولا واردة في هذا المجال إلا وتوسع فيها.

ريما بركة

يشكر المؤلّف المؤسسات التالية لمساعدتها:

- مكتبة دار المعلّمين العليا في شارع أولم
- المكتبة العامة والجامعية في جينيف (BPU)
- المؤسسة السويسرية للثقافة (Pro Helvetia)
- مكتبة هافتن في جامعة هارفارد (الولايات المتحدة)
- الجمعية الفرنسية لعلم المصطلح
- جمعية اللسانيات في باريس
- جامعة السوربون الجديدة (باريس III)

ملاحظات الناشر

1. المقولات المخطوطة بيد فرديناند دو سوسور نفسه موضوعة بين هِلالين(*). ولتسهيل الأمر على القارئ تمّ استخراج معظمها من **محاضرات في مادة اللسانيات العامة لفرديناند دو سوسور** (غاليمار، 2002).

2. **دفاتر فرديناند دو سوسور** (*CFS*) هي مجلّة علمية مُخصّصة للمسائل المتعلقة بفِكر دو سوسور، وليست دفاتره التي قام هو بكتابتها.

3. "BPU" رمزٌ يدلّ على المكتبة العامة والجامعية في جينيف، وهي المكتبة التي تملك أكبر عددٍ من المخطوطات السوسورية.

4. تدلّ العلامات <> على إضافةٍ وُضِعت على هامش المخطوطة. وتدلّ العلامات [ ] على انقطاعٍ في المَخطوطة.

5. تدلّ العلامات [...] على تدخّلٍ من قبل المؤلّف أو الناشر.

(*) وضعت المنظمة العربية للترجمة الكلمات التي ركزّ عليها الناشر بين هلالين باللغة العربية.

اختيار المَخطوطات

كان لا بدّ من القيام باختيارٍ من بين آلاف الأوراق المخطوطة بيد دو سوسور. وقد تمّ تفضيلُ العناصر الأساسية التي من شأنها أنْ تُعيد مَوْضعة تطوّر فكر دو سوسور، وأنْ تُساهم في التفكير حول لِسانيات اليوم. وهكذا، اضطررنا إلى عدم ذكر المخطوطات المتعلقة بعلم الأصوات أو كلّ الأوراق التي تتناول البحث عن الجِناس التصحيفي في الشعر، الذي تفنّن فيه دو سوسور في العثور على كتاباتِ الأسماء المُرمّزة داخل نصّ الأشعار القديمة.

المخطوطات المذكورة هنا هي بالإجمال تلك التي تتناول مسائل اللّسانيّات العامة، وهي تُشكل مجموعةً متفرّقة ومبعثرة ومتغايرة كان لا بدّ من إيجاد مسلكٍ عبرها، كما في المَتاهة.

"ما هو مُطلق، هو مبدأ حركةِ اللسان عبر الزمن"

(Notes pour les cours III, 1910-1911, *Ecrits de linguistique générale*, p. 311).

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

إننا، وبكلّ سرور، نلقي من جديد نظرة على هذا الكتاب، **فهم فرديناند دو سوسور وفقاً للمخطوطات**، بفضل الفرصة التي أتاحتها لنا ترجمته إلى اللغة العربية من قبل ريما بركة ضمن إطار عمل المنظمة العربية للترجمة.

كان هدف هذا الكتاب لفت الانتباه إلى ضرورة قراءة أعمال فرديناند دو سوسور عن كثب، مع محاولة الابتعاد عن كتاب **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** الذي نُشر في العام 1916، أي ثلاث سنوات بعد وفاة دو سوسور. إن هذه المحاضرات هي بالفعل إعادة وضع للمحاضرات التي ألقاها دو سوسور في جامعة جينيف خلال ثلاثة فصول من السنوات 1907-1911. وقد ارتكزت إعادة الوضع هذه على ملاحظاتٍ دوّنها الطلاب خلال المحاضرات، وهي في غالبية الأحيان مكتوبة بعناية، ولكنها أحياناً متباينة، لا بل متناقضة. وقد تم إدراك دو سوسور بشكل أساسي من خلال هذه "المحاضرات في اللسانيات العامة" التي نُشرت عام 1916.

هكذا، يكون دو سوسور قد عُرِف بكتابٍ لم يكتبه هو بنفسه. وبالتالي، يبدو من الضروري اليوم، ومن أجل إعادة بناء فكر دو سوسور، العودة إلى مجموع المخطوطات السوسورية. وهذه المخطوطات هي على الأقل من ثلاثة أنواع:

- المؤلَّفات والمقالات التي نشرها دو سوسور خلال حياته. ولكنها لا تتضمن تقريباً أيَّ نظرة حول اللسانيات العامة.

- الملاحظات التي دوّنها طلاب دو سوسور خلال محاضراته، ولا سيما محاضرات اللسانيات العامة التي ألقاها في جامعة جينيف (1909-1911).

- المخطوطات التي كتبها دو سوسور بنفسه.

لقد وُضع هذا الكتاب: **فهم دو سوسور وفقاً للمخطوطات**، انطلاقاً من هذه الملاحظات وهذه الوثائق. وذلك بهدف إعادة بناء فكر دو سوسور بعيداً عن الأفكار المُسلَّم بها عن نظريته منذ قرابة القرن من الزمان.

وهذه فرصة للقيام باكتشافات عديدة، كاكتشاف مثلاً استعمال دو سوسور للتعبير "محور نظمي" (1909) والأهمية التي يُوليها لـ "تركيب نظمي: نظام عناصره مرتبطة ببعضها البعض بتواليها وتقدّمها". والمحور الآخر، الذي أطلق عليه اللغويون بعد دو سوسور اسم "محور استبدالي"، أطلق عليه دو سوسور أسماء مختلفة، مثل: "ترتيب حدسي" (1907)، و"مجال ترابطي"، و"جمع وفقاً لأصل الكلمة"، و"جمع غيابي" (1911). وهذه الصيغ تدلّ على الطابع الأساسي الذي كان دو سوسور يُعطيه لهذه الآلية الأساسية التي يشكّلها ترابط الأفكار على

المحور العمودي، والذي يتحقق على المحور الأفقي في "الكلام الفعلي".

هناك اكتشافٌ آخر من الممكن القيام به عند قراءة هذه المخطوطات، وهو التفكير الذي تابعه دو سوسور حول هذين المحورين: المحور الأفقي والمحور العمودي. فالمحور الأفقي، أو "المحور النظمي"، هو فعلياً ما ينتج من الخيارات التي تحصل في الفكر على المحور العمودي. وهذا المحور العمودي هو المكان الذي يتم فيه جمع الوحدات وفقاً لأصلها: فعلى سبيل المثال، تعطي عَلّم (Enseign-*er*) "مجموعة": تعليم (Enseign-*ement*)، ومعلِّم (Enseign-*ant*)... إلخ. ولكن En-seignement ترتبط بدورها كاسم بـ Enseignement، وتسلُّح (Ar-mement)، ومنتوج (Rendement). وتتصل بترابط الأفكار بـ توجيه (Instruction)، وتعلُّم (Apprentissage)، وتربية (éducation). هذه اللعبة بين محور أفقي ومحور عمودي أساسية لأنها في قلب الألسنة، و"الأشخاص المتكلّمين"، واللسانيات العامة.

وهناك مقطع كان عصيّاً عليّ لوقت طويل، ولكنني استطعت فهمه في العام 2012 من خلال مخطوطة في جينيف، وهو "مقطع المقارنات". وهذا مقطع مهم لأنه من إحدى المخطوطات الأخيرة في اللسانيات العامة التي كتبها دو سوسور بيده (1911)، والتي وصلتنا. وهو بالإضافة إلى ذلك يتناول مفهوماً أساسياً عند دو سوسور، وهو مفهوم "القيمة". يُشير دو سوسور في هذا المقطع إلى أنّ "القيمة تترادف في كلّ لحظة مع مصطلح موجود ضمن نظام مصطلحات متشابهة". هذه جملة غامضة للغاية. ويجب أنْ نفهم عند قراءة المخطوطة أنّ الوحدات التي تظهر على المحور الأفقي تتمتّع بالطبيعة نفسها وتتقابل في ما بينها.

وما يصعب فهمه أكثر هو ما يُضيفه دو سوسور في الجملة نفسها: "أن "القيمة"... "مترادفة للغاية في كلّ لحظة مع أشياء يُمكن مبادلتها". فمقابل ماذا هذا التبادل؟

الحلُّ الذي توصلنا إليه انطلاقاً من تحليل هذا المقطع هو أنه على المحور الأفقي، وعلى المحور العمودي، يلتقي نظامان من العناصر المختلفة تماماً. فعلى المحور الأفقي تتوزع الإشارات التي تتوالى، والتي بإمكاني عرضها بشكل شفهي أو كتابي. أما على المحور العمودي، فتتوزع أفكار وأشكال من الممكن أن يتم اختيارها لتتخذ مكاناً لها على المحور الأفقي. هذه الأفكار المرتبطة بأشكالٍ يتم تبادلها إذاً مقابل إشارات، في الكلام الذي يصبح فعلياً على المحور الأفقي. وعند تقاطع الاثنين، الإشارات والأفكار المرتبطة بالأشكال، تتشكّل "القيمة": إننا نستخدم كلمات، وإشارات لغوية، ونطابقها بأفكار. وعند القيام بذلك، نبادل كلمةً مقابل فكرة من خلال ربطهما الواحدة بالأخرى. إننا نبادل، على هذا النحو، فكرةً مقابل شكل، وهذا الترابط في سلسلة الخطاب يخلق الإشارة (دالّ/ مدلول). من الممكن بالفعل إدراك هذا الترابط بين عنصرين متغايرين للغاية من خلال التفكير بالتمييز الذي سيقوم به دو سوسور في العام 1911 بين "الدالّ" و"المدلول". وهكذا، عندما نتكلّم ونشكّل سلسلات من الإشارات، نربط عنصرين متباينين للغاية، هما الفكرة والشكل، أو المدلول والدالّ. ويكتب دو سوسور أنهما متباينان، كما يُمكن أن يكون متبايناً "صفيحة من حديد مربوطة بحصان، أو صفيحة من ذهب موضوعة على ثور، أو خروف يحمل حلية من نحاس" (1890-1894). إنهما عنصران متباينان للغاية وهما، كما يكتب دو سوسور، "اعتباطيان" الواحد بالنسبة إلى الآخر. يتبادل إذاً في القيمة "س" مقابل

"ص"، وهما عنصران نقوم بربطهما الواحد بالآخر، فالواحد منهما يشكل المقابل للآخر، والعكس صحيح.

إن آلية القيمة هذه - تبادل "شيء" مقابل آخر، أو تبادل فكرة مقابل إشارة - يمكن إعادة وضعها أيضاً ابتداءً من مثال قطعة العشرين فرنكاً، وهو مثال موجود في مقطع آخر كتبه دو سوسور. فالقطعة لا تساوي 20 فرنكاً إلّا باسم "قيمة مثالية تُعلن باسمها أشياء مادية متلائمة في ما بينها، وهي أشياء يمكن أن تكون مختلفة بالكامل، بالإضافة إلى أنّ كلّ واحدٍ منها يتجدَّد باستمرار في كُنهه" (في أماكير، 2011، صفحة 165). لا يمكنني أن أبادل هذه القطعة مقابل قطعة خبز إلّا باسم "قيمة مثالية" يتّفق عليها شخصان يتخاطبان، أو مجموعة، أو "جماعة".

على الصعيد اللغوي، يمكن لهذا التبادل أن يبدو كما لو كان فكرةً تتجسّد في شكل (الدالّ)، وهما مرتبطان في الإشارة. وبالتالي إنني أبادل باستمرار فكرةً مقابل إشارة، وإشارةً مقابل فكرة، الأمر الذي يُكوّن في كلّ لحظة "قيمةَ" - معنى - ما أقوله.

وهكذا يظهر "التبادل" أساسياً لفهم مفهوم القيمة. إنه تبادلُ عنصرٍ "روحيّ" - فكرة - مقابل عنصرٍ "مادي" - شكل لغوي - لدرجة أنّ "التبادل" يُعبّر عن الحركات التي تعبر اللسان: "التبادل، كالتعبير الحقيقي الوحيد عن كلّ حركةٍ في اللسان" (في أماكير، 2011، صفحة 165).

وأخيراً، هناك نقطة أخيرة نودّ التشديد عليها، والتي كانت في نظري اكتشافاً عندما كنت أكتب فهم دو سوسور وفقاً للمخطوطات. إنها الأهمية التي أولاها دو سوسور للبُعد الاجتماعي للّسان. والدليل على ذلك تأكيداته المتكرّرة على "أنّ اللسان يسري بين البشر، وأنه

اجتماعي"؛ وأنّ "اللسان اجتماعي أو لا وجود له"... إلخ. ولا بدّ حول هذا الموضوع من إعادة وضع منهجية فكر دو سوسور عن كثب، مع محاولة الإجابة عن هذا السؤال الأساسي: إذا كان اللسان اجتماعي، فما الرابط بين ما هو لساني وما هو اجتماعي؟

الجواب: إنه مرة أخرى القيمة. يمكن للقيمة أنْ تكون، بشكلٍ مجرّد، المعنى الذي تتخذه عناصرُ نظامٍ لغوي ما بالنسبة إلى بعضها البعض. ويمكنها أيضاً أنْ تكون، بشكلٍ نفسي، المعنى الذي أعطيه أنا لإشاراتِ اللسان الذي أتكلّمه. ويُمكن للقيمة أخيراً أنْ تكون، من وجهة النظر الاجتماعية، المعنى الذي تُعطيه "جماعةٌ" ما لإشارات اللسان ولتحقيقها في الكلام. ولكنْ، يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك. هذه القيمة الاجتماعية ليست بالفعل عنصراً خارجياً، وإنما هي عتصر باطني للّسان: إنها داخل اللسان. هذه هي النتيجة التي توصّلنا إليها في اللحظة التي فهمنا فيها كلّ أبعاد هذا المقطع الذي كتبه دو سوسور: "الجماعة الاجتماعية وقوانينها هي أحد عناصرها الداخلية وليس الخارجية، هذه هي وجهة نظرنا" (1911).

كنت قد كشفت عن هذا التفكير للدكتور بسام بركة وللدكتورة ريما بركة خلال عددٍ من اللقاءات التي جمعتنا في باريس. وأنا سعيدٌ اليوم بتسليمهما هنا تطورات المناقشة التي بدأناها حينها، وأشكرهما لأنهما فكّرا بأنّ هذه المواضيع جديرة بأن تُنقل إلى الطلاب والباحثين والمفكّرين الذين يعملون باللغة العربية.

لويك دوبيكير

باريس في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2013

مقدمة
دو سوسور آخر

هل هناك فكرٌ دو سوسوري؟ أم هو مجرد سراب؟ السؤال ليس غريباً، إذ يوجد على الأقل دو سوسور واحد. إنه دو سوسور **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، المؤلَّف الذي نُشِر في العام 1916، بعد وفاته، والذي لم يكتب دو سوسور سَطراً واحداً منه.

ها نحن أمام موقفٍ غريب. فرديناند دو سوسور هو كاتبٌ أساسي من بين كتّاب القرن العشرين. فهو من وَضع أسُس اللسانيات الحديثة مُهيِّئاً بذلك الظروفَ الملائمة لظهور "علم اللغات". وقد ألْهم مجموعَ العلوم الإنسانية حتى يومنا هذا. فالمسائل المتعلقة بالإشارة اللغوية، والدّال والمدلول، والاعتباطية، والقيمة، والألسنية التزامنية، والألسنية التعاقبية، كلّها تبدو بدهية. ولكن ما إن ندخل في التفاصيل ونبدأ بالتساؤل حتى يأتي الشكّ. وبالتالي، ما هي بالضبط الفكرة التي كَوَّنها دو سوسور عن الإشارة اللغوية؟ ما هو الاعتباطي في اللسان؟ هل يستخدم دو سوسور عبارة "اعتباطية الإشارة اللغوية"؟ وما أهمية القيمة في فَهْم الألسنة؟ وما الفائدة من التكلّم على التزامنية والتعاقبية؟ ما كان الهدف النهائي لأبحاثه؟ هذه تساؤلات تطال كلُّها المسائل الأساسية للّسانيات.

لماذا إذاً هذا الشك، واليوم بالتحديد؟ فرديناند دو سوسور هو مؤلّف "محاضرات" لم يكتبها. فـ **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** هي نتاج اثنين من طُلّابه، هما شارل بالي، وألبير سيشيهاي، قاما بإعادة وضع المحاضرات ابتداءً من المُدوّنات التي كتبها طلابُ دو سوسور. ولكن أيّاً منهما لم يحضر محاضرات اللسانيات العامة. وحده كاتب ثالث، هو ألبير ردلينغر، الذي ساهم في وضع عرضٍ شامل لما سيصبح "المحاضرات"، كان قد حضر محاضرات فصل الشتاء عام 1907، ومحاضرات العام الجامعي 1908-1909، ولكنه لم يحضر الجزء الثالث من المحاضرات وهي الأكثر أهمية (1910-1911)، إذ عليها سيرتكز وضع الجزء الأكبر من هذا المؤلَّف الشهير **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**. بيد أنّ فكر دو سوسور حول مسائل اللسانيات العامة يمتد على الأقل حتّى صيف العام 1911. وآخر محاضرة مُدوّنة، تلك المؤرخة بتاريخ 4 تموز/ يوليو من العام 1911، تُبيّن نتيجة تفكيرٍ نَضُج خلال حوالى الأربعين عاماً، وهو تفكيرٌ ذو ترابطٍ مُذهل.

لطالما اعتقدنا أنّ الجزء الأساسي من فكر دو سوسور مُدوّن في **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، ولكنَّ هذا المؤلَّف صدر ثلاث سنوات بعد وفاة دو سوسور. وهو إعادة بناءٍ ممتازة جداً في نظر من يعرف الصعوبات التي تُواجه كلّ من يحاول الاهتداء في الفكر السوسوري. ولكنْ إذا نظرنا عن كثب إلى الأمور، لوجدنا أنّ هناك العديد من التساؤلات التي تَطرح نفسها. إذْ نجد في "المحاضرات" عدداً من التقطّعات والانتقالات المتقطّعة والاستطرادات والاضطرابات في التفكير: وهي انطباعاتٌ سببُها مجموع التعديلات التي أُجريت في مختلف مراحل الكتابة، بدءاً بالتردد حِيال ما إذا كانت "المحاضرات"

هي بالفعل كما ألقاها دو سوسور وحتى الكتابة النهائية لمحتوى لم يكن أيٌّ من الكاتبين الأساسيين موجوداً لدى إلقائه.

الوثائق التي تشكل مصدر **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** هي بالتأكيد مزيجٌ من عناصر شتّى. فهناك، من جهة، بعض المدوّنات التي وُجِدَت في ذلك الوقت بين أوراق دو سوسور من دون أنْ يكون لها أيٌّ صلةٍ بالمحاضرات. وهناك، من ناحيةٍ أخرى، الملاحظات التي دَوّنها الطّلاب خلال المحاضرات والتي نُقِلت بشكلٍ ممتاز. ولكنّ ذلك لم يحُل دون أن تتضاعف "تردّدات المحاضرة الشفهية" نتيجةً للتأويلات والاختزالات التي تنطوي عليها كلُّ عمليةِ تدوينٍ للملاحظات، وهنا، بالإضافة إلى ذلك، من قِبَل عدّة مستمعين: نصوص مُتباينة، ومقاطع ناقصة، ومصادر متناقضة في بعض الأحيان، كلُّ شيءٍ يبدو ذا إشكاليّة.

لقد اضطُرّ الكتّاب إلى تفحُّص الملاحظات التي كانت بحوزتهم والتي دَوّنها دو سوسور، وانتقاء ملاحظات الطلّاب ودمجها وتنقيحها. أي أنهم اضطرّوا باستمرار إلى القيام بعمليات اختيار. وغَنيّ عن القول أنّ تأويل كتّاب **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** كان يعمل بشكلٍ متواصل. وكَثُرَت الانحرافات. فرغبة الكتّاب بجعل المؤَلَّف وحدة مترابطة جعلتهم يعطونه ترتيباً مُعيّناً. هذا "الكلّ العضوي" مبنيّ إذاً "ابتداءً من كلّ الأجزاء المَعروضة بترتيبٍ يُطابق غرض المؤلّف، حتّى عندما كان هذا الغرض ضمنيّاً وليس ظاهراً" (*Cours de linguistique générale*, Préface, 15 juillet 1915, p. 7). يتبع الترتيب إذاً نِيّة المؤلِّف، حتى عندما لم يكن من المُمكن سوى التكهّن بها! هذا الأمر يؤدّي إلى تأويلين اثنين على الأقل لِغَرَض المؤلّف... وبالفعل، يُكوِّن ترتيبُ المؤلَّف إشكالية. فبعد مقدمةٍ عامة مُتباينة نسبياً، تأتي "المبادئ

العامة" التي تتمحور حول الإشارة، تليها فصولٌ طويلة تتناول اللسانيات التزامنية واللسانيات التعاقبية، وأخيراً اللسانيات الجغرافية. وتنتهي "المحاضرات" بأسئلةٍ عن "اللسانيات الاستذكارية".

هكذا، تردّد كُتّاب "المحاضرات" بين ترتيبٍ زمني للمحاضرات وترتيبٍ منطقي للمواضيع، إذ نجد أجزاء من محاضرات مجموعة في موضوعٍ واحد رغم أنها تعود إلى تواريخ مختلفة. هذا التردد بين إعادة بناءٍ زمنية وإعادة بناءٍ منطقية ليس غريباً. فإحدى الصعوبات الكبرى التي يُواجهها مَن يُحاول أنْ يعيد وضع فكر دو سوسور، من أي جهة كان، هي معرفة من أين بدأ: فهل يبدأ بما هو أقدم زمنياً أم بما يؤدّي منطقياً إلى باقي الأفكار؟

للتوصّل إلى وضع هذه الوحدة المُنظّمة، اضطُر كُتّاب "المحاضرات" إلى اللجوء إذاً إلى الحَذف والتنسيق والتفسير. وهكذا، فإنّ الاستبدالات شبه متواصلة بين ملاحظات الطلّاب وإعادة البناء التي قام بها الكتّاب: فقد تمّ استبدال "مادة سمعية" بـ "مادة صوتيّة"؛ و"جهر لغوي" بـ "سلسلة صوتية"؛ و"متوالية سمعية" بـ "قطع صوتي"؛ و"وحدات لا تُجَزَّأ" بـ "عناصر صواتِيّة" و"فونيم" (Ibid., p. 113)... وكذلك "صورة سمعية" تصبح "إشارة مادّيّة" (Ibid., p. 112, note 34). وهناك بعض التبديلات الغريبة، إذ استبدل الكتّاب "عبارة" بـ "تركيبة لغوية"! وإذا ما قارنّا بين مُدوّنات الطلّاب ومحاضرات في مادة اللسانيات العامة، لوجدنا أن تعديلات مصطلحية كثيرة قد أُجريت. وهذا ما يقوم به رودولف إنغلر (1968) في طبعته الجميلة التي تُشكّل امتداداً لأعمال روبير غوديل، وهو من أول الذين استطاعوا الاطّلاع على مخطوطات دو سوسور. فهذا الأخير يقوم باستخراج التفاوتات العديدة

بين المخطوطات التي كانت بين يديه و**محاضرات في مادة اللسانيات العامة** (*Les sources manuscrites du cours de linguistique générale de F. de Saussure*, 1957). وهكذا نجد تعليقات مثل: "الناشرون بدّلوا" (الملاحظة 1، ص 122)؛ و"غيّر الناشرون الخلاصة" (الملاحظة 201، ص 190)؛ و"المصدر لا يذكر شيئاً من هذا القبيل" (ص 116)؛ و"كلّ الأمثلة قام بإضافتها الناشرَان" (ص 117)؛ و"كلّ التعليق من الناشرين" (ص 116). والأخطر من ذلك عندما يتعلق الأمر بمفاهيم - مفاتيح تمّت إضافتها بهدف التفسير: "لا يتكلّم أيٌّ من المَصدريْن المدموجيْن هنا (D246 وII R81) عن قوانين اجتماعية" (ص 116)... إلخ. كلّ ذلك يبلغ أوجَه مع الجملة الأخيرة في **المحاضرات في مادة اللسانيات العامة**، وهي جملة لم يكتبها دو سوسور، بل الناشرون: "إنّ الغرض الوحيد والحقيقي للّسانيات هو اللسان الذي يُدْرَس بحدّ ذاته ومن أجل ذاته" (*Sources manuscrites*, p. 181). ويكتب ناشر أحد أفضل الطبعات من مؤلَّف **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، توليو دي مورو، في هذا الصدد، أن هذا الأمر "حالة "تخمين" في غير محلّه لأغراض دو سوسور" (1972، ص 407 الملاحظة 13). وهذا التخمين مقلق خصوصاً وأنّ هذه الخلاصة هي التي أراد الكتّاب أن يوصلونا إليها.

ها هو إذاً مسلك المصادر التي انبثقت منها **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**: سلسلة من الإضافات، والتعديلات، والتغييرات، والاستبدالات، والتردّدات، و"الانحرافات" (Milner, 2002, p. 16). يتم نقلنا من مجموع المحاضرات التي ألقاها دو سوسور إلى الملاحظات التي دوّنها طلاّبه، للوصول إلى تأويلها كلّها، بما في ذلك "مقاصِد" دو سوسور "التي قام بتخمينها" كتّابٌ لم يكونوا حاضرين عند

إلقاء المحاضرات. في هذه الظروف، كيف من الممكن الرجوع بشكلٍ صحيح إلى دو سوسور من خلال **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**؟ فالشكّ في كلّ مكان. وهذا الشك مقلقٌ، ولا سيّما أنه لطالما اعْتُقِد أن أساس فكر دو سوسور حول اللسانيات العامة كان مُدوّناً في هذه "المحاضرات"، وأنه لا مجال للنقاش في هذا الأمر. والظاهرة الأخرى الغريبة هي أنه عندما بدأت المخطوطات بالظهور، لم يرَ أحدٌ ضرورةً لتدقيق النّظر في هذه المسألة.

وهكذا، قام القرنُ العشرون بتفسير فكر دو سوسور من خلال "المحاضرات" التي لم يكتبها، والتي تمّت إعادة وَضْعها على يدِ كتّابٍ لم يسمعوا دو سوسور يتكلّم على هذا الموضوع. ولكن لا يُمكننا أن نتّهمهم. فهم يذكرون في **التمهيد** الذي كتبوه، والذي يُوضِّح هذه المسألة، ما يلي: "نحن نُحِسّ بكلّ المسؤولية التي نتحمّلها حيال النقّاد، وحيال المؤلّف نفسه الذي لربما ما كان سمح بنشر هذه الصفحات. نحن نقبل بهذه المسؤولية كاملةً، ونريد أن نكون الوحيدين لتحمّلها. فهل سيتمكّن النقّاد من التمييز بين الأستاذ ومفسّريه؟ سنكون في غاية الامتنان لهم إذا ما قاموا بتوجيه الانتقادات إلينا، فمن غير العدل التحامُل على ذكرى عزيزة علينا" (*Cours de linguistique générale, Préface*, 15 juillet 1915, p. 11). ها هي المسألة قد طُرِحَت: التمييز بين الأستاذ ومفسّريه.

بفضل مجموع المخطوطات التي من السهل الوصول إليها اليوم، بدأنا نحصل على بعض الأجوبة. ويجب الاعتراف بأنّ العارض الأدبي الذي تُشكّله **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** قد نفع على الأقل في إنقاذ فكر دو سوسور حول هذه المسائل من النسيان. ولكن، وإنْ كانت

إعادة وَضْع محاضرات دو سوسور هذه قد قام بها كتّابٌ أصحابُ نيّةٍ حسنة ومُدركون لصعوبة المهمّة، فإننا نجد نفسنا أمام سؤالٍ دائم: إذا كان دو سوسور لم يكتب **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** التي نُسِبَت إليه، فما كان فكره الحقيقي؟

إنّ تعداد مجموع الأفكار التي وصلتنا عن دو سوسور مباشرة من **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، وبشكل غير مباشر من النقّاد المُتعدِّدين، سيأخذ وقتاً طويلاً. وفي ما يلي بعضٌ من هذه الأمثلة المتعددة: لا تكون الإشارة اعتباطيةً إلّا بالنسبة إلى الشّيء؛ واللسان بِنْية، لا بل بِنية نقيّة؛ واللسان نظام مستقل؛ ويتطابق الفكرُ مع اللسان؛ ويتطابق المدلول مع المفهوم؛ وكان هناك إهمالٌ للبُعد الاجتماعي للسان... إلخ. عن هذه النقطة الأخيرة، تكفي قراءة ما كتبه دو سوسور: "عنصرٌ ضِمْنيّ، يولِّد كلَّ ما تبقّى؛ وهو أنّ اللسان يَشيع بين الناس، وأنه اجتماعي" (*Ecrits*, p. 94). وكذلك الأمر بالنسبة إلى عددٍ كبير من المواضيع الأخرى: الجواب مكتوب في غالبية الأحيان بقلم دو سوسور.

إن المخطوطات التي اكتُشِفت مؤخّراً (1996) تُوَضّح هذه المسائل بشكلٍ أفضل بكثير. صحيحٌ أن هناك العديد من مخطوطات دو سوسور الأخرى المعروفة سابقاً، ولكنها لم تُستغلّ من أجل إعادة بناءٍ دقيقة لفكره.

ها نحن إذاً في عصر الشك. ولكنْ، ليس الشك العاطفي الذي يُغذّي حلم اليقظة، بل شك هو ضروري بمحتوى نظريةِ أحدِ أهمّ مُفكري القرن العشرين. بحيث أصبح من الصعب اليوم الاستشهاد بدو سوسور. فهل يُستشهَد بدو سوسور "الحقيقي" أم بدو سوسورٍ الذي تمت إعادة بنائه لحاجات البرهنة؟ للخروج من هذا التشكك، كان لا

بدّ من إعادة العمل على كلّ شيء: الوثائق والتأريخ والمنهجية. وكان لا بدّ من العودة إلى النصوص التي نشرها دو سوسور، وإلى مخطوطاته ومراسلاته، بالإضافة إلى مُدوّنات طلّابه.

نحن لا ننطلق من العدم، إذْ إنّ دو سوسور قد نشر في حياته عدة نصوص ومقالات علمية. فهناك في البداية مؤلَّفاه الجامعيّان المهمّان:

Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes (1878); *De l'emploi du génitif absolu en sanscrit* (1881),

قاد هذا المنهج دو سوسور إلى تناول مفهومين مُهمّين شرحهما في ما بعد، وهما: "نظام" في "البحث"، و"قيمة" في الرسالة، وهما يُشكّلان مُصطلحيْن - مفتاحيْن أخذا كلّ أهميتهما في نظريته.

تندرج كلُّ المدوّنات والمقالات التي نشرها في ما بعد ضمن سياق أبحاثه عن الهندية - الأوروبية. وهي في غالبيتها مُداخلات في جمعية اللسانيات في باريس بين العام 1880 والعام 1891. وهذه المدوّنات كثيرة جداً حتى العام 1892، ولكنها تتباعد بعد هذا التاريخ. وتُغني بضع مقالات مهمة هذه الفترة، وأهمّها يتناول اللغة الليتوانية القديمة، وهي لغة درّسها وشغلته لسنين طوال بسبب الأهمية التي تشكلها بالنسبة إلى إعادة بناء اللغة الهندية - الأوروبية الأولى (*Recueil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure*, 1970 [1922]). ونراه يذكر، في هذه النصوص المنشورة، بعضاً من تلك المبادئ التي استمرّ في تطويرها، ولا سيّما المبادئ التي تتناول النبر ونظرية المقطع الصوتي. ولكن لا شيء يتعلق باللسانيات العامة باستثناء بعض التلميحات:

للتأسف مثلاً على عدم وجود نظرية حقيقية للسان *Compte rendu*) *de Kritik der Sonantentheorie*, *indogermanische Forschungen*. VII. Anzeiger, p. 216, 1897, Recueil, pp. 539-541) وقد لاحظ، هنا وهناك، بعضّ التفككات أو الأخطاء في المنهجية، كخطأ التفكير بوقائع من فترات زمنية مختلفة باعتبارها معاصرة بعضها للبعض الآخر.

يجب التسليم بهذه الملاحظة: إن النصوص التي قام بنشرها دو سوسور في حياته تتناول مسائل تتعلّق بالنحو المُقارن، وبإعادة بناء اللغة الهندية - الأوروبية. وهي لا تتناول اللسانيات العامة، وإنْ كانت تحمل بعض الآراء عن اللسانيات العامة.

لقد توقف دو سوسور شيئاً فشيئاً عن نشر نصوص له، وألقى بعد ذلك بعض المحاضرات القصيرة عن مسائل في علم الاشتقاق، ولا سيّما في جمعية التاريخ وعلم الآثار في جينيف. ويظهر فتوره بوضوح في المقالات التي لم يُنهِها أو التي تخلّى عنها. وهو خصوصاً لم يكتب بعد ذلك بتاتاً كتاب **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** الذي ترك منه رغم ذلك بضع آثار. وهو يُشير قائلاً: "إنه لمن العَبَث القيام من جديد بأبحاث طويلة من أجل نشر كتاب في "اللسانيات العامة"، في حين أنه لديّ هنا (يقوم بحركة) العديد من الأعمال غير المنشورة" *Entretien*) *avec Léopold Gautier*, 6 Mai 1911, Sources manuscrites, p. 30). وبالتالي، فإنّ دو سوسور لم يترك، بالإضافة إلى كتاباته حول المسائل التي تعالج اللغة الهندية - الأوروبية، سوى فقرات.

ما يمكننا ملاحظته من خلال هذا الجرد بسيط جداً: إن النصوص التي نشرها دو سوسور في حياته تتناول النحو المقارن بين الألسنة

القديمة، وليس اللسانيات العامة. ونلاحظ أيضاً أنه كان مُنجرفاً في عصرٍ مأخوذ بحلم هو حلم إعادة بناء اللغات الهندية - الأوروبية. وهكذا، فإن إحدى الملاحظات المباشرة التي تُقدّمها المخطوطات هي أنّ دو سوسور اضطُرّ إلى التفكير في شروط لسانيات عامة، نظراً إلى عدم رضاه عن المناهج والمفاهيم المستخدمة في النحو المقارن للغات الهندية - الأوروبية. هذا الاتجاه في البحث هو الذي يفسّر كلّ منهجيته وجزءاً كبيراً من نظريّته.

يجب إذاً القيام بالتحقيق من جديد وسؤال المخطوطات التي من شأنها توضيح فكرِ دو سوسور حول اللسانيات العامة. كلّ ذلك مع محاولة إعادة كلّ مخطوطة إلى تاريخ تدوينها بحيث يكون من الممكن مُتابعة تطوّر فكره.

من بين المخطوطات التي تتضمّن تطوّراً منتظماً، هناك المحاضرات الثلاث التي ألقاها دو سوسور في جامعة جينيف في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1891، والتي افتتح بها تدريسه لتاريخ اللغات الهندية - الأوروبية والمقارنة بينها. وتُشكّل هذه المحاضرات شاهداً على الحالة الفكرية لدى سوسور في تلك الفترة حول مسائل أساسية، ولا سيّما حول أهمية وصف "القوانين العامة" للّغة بالارتكاز إلى دراسة الألسنة أو إلى شروط "التعديلات التي تطرأ عليها" أو إلى المسألة الأساسية المتعلقة بـ ماهية حال اللسان عبر الزمن (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1981, *Ecrits*, p. 163).

إن "مدوّنات حول التنبير الليتواني" من العام 1894، التي أصبح مؤخّراً من الممكن الاطّلاع عليها، توضّح بشكل ممتاز كيف انتقل دو

سوسور من النحو المقارن إلى تأمّلات حول اللسانيات العامة، وذلك بملاحظة - على سبيل المثال - أن "الهدف الأساسي للتساؤلات حوال النبر ليس النبر" (*L'Herne*, 2002, pp. 323-350)، وإنّما بالأحرى علاقات التقابل والتمايز في اللسان الذي لا يُشكل النبر سوى عنصرٍ منه. وهنا تظهر للمرة الأولى صورة لعبة الشطرنج التي أصبحت أساسيةً في ما بعد.

وملاحظات تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1894 لمقالة عن ويتني، "وهو عالِم باللغة السنسكريتية" من الولايات المتحدة (*Ecrits*, pp. 202-222)، هي أيضاً حاسمة، إذْ نقرأ فيها توسيعاً عن "اللّغة كمؤسسة إنسانية"، وعن "نظرية الإشارة"، والتمييز بين "التطوّر" و"حالات اللسان"، والطابع الكمّيّ للتقابلات، ومفهوم "الاعتباطية"، التي تظهر للمرة الأولى بقلم دو سوسور... والحقيقة الأهمّ هي أنّ دو سوسور أراد، من خلال التكريم الذي فكّر بتقديمه لويتني، "أن يستخرج من مجموع النتائج التي حصدها النحو المقارن شيئاً عاماً عن اللّغة" (*Ecrits*, pp. 202-222). وفي الواقع، "استحق ويتني الشكر لأنه جعل نفسه مستقلاً كفاية عن النحو المقارن [...] ليكون أول من تمكّن من استخلاص نظرة فلسفية منه" (*Ecrits*, pp. 202-22).باستثناء هذه التوسيعات الطويلة، يبقى كمٌّ كبير من الملاحظات المتفرّقة التي تتناول عدداً من المواضيع، والتي يصعب تأريخها، ولكن يُمكن تحديد موقعها بشكل نسبي في تطوّر دو سوسور (*Sources manuscrites*, pp. 36-37). وهي تتناول مسائل في علم الأصوات وعلم الصّرف وعلم الاشتقاق وتاريخ الألسنة القديمة، وكذلك إشكاليات الإشارة أو المنهجية في اللسانيات (*Cours de linguistique générale*, 2002). ولكن، ورغم العدد الكبير من التردّدات والشكوك والتكرارات والإضافات والانقطاعات والشطب،

نُبصِر، من خلال مسائل متعلّقة بإعادة بناء اللغة الهندية - الأوروبية، بناءَ نظريةٍ حقيقية للسانيات العامة.

ويُضاف إلى ذلك عدّة رسائل من دو سوسور إلى مُراسليه. فهي تُظْهِر، بشكل مدهش، تقدّم أبحاث دو سوسور ومناخها النفسي: الفُتور، وعدم الفهم الذي واجهه دو سوسور، و"رهاب المراسلة" التي كان يعانيه، وكلّها أمورٌ لا يُمكن إهمالها من أجل فهم بعض النقاط في فكر دو سوسور. وبالإضافة إلى أن دو سوسور يعالج بإسهاب في رسائله مسائل متعلّقة باللغة الهندية - الأوروبية، يذكر أيضاً انشغاله باستخراج مبادئ لسانياتٍ عامة (1894 وما بعدها). فقد كتب لأنطوان ماييه: "أنا لا أعطي أيّ مصطلح مُستخدم في اللسانيات أيّ معنىً كان" (4 Janvier 1984, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 21, p. 95). ونجد أيضاً في رسائله بيانات حول الجناس التصحيفي في شعر هوميروس أو حول بيت الشعر اللاتيني على الوزن البدائي (1903 وما بعدها). من هذه الدراسات للجناسات التصحيفية التي تمتدّ على آلاف الصفحات التي أنهكت دو سوسور، لم يخرج سوى شكٍّ معمّم حول المنهجية (Staro-binski, 1971).

وأخيراً، فإن الملاحظات التمهيدية للمحاضرات في اللسانيات العامة التي ألقاها دو سوسور في جامعة جينيف من العام 1907 وحتى العام 1911، مهمّة جداً، إذ إنها تُضفي توضيحاً أساسياً على فكر دو سوسور في نهاية حياته (*Ecrits de linguistique générale*, pp. 295-336). وقد كتب هو بنفسه عن اعتباطية الإشارة، والتمييز بين اللسان والكلام، ومسألة القيمة، والبُعد الاجتماعي للسان، والسيميائيات، مُوسّعاً في ذلك توسيعاً دقيقاً عدة نقاطٍ أساسية. وهذه المُدوّنات التي

وُجدت مؤخّراً، إذا ما قُورِنت بالمخطوطات الأخرى البالغة الأهمية المعروفة من قبل، تُكَمِّل الأحجية وتُوسّعها. هذا هو وَضْع المخطوطات المكتوبة بيد دو سوسور نفسه. أما ما تبقى من المخطوطات، فيجب تَوخّي الحذر الشديد في أمره.

لقد كان القرار صعباً. ولكن بدا أنه من المستحيل إهمالُ الملاحظات التي دَوّنها طلّابُ دو سوسور خلال فصول محاضرات اللسانيات العامة من العام 1907 وحتى العام 1911: فمجموع هذه الملاحظات كبيرٌ جداً، ويصعب تتبّعها بشكل موازٍ، ولكن مطالعتها شيّقة، إذ نجد فيها وحدة الفكر وهو يقوم بالعمل، فكر قد بلغ أوج نضوجه وهو ما زال يبحث. ذلك أنه كان لدو سوسور في محاضراته سلوكُ الأستاذ الحقيقي: كان يشرح الوقائع بشكلٍ واضح؛ ويعمل انطلاقاً من أمثلة محددة؛ ويُبسّط البيانات بهدف جعلها سهلة الفهم؛ ويُوسّع بحرّيّة بعض النقاط، أحياناً ردّاً على سؤالٍ من الأسئلة؛ ويجرؤ على التفكير علناً. كلُّ ذلك بهدف الحفاظ على ترابط تام. وملاحظات طلّابه التي تمّ تدوينها في معظم الأحيان بعناية تامّة أساسيةٌ عندما تكون متقاربة: فقد ظهرت أو ترسّخت، خلال محاضرات اللسانيات العامة هذه، مصطلحاتٌ مهمة جداً في نظرية دو سوسور، مثل "لسان" و"لغة"، "تعاقبية" و"تزامنية"، و"دالّ" و"مدلول". كان ذلك في نهاية حياة دو سوسور إذاً.

ويجب أن يُضاف إلى هذه المدوّنات تقارير عن حوارات مع دو سوسور قام طلّابه بتدوينها بدقّة.

تتطلّب مدوّنات الطلّاب هذه نظرةً انتقاديّة. فهي تتطابق هنا وهناك تطابقاً شبه كامل، في بعض الأماكن التي فيها الثغرات، وتتكامل في أماكن أخرى بشكل مذهل. ويجب الانتباه بشدّة إلى الترابط في التوسّعات،

مما يُمكّننا من مقارنتها بالمخطوطات المعروفة الأخرى. فالمقارنة بين مخطوطات الطلّاب وما يتوافق منها أحياناً مع بعض الملاحظات التي كتبها دو سوسور من شأنها أن تجعل فكر دو سوسور أكثر وضوحاً. بيد أن بعض التباينات بينها ظاهرة جداً أحياناً. وهكذا، في ما يتعلّق بمسألة اعتباطية الإشارة، يمكن التساؤل: هل العلاقة التي تربط الدّال بالمدلول "اعتباطية" أم "اعتباطية كلّياً" (Engler, fasc. 2, 1967, p. 152)؟ لقد دوّن الطالب سيشيهاي فقط: "العلاقة التي تربطهما اعتباطية" (S. 2.18). أما ديغالييه فكتب: العلاقة التي تربطهما اعتباطيّة كلّياً (*Cours III*, Notes de Dégallier, 19 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 211). إذاً، هل العلاقة بين الدّال والمدلول "اعتباطية" أم "اعتباطية كلّياً"؟ تحسم محاضرات في مادة اللسانيات العامة الأمر: "إن العلاقة التي تربط بين الدّال والمدلول اعتباطية، أو بالأحرى، وبما أننا نعني بمصطلح إشارة الكلَّ الناتج من ربط الدالّ بالمدلول، يُمكننا القول بشكل أكثر بساطة: إن الإشارة اللغوية اعتباطية" (ص 100). ورغم ذلك، فإن "كلّياً" تُكوّن مشكلةً، إذ إنها ليست بظرفٍ قد يستعمله الطالب. وبالتالي، تُؤكّد دفاتر الطالب قنسطنطين التي ظهرت من جديد في العام 1958 أن "كلّياً" تظهر في ثلاثة أماكن: "في اللسان، إن العلاقة التي تربط بين الدالّ والمدلول هي علاقة اعتباطية كلّياً" (*Cours III*, 19 Mai 1911, pp. 306, 287, 297; Engler, fasc. 2, 1967, p. 152). ونحن على دراية بأننا هنا أمام مسائل في غاية الأهمية تتعلّق بالأُسس نفسها للسانيات.

لإزالة هذه الشكوك، كان لا بدّ من العودة إلى مخطوطات الطلّاب ومقارنتها مباشرة بعضها ببعض. ولكن، مع تجنّب قراءتها من خلال نظرة المُعلّقين. إذ إنّ هؤلاء اضطروا هم أنفسهم إلى أن يقوموا بتفسير

المخطوطات لجعلها مُترابطة. وهكذا، تبع روبير غوديل، في نقله لمحاضرات العام 1908، الملاحظات التي دوّنها ألبير ردلينغر، ولكنه فضّل ملاحظات طلّاب آخرين حين بدت له هذه الأخيرة أفضل (CFS, no. 15, 1975, pp. 3-301): هناك إذاً وسيطان، لا بل ثلاثة وسطاء، بين المحاضرات التي ألقاها دو سوسور والنص المنقول الذي يُمكننا أنْ نقرأه... من الضروري إذاً التمييز، هنا أيضاً، بين نظرة الناقل ونظرة المُعلِّق، والعودة بطريقة منتظمة إلى المخطوطات. ولكنْ، يجب تفادي خلط كلّ شيء، أي ملاحظات دو سوسور وملاحظات الطلّاب، الأمر الذي قد يؤدّي إلى الذهاب والإياب بين هذه الملاحظات وتلك إلى ما لا نهاية.

تلك هي المدوّنة السوسورية التي استعملناها بشكلٍ أساسي لوضع هذا الكتاب: وهي تتضمّن قبل كلّ شيء منشورات دو سوسور والملاحظات التي كتبها بنفسه - وهي في مجملها غير منشورة - بالإضافة إلى مراسلاته؛ وتأتي بعد ذلك الملاحظات التي دوّنها طلّابه خلال المحاضرات.

لقد كان العديد من مخطوطات دو سوسور معروفة من قبل. فهي قد بدأت بالظهور ابتداءً من العام 1950، ولا سيّما ابتداءً من العام 1954، السنة التي أعيد خلالها نقل مجموعة من المدوّنات في موضوع اللسانيات العامة، وهي تمتدّ من العام 1890 وحتى العام 1894 (*Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 12, 1954, pp. 49-71). وفي العام 1957، جاء دورُ تقديم "المحاضرة الثانية" (1908–1909) (*CFS*, no. 15, pp. 6-103). إن أطروحة روبير غوديل التي تحمل عنوان "المصادر المخطوطة لمحاضرات اللسانيات العامة لفرديناند دو

سوسور"، والتي تُعَدُّ مؤلّفاً مُجدِّداً، تضفي لأوّل مرّة توضيحاً مضاعفاً على الملاحظات التي خطّها دو سوسور بنفسه، وعلى تلك التي دوّنها عددٌ من طلّابه. فأحد هؤلاء الطّلّاب، وهو ليوبول غوتييه، استطاع في العام 1949 أن يضع لائحةً بأسماء الطلاب الذين كانوا حاضرين خلال محاضرات اللسانيات العامة التي ألقاها دو سوسور في جامعة جينيف من العام 1907 وحتى العام 1911. وبذلك، ظهرت دفاترُ أحدهم، وهو إميل قنسطنطين، في العام 1958 (CFS, no. 16, 1959, p. 23; Ko-matsu, 1993). ونشر أحد المعلّقين الأكثر دقّة، وهو رودولف إنغلر، في العام 1968 طبعةً تسلّط الضوء على **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** ومخطوطات الطلاب، وتلقي نظرة مبهرة على عمل النشر الذي نتج من هذه المحاضرات.

لا تتوقف هنا ملحمة المخطوطات هذه. ففي العام 1996، وكهبةٍ من السماء، وُجدت حزمات من المُدوّنات الراقدة في دفيئة البرتقال في قصر عائلة دو سوسور في جينيف خلال بعض الأشغال. وكم كانت دهشة المُكتشفين كبيرة، ثمانون عاماً تقريباً بعد وفاة دو سوسور! وقد جعل كلّ من سيمون بوكيه ورودولف إنغلر هذه الملاحظات سهلة المنال في العام 2002 (*Ecrits de linguistique générale*، غاليمار، باريس). وهي تؤكّد عدداً من النقاط، وتدعمها وتكمّلها. ومن أهم هذه النقاط أنّ دو سوسور كان يحضّر "كُتيِّباً" عن اللسانيات، مؤكِّداً بعضاً من تصريحاته حول المنهج المستعمل، وعدم صحة مصطلحات اللسانيات المستخدمة في ذلك العصر، التي تُسبب الالتباس والغموض: "يجب العمل عى كلّ شيء من جديد، ولا نعلم من أين نبدأ" (BPU, carton 17, VI, fo; *Ecrits*, p. 40). إنها أجزاء، ممزّقة وغير متوازية وناقصة ومتفرّقة. ولكنها ساطعة. فإذا ما أُخذت من حيث تسلسلها المنطقي

الشامل، كان بمقدورها أن تُكوِّن كلّاً مهماً، من شأنه أن يقلب الفكرة التي كُوِّنت عن نظرية دو سوسور في حال قُورن بالملاحظات التي نملكها من قبل.

ها نحن إذاً في صراع مع لغز دو سوسور "الحقيقي". فقراءة مجموع المخطوطات يُضفي في الواقع الشك؛ شكٌّ في الفهم الذي كان يُدرك من خلاله فكرُ دو سوسور، وشك في دقّة فهم المفاهيم التي وضعها، وشك في بُعد فكره. وأخيراً، شك في ما يُمكننا أن نحتفظ به من فكر دو سوسور الحقيقي. والوضع أصبح معقّداً حيث إنه أصبح من الصعب، لا بل من المستحيل، ذكر دو سوسور من دون العودة أوّلاً إلى مخطوطاته الخاصّة. وإلّا، لكان الأمر وكأننا نُفسّر سقراط من خلال أفلاطون، أو أفلاطون من خلال أرسطو.

إذاً، لا يمكننا سوى التسليم بالأمر الواقع: لم يُقرأ دو سوسور سوى بشكل جزئيّ، إذ إن المخطوطات التي من شأنها أن توضّح بعمق فكره لم تظهر سوى تدريجياً. كنا نعتقد أنّ أساس نظرية دو سوسور بحوزتنا، وها نحن أمام هذه الأحجية الضخمة المؤلّفة من عناصر متفرّقة لفكرٍ عبقري ولامع. فما جُمِع من هذه العناصر والتلخيص الذي وُضع لها، بالإضافة إلى صَمْت دو سوسور، كلّ ذلك أدّى إلى تحويلها إلى قطع؛ قطع ساطعة يجب جَمْعها وتحليلها ومقارنتها ومطابقتها الواحدة مع الأخرى. وبالطبع يجب تفسيرها في مجملها رغم الأجزاء الكبيرة الغامضة التي تظهر فيها.

أمام هذا اللغز الذي تُشكّله المخطوطات السوسورية، كان لا بدّ من وضع منهجيةٍ محددة من أجل هذا الكتاب. وقد قمنا باختيارين: اقتضى الاختيار **الأول** بالارتكاز بدايةً على المؤلّفات التي نُشرت في حياة دو

سوسور، وعلى المخطوطات التي كتبها بنفسه؛ ومن ثم مقارنتها، إن اقتضى الأمر، بملاحظات طلّابه. أما الاختيار الثاني، وهو حاسم بالنسبة إلينا، فقضى باستبعاد **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، ذلك أن التساؤل حول دو سوسور ابتداءً من إعادة البناء التي تُشكّلها **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** هو الطريقة المُثلى لعدم الوصول إلى أي نتيجة.

يفترض عنوان هذا الكتاب **فهم دو سوسور وفقاً للمخطوطات** على الأقل مصدريْن هما: مخطوطات دو سوسور والملاحظات التي دَوّنها طلابه خلال محاضراته. وسنأتي على ذكر مؤلّف العام 1916 **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، ولكن فقط كنقطة مقارنةٍ للتفكير حول دو سوسور، وليس كنقطة انطلاق، وذلك لسببٍ بسيط هو أنّ هذا المؤلّف يبقى في كلّ لحظة محطّ غموضٍ أو شكوك.

الواقع أنه يُعتقد، عادةً، واستناداً إلى **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، أن دو سوسور قد فضّل التزامنية على حساب التعاقبية (*Cours de linguistique générale*, p. 128). لقد ظلّ دو سوسور طوال حياته اختصاصياً في الأدب المقارن، واختصاصياً في اللغات الهندية – الأوروبية، وبالتالي فهو لم يتوقّف قط عن التفكير بماهية الزمن بالنسبة إلى الألسنة. وإن كان صحيحاً أنّ أحد مزاعمه الأساسية تقضي، في المنهجية، بالفصل بين "حالات اللسان"، و"تغيّر اللسان عبر الزمن"، أي بين التزامنية والتعاقبية، إلّا أنه لا ينفكّ يؤكّد أنه لا يُمكن إدراكُ الألسنة إلّا بالإبقاء على وجهتي النظر هذه في المنظور.

كما يُعْتَقَد أنّ سوسور كان قد فضّل لسانيات الكلام على حساب لسانيات اللغة. أو العكس صحيح، إذ فضّل لسانيات اللغة على حساب لسانيات الكلام. وتُظهِر المخطوطات أنه لم يتبنَّ لا هذا الموقف ولا

ذاك، وإنّما الاثنين معاً. فهو بالفعل يذكر أنه يسعى وراء "دراسة اللسان". ولكنه يُضيف مباشرة بعدها أنه "لا يجب الاستنتاج من ذلك أنه من غير الضروري بتاتاً إلقاء نظرة على لسانيات الكلام في لسانيات اللغة" (*Cours III*, Notes de constantin, 19 Mai 1911, p. 305; *Cours de linguistique générale*, pp. 36-39).

ويُعتقد أحياناً أنّ دو سوسور قد ضلّ عندما قال إن العلاقة بين الدّال والمدلول اعتباطية. فالمناقشات العديدة التي تناولت هذه المسألة، والتي شدّتها في جميع الاتجاهات، لم تعُد تسمح بتحديد وضع الاعتباطية عند دو سوسور بشكل دقيق. وجاءت المقالة الشهيرة لإميل بنفنيست "طبيعة الإشارة اللغوية" (1939) لتلقي بذر الاضطراب، إذ يكتب فيها بنفنيست: "إن العلاقة بين الدّال والمدلول ليست اعتباطية؛ بل العكس صحيح، إنها "ضرورية". فمفهوم مدلول ثور (Bœuf) متطابق بالتأكيد في وعيي مع السلسلة الصوتية الدّال Böf. كيف يمكن للأمر أن يكون غير ذلك؟ فالاثنان معاً قد طُبِعا في ذهني؛ ومعاً يُذكّر أحدهما بالآخر في كلّ الظروف" (*Problèmes de linguistique générale*, I, p. 52). عندما نشر بنفنيست هذه المقالة لم يكن في حوزته أيُّ مخطوطة لدو سوسور حول هذه المسألة. وهو بالتالي لا يستطيع سوى التعليق على ما نُقِل في **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** (ص 100). ومن هنا، ينبع إثباته الذي قام به من ناحية نفسية وخارج سياق مخطوطات دو سوسور. ولكن المسألة، بالنسبة إلى دو سوسور، مفروغ منها: فالإشارة اعتباطية على الأقل من منظورَيْن: من ناحية خارجية: بالنسبة إلى الشيء الذي تدلّ عليه الإشارة؛ ومن ناحية داخلية: بين الدالّ والمدلول. وهي، في كلتا الحالتين، "اعتباطية تماماً"، لا بل "اعتباطية كلّياً" (*Cours* II R17, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 19;

Cours III, Notes de Constantin, 2 Mai 1911, pp. 287, 297, 306, *Ecrits*, p. 328). وهنا، لم يضلّ دو سوسور: فهذه الاعتباطية "في" الإشارة، بين الدالّ والمدلول، تعلِّل مثلاً أنه من الممكن لهذين العنصرين "أن يلعبا" الواحد بالنسبة إلى الآخر بشكل متواصل، وهي تعطي بالتالي إثباتاً حيّاً عن التطور المتواصل للألسنة. وهكذا، فإن تطور الألسنة مُسجّل في البنية نفسها للإشارة.

ويُعتقد أيضاً أنّ دو سوسور زعم أنّ اللسان "نظام". بالطبع. وتُظهر المخطوطات بشكل رائع هذا الجانب من اللسان الذي يُعتبَر "نظاماً حرّاً لا يرتبط سوى بالمبادئ المنطقية، وعلماً بحتاً للعلاقات المجرّدة" (*Notes pour le Cours* II, 1910-1911, *Ecrits*, p. 334). ولكن هذا النظام لا يمكن اعتباره بمعزلٍ عن وعي الشخص المتكلّم وعلاقته بالفكر: "وجهة نظرنا الثابتة ستكون بالقول إن الدلالة ليست وحدها واقعُ وعيٍ بحت، وإنما الإشارة كذلك" (BPU, carton 17, Iia, fo 4; *Ecrits*, p. 19). بالإضافة إلى ذلك، "نظام اللسان" هذا لا يُمكن اعتباره خارج علاقة اللسان في المجتمع. فـ "لكي يكون هناك لسان، يجب أنْ تكون هناك مجموعة متكلّمة تستخدم هذا اللسان" (*Notes pour le cours* III, 1910-1911, *Ecrits*, p. 334).

ويُعتقد كذلك أن دو سوسور قد أهمل البُعد الاجتماعي للّسان أو أنه تركه جانباً. وتُظهر المخطوطات على العكس من ذلك أن دو سوسور قد انتبه إلى هذا الجانب من اللسان: "واقع اللسان الاجتماعي قبل كلّ شيء" (*Notes de phonologie*, 1987, *Ecrits*, p. 247). أما بالنسبة إلى معرفة ما إذا كان دو سوسور مُروِّج البنيوية، فيجب الإقرار بأنه لم يُفكِّر بنظريّته من هذه الناحية. لم يخترع دو سوسور البنيوية؛ والكلمة،

على أي حال، غير موجودة في أي مكان في مخطوطاته. زِد على ذلك أن هناك العديد من الكلمات والتعابير غير الموجودة في مخطوطاته، مثل: "بنيوية" و"محور استبداليّ". أما "وجه" (بالحديث عن مُكوِّنَيّ الإشارة)، فلا نجدها إلّا نادراً.

هدفُ هذا الكتاب هو إذاً إعادة النظر في بعض الأفكار الأساسية في فكر دو سوسور وتحديدها. ومن أجل ذلك، كان لا بد من تناول هذا المجموع الواسع المليء بالثغرات الذي تشكله "آثار" دو سوسور التي تتألف من نصوص منشورة من قِبَلِه وملاحظات مدوّنة بيده. فالمنهجية التي اتبعناها اقتضت بأنْ نعتمد أوّلاً على المخطوطات المؤرّخة، بحيث نتمكّن من دراسة تطوّر فكره، ذلك أنّ القيام بتحليل عبر الزمن للطريقة التي وضع فيها دو سوسور مفاهيم نظريته، يحدد بشكل كبير فهمها. هذا ما اختبرناه في كلّ لحظة. وهكذا، فإن مفهوم "حالة اللسان" يؤدّي إلى مفهوم "التزامنية"؛ ويؤدّي مفهوما "شكل" و"معنى" إلى مفهومي "دالّ" و"مدلول". أما مفهوم "إشارة"، فهو يظهر في ما يتعلق باستمرار الإشارة قبل أنْ تؤدّي، في السنوات الأخيرة، إلى اتّحاد الدالّ والمدلول... إلخ.

إن إعادة تشكيل تطوّر مجموع هذه المواضيع غالباً ما تكون صعبة. فعلى سبيل المثال، إذا كان مفهوم "حالة اللسان" مُرسّخاً جداً في مخطوطات العام 1891، يظهر مفهوم "التزامنية" ابتداءً من العام 1894، ولكن الكلمة نفسها لا تظهر عند دو سوسور قبل العام 1911. يجب إذاً توخّي الحذر عند استعمال المصطلحات التي استخدمها دو سوسور، تحت طائلة التوسّع في تفسيراتٍ مغلوطة تاريخياً ومن دون معنى. هنا ظهرت لنا ضرورة "المنهجية النَسَبيّة"، وهي منهجية ترتكز على تفسير مفاهيم نظرية دو سوسور وفقاً للترتيب الزمني لظُهورها في المخطوطات.

بالإضافة إلى أن هذه المنهجية تسمح بالاقتراب أكثر ما يمكن من فكر دو سوسور، فإنها ساعدتنا أيضاً في تحديد مفصلة الفصول. فنحن لم نضطر إلى الارتكاز على إعادة بناء منطقية لفكر دو سوسور سوى عندما كان تسلسل الأفكار زمنياً يفلت منّا. وهذا يرسم منهجية أكثر عموماً، فإعادة وضع زمنية ومنطقية في الوقت عينه لتطوّر فكر كاتبٍ ما تساعد على الاقتراب أكثر ما يُمكن من تفكيره.

على كلّ حال، يجب التقيّد بالعمل المُمحَّص والدقيق للدخول بمنهجية صارمة في تحليل مخطوطات دو سوسور. وبالتأكيد يجب القيام بـ"ثورة فقه لغوية" للتمكّن من إعادة قراءة دو سوسور عن كثب. من هذا المنطلق، يجب العودة دائماً إلى المخطوطات نفسها، وإلى قراءتها مئات المرات حتى الإرهاق. ويجب القيام بذلك ليس عبر تأمّل محتواها فحسب، بل عبر استنطاق إخراج ص أيضاً، أو مفصلة الأوراق، أو ترتيب الكتابة، أو الإضافات، أو الإضافات على الإضافات، أو الشطب. فكلّ شيء له معنى، وكلّ شيء مُمكنٌ تفسيره. وهكذا، عندما يقوم دو سوسور بشطب "شكل" لصالح "وحدة شكل"، تأتي "وحدة شكل" لتؤكد هنا أنه اختار اعتبار هذه الوحدة من حيث الصرف، أي النظر إليها من حيث الشكل والمعنى في آن واحد (BPU, carton 17, IVb). وفي مكانٍ آخر، يشطب عبارة "من الذهن" ويستبدلها بـ "نَفسيّ" (Ibid., Iia, fo. 4). يجب فهم أنّ دو سوسور، عوضاً عن البقاء ضمن نطاق وجهة النظر العامة، قرَّر أن يتموضع في المنظور الذي يصِل اللسانيات بعلم النفس.

تجدر هنا الإشارة إلى إحدى نقاط المنهجية الذي كان من الضروري العمل على اتّباعها، من أجل احترام الحجاج عند دو سوسور: من الضروري "البقاء أقرب ما يمكن من سياق الجزء". وإلّا لوقعنا في خطأ

التعميم واستخلاص استدلالات ناتجة من أجزاء أخرى غالباً ما تكون بعيدة جداً، في الذهن، وفي الزمن، عن الجزء الذي هو قيد الدراسة. فعلى سبيل المثال، يحمل "لسان" عدة معانٍ عند دو سوسور، ولا سيّما معنى مجموع المبادئ المستخرجة من الوقائع التي يمكن رصدها في الألسنة؛ ولكنها حملت، في آخر أيامه، معنىً آخر، هو المعنى الذي تحمله "لسان" مقابل "كلام" الذي يعني استعمال اللسان من قبل الأشخاص المتكلّمين، أي، بشكل أساسي، مجموع "كنوز" الإشارات الموجودة عند مجموع الأشخاص المتكلّمين. ويُفهم "كلام" في الوقت نفسه على أنه التعبير الفاعل للسان من قبل الأشخاص المتكلّمين. وبالتالي ليس من الممكن تقريب هذا الجزء من الآخر من دون توخّي الحذر تحت طائلة تدوين تعليقات دخيلة ضمن سياق التفكير الذي يتبعه دو سوسور في هذا المكان.

عند سلوك هذه الطريق، يجب توقّع العديد من المفاجآت. سنلاحظ مثلاً كيف يوسّع دو سوسور تفكيره إلى أقصى حدّ، فيعطي أجوبة عن أسئلة أساسية. وهكذا، يفسّر كيف أن نظام اللسان متماسك رغم الاعتباطية التي تخترقه، معرّضةً إياه للعشوائية والتغيّرات: بفضل وعي الشخص المتكلّم، على الأقل. كما أنه كان بإمكانه الاكتفاء بالإشارة إلى أن اللسان "واقع اجتماعي". ولكنه يفسّر أين يظهر هذا البعد الاجتماعي، في "القيمة" التي تشكل طريق المرور بين داخل اللسان وخارجه، وبين نظام اللسان ووعي الأشخاص المتكلّمين. بالإضافة إلى ذلك، لا يكتفي دو سوسور بملاحظة أن الألسنة تتطور، فهو يعطي عدة أسباب لذلك، ومن بينها السبب التالي، وهو إن الألسنة تتطوّر لأنها تنتقل: "يمكن لحياة اللغة أنْ تدل أوّلًا على واقع أنّ اللغة تعيش عبر الزمن، أي أنّ بإمكانها أنْ تنتقل" (*Ecrits*, p. 53).

ظهرت في هذا المسار العديد من التساؤلات، ومن بينها هذا السؤال الملحّ الذي يُدخِلنا في نفسية دو سوسور: لماذا لم يكتب دو سوسور "كتيّبه" عن اللسانيات العامة؟ ولماذا لم يكتب كُتباً أخرى كان قد فكّر فيها، مثل مؤلَّف علم الأصوات الذي كان قد بدأه، والذي كان من السهل عليه إنهاؤه إذا ما نظرنا إلى مجموع ملاحظاته ومقالاته حول هذا الموضوع؟ يُخيّم صَمْتُ دو سوسور بثقل على مخطوطاته وهو يَعبُر هذا الكتاب، وإن لم يكن من شأننا الولوج إليه.

في النهاية، لماذا هذا الكتاب حول دو سوسور "الحقيقي" أو دو سوسورٍ "حقيقيٍّ"؟، ذلك أن هناك ضرورة عاجلة لمحاولة الإمساك بفكره من جديد، ولسببٍ بسيط هو أنّ فكره وَضع، في بداية القرن العشرين، أسُس اللسانيات الحديثة، وأنّ العديد من التساؤلات اليوم تجد عناصر في مخطوطاته تُجيب عنها. ومن بين هذه التساؤلات، نجد التمييز بين الدالّ والمدلول اللذين ليس من الممكن خلطهما من دون إلغاء كلّ ظروف وجود علمٍ مثل علم المصطلح الذي يرتكز بالضبط على التمييز بين الإشارة والمفهوم (Depecker, 1999, 2002, 2003).

بالإضافة إلى ذلك، وُضعت اللسانيات في موقع النموذج للعلوم الإنسانية، وهذا يعني أنّ دو سوسور قد ألهم مجموع هذه العلوم حتى يومنا هذا. ولكن، وفي غياب مخطوطاته المكتوبة، لم يكن من الممكن تفسيرُ فكره بكلّ مكنوناته. ولا شك في أن قوة فكره هي التي سمحت بهذا الإنجاز الذي جعل فكره يصل إلينا من دون شكوك كبيرة، لدرجة أن النظرية المنبثقة من كتاب **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** غالباً ما تبدو حتى الآن كنظرية اللسانيات الوحيدة الممكنة.

الفكرة الأساسية لهذا الكتاب هي إذاً التقرّب قدر الإمكان من فكر

دو سوسور، والمساعدة على الدخول بعمق إلى نظريته في اللسانيات العامة. فهذه الأخيرة مهمة جداً لفهم اللسانيات وتاريخ الأفكار في القرن العشرين وما بعده.

كما يهدف هذا الكتاب إلى إظهار كيف تتجسّد نظريةٌ علميةٌ، وكيف يتمّ وضعُها تدريجياً. سنلاحظ هنا وهناك صعوبات في التصميم تعود إلى صعوبة المادة، إذ إننا في متاهة. ننطلق من نقطةٍ معينة ونعود إليها، وذلك عبر طريق آخر أيضاً.

وهذا ما اختبره دو سوسور بنفسه:

"سنسمح لأنفسنا بوضع الفكرة نفسها تحت ناظري القارئ ثلاث أو أربع مرات وبأشكال مختلفة، ذلك لأنه لا وجود فعلياً لأي نقطة انطلاق يُمكن اعتمادها أكثر من الأخرى لبناء البرهنة فيها" (*Notes pour un livre de linguistique générale*, 1893-1894?, *Ecrits*, p. 198).

وفي ما وراء التحليل الدقيق لمخطوطات دو سوسور الأساسية التي تتناول اللسانيات العامة، يهدف هذا الكتاب أخيراً إلى عرض تمهيد إلى اللسانيات ابتداءً من فكر دو سوسور. ونوعاً ما اتباع اتجاه مسيرته التي تقضي بالعمل من جديد على مفاهيم اللسانيات المستخدمة في عصره، وإعادة التفكير فيها من أجل وضع نظريةٍ مُجدِّدة من شأنها أنْ تشكل أُسُساً لمنهجية مُحددة. وبالفعل، فإن كلّ علوم اللسانيات اليوم، باستثناء القليل منها، مدينة للنظرية التي وضعها دو سوسور انطلاقاً من التحليل المُقارن للألسنة القديمة.

ويبقى السؤال إذاً حول معرفة ما هي بالتحديد النظرية التي وضعها

دو سوسور في اللسانيات العامة. ويجب، من أجل ذلك، العودة إلى المخطوطات، من دون إهمال النصوص الأخرى، مع الإبقاء على عقلٍ منفتح جداً. يكتب ألبير سيشيهاي، أحد ناشري **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، عدة سنوات بعد صدور المؤلَّف: "إن النقد الحقيقي لـ "المحاضرات" يقضي بالتعاون مع كاتبها، إمّا من أجل التعمّق أكثر مما استطاع القيام به في أسُس علم اللسانيات، وإمّا لتشييد بشكل أكثر حسماً البناء الذي لم تستطع "المحاضرات" إلا أن تُقدِّم صيغة أوّلية وناقصة منه" ("Les trois linguistiques saussuriennes", *Vox Romanica*, no. 5, 1940, pp. 1-48).

باريس – جينيف – بوسطن

الأول من آب/ أغسطس من العام 2009

الفصل الأول

كلّ ما في اللسان تاريخٌ

أولًا: من اللغة إلى "اللسان"

هل هناك فائدة من "اللسانيات"؟ وكيف الدخول إليها، علماً بأن اللسانيات هي "مجموع الدراسات المتعلّقة بكلام الإنسان" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1981, *Ecrits*, p. 147)؟ يمكن بالطبع التساؤل عمّ يُمكن للسانيات أن تقدّمه لدراسة الأجناس البشرية أو لعلم النفس، مع الأخذ بعين الاعتبار مثلاً "كلّ ما سيضطر علم النفس على الأغلب إلى اقتباسه قريباً من علم اللغة" (Ibid., p. 144). ولكن التساؤل حول ما يُمكن لعلم من العلوم أن يقدّمه إلى علومٍ أخرى يعني "رفض أنْ يُنسَب إليه هدفٌ خاص به". يجب بالتالي التساؤل حول ما إذا كان للسانيات هدف خاص وتحديده: وهو سؤال بسيط في الظاهر سيستعمله دو سوسور كخيطٍ يرشده في أبحاثه.

ما هي اللّغة؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، إذ لا يمكن إدراك اللّغة بشكل مباشر. ولمقاربتها، يجب على الأقل اعتبار أنها

ليست مجرّد مَلَكةٍ يملكها الإنسان، ولا تكاد تُميّزه من "عدّة أجناس من القرود" (Ibid., p. 145)، وبالتالي قد تكون اللّغة "كإحدى الإشارات التي تُميّز جنسه، كسمةٍ إناسيّة أو إن جاز التعبير "حيوانيّة": "وجهة نظر جدّ خاطئة تتبعها بعض مدارس الإناسة، وبعض مدارس اللسانيات" (Ibid., p. 146).

هذا المنظور عند دو سوسور وهم، ففي هذا الاتجاه، يُمكن أن يُستخلص من اللّغة، من حيث هي ملكة إنسانية، أيُّ شيء غير مادّيّتها (الطريقة التي يتم بها النطق بالأصوات مثلاً)، وبالتالي، يجب على الأقل التمييز بين اللّغة كملكة، والألسنة كتحقيقٍ للّغة، إذ إن اللّغة كملكة تظهر لنا بشكل أساسي على شكل الألسنة، وبالتالي لا يُمكن تناول دراسة اللّغة من دون الارتكاز على دراسة الألسنة: "إن دراسة اللّغة كواقعٍ إنساني تكمن كلّها أو جلّها تقريباً في دراسة الألسنة" (Ibid., p. 146). ولا يُمكن ادّعاء دراسة اللّغة بشكل علمي بأقل من ذلك: "إن الرغبة في دراسة اللغة من دون تكبّد عناء دراسة مختلف تجلياتها، أي الألسنة طبعاً، هو عمل لا جدوى منه أبداً، وخيالي" (Ibid.). ولكن، الفرضية الأساسية التي لا ينفك دو سوسور يعود إليها، هي أن "الرغبة في دراسة الألسنة وإغفال أنّ هذه الألسنة تتحكّم فيها أساساً بعضُ المبادئ التي تتلخّص بفكرة اللّغة، إنما هو عمل يفتقر إلى أي معنىً جدّيّ، وبالتالي إلى أي أساس علمي حقيقي" (Ibid.).

وهكذا، لا يُمكننا أنْ نتناول اللّغة من دون الألسنة التي تُشكِّل تجلّياً لها، ولا الألسنة من دون إلقاء نظرة على اللّغة. هذه الحركة الدائمة يجب أنْ تؤدي إلى وضع مجموع المبادئ التي ترتكز عليها اللّغة.

خلال هذا التوسّع، ينتقل دو سوسور تدريجياً من "لسان" إلى "اللسان":

"يتميّز اللسان عبر الزمن، وهو في الوقت عينه يتميّز أو يتنوّع في المكان. فإذا أُخِذ اللسان في تاريخيْن مختلفيْن لن يكون مشابهاً لنفسه. وإذا أُخذ في نقطتيْن من منطقته بعيدتيْن إحداهما عن الأخرى نوعاً ما، لن يكون مشابهاً لنفسه أيضاً" (Ibid., p. 151).

إن "اللسان" مفهوم قيد الإنشاء، لم ينفك دو سوسور عن تطويره، ليس فقط باعتبار اللسان مجرّد ملكة بشرية، بل بالدراسة التي يمكن أن تتم على الألسنة ومجموع المبادئ التي يمكن استخلاصها منها (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, pp. 143-145 et *passim*). و"الهدف الأخير والأساسي" هو "التأكُّد من قوانين اللغة وطُرقها العامة والبحث عنها" (Ibid., p. 148).

كيف يُمكن القيام بذلك؟ يجب على الأقل السعي وراء "التعميم"، أي تفحُّص الوقائع التي يتم ملاحظتها في الألسنة والقيام بتعميمها عبر تجريدها. على سبيل المثال، "اللّسان تاريخ"، مما يعني أنه يجب معاينة على ماذا ترتكز "مسيرة اللسان عبر الزمن" (Ibid., pp. 150 sq.). وعند القيام بذلك، لا بد من ملاحظة أنّ كلّ واحد من الألسنة يشكل كلّاً متكاملاً، ومتواصلاً وغير منقطع، إلّا في حال وقوع حادثٍ عنيف في التاريخ. كذلك، لا تنفك الألسنة تتغيّر عبر الزمن. وإذا ما نظرنا من حيث المكان، لوجدنا أنّ مقابل هذه الاستمرارية وهذا التغيّر عبر الزمن هناك الاستمرارية والتباين عبر المكان، وبالتالي يجب على الوقائع التي تُلاحَظ في الألسنة أن تكون مبيِّنة للمبادئ التي ترتكز عليها اللّغة. والعكس صحيح، إذ "ليس اللسان واللغة سوى الشيء نفسه، فأحدهما

هو تعميم للآخر" (Ibid., p. 146). ويمكننا إدراك ذلك، فـ "اللسان" هو، من هنا، مجموع المبادئ التي يُمكن استخراجها من مراقبة الألسنة. فبالنسبة إلى دو سوسور، يجب أن تنتج مبادئ عن مراقبة الألسنة.

هكذا، يكون هدفُ اللسانيات تفحّصَ القوانين العامة للّغة. ومن أجل ذلك يجب الانطلاق من الوقائع، إذ لا يُمكن استنتاج "القوانين العامة" للّغة إلّا من "أشكالها الخاصة"، أي من الألسنة، ومن المراقبة التي يمكن أنْ نقوم بها. وهنا، يمكن لأي واقعٍ أن يكون مُبيّناً لمبادئ أكثر عموميةً: "ندرك أن التفصيل الدقيق للظواهر هو أيضاً سببها الأساسي، وأن التخصّص المُفرط وحده بإمكانه بالتالي أنْ يساعد التعميم الأقصى بشكل فعّال" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1981, *Ecrits*, p. 147). هكذا، يجب القيام بتعميمٍ واسع ابتداءً من الوقائع التي تتم ملاحظتها في الألسنة من أجل فهم وقائع اللّغة.

ليس الأمر بمبتذلٍ قط. فاللغويون، بالنسبة إلى دو سوسور، غالباً ما يحصرون عملهم بدور "المُقارنين" البسيط، فيصرفون اهتمامهم بالكامل نحو إعادة بناء اللغة الهندية - الأوروبية. ولكن اللغوي لم يُحكَم عليه القيام بالمقارنة مدى الحياة. وإذا كانت ممارسة علم النحو المقارن لا تُؤدي سوى إلى جمع وقائع من دون أي فائدة لـ "علم اللسان"، فذلك لأنّ اللغويين يفتقرون إلى منظور اللّغة أو أنهم يرتكزون على أفكارٍ خاطئة. ومن بين هذه الأفكار الخاطئة هناك، على سبيل المثال، فكرة أنّ اللسان جسمٌ حيّ. وقد ساهم الاختصاصي الأميركي بالسنسكريتية ويليام دوايت ويتني في توجيهه في هذا الاتجاه. فالدور الحقيقي للغوي لا يقوم فقط على "المقارنة"، بل كذلك على "التعميم". ففي ملاحظات مدوّنة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام

1891، والتي تشكّل مسودّة لمقالة لتكريم ويتني المتوفّى حديثاً، أقرّ دو سوسور بأنّ هذا الأخير استطاع أنْ يستخلص من "أعمال علم النحو" نتائج ليست عبثية: "إنه أوّل معمِّم استطاع ألّا يستخلص نتائج عبثية حول اللّغة من أعمال علم النحو" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 204). وإن بقيت مقارنة الألسنة القديمة عملاً معتبراً، إلّا أن ويتني "لم يكن قد تخيّل أنه يُمكن لدراسة اللّغة أن تتواصل على أسُسٍ أخرى غير مراقبة الوقائع الحالية" (*Ecrits*, p. 234). يُمكننا هنا أنْ نُدرك غاية دو سوسور من خلال تحليل المبادئ العامة للألسنة، وانطلاقاً منها، هو إظهار أنه يصبح من الممكن تناول مقارنة الألسنة بشكل أكثر دقّة وابتكار منهجية فعّالة في اللسانيات. ومن أجل ذلك، يجب طرح هذا السؤال باستمرار عند مراقبة الوقائع: "ما هي نتيجة ذلك على التعميم؟" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 217). وعلى هذا التساؤل يجب بناء "اللّسان" على الطّلب، ووضع المبادئ العامة التي تأسُّها في خدمة المنهجية.

وهكذا، جعل دو سوسور اللّغة والألسنة تتعاقب، منذ أولى محاضراته الكبيرة. وبين اللّغة والألسنة ينشأ "اللسان"، وهو مجموع المبادئ التي من الممكن استخلاصها من مراقبة الألسنة، وقد عاد إليه دو سوسور عدة مرّات، مؤكّداً مفهوم المكان والزمان: "اللّغة ظاهرة؛ إنها ممارسة لملكةٍ موجودة في الإنسان. واللسان هو مجموع الأشكال المتطابقة التي تتّخذها هذه الظاهرة لدى مجموعة من الأفراد وفي زمن مُحدَّد" (*Ecrits*, avant 1900, p. 129). نرى هنا كيف أنّ "اللسان" يتّخذ معانِيَ متنوّعة وفعّالة، إذ إن اللسان بالنسبة إلى دو سوسور ليس لساناً فحسب؛ "اللسان (دائماً معرفة اللسان المحدد

الذي قررنا دراسته" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, 1894, *L'Herne*, p. 340)، و"اللسان" هنا يأتي بمعنى "لغة قوم"، أي لسان معيّن (الفرنسية، الألمانية...) (*Cours* III, *Notes de dégal-lier*, 8 Novembre 1910, ms. 434/ 1, *Cahier I*, BPU, p. 9). ولكن "اللسان" هو خاصّةُ هذا المجموع من المراقبات والمبادئ التي يستخلصها اللغوي من دراسة الألسنة. ويعود إليه دو سوسور حتى في آخر محاضراته:

"الألسنة هي الشيء الملموس الموجود أمام اللغويين على سطح الأرض. اللسان هو الاسم الذي يُمكن إطلاقه على ما استطاع اللغوي استخلاصَه من مراقبته مجموع الألسنة، عبر الزمان وعبر المكان" (*Notes pour le cours* III, 1910, *Ecrits*, p. 307).

يُمكن هنا ملاحظة الانتقال بين "الألسنة" و"اللسان". وبما أنّ الأهمية تكمن في استنتاج المبادئ، فإن هذه الأخيرة تتلاقى، بواسطة "التجريد"، في مجموعٍ يُطلِق عليه دو سوسور اسم "اللسان": "اللسان شيء ملموس على سطح الأرض. اللسان، ما سيكون موجوداً أمام اللغوي بعد التجريد، بعد القيام بدراسةٍ عبر الزمان والمكان" (*Cours* III, Notes de Dégallier, 8 Novembre 1910, ms. 434/ 1, BPU, Cahier I, p. 9). ونلاحظ هنا التقارب بين هذين المقطعين، بين الملاحظة التي دوّنها دو سوسور وتلك التي كتبها طالبُه خلال المحاضرة.

لا يأتي هذا "التجريد" من العدم. فهو يرتكز على الوقائع التي تمّت مراقبتُها في الألسنة، ويأتي نتيجة "التعميم" الذي يُمكن القيام به لهذه الوقائع. وهكذا، "من تاريخ كلّ الألسنة هذا، ينبغي استخلاص قوانين

عامة، وإيجاد القوى المستعملة في كلّ الألسنة، والفصل بين الظواهر العامة والظواهر الجزئية" (Cours III, Notes de Dégallier, 28 Octobre 1910, ms. 434/ 1, BPU, Cahier I, p. 3). في هذا الاتجاه، يجب تفضيل دراسة الألسنة المتقاربة، كما يتم الأمر عادةً في علم النحو المقارن: "إلّا أنه من الممكن الاستمرار بالقيام بمقارنةٍ بين الألسنة غير المتقاربة، وهي مقارنةٌ للبنية النحوية، مقارنةٌ لمختلف العقود الممكنة بين الفكر واللسان؛ من الممكن للألسنة غير المتقاربة أن تكون لديها طرقُ عملٍ نحوية متشابهة تماماً" (Cours III, Notes de Dégallier, 8 Novembre 1910, ms. 434/ 1, BPU, Cahier I, p. 11). وبالتالي، فإنه من الممكن أيضاً تناولُ الألسنة غير المتقاربة، ضمن منظورٍ واسع عن الألسنة.

نحن نُدرك ما الذي يجعل اللسانيات "علم اللغة أو الألسنة" (Cours I, Notes de Riedlinger, 16 Janvier 1907, p. 11). ومن أجل ذلك، عليها إعتاق نفسها من علوم أخرى. وعليها، من جهة أخرى، إنشاء "اللسان". إذْ لا يُمكن تناولُ اللغة مباشرةً: فهي "تقع بين عدّة مجالات (فيزيائي؛ فيزيولوجي؛ نفسيّ؛ والمجالين الفردي والاجتماعي). وبالتالي، نحن لا نعلم كيف نُضفي عليها صفة الوحدة. وعلى العكس من ذلك، اللسان كلّ بحدّ ذاته ويُمكن تصنيفه. ويمكن أن نعطي هذه الوحدة، أي اللسان، مكان الصدارة في وقائع اللغة. وهكذا، إذا ما قمنا بربط كلّ شيء في اللغة باللسان، سيصبح لدينا ترتيبٌ داخلي في اللغة، وذلك من دون أنْ يكون من الممكن تصنيفها" (Cours III, Notes de Dégallier, 25 Avril 1911, ms. 434/ 1, BPU, Cahier VI, p. 172). هذا إقرارٌ أساسي: فيه يظهر اللسان كوحدة من الممكن بناؤها داخل اللغة. ويعود دو سوسور إلى هذا الإقرار في محاضرته

التالية: "لدينا في اللسان شيءٌ من الممكن دراسته على حدة. وليس من الضروري أخذ عناصر اللغة الأخرى بعين الاعتبار لدراسة اللسان؛ وأكثر من ذلك، إن اللسان غير قابل للدراسة إذا ما أضيفت إليه العناصر الأخرى". وتخلص الملاحظة إلى العبارة التالية: "اللسان الذي حُدِّد على هذا النحو هو شيء ذو طبيعة متجانسة، في حين أن اللغة ليست كذلك" (Ibid., pp. 179-180).

في هذا الجهد من أجل التعميم، يبقى دائماً وضعُ "اللسان" غايةَ دو سوسور. فهو يعيد طرح السؤال في آخر فصل ألقى فيه محاضراته: "يمكننا أن نأخذ لساناً ما كواقعٍ أساسيّ، كنقطة انطلاق. أليس من المُبالغ فيه أنْ نرى في لسانٍ ما عنصراً جوهرياً وأساسياً؟" (Cours III, Notes de Dégallier, 28 Avril 1911, ms. 434/ 1, BPU, Cahier VI, p. 183). والجواب هو نتيجة لتأمّلاته حول هذا الموضوع: سيسمح حَصْر اللسان بتصنيف الوقائع اللغوية ذات البُعد العالمي. وهو لهذا السبب يقوم بفصل ما يبدو عَرَضياً، مثل اللفظ: "ولكن سنرى أنّ الظواهر الأخرى تتخذ مكاناً تابعاً من تلقاء نفسها تقريباً [...]. فالصِواتة تدرس التصويت الضروري للكلام. والتصويت يبدو غير مهم بقدر عدم أهمية الأدوات الكهربائية التي يُمكن استخدامها لنقل إشارات ألفباء مورس" (Ibid.). وترتسم هنا مقابلةٌ أخرى للسان، مع "الكلام" هذه المرة، وهي تتضمّن عدداً أكبر من العناصر الخاصة بالمتكلّم. على أيّ حال، ومن أجل مَوْضعة اللسان، لا بدّ من استخراج ما يخصّه هو بالذات: ولكن لا يجب استخراج العناصر المادية التي رفضها دو سوسور بكونها لغوية بحتة؛ بل الآليّات المستعملة في كلّ لسان، والتي تسمح باستخراج مبادئ اللسان وبِوَصْف "نظامه". وهذا ما يعدّه دو سوسور "جوهره" الحقيقي.

- **"الغاية الخاصة" باللسانيات: هذا ما كان دو سوسور يبحث عنه** منذ البداية. وإذا كان من الممكن اعتبار اللسانيات "مجموع الدراسات المتعلقة بالتكلّم البشري"، فإنها لا تستطيع الاقتراب من هدفها إلّا من خلال "الألسنة" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 147). ودراسة الألسنة، بالمبادئ التي يُمكن أن تُستخرج منها، هي التي ستسمح ببناء "اللسان"، الذي هو مجموع المبادئ الخاصة االتي تُحدِّد اللغة البشرية. ويُحمِّل دو سوسور في تفكيره "اللسان" تدريجياً بعدة معانٍ تساهم في بناء النظرية. فبالإضافة إلى معنى مجموع المبادئ المُجرّدة لدراسة الألسنة، غالباً ما يُدرَك "اللسان" في المخطوطات على أنه مُجرّد عُموميّة، مثلاً كعنصر من شأنه أنْ يعطي "إرشادات" لعلومٍ أخرى، كدراسة الأجناس البشرية أو علم النفس. ولكنْ، من الممكن إدراك "اللسان" أيضاً كـ "تعميم": تعميم المبادئ التي من المُمكن استخراجها من دراسة الألسنة.

وهكذا، يبدو بناء مفهوم "لسان" وكأنه أحد المبادئ الكبرى المُوجِّهة لفكر دو سوسور، إذْ إن الغاية نفسها للسانيات ترتبط بـ "اللسان" كمجموع مبادئ تُستخرج من خلال تحليل الألسنة، وكـ "تأمّلٍ مُجرّد" (*Ecrits*, p. 217)، وكـ "تجريد".

ثانياً: الألسنة ليست جسماً حيّاً

لتحديد غاية اللسانيات والتفكير بمناهج التحليل، يجب الارتكاز على وقائع يُمكن رَصْدُها في الألسنة. ولكنْ، من أجل تجنّب الخطأ، يجب أيضاً التخلص من بعض وجهات النظر. أو على الأقل من وجهة النظر التي تقول بأنّ الألسنة عبارةٌ عن أجسامٍ حيّة، إذ إن اعتبار الألسنة كأجسام حيّة يعني اختيار مقاربةٍ طبيعية، وهذه مقاربة تميل إلى مَحْو

المبادئ التي نريد إيجادها في الألسنة. واعتبار الألسنة أجساماً حية يعني أيضاً التفكير، على سبيل المثال، بأنّ للألسنة، مثل الأجسام الحية، ولادةً وموت:

"نقرأ في أول صفحة تقريباً من مؤلَّف م. هوفلاك عن اللسانيات: "يُوْلَد اللسانُ وينمو ويذوي ويموت مثل كلِّ كائنٍ منظّم". هذه الجملة تشكّل بلا شك نموذجاً عن الفكرة السائدة حتى عند اللغويين، والتي نحاول جاهدين محاربتها، والتي أدّت مباشرة إلى جعل اللسانيات عِلماً طبيعياً" (Ibid., p. 154).

يُؤكِّد دو سوسور عكس ذلك: "كلا، اللسان ليس بجسم، ليس بنباتٍ ينمو بشكلٍ مستقل عن الإنسان، ليس للسان حياة خاصة به تؤدّي إلى ولادةٍ وموت". وفي مكان آخر، يُبالغ دو سوسور ويتكلّم على هؤلاء "المُنَوَّرين" الذين كانوا يعتقدون أنّ "اللغة هي شيء خارج عن البشر كلّياً ومنظّم بذاته، كما يكون النبات الطُّفيلي المنتشر على سطح جنسنا" (BSL, no. 12, p. 59).

يُندد دو سوسور بالنزعة الطبيعية في اللسانيات. فاعتبار علم اللسانيات كـ "علمٍ طبيعي، كعلمٍ فيزيائي تقريباً" يعطي بالفعل نظرةً خاطئة عن الظواهر، ويَحول دون تناول اللسانيات بشكلٍ علمي. هذا يعني التساؤل حول اللغة كملكةٍ، وحول ما يُمكن أنْ يظهر كوجودٍ فعلي لها: النُّطق، وعلم الأصوات، وتغيّر الأصوات عبر الزمن... إلخ. وهذا لا يعني رؤية المبادئ العامة والثابتة في اللغة، وإنما الصُّدفية منها والعرضيّة: "كلّ ما يبدو نظاميّاً في اللغة هو في الحقيقة عرضيّ وصُدفيّ تماماً" (*Première conférence à l'université de Genève*, No-

vembre 1891, *Ecrits*, p. 149). هذه فكرة-قوة، سيتبعها دو سوسور لبناء نظريته اللسانية الخاصة.

كان هذا التصوّر الطبيعي للّسان يُغذّي مجموعةً كبيرةً من التأملات، كتلك التي تتناول أصل اللغة. إذا أقررنا أنّ اللغة مجرّد خاصّيّة للجنس البشري، يبدو حينها من الممكن العودة إلى وقتٍ في الزمن، وقت شبه عَذْني، تكوّنت اللغةُ فيه. ولكن، بالنسبة إلى دو سوسور، ليس هناك أصلٌ للغة، أو على الأقل إنّ هذا السؤال لا يُطرح. وكما ليس هناك ما يدعو إلى اعتبار أصل اللغة، ليس هناك ما يدعو إلى اعتبار أصل الألسنة، إذ كلّما رجعنا إلى أصل لسانٍ ما، لا نجد أيّ بداية، ويتم إحالتها في معظم الأحيان " إلى الأزمنة السحيقة التي لا يُمكن سبرها، والتي تعود حتماً إلى ما قبل التاريخ" *(Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 164). وعلى العكس من ذلك، إذا ذهبنا من قديم اللسان إلى حاضره، لما استطعنا إيجاد أي انقطاع يرتسم بوضوح. كلّ ما يُمكن التسليم به، وهو أمر من غير الممكن الوصول إليه فعلًا، هو لسان مشترك يُعاد بناؤه، كما يمكن أن تكون الحال في اللغة الهندية - الأوروبية.

في المقابل، هناك واقعٌ يُمكن ملاحظته مباشرةً، وهو تغيّر الألسنة عبر الزمن. إذاً، إن "اعتقاد أنّ مسألة أصل اللغة مسألةٌ مختلفة عن مسألة تغيّراتها، إنما هي فكرة خاطئة جداً" *(Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 159)، إذ، من تغيّرٍ إلى آخر، لا يُمكن الرجوع إلى أي مكان، أو على الأقل، يُمكن الرجوع إلى أصلٍ ليس بالمُستطاع الوصول إليه، وهو بالتالي خيالي. وهكذا لا يُمكننا تناول أصل اللغة كنقطةٍ ثابتة يمكن تحديدها وبلوغها.

كما لا يمكن اعتبارُ أنّ الألسنة تأتي طبيعياً الواحد من الآخر. فهي لا تأتي الواحد من الآخر: هناك بكلّ بساطة امتدادٌ من الواحد إلى الآخر. وقد أشار دو سوسور مستأنفاً تحاليل الاختصاصي باللغة الرومانية، غاستون باري، إلى أنه لا يوجد مثلاً أيُّ سببٍ لاعتبار أنّ الفرنسية تأتي من اللاتينية: "لا تتحدّر اللغة الفرنسية من اللغة اللاتينية، وإنما هي اللغة اللاتينية، اللاتينية التي حصل أنْ تكلّمها أفرادٌ في تاريخٍ محدّد، وفي حدودٍ جغرافية محدّدة" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 153). إذا قارنّا، مثلاً، Chanter بـ Cantare، نجد أن Chanter لم تأتِ من اللاتينية Cantare، وإنّما هي الكلمة اللاتينية Cantare (Ibid.). واتخاذ قرار اعتبار أن Chanter هو باللغة الفرنسية ليس سوى تمييز اتُّخذ القرارُ باعتماده. وهذا الأمر يظهر بشكل واضح في الألسنة التي احتفظت بتسميتها على مرّ العصور، مثل اللغة اليونانية التي بقيت اللغة اليونانية رغم تطوّرها عبر الزمن:

"إن عالم اللسانيات الذي يهتم بدراسة اللغة اليونانية المعاصرة، مثل السيد جان بسيكاري، يتمتع بخاصية مهمة، ويمتاز بكونه ليس مضطراً إلى التعليق على واحدة من هذه التفريقات الاسمية الكارثية، كالتمييز بين الفرنسية واللاتينية؛ نفهم بسيكاري من أول درسٍ يلقيه عندما يبدأ باللغة اليونانية المحكية في القرن السابع قبل الميلاد، ليصل إلى اللغة اليونانية الحالية، وهما حالتان للسانٍ تفصل بينهما 2600 سنة، ذلك ببساطةٍ لأنّ هذين الشيئين يُطلق عليهما اسمُ اليونانية، رغم أنهما مختلفان عن بعضهما البعض في نقاط عدة بقدر ما تختلف الفرنسية "عن اللاتينية"، ولربما أكثر بكثير" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 166).

ندخل هنا في سلسلةٍ من المُلاحظات التي تبدو وكأنها تتضمّن مجموعة متتالية من التناقضات. وفي الواقع، بقدر ما يلي لسان الآخر، لا يمكن اعتبار أنّ لساناً يسبق آخر، وهكذا:

"لا وجود لأيّ لسانٍ أم، ولا وجود لأيّ لسانٍ بنت، ولكن هناك لسان، عندما وُجِدَ، تدحرج وانتشر عبر الزمن، من دون أيّ نهاية محددة مسبقاً لوجوده، ومن دون أنْ يكون هناك حتى إمكانيةٌ داخلية لكي ينتهي، إلّا في حال وقوع حادث وعنف، أو في حال وجود قوّة قاهرة، داخلية أو خارجية، قد تأتي لإزالته" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 157).

يشكّل اللسان إذاً كلّاً ينتشر انتشاراً متواصلاً عبر الزمن. واعتبار أنه يشهد انقطاعات فجائيةً هو وجهة نظر ليس إلّا: "نواصل تصوّر اللاتينية والفرنسية كورقتين متتاليتين من الشجرة نفسها، بدءاً من تساقط أوراق الخريف وحتى ولادة البراعم عند التجدّد" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 164).

صحيحٌ أنه قد يحصل أنْ نُضطر إلى التكلّم عن "فروع"، و"تفرّعات"، و"شُعَب". وهذا يعود، مرة أخرى، إلى تصوُّرٍ طبيعيّ للألسنة. وبالفعل، "لم يحدث قط أنْ استقيظ الناس في فرنسا وقالوا "صباح الخير" باللغة الفرنسية بعد أنْ خلدوا إلى النوم في الليلة السابقة وهم يتمنّون لبعضهم بعضاً ليلة سعيدة باللغة اللاتينية" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 152). وأن تتمكّن الألسنة من أن تُولد بين ليلة وضُحاها هو أيضاً نتيجةً لتصوّر الألسنة كأجسام طبيعية، لا بل فوق طبيعية: "لم يتم أبداً الإبلاغ [...] عن ولادة لسانٍ جديدٍ على سطح الأرض" (Ibid., p. 154). ولا

حتى الإبلاغ عن لسانٍ قد توفي للتوّ: "لا يُمكن للّسان أن يموت ميتة طبيعية" (Ibid., p. 153). فاللسان لا يختفي إلّا باختفاء الذين يتكلّمونه: "لا يمكنه أنْ يموت إلّا ميتة عنيفة"، بتأثير أحداثٍ خارجية.

"الطريقة الوحيدة التي تجعله يتوقف عن الوجود هي أنْ يتم إلغاؤه بالقوة، لسببٍ خارج تماماً عن وقائع اللغة، أي، على سبيل المثال، من خلال الإبادة الكاملة للشعب الذي يتكلّمها، كما حصل في وقت وجيز مع ألسنة الهنود الحمر في أميركا الشمالية. أو من خلال فرض لسانٍ جديد ينتمي إلى عرقٍ أقوى" (Ibid.).

مقابل هذه المقاربة للألسنة التي تعدّها كائنات حيّة، يؤكّد دو سوسور بإصرار ما يلي: علم اللغة "علم تاريخي" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 148). وتعني عبارة "علم تاريخي" أنه لا يُمكن وضعُ اللسانيات ببساطةٍ في خانة العلوم الطبيعية:

"كلّما فهمنا فهماً أفضل حقيقة طبيعة وقائع اللسان التي، بقدر ما هي قريبة منا، يصعب إدراك جوهرها، اتّضح أكثر أنّ علم اللسان علمٌ تاريخي، ولا شيء سوى علمٍ تاريخي" (Ibid.).

وهذا يعني أيضاً أنّ هذا العلم يجب أنْ يرتكز على وقائع عوضاً عن الضياع في تخيّلات: وهذه طريقة في منتهى الوضعيّة، ولم يتحوّل عنها دو سوسور أبداً. وهو يُشير بحزم إلى أن "كلّ شيء في اللسان هو تاريخ" (Ibid., p. 149).

على عكس تصوّر فلسفيّ محض لألسنة، يُبرهن دو سوسور على الفور أنّ الألسنة هي المادّة التي يجب الارتكاز عليها من أجل الولوج

إلى التحليل اللغوي، وأن لهذه الألسنة بُعداً تاريخياً في جوهره. ومن أجل ذلك، يستند في طريقته إلى التفكير حول اللغة، ولكن بالابتعاد عن المقاربة الإناسيّة التي قد تُحوّلها إلى مجرّد "ملكةٍ بشرية" من شأنها أن تميّز الإنسان من سائر الأجناس *Première conférence à l'uni-*) *versité de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 145). يجب إذاً التخلّي عن وجهة النظر الطبيعية للّغة التي، وفقاً لها، لن يكون هناك للّغة سوى "سمة إناسية"، لا بل "حيوانية" (Ibid., p. 146). ويجب أيضاً تجنّب أيّ وجهة نظر حيويّة قد ترى في اللغة كائناً خاصاً ينمو بشكل طبيعي كما ينمو الكائن الحيّ. وسيعود دو سوسور إلى هذا الموضوع في محاضراته الأخيرة، ويتخلى فيها عن عنونة أحد فصول "المحاضرة الثالثة" (1910–1911) "حياة اللسان". وهذا عنوانٌ يوحي بالفعل "أنّ الأشياء التي لديها قيمة عالمية لتمييز اللسان تُشكّل كلّها جزءاً من حياة، أو من علم أحياء، أو من تاريخٍ يجب كتابته عن هذا الجسم" *Notes*) *pour le cours* III, 1910-1991, *Ecrits*, p. 306).

ويشير دو سوسور بقوّة إلى أنّ: "الألسنة هي الشيء الملموس الموجود أمام اللغويين على سطح الأرض. اللسان هو الاسم الذي يُمكن إطلاقه على ما استطاع اللغوي استخلاصه من مراقبته مجموعَ الألسنة، عبر الزمان وعبر المكان" *Notes pour le cours III*, 1910-1911,) *Ecrits*, p. 307). هذه هي نتيجة النقد الذي قام به دو سوسور لتصوّر الألسنة كأجسامٍ حيّة. لن تتمكن الألسنة من تجسيد "عالم طبيعي" ما، على غرار عالم الحيوان (Item 3320.5, *Ecrits*, p. 116). وهذا يعني أنه لا يمكن فهم غاية اللسانيات بأفكارٍ خاطئة عن الألسنة. من الضروري إذاً مباشرةً تناول مسألة كيفية مرور الزمن بالنسبة إلى الألسنة.

ثالثاً: "تحوّل الألسنة المُتواصل"

هناك ملاحظة أساسية ما فتئ دو سوسور يعود إليها، وهي أنّ الألسنة تتطوّر. وذلك بشكل متواصل. ولكن، إذا كانت الألسنة تتطوّر، **فإن هذا يعني أنها على علاقة بالوقت. ولكن كيف؟ يبدو أن مسألة** "مسيرة اللسان عبر الزمن" مسألة بسيطة، ولكنها غير مسلَّم بها (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 151). **فهي** تعني ضمنيّاً، وبشكلٍ خاص، أنّ الألسنة على علاقةٍ بالوقت. يجب إذاً النظر إلى المسألة عن كثب وتفحّص "ما تحتوي عليه وجهة نظر التاريخ المُطبَّق على اللسان" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 151).

كيف التطرّق إلى ذلك؟ إن علم النحو المقارن كما كان يُمارس في ذلك العصر، كان موجّهاً بالكامل نحو إعادة بناء اللغات الهندية - الأوروبية، وهو يوضِّح أنّ تقسيم الألسنة قد جاء نتيجةً للتطوّر التاريخي. وقد أدّى تراكمُ الوثائق المتعلقة بالألسنة وممارسة المقارنة والبحث الاشتقاقي إلى جعل هذا العِلم "عِلماً تاريخياً". ولكن كلّ شيء يتعلّق بـ "المعنى الذي تتخذه كلمة "تاريخ" بالنسبة إلى اللّغوي" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 149). يظهر أول جواب في ما يلي:

"هناك طريقة أولى سطحية نوعاً ما لإدراك أنّ اللسانيات علمٌ تاريخي، وهي تقوم على ملاحظة أنه لا يُمكن معرفة شعب معرفة تامة من دون معرفة لسانه أو تكوين فكرةٍ عنه" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 149; Sources manuscrites, pp. 183-184).

وهكذا، "اللسان جزء مهم من معارف الأمم، فهو يساهم في تمييز عصر ومجتمع. فعلى سبيل المثال، يشكل وجود الألسنة السلتية في بلاد الغال واختفاؤها البطيء تحت تأثير الهيمنة الرومانية واقعَيْن تاريخيَّين كبيرين".

ولكن دو سوسور يضيف: "هذه هي وجهة نظر "اللسان في التاريخ"، ولكنها ليست وجهة نظر "تاريخ اللسان" (Ibid.). وهذا تمييزٌ أساسي يسمح بتقسيم الوقائع حسبما نُصوّرها خارج اللسان أو داخله. وذلك لأنه إذا كان بإمكان اللسان أن يضيف شيئاً إلى المعارف التاريخية لشعبٍ ما، فهذا لا يعني أنه ليس له وجوده الخاص: "تاريخ اللسان" ليس "اللسان في التاريخ". هناك من جهة "تاريخ اللسان"، أي التطور الخاصّ باللسان، بظواهره الصوتية والصرفية والدلالية. ومن جهةٍ أخرى، هناك "اللسان في التاريخ"، أي اللسان ممزوج بتقلّبات التاريخ. هناك إذاً منظوران، حسبما نعتبر اللسان من الخارج أو من الداخل:

"لدى كلّ لسان بحدّ ذاته تاريخٌ يحدث بشكل مستمر، ويتألّف من سلسلة أحداثٍ لغوية لم يكن لها أيُّ وقْع خارج اللسان، ولم يُدوَّن قط بالنقاش الشهير للتاريخ" (Ibid., p. 150).

وهكذا، يتألف اللسان من أحداث لغوية ليس لها أيُّ تأثير في التاريخ. ومن هذا المنطلق بالذات "يُطالب علمُ اللغة بلقب علم تاريخي"، تقريباً كالصخور الجلمديّة في أسفل الكُتل الجليدية، التي تكشف عن عناصر تعود إلى تواريخ مختلفة:

"يعرض كلُّ لسان، على غرار هذه الصخور الجلمدية الكبيرة التي نراها في أسفل كتلنا الجليدية، لوحةً لكتلةٍ هائلة من الأشياء المجروفة

على مرّ العصور، ولكنها أشياء لها تاريخ، وتواريخ مختلفة". وهذه العناصر تأتي أيضاً من أماكن مختلفة: "مثلما يمكن معرفة، في الرواسب الجليدية التي كنت أقارنها، أنّ تلك القطعة من الغرانيت تأتي من مسافةٍ تبلغ عدّة فراسخ من أعلى قمم السلسلة الجبلية، في حين أنّ قطعة المَرْو تلك لا تكاد تعود إلى أوائل مرتفعات سفح الجبل..." (Ibid., p. 150).

يرتسم هنا الفرق الشديد الأهمية بالنسبة إلى المنهجية بين "تاريخ خارجي"، أي أحداث التاريخ بشكل عام، و"تاريخ داخلي"، أي التطورات الخاصة بالألسنة (*Cours* I, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 142). ويتطابق كلٌّ من هذين التاريخين مع نوعٍ مختلف من الدراسة: "الدراسة الداخلية والخارجية للسانيات" (Cours II, 3 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 42; Sources manuscrites, p. 183, note 177, p. 184).

ها هي نقطة الدخول الأولى: "للّسان إذاً تاريخ، وهذه سمةٌ دائمة" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 164). ولكنْ، ابتداءً من هذا الواقع، يجب ألّا نضلّ باعتقاد أنّ هناك أصلاً محدّداً للغة أو أصلاً للألسنة، أو أنّ هناك لسان أمّ وألسنة بنات، أو أنّ هناك ولادة وموت للألسنة. مرّة أخرى، هناك تطوّر، "تحوّل عبر الزمن". وبشكل متلازم، هناك "تبايُن عبر المكان" (Ibid., p. 151). فاللسان يتطور عبر الزمان وعبر المكان. ابتداءً من هذه النقطة، يضع دو سوسور عناصر منهجيته التي نتجت من التأمل حول تطور اللغات الهندية - الأوروبية. والفكرة الأساسية تكمن بالتساؤل حول "ظرف اللسان عبر الزمن، أمام عامل الزمن" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p.

163; *Notes pour le cours* III, 1910-1911, *Ecrits*, p. 331 et *passim*)، مع محاولة استخراج "الظروف العامة التي يتواجد فيها لسانُ قومٍ ما أمام واقع أنّ "فاصلاً زمنياً ينقضي" (Ibid.). هذا ما سعى وراءه دو سوسور ابتداءً من تلك الفترة: استخراج "الظروف العامة" التي تسمح بتفسير كيف ينقضي الوقت بالنسبة إلى الألسنة.

هل من الممكن، منذ البداية، محاولة استخراج مبادئ "ذات قيمةٍ عالمية" *Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 164)؟ هناك على الأقل مبدآن سهلا المنال. "المبدأ الأول": "وحدة اللسان عبر الزمن" (Ibid.). فاللسان كلٌّ واحد ومتواصل وغير متقطِّع: "ليس من الممكن تصوّر أيِّ توقُّفٍ أو انشقاق أو انقطاع في تقاليد اللسان، إذا كان صحيحاً أنّ لسان الغد كان دائماً موجوداً بالأمس على الشكل نفسه" (Ibid., p. 156). ولكنّ مبدأ "التواصل" هذا يجب إدراكه مع مبدأ آخر لا يمكن فصله عنه.

"المبدأ الثاني": "يتعلّق بوجهة نظر حركة اللسان عبر الزمن، ولكنها حركة لا تكون في أيّ وقتٍ كان في صراعٍ مع مبدأ وحدة اللسان عبر الزمن، إذ إن كلَّ شيءٍ موجود هنا. هناك تغيّر، وتغيّر بشكلٍ مستمر، ولكن لا توجد في أي مكان إعادة إنتاجٍ أو إنتاجٌ لكائنٍ لغوي جديد يكون وجوده مستقلاً عمّا سبقه وعما سيليه" (Ibid., p. 157).

إذاً لا يوجد ظهورٌ من العدم أو اختفاءٌ مُفاجئ، إنّما هناك باستمرار "تغيّر" و"تبدّل" في اللسان عبر الزمن. ما هو أساسي هنا هي الصلة بين هذين المبدأين. في الواقع:

"إن مبدأي "تواصل" اللسان و"تبدّله" ليسا متعارضين، وإنّما على

علاقةٍ وثيقة وظاهرة مع بعضهما البعض، بحيث إذا ما حاولنا تجاهل أحدهما نكون، في الوقت عينه، وحتماً دون التفكير بالأمر، قد أسأنا إلى الآخر" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 157). ذلك لأننا، إذا لم نُقرّ بالـ"تبدّل"، لن نتمكّن من تفسير لماذا تتغيّر الألسنة. وإذا اعتقدنا أنها "ثابتة"، سيقودنا الأمر إلى التفكير بأنها تعمل بحركات مفاجئة، "وسنفترض أنّ اللغة الفرنسية قد خرجت يوماً، مثلما خرجت مينرفا من عقل جوبيتر، مجهّزة بكاملها من أحشاء اللغة اللاتينية" (Ibid.). إن هذين المبدأين "ذوي القيمة العالمية" - "الوحدة" و"التغيّر" عبر الزمن - المُتّصلين ببعضهما البعض والمُرْتبطين بحركةٍ "متواصلة"، يُشكّلان "مبدأً مُطلقاً": "نضع إذاً مبدأ التغيّر المُتواصل للألسنة كمبدأ مُطلق. ولا وجود لحالةٍ يكون فيها لسانُ قومٍ ما ثابتاً ومستقراً" (Ibid., p. 158).

بالطبع، لا يوجد أيُّ شيءٍ ملموس فعلياً في اللحظة نفسها: ولكن، إذا استطعنا "استخدام الفونوغراف بانتظام منذ البداية لكتابة كلّ ما يُعبَّر عنه بالكلام في أرجاء الكرة الأرضية أو في جزءٍ منها، لكان لدينا صورٌ للسان كلّها متشابهة من يوم إلى آخر" (Ibid., p. 157). ولكن، يمكن ملاحظة "انتقالٍ غير محسوس" على فترات أطول:

"يعرف كلُّ اللغويين أنه لا يمكن أن نصل في النهاية إلى التأكّد بأنفسنا، وبشكل عميق وحاسم، أنه لا فائدة في تسميات مختلفة مثل اللاتينية أو الفرنسية، ومن عدم جدواها، [إلّا بواسطة] المراقبة الطويلة الأمد لما هو اللسان من نصٍّ إلى نصٍّ آخر، وكلّ خمسين سنة، أو كلّ عشرين سنة" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 164). كما أنّ مراقبة الوقائع على فتراتٍ

أطول قد تعطي "صوراً عن اللسان [...] مختلفة جداً، وأحياناً مختلفة اختلافاً هائلاً من خمسمئة سنة إلى خمسمئة سنة، أو حتى من مئة سنة إلى مئة سنة" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 157). بعد أن وضَع دو سوسور مبدأي وحدة الألسنة وتغيّرها عبر الزمن، يقترح هذه الخلاصة الغريبة: إنّ الوقت يفلت هارباً نوعاً ما، إذ ليس من الممكن تحديد في أي لحظة يبدأ لسان ما. ولا في أي لحظة ينتهي، إذ لا يمكنه أن يختفي من تلقاء نفسه أو أن يُستبدل بآخر. وهكذا، فإن "اللسان"، هذا الشيء الذي يبدو بديهياً للوهلة الأولى، "ليس سوى مفهوم يُعرَّف عبر الزمن" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 172).

ليس اللسان قابلاً للتحديد عبر الزمن، فهو يبدو على الفور ككلٍّ متّصل من دون انقطاع، ومن دون بدايةٍ أو نهاية مُحدَّدتين. وهو أيضاً غير قابل للتحديد من حيث "المكان": فـ "عامل المكان، أي المسافة الجغرافية، يتوافق مع المسافة الزمنية" (Ibid., p. 166). وبالتالي، فإنّ التغيّر عبر الزمن يزداد بتغيّرٍ آخر عبر المكان. وهذا يشير إلى أيّ مدى يصعب تحليل اللسان، إذ لا الزمان ولا المكان باستطاعتهما أن يحدّاه، وخاصّة أنّ معطيات اللسان لا تفتأ تتغيّر في كلّ نقطة في الزمان وفي المكان. يجب بالتالي محاولة التموضع في لحظةٍ من الزمن، وفي نقاطٍ مختلفة من المكان تسمح بمقارنة المعطيات بشكل مقبول. ومن الممكن القيام بذلك إذا ما أخذنا "قرية واحدة" (Ibid., p. 171). ولكن، إذا ما أخذنا "اللهجات"، فإنّ تحديدها في المكان صعبٌ أيضاً:

"أحد أهم اكتشافات اللسانيات وأحدثها، ويعود الفضل فيه أساساً

إلى بول ماير من معهد شارت (Ecole des Chartes)، هو أنّ اللهجات ليست في الحقيقة وحدات محددة، وأنه لا وجود جغرافياً للّهجات؛ ولكن توجد بالمقابل جغرافياً سماتٌ خاصّة باللهجات" (Ibid., p. 170).

ها هو المنظور الذي يجب التفكير من خلاله: ليس من خلال مفهوم اللهجات، وإنّما من خلال مفهوم السِّمات اللهجية. ويُمكننا أن نتبيّن صعوبة المهمّة بالنسبة إلى اللغوي، إذ يصعب إدراك اللهجة خارج "الظواهر" التي يُمكن تمييزها بواسطتها؛ وهذه الظواهر تتلاقى بظواهر لهجاتٍ أخرى وتتقاطع معها، مما يجعل رسمَ "خطّ وحدات وهمية للّهجات" أمراً من غير المحتمل حصوله (Ibid., p. 171). وهكذا:

"يُمكن تحديد، من كيلومتر إلى آخر، الخطّ الفاصل الذي يتوقف عنده تغيّر الـ a اللاتينية إلى Donare أو Doner؛ ولكن الرغبة بالارتكاز على هذه السمة أو على سمات أخرى لتقسيم فرنسا إلى لهجات الجنوب ولهجات الشمال، إنما هو خطأ مؤكّد، إذ ستأتي سمة أخرى مثلاً لتقسّم فرنسا بالعرض بالاتجاه المعاكس، من الشرق إلى الغرب؛ وستقوم سمة ثالثة بتقسيمها ورباً من جبال الألب حتى المحيط... إلخ" (Ibid., p. 171).

اللسان واللهجة عالقان إذاً في مناطق من التغيرات التي يصعب تحديدها. وما نختبره عندما نحاول بدقة تحديد اللهجات نواجهه أيضاً عندما نحاول تحديد ألسنة قريبة:

"نتيجة هذه المراقبة هي أنه لا توجد بشكلٍ منتظم حدودٌ بين ما نسميه لسانين، بالمقابل للهجتين، حين يكون هذان اللسانان ذوا أصل واحد ويتكلّمهما شعوبٌ متجاورة وحضريّة" (Ibid., p. 172).

هنا أيضاً، أثرٌ غريب: فالألسنة ذات الأصل الواحد متباينة من دون

أنْ تكون بينها حدودٌ فعلية لتحديدها. وبالفعل إذا حاولنا تحديد لسان أو لهجة على الخارطة، نجد أن الحدود متلاشية. ماذا يحدث إذاً عندما تكون الألسنة قيد الدراسة مختلفة تماماً؟

"نسأل إذاً، بعد هذه الملاحظات، إذا كانت ألسنةٌ قريبة ذات أصل واحد، مثل السلافية والألمانية، تتّصل في ما بينها كما تفعل الإيطالية والفرنسية عبر لهجاتٍ وسيطة، لا تنتمي لا إلى الأولى، ولا إلى الثانية. كلا؛ وهذا الأمر عام تقريباً في العائلة الهندية – الأوروبية. لم نعد نملك أيَّ لهجاتٍ انتقالية" (Ibid., p. 172).

وفي غياب اللهجات التي تُشكل انتقالاً بين الألسنة، تبقى معرفتنا غير تامّة، إذ لا سبيل مثلًا إلى إعادة وضع الروابط بين اللغة اليونانية واللغات السلافية.

لا بدّ من ملاحظة أننا عالقون في دوّامة من التساؤلات، حيث يبدو كلّ شيء وكأنه يفلت منا. إحدى النتائج المفارقة – وهذا أقل ما يُقال عنها – للنقد الذي قام به دو سوسور لاستعمال التاريخ هي التالية: "وهكذا، إن اللسان، الذي لم يكن مفهوماً محدداً عبر الزمان، كما رأينا سابقاً، ليس كذلك مفهوماً مُحدداً عبر [المكان]" (Ibid., p. 172).

رابعاً: "ليس هناك سوى حالات لسان"

بعد تفحُّص حركة الألسنة عبر الزمن، لا بدّ من ملاحظة أنه لا يمكن التمركز في أيّ مكان. فالواقع أنه "لا يوجد في الحقيقة أبداً أيُّ توازن، أي نقطة دائمة وثابتة في أيّ لغة" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 158). لا يمكننا، مثلًا، تصوّر اللغة الفرنسية كشيءٍ ثابت. وإلّا سيكون الأمر وكأننا نعتبر

أنها إذا تغيّرت عبر الزمن فذلك بـ "حركاتٍ مفاجئة"، "بضربةِ ساحر"، كـ "ولادةٍ لا مثيل لها" (Ibid., p. 157). يجب على العكس من ذلك تصوّر الألسنة وكأنه يتم تجاذبها من قبل عدة حركات، وهي تشكّل حالة توازن مستمرة، ذلك لأنها تملك في داخلها "تواصل" و"تبدّل" في آنٍ واحد، مما يُؤدّي إلى وضع "مبدأ التغيّر المتواصل للألسنة كمبدأٍ مطلق" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 158). وبالتالي يجب على دراسة الألسنة أن تأخذ بعين الاعتبار "عامل الوقت" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 163). ولكنْ، لا يوجد في هذا التطور المتواصل أيُّ نقطة ارتكازٍ للتحليل: "لا يوجد أبداً أيُّ سماتٍ دائمة، بل هناك فقط سمات انتقالية، وهي فوق ذلك محددة في الزمن" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 165). هناك إذاً احتمال أنْ يفلت كلُّ شيء.

كيف يُمكن إذاً إدراك هذا الدفق الدائم؟ على الأقل عبر محاولة رصد "الاندفاعات التي تخلق هذه الحركة" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 158). يمكننا، على سبيل المثال، ملاحظة المسافة المتزايدة بين اللسان المكتوب واللسان المحكي، التي هي نتيجة "للعمل السرّيّ الذي يتم على اللسان الحيّ تحت السطح الجامد، إذا صح القول، للغة الفرنسية الكلاسيكية" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 158). من خلال هذا "العمل السري"، يُبيِّن "اللسان الحقيقي" أنّ عناصر مثل الصامت re+ أو الصامت le+ لم تعد تُلفظ بالفرنسية: في أربعة (Quatre)، ورسالة (Lettre)، و غرفة (Chambre)، وضِعف (Double)، وطاولة (Table)... إلخ. يُشير

دو سوسور إلى أنّ "في جينيف كما في بوردو أو في باريس وليل، في الشارع كما في مجتمع الأثرياء، لم يعُد أحد يقول غير أربعة أماكن (Kat places)، أو أربعة أيام (Kat jours)، أو الرسالة التي تلقيتها (La let que j'ai reçue)... إلخ." (.Ibid). من أجل أن يحصل هذا العمل السري، يجب بلا شك أن تكون هناك "قُوىً". قوى التطوّر التي تتناول هنا، بشكل خاص، التغير الصوتي. وهذا التغير بدوره له أثرٌ في الصّرف. ولكن دو سوسور يشير هنا إلى سبب آخر للتغيّرات، وهو ليس بسببٍ لاإرادي بالكامل: التغيّر القياسيّ الذي يأخذ بعين الاعتبار "العمليات الذكيّة" التي تجري في التغيّرات، والتي يمكن أن "نرى فيها هدفاً ومعنىً" (Ibid., p. 160). وفي ما يلي مثال الولد الصغير الذي يبدأ بالتكلّم:

"لسانه نسيجٌ فعلي من التكوينات القياسية التي تجعلنا نبتسم، والتي بالمقابل تقدّم، بكلّ نقاوتها وبراءتها، المبدأ الذي لا ينفك يعمل في تاريخ الألسنة سآتي (Venirai)، وكيف سآتي؟ (Comment je ve- nirai?) (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, No- vembre 1891, *Ecrits*, p. 160).

ذلك لأن الولد يَربط بالقياس عاقب: سأعاقب (Punir: Punirai)، أتى: سآتي (Venir: Venirai). ويشير دو سوسور هنا إلى أن:

"لا شيء أكثر أهمية وأكثر منطقاً وأكثر صواباً من التفكير الذي يؤدّي إلى Venirai. ولنلاحظ على الفور إحدى سمات هذه الظاهرة: من جهة، هذه ليست بتغيّر، وإنما هي تكوين؛ ولكنها ليست سوى تغيّر في آخر الأمر، ليس إلّا. فكلّ عناصر Venirai موجودة ومحددة في أشكالٍ مهيّأة في الذاكرة؛ Punirai، Punir، أو بتعبير آخر اللاحقة ir–، واللاحقة irai–، وعلاقة الدلالة بينهما. من دون وجود هذين العنصرين،

تصبح Venirai بكلّ بساطة مستحيلة. وبالتالي، لن يكون هناك أبداً أيُّ تكوينٍ من العدم، بل لن يكون هناك ابتكارٌ إلا بتطبيقٍ جديد لعناصر تقدّمها الحالةُ السابقة للّغة" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 160).

هذا هو إذاً ما يتعلّق بسيرورة القياس، التي سيتطرق إليها دو سوسور باستمرار.

لفهم تواصل الألسنة وتغيّرها عبر الزمن، يجب إذاً أن نتفحّص، على الأقل، "العاملَيْن" اللذين هما "عملية القياس" و"التغيرات الصوتية". يدلّ القياس على تكوين الأشكال الجديدة عبر تقريب الأشكال من بعضها البعض. وهي "عملية" يعتبر دو سوسور أنها تتم على المستوى الفكري: "ظاهرة القياس، ظاهرة التغيّر الذكيّ" (Ibid., p. 160). نرى، منذ هذه اللحظة، الخطَّ العريض الفاصل بين القياس الذي هو من الناحية النفسية، وعلم الأصوات الذي هو من الناحية الوظائفية. ويختصر دو سوسور بقوله إن "التواصل المُطلق للسان عبر الزمن" يتوافق مع "التغيّر المتواصل للسان عبر الزمن". وهذا الأخير متعلّق بـ "عاملين مختلفين، أحدهما نفسي يتمحور حول "عملية القياس"، والآخر لاإرادي ووظائفي يظهر في التغيّرات الصوتية (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 166). يكتسي القياسُ الذي يجعل الأشكال ترتبط ببعضها البعض أهميةً أساسية عند دو سوسور وعند عددٍ من اللغويين في عصره: فهو يفسّر بشكل خاص تواصل الألسنة عبر الزمن، إذ إنه يعوِّض عن التآكل الصوتي الذي يغيّر الأشكال:

"وهكذا، إن التجدّد القياسي، الذي هو من ناحيةٍ مُدمِّر جدّاً، لا

يقوم مع ذلك سوى بمتابعة سلسلة العناصر المنقولة منذ منشأ الألسنة من دون أنْ يتمكن من كَسْرها" *Deuxième conférence à l'univer-*) *sité de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 160).

ما يمكن اكتشافه من خلال دراسة الألسنة ليس أصلاً افتراضياً، وإنما سلسلة تطوّرات. وهذه التطورات هي إمّا صوتية بشكل أساسي: غنّى (Cantare>Chanter)، حَقل (Campus>Champ)، مِنبَر (Cathedra>Chaire)، قَصَبة (Calamus>Chaume)، بقرة (Vacca>Vache) (Ibid., pp. 162-163)، وإمّا تكوينات قياسية يتطابق بعضها مع بعض: "إن لساناً معيّناً في وقت معيّن ليس سوى تداخل ضخم لتكوينات قياسية، يكون بعضها جديداً تماماً، وبعضها الآخر يعود بعيداً جداً في الزمن بحيث لا يُمكن كشفه" (Ibid., p. 161). وهكذا، من Je trouve وNous trouvons، وهي أشكال موروثة تاريخياً، انتقلنا بالقياس إلى Je trouve وNous trouvons. ولكن Je meurs ظلّت كما هي مقابل Nous mourons (Ibid.). يتقدم اللغوي هنا على أرضٍ وعرة، وعليه بالتالي أنْ يتّبع طريقةً منهجية: وفقاً للحالة في الزمن، ووفقاً للمكان المحدد في الفضاء. ويتطرق دو سوسور مجدداً في وقت لاحق من محاضراته إلى أهمية القياس في تطوير الألسنة: "إذا ما نظرنا إلى تفاصيل تاريخ كلّ لسان لوجدنا أنه ليس سوى عبارة عن عددٍ كبير من الظواهر القياسية المتراكمة الواحدة فوق الأخرى" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 19 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 211)

وذلك مثل القماش: "على القياس أن يعمل دوماً على القماش نفسه"، وهو بالتالي يملك دوراً محافظاً (Ibid., p. 131). ويتابع دو سوسور استعمال الصورة البيانية نفسها، فيضيف أن: "اللسان ثوبٌ مصنوع من ترقيعات" (Ibid., p. 132).

للاهتداء في هذا التداخل، يجب على الأقل القيام بتقطيعات في الزمن، ولكن لا يمكن تقسيم الوقت بالنسبة إلى اللسان كما يتم تقسيم الوقت الماديّ. إذ ما الذي يحصل؟ اللسان يتطوّر باستمرار. ولا يمكن بالتالي سوى محاولة تحديد "حالات" يكون من شأنها على الأقل عدمُ الخلط بين كلّ الأزمنة. ويؤكّد دو سوسور قائلاً: "ليس هناك سوى حالات لسان تشكّل على الدوام مرحلة انتقال بين حالة الأمس وحالة الغد" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 165)، "حالات لسان": أقل ما يقال عنها هو أنها حالة توازن بين ما قبل وما بعد. يَذكُر دو سوسور كـ "حالات لسان" "فرنسية القرن التاسع عشر" و"لاتينية عصر أغسطس" (*Ecrits*, p. 152). ولكننا ندرك من خلال هذين المثلين أمراً هو أنّ هاتين الحالتين تبقيان غير واضحتين. وإذا قمنا بتوسيع أكبر، وقابلنا مثلاً "القرن التاسع عشر بالقرن الثامن عشر أو الثاني عشر"، نكون قد زدنا من غموض المنهجية. هذه الحالات ليست سوى "نقاط معلمٍ مُبهمة، ليس بإمكانها تقديم فكرة ترتيبٍ محدد للأشياء، أو حتى إبعاد فكرةِ الترتيب المختلف قليلاً الذي أتى قبلاً والذي سيأتي لاحقاً" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, pp. 165-166) وهكذا، تزداد معطيات المسألة كلّما تقدّمنا. وكلّما أردنا إدراك لسانٍ أو لهجة، أفلتت منا المعطيات. وإذا خلطنا بين العصور، نكون قد جمعنا معطيات يصعب مقارنتها. وإذا خلطنا بين تاريخ اللسان واللسان في التاريخ نكون قد أربكناهما. وإذا أردنا تحديد حالةِ لسانٍ، تختفي الحدود. يجب على الأقل تضييق الإدراك الذي يُمكن أن نكوّنه عن حركة الوقت وتحديد ما نقوم بدراسته:

"لا يوجد أيُّ طريقةٍ أخرى لتحديد ما نريد أنْ نقوله بالتحدّث عن

هذا اللسان المُحدد أو تلك سوى بقول لغة روما في السنة الفلانية؛ لغة أنسي في السنة الفلانية، أي بأخذ مكانٍ ضيّق نوعاً ما ونقطةٍ واحدة في الزمن" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 172).

يجب إذاً أن ينحصر تعريفُ حالة لسان بمدةٍ قصيرة جداً، وبمكانٍ مُحدد بدقة. ذلك من دون أنْ ننسى ما ذكره دو سوسور آنفاً: "تُشكل حالات اللسان هذه "مرحلة انتقالية""، أي أنها متقلّبة ومتبدلة وحيوية على الدوام.

يُستعمل مفهومُ "حالة لسان" بشكل كامل في "مدوّنات حول التنبير في اللغة الليتوانية" من العام 1894. يشير دو سوسور، على مرّ تفسيرات طويلة عن المقطع والنبر، أنه لا يُمكن تحديد ظاهرةٍ كالنبر إلّا من خلال النظر إلى توزيعها "في حالةٍ معيّنة من اللسان" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai, 1894, l'Herne, pp. 328-329 et passim). يكشف هذا التفكير، من ناحية، عن السمة الانتقالية لكلّ حالة لسان؛ ومن ناحية أخرى، عن واقع أنها تشكل – وهذا إعلان حاسم – "نظاماً": "يهتمّ علم الصرف (أو النحو) بكلّ أنواع القيم المؤقّتة التي تُكوِّن هذا النظام المؤقّت على الدوام، والذي يُدعى حالة لسان" (Ibid., p. 335). "نظام": إنه مصطلحٌ بالغ الأهمية عند دو سوسور. والنظام هنا ليس النظام كما تم توضيحه في "بحث في النظام الأصليّ للصوائت في اللغات الهندية – الأوروبية" من العام 1878، والذي كانت دراسةُ "نظام الصوائت بمجمله" تشكّل إحدى أصالاته (*Mémoire*, p. 3)، إذْ إن تعيين المدّة على هذه المادة وتحديد حالة اللسان لم يكن بإمكانهما أنْ يكونا إلّا مُبهمين للغاية. فالنظام هنا هو النظام الذي يهتم به علمُ الصرف: نظام

القِيَم التي يُمكن تحديدها في وقتٍ من الزمن ابتداءً، وبشكل أساسي، من أشكالِ تُكوِّن لساناً.

يجب هنا تقديم البراهين. يجب على السمة التاريخية للألسنة وملاحظة تطوّرها عبر الزمن ألّا يؤدِّيا إلى الوقوع في لعبة المرايا التي تقوم على اعتبار الألسنة فقط من حيث تغيّرها المتواصل. لقد خطا دو سوسور هذه الخطوة واعتبر أنه، على العكس، ليس هناك أيُّ ضررٍ في اعتبار اللسان كـ "متمرّد على كلّ اعتبارٍ تاريخي" (Notes pour un article sur Whitney, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 217). ها هي الطريق مفتوحة أمام رؤيةٍ منظورية للّألسنة.

في الواقع، للدخول فعلياً إلى دراسة "اللسان"، يجب الانطلاق من المبدأ المنهجي المهم التالي: لا يُمكن "للسان" أنْ يتجرّد من "الألسنة" إلّا إذا تمّ تمييز اللسان بحدّ ذاته، وبغض النظر عمّا جاء قبله: "ليس هناك "لسان" وعلم اللسان إلّا بشرطٍ أساسي يقضي بصرف النظر عمّا سبق، وعمّا يصل الأزمنة بعضها ببعض" (Notes pour un article sur Whitney, Novembre 1894). وهكذا: "الشرط المطلق لفهم ما يحصل، أو ما هو عليه الأمر، في حالةٍ محددة، هو صرف النظر عن كلّ ما لا ينتمي إلى هذه الحالة، وما سبق على سبيل المثال؛ ولا سيّما ما سبق". يجب إذاً الفصل بين "التكوُّن" و"الجوهر" (Ibid.). وبصرف النظر عن تكوين اللسان يصبح من الممكن الانقلاب نحو "تعميمها": نحو اعتبار اللسان بحدّ ذاته، وبالارتكاز على مبادئ ذات قيمةٍ عالمية. يعود دو سوسور إلى هذه الفكرة باستمرار، فهو يعتبر أنها النقطة الأساسية للمنهجية في اللسانيات:

" يقضي هدفُنا بتبيانَ أنّ كلّ حالةِ لغة موجودة في دائرة الحاضر

ودائرة الماضي في آنٍ معاً، ولكنّ كلاً من هذين الوُجودين مُختلف عن الآخر، ولا يتضمّن عبارة منطقية واحدة وحسب، وإنّما اثنتين بشكل منتظم، وشرعيتين على حدّ سواء، ومن المستحيل حذف الأولى بقدر ما يستحيل حذف الثانية، ولكنهما تؤدّيان إلى جعل الشيء الواحد شيئين" (*Ecrits*, p. 45).

"من المستحيل حذفها"، ذلك أنّ لـ "اللّسان" بُعدين هما الحاضر والماضي. وإذا وُجدت، في ذلك الوقت، دراسةٌ عميقة لماضي الألسنة من أجل إعادة إنشاء اللغات الهندية - الأوروبية، فإنّ ذلك قلما حصل في المراقبة المباشرة للألسنة، في الزمن الحاضر: "قليل من اللغويين مُستعدّون للاعتقاد بأن مسألة الوقت تخلق تساؤلات خاصة. والقليل يرى هنا ملتقىً أساسياً نكون فيه مجبورين على التساؤل حول ما إذا كان يجدر بنا البقاء ضمن الوقت أو السير خارج الوقت" (*Cours III*, Notes de Constantin, 2 Juin 1911, p. 318) تُظهر المخطوطات بكثرة إلى أي حدٍّ طرح دو سوسور الأسئلة على نفسه حول مفهوم "حالة اللسان". والواقع أنّ مفهوم "حالة اللسان" ليس مجرّد فكرةٍ وهمية، أو حلم نظريٍّ، قد تسمح بإدراك وقائع اللسان بشكل أفضل. إنها مبدأ منهجي أساسي، يسمح بتحديد المسائل اللغوية الكبرى. فـ "حالة اللسان" تؤدي إلى مسألة "التزامنية"، وهي وجهة نظر أكثر عموماً - "مُعمَّمة" أكثر - وتقوم على اعتبار لسانٍ ما في زمنٍ من الوقت، كما تقوم على مَفْصلة الأفكار.

خامساً: التاريخ والمنهجية: "تزامنية" و"تعاقبية"

لا يظهر هدف اللسانيات كما هو، إذ إنه على علاقة وثيقة بالمنهج. وهذا المنهج يجب أنْ يرتكز على المبادئ التي يُمكن رصدها في الألسنة لكي يؤدّي إلى منهجية. ليس هناك من شك حول أهمية التساؤل عن

ماهية الوقت بالنسبة إلى الألسنة. فمن هذا التساؤل يبدأ نقد دو سوسور للاستعمال غير المنطقي للتاريخ في اللسانيات، وهذه وجهة نظر قام دو سوسور بتطويرها ابتداءً من محاضرات تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1891 وفي مخطوطات تلك السنوات. وهو ينتقد فيها انتصارَ تراكم الوقائع، والتركيزَ على علم الاشتقاق، والمقارنة بين الألسنة التي لا ترتكز على مبادئ مُجرَّبة بالفعل.

لكي يصف دو سوسور المنهجية، قام بتحديد الاحتمالات : وذلك من خلال "التعميم"، أي من خلال محاولة وضع مبادئ تنتج من مراقبة الألسنة. ويمكننا أن ندرك أحد أسبابه: "حالة لسان" تميل إلى الإشارة إلى لسان معيّن. في حين أنه يجب استخراج مبادئ عامة تربط بشكلٍ وثيق "المنظورين" الأساسيين، وهما: منظور لحظةٍ في الزمن مأخوذة بحد ذاتها، ومنظور التتابع عبر الزمن. وهذا التمييز مهم جداً بحيث أن دو سوسور يربط "حالة لسان" و"تغير عبر الزمن" بنشاطين جعلاه يتساءل عن أهمية الوقت في دراسة الألسنة: وهذان النشاطان هما علم الصرف، وعلم الأصوات. يتناول علم الصرف الأشكال بشكل أساسي، ويُضيف دو سوسور أنه يهتم أيضاً بـ "قيمتها"؛ في حين أنّ علم الأصوات يتناول تطوّر "الأصوات".

ولكي يستطيع دو سوسور أن يشق طريقه في هذا الاتجاه، حاول وضع مصطلحات جديدة ما فتئ يُحسّنها. وهذه هي حال "التعاقبي" المرتبط بعلم الأصوات في أول ظهورٍ له في المخطوطات المؤرّخة. والواقع أن علم الأصوات "يهتم بقيمٍ تعاقبية"، أي بتغيّر الأصوات عبر الزمن (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai 1894, l'Herne, p. 335). ومن جهةٍ أخرى، "يهتم علم الصرف أو علم النحو

بالقيم التزامنية الفردية، أي بما يُساويه عنصرٌ ما في هذا التزامن الخاص وذاك" (.Ibid). و"التزامن" مهم جداً: فهو عبارة عن وقتٍ في الزمن تُدرَك خلاله عناصرُ لسانٍ ما (Item 3314.3, *Ecrits*, p. 107). في المقابل، **تتطابق "القيم التزامنية الفردية" مع القيم التي تتخذها هذه العناصر** في وقتٍ معيّن وفي لسانٍ محدّد. كما يستخدم دو سوسور، في مقابل ذلك، "الزمنية الشاملة"، ويُطبّقها على ما يسميه بـ "نظرية التصويت": وهي نظرية الأصوات الملفوظة خارج أي حالة لسان، وبعيداً عن أي لسانٍ معيّن (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai 1894, l'Herne, p. 335). يُمكن هنا أن ندرك أهمية هذه المصطلحات: فهي يجب أنْ تعبّر بشكلٍ عام عن الوقائع اللغوية التي يتم اعتبارها في الوقت، وعن المنهجية التي من الممكن أن تُطبَّق عليها.

ويتوضّح مصطلحُ "تعاقبي" شيئاً فشيئاً: "الوقائع التعاقبية" (*Ecrits*, p. 232). ويظهر الظرفُ "تعاقبياً" الذي يؤكّد الطريقة ويحدّد المنهجية في عدّة ملاحظات مدوّنة (Item 3314.3, *Ecrits*, p. 108 et passim). ثم يترسّخ مصطلح "تعاقبي" ولا سيّما في محاضرات اللسانيات العامة (1907-1911): "ترتيب تعاقبي" (Cours I R3.15; Cours II R59)؛ و"هوية تعاقبية"، أي "التي تجتاز الزمن" (Cours II R53)... إلخ.

ويترسخ مصطلح "تزامني" بشكل موازٍ لـ "تعاقبي". في ذلك الوقت، استُعْمِل "تزامني" مع "تزامن" في مجالاتٍ أخرى. ولكن دو سوسور يتردّد بين عدّة نعوت. ويظهر مصطلح "تزامني فردي" باكراً في كتابات دو سوسور للدلالة على أنّ الحالة المُعتبَرة تخصّ لساناً محدّداً (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai 1894). وكذلك الأمر في المحاضرات: "تزامني فردي" (في الترتيب الخاص المتطابق مع

لسانٍ محدّد" (Cours II R55; Notes de Riedlinger, 10 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 52). وينفصل "تزامني" عنه بميزةٍ تمكّنه من وضع الوقائع ضمن منظورٍ أكثر شمولاً، وتسمح بـ "التعميم" بعيداً عن أي لسان. ولكن "التزامني" لا يُشرح بشكل واضح إلّا لاحقاً، وهو يأتي مقروناً بالنعت "تعاقبي" للدلالة على كيفية تناول "تاريخ اللسان": "إن المجال الواسع لتطورات اللسان لا يتناسب مع اسم تاريخ اللسان الذي يُطلَق عليه. وإنه لمن الجيد اعتمادُ كلمةٍ أخرى تكون أوضح بكثير؛ فمن الأفضل قول: ما هو تعاقبي في اللسان (الحالات المتالية للّسان، يتم اعتبارها الواحدة قبالة الأخرى)، وما هو تزامني (الحالات المحدّدة في لسان عندما ننحصر ضمن حالة واحدة)" (*Cours* I, Notes de Riedlinger, 1907, p. 138). ويلخص دو سوسور هذا الأمر قائلاً: "هناك إذاً مجالان في اللسان: المجال التعاقبي، والمجال التزامني" (Ibid.).

ويستمر دو سوسور بالبحث في هذا الاتجاه. مكان "تزامني"، يجرّب أيضاً "ثابت" الذي يُقابله هذه المرّة "حركي" (*Cours* II R 9, Notes de Riedlinger, fin 1908, CFS, no. 15, p. 12)، أو "حِراكِيّ" (*Cours* II R 60, Notes de Riedlinger, 10 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 56)؛ أو حتّى "تاريخي" أو "تطوُّريّ" (Ibid.). ولكنّ هذا الأخير مثلاً "ليس مُحدّداً بشكل كافٍ بعد، ولا يُظهر كفايةً التقابل بين نظامَي القُوى" (Ibid.). كما ذُكر "إجمالي": وهكذا يقابل بين "وجهة نظر إجمالية" و"وجهة نظر تعاقبية" (*Ecrits*, p. 66). وهذا التقابل مهم جداً بحيث يلجأ دو سوسور حتى إلى اعتبار أنه ليس هناك "مجالان" فحسب، وإنّما علما لسانيات: "في اللسانيات، يمكننا حتى أنْ نقول إن هناك في الواقع علمين مختلفين: اللسانيات الثابتة أو التزامنية، واللسانيات الحِراكية أو التعاقبية" (*Cours* II R 77, Notes de Ried-

linger, 17 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 69; *Sources manuscrites*, pp. 256-278). هذا ما يؤدّي إليه التمييزُ الأساسي بين "حالة لسان" و"تغيّر"، أي إلى تقسيم اللسانيات إلى "علمين". ويعطي دو سوسور حتى الترتيب الذي يجب اتباعه لدخول هذين العلمين، فيُشير إلى طالبه ردلينغر: "يجب البدء باللسانيات التعاقبية؛ ويجب تناول التزامني من أجل نفسه؛ ولكن من دون التقابل المُتواصل مع التعاقبي، لن تؤدي الدراسة إلى شيء" (*Entretien avec Albert Riedlinger*, 19 Janvier 1909, *Sources manuscrites*, p. 29). "التزامني": هو اعتبار الزمن مأخوذاً في أحد أوقاته وكأنه مختزل إلى ما هو أساسي. ويُضيف دو سوسور بسخرية: "إنني لا أختار نفسي أبداً للقيام بدراساتٍ في اللسانيات الثابتة" (Ibid., p. 30).

على كلّ حال، ها قد قُدِّمت الارشادات: من أجل إدراك اللسان. يجب التقيّد بإحدى وجهتي النظر الأساسية: "التعاقبية" أو "التزامنية". ولكن، يجب كذلك الانتقال من وجهة نظرٍ إلى أخرى، مع الإبقاء على التقابل المتواصل. هذا الاقتران المزدوج والمنهجية قد وُضعا هنا بشكل واضح. و"تزامنياً" ليس بعيداً، إذ إنه يقوم بدور وجهة النظر المقابلة مع "تعاقبياً" (Item 3314.8, *Ecrits*, p. 108; *Cours* II R55, *Notes de Riedlinger*, 7 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 52).

هناك، في الواقع، عدة "وجهات نظر" مهمة. هناك، من ناحية، وجهة النظر "التعاقبية"، إذا ما أخذنا عبر الزمن لساناً محدّداً أو عدة ألسنة محدّدة. ووجهة النظر "الزمنية الشاملة" التي يُعتدّ فيها بالمظاهر اللغوية بشكل عام، في كلّ الأوقات في آن معاً: "أليس هناك وجهة نظر زمنية شاملة في اللسان؟ يجدر بنا التمييز منذ البداية والنظر في ما إذا لم يكن

الأمر سوى عبارة عن تعميمات، وفي هذه الحالة يمكنها أن تكون زمنية شاملة؛ ولكنها ليست سوى تعميمات. فالتغيّرات الصوتية، بحد ذاتها، هي تعاقبية؛ ولكن بما أنها تنقضي وستظل تنقضي، من المُمكن أن نطلق عليها اسم زمنية شاملة" (*Cours* II R61, *Notes de Riedlinger*, 10 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 57). ومن ناحية أخرى، هناك وجهة نظر "تزامنية" أو، إذا ما تعلّق الأمر بلسانٍ معيّن، وجهة نظر "تزامنية فردية": "إن مصطلح تزامنية (ما ينتمي إلى لحظة محددة في اللسان) مبهم نوعاً ما. لذلك من الأفضل القول: تزامني فردي (بالترتيب الخاص المتطابق مع لسان محدد)" (*Cours* II R61, *Notes de Riedlinger*, 10 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 58). ويأخذ دو سوسور مثال كلمة شيء (Chose): من وجهة النظر التعاقبية، إنها الكلمة اللاتينية Causa. ومن وجهة النظر التزامنية، لا يمكن سوى مقارنتها بالكلمات الأخرى في اللغة الفرنسية. أما من وجهة النظر الزمنية الشاملة، فإنها تقتصر على "مادية الأصوات"، و"ليست سوى جثة مادية"، "قطعة صوتية مقسّمة في شيء آخر: إنها كتلة عديمة الشكل لا يحدّها شيء". ويُضيف: "إنها ليست بقيمة، لأن ذلك ليس له أيُّ معنى" (*Cours* II R63, *Notes de Riedlinger*, 10 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 58). ذلك لأننا إذا اعتبرنا العناصر اللغوية "زمنية شاملة"، أي بالمطلق وفي كلّ العصور في آن معاً، لن ندرك شيئاً، ولا حتى أي شيء لغوي: "سنرى دوماً أنّ وجهة النظر الزمنية الشاملة تُؤدّي إلى شيءٍ ليس بلغوي" (*Cours* II R64, *Notes de Riedlinger*, 10 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 60; R106, 18 Janvier 1909, p. 92). هذه البرهنة تذهب بعيداً، وهي تصل إلى مُلامسة حدود اللسانيات.

يذهب دو سوسور إلى أبعد من ذلك، فيُحاول أنْ يُظهر، من خلال مصطلحاتٍ جديدة، التأثيرَ "العام" للتمييز بين حالة لسان وتعاقب هذه الحالات عبر الزمن؛ بين "التعاقبي" وما بدأ بتسميته بـ "التزامني"، والمقابل له، أي "كلّ ما هو في التزامني للسان" ,Cours II R112) .Notes de Riedlinger, 21 Janvier 1909, CFS, no. 15, p. 97) يمكن التكهن بما يهدف إليه دو سوسور: انطلاقاً من مفهوم "حالة لسان" كعنصرٍ منهجيةٍ أساسي، وُضِع ابتداءً من محاضرات العام 1891، يهدف دو سوسور إلى "التعميم"، موضّحاً في محاضراته للسنوات 1907- 1911 التباين بين "تزامنية" و"تعاقبية" اللتين تترسخان حينها كإسمين. تظهر "تعاقبية" في صيغة الجمع، في ما يتعلق بالجيولوجيا: "عليها أنْ تهتم بحالاتٍ ثابتة [...] وبعناصر متتالية، بأحداث تشكل سلسلتها تعاقبيات" (Cours II R113, Notes de Riedlinger, 21 Janvier 1909, CFS, no. 15, p. 98). وتأتي "التعاقبية" في ما بعد: "ما يشغل علمَ الأصوات هو موضع العناصر الصوتية بالنسبة إلى حالةٍ معيّنة سابقة معروفة بما فيه الكفاية ليتم اتّخاذها كنقطة معلم؛ وهذا الأمر يعود إلى وضع التعاقبية أو دراسة الانتقال التعاقبي من حالةٍ إلى أخرى" (Cours III R112, Notes de Constantin, 2 Juin 1911, p. 322). ويعود دو سوسور إلى هذه الفكرة في محاضراته الأخيرة: "تعاقبية = المرحلة التي تمرّ عبر الزمن" (Cours III, Notes de Constantin, 2 Juin 1911, p. 322). أما في ما يتعلق بالـ "تزامنية" كاسم، فإنّ دو سوسور يستخدمها ولكن نادراً، وفي المرحلة الأخيرة من حياته. فنجدها هنا على شكل "تزامنية" (واحدة) (une synchronie): "إن الذي يسمح بالانتقال من توازنٍ إلى آخر [...]، أي من نظامٍ إلى آخر، ومن تزامنيةٍ إلى أخرى،

هو تحرُّك قطعة" (*Cours III* D244, Notes de Dégallier, Mai 1911, *Sources manuscrites*, p. 278). لدينا هنا الإجابة عن مسألة "الانتقال" من حالة لسان إلى أخرى: لا يحصل هذا الانتقال، كما في الوقت المادي، بين ليلة وضحاها، وإنما عبر تغيّرٍ ذي معنى لعنصرٍ أو أكثر من عناصر النظام، مثلاً كتغيّر علامة الجمع في لسان ما.

وتُظهِر المخطوطات، في عدّة مواضيع مثل تلك التي تكلّمنا عليها الآن، الصعوبة في وَضع المفاهيم وحتى تسميتها الأشدّ دقّةً. ظهر اسما "تعاقبية" و"تزامنية" كنتيجةٍ للتمييز الذي قام به دو سوسور باكراً بين "حالة لسان" و"تطوّر"، وشكّلا ثنائياً في وقتٍ متأخّر، في محاضراته حول اللسانيات العامة، أي في نهاية حياته. ونقرأ في ملاحظاته مُخططاً تحضيرياً لإحدى محاضراته الأخيرة، وهو يُصوّر "تعاقبية" و"تزامنية"، وهما يلتقيان على "محورين": "محور التعاصريّات (حيث يمكننا أنْ نلغي عامل الوقت)"؛ و"محور التتابعيات (أشياء x وقت)" (*Notes pour le cours III*, printemps 1911, *Ecrits*, p. 333). وهذا الرسم ضروري لتصوّر الوقائع اللغوية وتحديد عمل اللغوي. وهو كذلك ضروري، ولكن بدرجات متفاوتة، لكلّ علم بشكل عام:

"الحقيقة الحقيقية هي أنه حتى العلوم التي تهتمّ بالأشياء يُمكن أنْ تستفيد من التحديد تحديداً كاملاً للتباين بين المحورين اللذين توجد عليهما الأشياء" (Ibid., p. 332).

ولكن الصعوبة بالنسبة إلى اللغوي تكمن في أنه لا يتناول أيّ كائن حقيقي، أو أيَّ "مادّة"، أو أيَّ "جوهر"...

الفصل الثاني

اللسان... نظام قِيَمٍ قبل أيّ شيء آخر

أولًا: اللسان، "بحر من الاختلافات"

هناك اقتناع أساسي قاد دو سوسور إلى وضع نظريةٍ للسانيات العامة، وهو: ليس اللسان مادّة. كما أنّ أعماله حول التنبير في اللغة الليتوانية أقنعته بأنّ تقسيم النبر إلى عناصره المادية لا يُؤدّي إلى شيءٍ مهم. فقد أشار إلى أنّ "الهدف الأساسي لمسائل النبر ليس النبر بحد ذاته" (*Notes sur l'accentuation*, L'Herne, p. 335).

إذاً، ما الذي يُمكن أنْ يكون أساسياً؟ هناك ظاهرة ستبدو، شيئاً فشيئاً، أنها أساسية، وهي: الاختلافات التي يُظهِرها النبرُ عندما يلمس هذا المقطع أو ذاك. وهكذا، تطرح دراسةُ النبر مسألةَ المقطع، وهي مسألةٌ عمل عليها دو سوسور سنين طوال (Marchese, 1995, 2002). ومن هنا مسألة الكلمة: "النبر لا يعني شيئاً (بالنسبة إلى حالة اللغة)، إذا لم نقل بأنه وسيلة تمييزٍ بين "كلمتين" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai 1894, l'Herne, p. 335). هذا ما يقدّمه النبر، "وسيلة تمييز". وهنا يُستعمل بشكل كامل مفهومُ "حالة اللسان" الذي ظهر في "محاضرات

في جامعة جينيف" (1891)، إذ من الممكن، في حالة لسانٍ معيّن، دراسةُ المقاطع وترقيمها ووصفها وفقاً لكونها تحمل النبر أم لا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المدّة (قصيرة/ طويلة)، وهي وسيلةٌ أخرى للممايزة: "في البداية، لا يُمكن لعنصرٍ أن يكون موجوداً إلّا في اللحظة التي يُمكن إعطاؤه فيها دلالةً تمايزية (تنطوي على بعض الاختلافات)" (Ibid.).

ينتج من ذلك إذاً أنّ هذه "الاختلافات" يُمكنها أنْ تمسّ أيَّ لسانٍ في مجمله. ويجدر بالتالي التمكن من تمييز هذه الاختلافات. يمكن مثلاً لمدّة صائتٍ ما أنْ تكون "ميزة". وكلّ ميزة من هذه الميزات يتم اعتبارها كـ "حدّ"، كما في البرهنة الرياضية. ويجب أخذ كلمة "حدّ" بالمعنى المنطقي، أي كعنصرٍ من معادلة. أما بالنسبة إلى "اللسان"، فهو على الأقل "حدٌّ ممايزةٍ" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai 1894, l'Herne, p. 333). وهكذا، ترتسم أمامنا بشكل غير مباشر إمكانية اعتبار اللسان كـ "نظام"، كما قد نقوم به في الرياضيات. وسيعود دو سوسور مراراً إلى هذه المسألة التي يعتبرها أساسيةً جداً: "أهمية كلمة "حدّ"، لا يمكن إدراكها" (*Ecrits*, p. 327).

على مرّ عدة توسيعات، يصل دو سوسور إلى صياغة فرضيةٍ ستظل ثابتة في فكره: تقول هذه الفرضية إنّ كتلة الاختلافات هذه لا تقوم على أيّ "أساس"، أو على أي مادةٍ قد تُستخدّم كركيزة لهذه الاختلافات. فبالنسبة إلى دو سوسور، اللسان ليس مادة، وليس جوهراً، وليس له "أساس". ويمكن مُلاحظة ذلك بمجرّد تحليل مقطعٍ لفظيّ: "بعد أن نقوم بتمييز "الجَرْس" و"المُدّة"... إلخ، لا يتبقى في المقطع أيُّ راسب" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai 1894, p. 331). إن وهم أنه قد يكون هناك عنصرٌ ماديّ في اللسان يأتي طبعاً من العلوم

كالكيمياء، "التي يوجد فيها "شيء" مُحدَّد بحدّ ذاته"، والتي يُنْتِج ما يتحوّل فيها راسباً. ولكنْ، لا يوجد شيء من هذا القبيل بالنسبة إلى اللّسان:

"إن ما لا يحصل في أي لحظة كان هو أن نلاحظ في هذا البحر من الاختلافات والميزات والخصائص حتى العنصرَ الأكثر دقّة (عنصر المعنى أو الشكل) الذي قد يتمكن بشكلٍ غير مباشر من أنْ يُكوِّن أساساً لها" (Ibid., p. 334).

وهكذا، إذا وضعنا جانباً الميزات التي تُشكِّل الاختلافات، لا يبقى أيُّ شيءٍ من اللسان. وبالفعل، كيف يُمكن التفكير بأنّ المعنى يتضمّن أيَّ عنصرٍ مادّي؟ و"الشكل" من ناحيته يختفي إذا لم يُربط بمعنىً ما: لقد قام دو سوسور شيئاً فشيئاً بالتّعمّق في فرضيةٍ أنه يجب إدراك الشكل والمعنى معاً، إذْ إن إدراك الواحد دون الآخر لن يُوصل إلى إدراك أيٍّ واقعٍ لغوي.

إحدى الوحدات التي ترتسم هنا هي وحدة "الكلمة". فإذا كان النبر يقع بالضرورة على عنصرٍ من المقطع، فإنّ المقطع هو بالضرورة مُكوِّن الكلمة. وبالتالي فإنّ "النبر" و"الكلمة" مرتبطان، ويشكل كلّ واحد منهما بالنسبة إلى الآخر "حدّاً". يجب إذاً أنْ نتقدّم بالطريقة الآتية. إذا ارتكزنا، على سبيل المثال، على النبر:

"لن يكون علينا أن نأخذ بعين الاعتبار من النبر سوى علاقته بالكلمة. فالقيام بشيء آخر، مثل اعتبار النبر داخل الكلمة في موقع معيّن، يعني الدخول في مسألةٍ ذات [أهمية ضئيلة جدّاً]" (Ibid., p. 339).

وعلى العكس من ذلك، "ما هي طبيعة علاقة الكلمة بعناصرها؟" (Ibid., p. 336). الجواب عن هذا السؤال دائري، فالنبر يردّ إلى الكلمة،

والكلمة تردّ إلى النبر: "إن العناصر التي يُزعَم أنها مكوِّنة للكلمة، والعناصر التي هي فعلاً تكوِّن الكلمة، إنما هي مُجرّد عناصر مُميِّزة" (Ibid., p. 337).

وهكذا، فإن "الكِيانات" التي يتم اعتبارها في اللسان لا تظهر أبداً بالكامل. فهي ليست سوى "موقع اختلافات يتبادر إلى ذهننا"، و"عقدة" يُدرك فيها العقلُ بشكل مستمر بعض الاختلافات (في الصوت، والمدّة... إلخ) (Ibid., p. 334). وبالنسبة إلى دو سوسور، لا يتضمّن اللسان أيّ مادّة، فهو لا يرتكز إلّا على "الافتراض اللاإرادي للمادّة"، أي أنه يرتكز على وهم (*Notes pour un livre de linguistique générale*, 1891-1894, *BSL*, no. 12, p. 55; *Ecrits*, p. 197). في الواقع، ليست اللغة، وبالتالي اللسان الذي هو تعبير عنها – سوى نتيجةٍ لأعمال العقل: "لا تُظهِر اللغة في أيٍّ من تعابيرها أي مادّة، وإنما تُظهر فقط أعمالاً مشتركةً أو منفردةً لقوى جسدية ونفسانية وعقلية" (Ibid.). وتقترح المخطوطات في هذا الاتجاه العديد من البدايات أو التوسيعات حول اللسان بكونه "مَوْقعاً" و"عقدة" و"بحراً من الاختلافات".

بالنسبة إلى دو سوسور، لن يكون من الممكن إذاً أن نعثر في اللسان على أي شيء سوى "اختلافات محدّدة" (*Ecrits*, p. 64). حتى الشكل يقع دون هذا المبدأ: "من يقول "شكل" يقول "اختلاف" عن أشكال أخرى، ولا يقول أيَّ شيءٍ آخر" (*Ecrits*, p. 49). وبالفعل في ما يأتي ما يمكن إدراكه على الفور:

"إن القاعدة التي يمكن إدراكها، والتي هي الأساس الأول والأخير لأيّ نوعٍ من التأمُّلات اللغوية والتاريخية والفلسفية والنفسية؛ لا ترتكز على ما يَلي:

- الشكل أو المعنى.
- ولا، ثالثاً، وحدة الشكل والمعنى التي لا يُمكن حلّها.
- ولا، رابعاً، الاختلاف في المعاني.
- وإنّما هي قاعدة اختلاف الأشكال" (*Ecrits*, p. 48).

فاختلاف الأشكال، من خلال الحدود التي تُميّزها، ومن خلال القِيَم التي تستخدمها، هو الذي يُؤدّي إلى اعتبار أنّ عنصراً لغوياً ما لا يرتكز سوى على الاختلافات. وهذه هي حال الضمير "هُنَّ" (Elles):

"ليس هناك أيُّ أساسٍ للكِيانات اللغوية؛ وهي تملك خاصيّة الوجود داخل اختلافها من دون أن يتمكّن الضمير "هُنَّ" أينما كان من أنْ يدلّ بحدّ ذاته على أيِّ شيء سوى الاختلاف" (*Notes sur la sémiologie*, *Ecrits*, p. 263).

وبقدر ما لا يكون لعناصر اللسان أيُّ أساس، لا يكون للضمير "هُنَّ" أيضاً أيُّ أساس (أساس ماديّ)، فهو ليس مادّة ولا جوهراً. ليس سوى مجرد عنصرٍ ذي مرجع متغيّر. ويعود دو سوسور إلى هذه الفكرة عدّة مرّات: "لا تُظهر اللغة في أيٍّ من تعابيرها أيَّ جوهر" (*Notes pour un livre sur la linguistique générale*, *Ecrits*, p. 197). ألّا يكون للسان أي جوهر يعني أنّ الأشياء الموجودة أمام علم اللغة ليس لها وجود: "يبدو أنّ علم اللغة قد وُضع على حدة: من حيث إنّ الأشياء الموجودة أمامه لا يكون لها أبداً أيُّ واقعٍ بحد ذاتها، أو أنه على حدةٍ من الأشياء الأخرى التي يجب اعتبارها". وبما أنّ هذه الأشياء ليس لها واقع، فهي بالتالي ليس لها أيُّ ركيزةٍ لوجودها حتى، إذْ ليس هناك "أبداً

أيّ أساسٍ لوجودها خارج اختلافها أو داخل اختلافاتٍ من كلّ الأنواع التي يجد العقل طريقة لربطها بالاختلاف الأساسي (ولكن التي يشكل اختلافها المتبادل مُجمَل وجود كلٍّ واحدٍ من هذه الأشياء). ولكن، من دون الخروج إلى أي مكان آخر خارج هذه المعطيات المتعلقة باختلاف حدّين، وليس باختلاف خاصيّات حدٌّ واحد، فإن هذه المُعطيات هي أساساً وأبداً سلبية" (*Ecrits*, p. 65).

الاختلاف بين الحدود هو "معطيات سلبية"، إذ إن السلبية تُستخدم في كلّ مكان في اللسان. ومن هنا هذه الملاحظة التي تقول بـ "الغياب الكامل لكائناتٍ لغوية قد أُعطيت بحد ذاتها" (*Ecrits*, p. 81). في الحقيقة، الواقع الذي من المُمكن أن يُعزى إلى عنصر لغوي ما ليس سوى ضرب من الخيال:

"لن نتشبّع أبداً كفايةً من الجوهر السلبي المحض، والفارقي المحض، لكلٍّ عنصرٍ من عناصر اللغة التي نمنحها على الفور وجوداً: لا يوجد أيُّ عنصر، في أي ترتيب كان، يملك هذا الوجود المزعوم - رغم أنني أعترف بأنه من الممكن أن نُضطر في بعض الأحيان إلى الإقرار بأنه من دون هذا الخيال قد يجد الفكر نفسه حرفياً غير قادر على التحكم بمجموعٍ مُمثال من الاختلافات، حيث لا يوجد في أي مكان ولا في أي لحظة أيُّ نقطةٍ معلمٍ إيجابية وثابتة" (*Ecrits*, pp. 64-65).

ليس هناك وجودٌ بحد ذاته، وإنما وَهْم وجود، "خيال"، ولكنه خيالٌ مفيد، إذ إن الفكر يجد ما يتعلّق به، وهو بالتالي يُحوِّل، بشكل متناقض، السلبي إلى إيجابي. ولكن، لنتساءل حتى عن مفهوم "العنصر": لنأخذ الصائت "a"، على سبيل المثال، صفته كصائت، وجَرْسه، ومدّته... إلخ. هي فقط التي تجعل منه "عنصراً". وإلّا، لكان - إيجابياً - لا شيء...

لهذا الأمر نتائج، ومن بينها النتيجة التالية: ليس هناك من دلالةٍ إيجابية. هذه هي حال كلمة "الاستقلال الداخلي":

"إننا نظنّ أنه من المهم جداً أنْ نحدّد **أوّلاً** المعنى الإيجابي (ما هو وهمي: ولا يُستَنْفد أبداً)، **وثانياً** المعنى المُباشر، على ماذا يقوم "الاستقلال الداخلي" لشعبٍ ما، كي يُستخلص منه **ثالثاً** المعاني المجازية. في الحقيقة، لا يُمكن لكلمة "الاستقلال الداخلي" أن توجد حتى يكون حقلها الدلالي قد حُدِّد مُسبقاً وبالكامل، ويحصل هذا التحديد فقط من خلال تقابلها مع "استقلال" و"حرّيّة" و"فردية"... إلخ، بحيث أنه إذا لم يكن لإحدى هذه الكلمات - "استقلال" مثلاً - وجود، فإن معنى "الاستقلال الداخلي" سيمتدّ في الحال في هذا الاتجاه".

وبالتالي، فإنّ معنى كلمةٍ ما يتكوّن من خلال تقابله مع كلماتٍ أخرى. وهكذا، لا وجود لأيّ معنى إيجابي. وإذا نقُصت كلمة من لسان ما، فإنّ المعنى الذي كان من الممكن أن تحمله سيتوزّع إذا اقتضى الأمر على كلماتٍ أخرى تحمل معانيٍ قريبة من معناها. ولكن، بما أنّ منح معنىً إيجابي مجرّد وَهم، فلا يمكن أن تكون هناك معانٍ مجازية:

" وإن واقع تقابل الكلمات المشابهة بحدّ ذاته، وهو سلبي محض، هو أيضاً الواقع الوحيد الذي يُحدِّد صواب الاستعمالات "المجازية"؛ إننا ننفي في الواقع كونها مجازية لأننا ننفي أن يكون لكلمةٍ ما دلالة إيجابية" (*Ecrits*, pp. 80-81).

إحدى النتائج التي نتوصّل إليها هي التالية، وهي توضيح لنسبية المعاني في اللسان: "ليس لكلمةٍ ما في الواقع أيُّ معنى آخر سوى مجموع المعاني المطلوبة" (*Ecrits*, pp. 80-81). والكلمة مسرحٌ

مفتوح لألعاب التأويل المتواصلة، إذ يمكنها أنْ تتلقى من المعاني بقدر ما "يُطلب" منها. ونجد هنا هذه النسبية لكلّ أنواع الوقائع، كواقع المؤنّث في اللغة الهندية - الأوروبية. إذ لا يمكن دراسة المؤنث سوى بالنسبة إلى الجنسين الآخرين الموجودين في اللغة الهندية - الأوروبية - المذكّر والمحايد - (*Ecrits*, p. 65). وبالتالي يجدر باللغوي الذي يقوم بدراسةٍ مماثلة أنْ يعي حدود هذه الدراسة عبر الأخذ بعين الاعتبار أنّ "الواقع الذي يهتم به غيرُ موجودٍ حرفياً خارج وجود وقائع مُتقابلة" .(*Ecrits*, p. 65)

يُؤدّي هذا الطريق إلى مُفارقاتٍ جديدة. فإذا كان اللسان لا يُقدّم أيّ نقطةٍ ثابتة أو أي عناصر مادية أو أي ركيزة، هذا يعني أن مجال الدراسة لا يعود موجوداً، إذ ليس من الممكن بالفعل نكران وجود "مادة كيميائية معيّنة" أو "نوع معيّن من الحيوانات". في حين أنه "ليس هناك أيُّ واقعٍ لغوي [...] موجود للحظةٍ واحدة من أجل نفسه وخارج تقابله مع الوقائع الأخرى". فالواقع اللغوي ليس سوى "طريقةٍ مفيدة نوعاً ما لتلخيص مجموعةٍ من الاختلافات المُستعملة، بحيث تكون هذه الاختلافات هي وحدها الموجودة، وبذلك يُدفع بكلّ الموضوع الذي يتناوله علم اللغة نحو دائرة النسبية، وهذا ما يُخرجه كلّياً وبشكل خطير مما نعنيه عادة بـ "نسبية" الوقائع" (*Ecrits*, pp. 66-67).

وحتّى هذه الحقيقة الأخيرة، الشديدة التناقض: "ما يشكّل شيئاً ما، لا يكون أبداً أيَّ شيءٍ أكثر مما يفرّق هذا الشيء عن شيءٍ آخر، أو أي شيء يختلف عنه" (.Ibid).

ما يهمّ إذاً هو الاختلاف وحده، ذلك أنّ آلية اللسان ترتكز على ما هو أساساً فارقيّ وسلبيّ. وتشكّل الاختلافات تقابلات، وهذا المجموع

من الاختلافات والتقابلات ذو "القيم" المتغيّرة هو الذي يُكوِّن كلّ كيان لغوي ضمن نظامٍ مُحدَّد. ولن يتغيَّر رأيُ دو سوسور أبداً حول هذه النقطة: "نتشبّث بقولنا إن اللسان لا يتغذّى في جوهره سوى من التقابلات، من مجموع قيمٍ سلبية كليّاً ولا وجود لها إلّا من خلال تباينها المشترك" (*Ecrits*, p. 71). ليس الكيان اللغوي سوى ظاهرةٍ مُتلاشية تختفي عندما نتوقّف عن اعتبارها من وجهة نظرٍ محددة.

ثانياً: اللسان مثل "لعبة الشطرنج"

تأتي صورة "لعبة الشطرنج" لتؤكّد برهان أنه لا وجود لمادةٍ قد يرتكز اللسان عليها. هذه الصورة لم تكن موجودة في محاضرات العام 1891، ولكنها ظهرت لأول مرة في "مدوّنات حول التنبير في اللغة الليتوانية" في العام 1894. وفي هذه المدوّنات، تُبرِز هذه الصورةُ بإيجاز أنّ اللسان ليس مادّة، وأنه لا يرتكز على أي أساس مادي:

"ها هو سوء التفاهم الأزلي والوهم الدائم: الظّنّ بأن هناك ولو ذرة أساسٍ مادي في اللسان. مثل ذلك كمن يظنّ أن لعبة الشطرنج تتعلّق بالعاج الذي صُنعت منه القطع أو بالخشب الذي صُنعت منه رُقعة الشطرنج" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, Mai, l'Herne, p. 331).

لا يُمكن إذاً لعاج قِطع الشطرنج ولا لخشب رقعة الشطرنج أنْ يُعبّرا عن ماهية لعبة الشطرنج. ليس أكثر مما يُمكن لأصوات اللسان أن تُعبِّر بماديّتها عن اللسان. تُشير الصورة هنا إلى الاختلاف بين "طبيعة" عنصرٍ ما و"الدَّوْر" الذي يُمكن أن يضطلع به في اللسان.

تظهر صورة "لعبة الشطرنج" من جديد في "مُدوّنات لمقالة عن

ويتني" في ما يتعلق بالسمة الكَمومة لعناصر اللغة. يكتب دو سوسور أنه سيأتي اليوم الذي "سنعترف فيه بأنه يُمكن التعبير بانتظام عن كميات اللغة وعلاقاتها مع بعضها البعض، من حيث طبيعتها الجوهرية، بواسطة صياغات رياضية" (Novembre 1894, *Ecrits*, p. 206). في الواقع، قد يكون من المُمكن تصوّرُ "نظرية إشارات" من شأنها أنْ تأخذ في الاعتبار التطورات وأن تُصنّفها. و"إذا كانت نظرية الإشارات كاملة"، فإنها قد تتمكن حتى من تصوّر التطورات مسبقاً، إذ إن "العارض التاريخي" ليس سوى مجرد "متغيّر". ويكتب دو سوسور بهذا الشأن أنّ "التنوّع المتتابع للتأليفات اللغوية (وتُسمّى حالات اللسان) التي تكون نتيجةً لعارضٍ ما، هو تنوّع مُماثل جداً لتنوّع المواقف في لعبة الشطرنج" (Ibid.). وكما لعبة الشطرنج التي تجري من خلال نقلاتٍ متتابعة، يُمكن للّسان أنْ يُعرض حالة تلو الأخرى. ويجب الانتباه إلى القراءة بشكلٍ جيد: فالأمر يتعلق بصورة "لعبة الشطرنج"، وليس بـ"الشطرنج" بحدّ ذاته، وبالتالي يتعلق بتحليلٍ يميل إلى إعطاء منظورٍ دينامي ("لعبة الشطرنج")، وليس سُكوني (الشطرنج بحد ذاته).

تأخذ هذه الصورة كاملَ معناها عندما يذكر دو سوسور "خطأين" لـ "منظّري اللغة": فبعضهم يعتبر اللسان فقط "كوضعية شطرنج"؛ في حين أنّ بعضهم الآخر (أي منظري علم النحو التاريخي) يعتبره فقط كـ "سلسلة نقلات" (Ibid., p. 207). أما بالنسبة إلى دو سوسور، فإنه لا بدّ من إدراك لعبة الشطرنج – وبالتالي "اللسان" – بمجملها: "إذ إنني متأكّد تماماً من أنّ اللسان ليس مشابهاً سوى للفكرة الكاملة للعبة الشطرنج، أي للفكرة التي تتضمّن في آن واحد "الوضعيات" و"النقلات"، أي أنها تتضمن في آن واحد "تغيّرات" و"حالات" في التتابع" (Ibid.). "وضعيات" و"نقلات"، و"حالات" و"تغيّرات": هكذا يُدرك اللسان،

بحالاته وبتتابعه في آن واحد، بوضعياته وبالنقلات التي تسمح بالانتقال من حالة إلى حالةٍ أخرى. وهكذا، فإنّ اللسان مشابه لـ "لعبة الشطرنج" التي تُشكل فيها كلُّ نقلةٍ تأليفة جديدة، وكلُّ تأليفة منها تفتح المجال لنقلات جديدة. فالتقابل بين قدم (Foot) و قدمان (Feet) مثلاً يسبقه في اللغة الإنجليزية عدة نقلات شطرنجية: Fōti: Fōt؛ علامة الجمع هنا هي الـ i. نقلة شطرنج، وبالتالي وضعية جديدة للحدّين: Foet: Fot: إن علامة الجمع الآن هي تقابل oe: ō (سواء شئنا أم أبينا ذلك)" (Ibid., p. 207). يُمكننا بالتالي تحليلُ الوقائع من حالةٍ إلى حالة أخرى. وضعيات ونقلات وسوابق؛ كلّها تمهيدات لمنهجيةٍ تحلّل الألسنة في كلّ حالة من حالاتها.

يُتابع دو سوسور التشبيه بين اللسان ولعبة الشطرنج، فيذكر تاريخ الشعوب الذي "يتألّف من أزمات، جزئية أو كلّية، ومن حالاتٍ تغيّرت بفعل هذه الأزمات". ويضيف: "إنها أصول كلّ شيء" (Ibid., p. 208). يجب إذاً إدراك "الوضعيات" و"النقلات" في آنٍ معاً:

"من المستحيل قول أي واحد من هذين الشيئين المختلفين تماماً هو الذي يُشكّل أكثر من الآخر الجانبَ الحاسم للمجموع، وبطريقة تسمح بتصنيفه في مكان ما" (Ibid.).

هذه مرحلةٌ من فكر دو سوسور لا نراه فيها أكثر ميلاً إلى لسانيات تزامنية منه إلى لسانيات تعاقبية.

في العام 1894 نفسه، تُبرِز صورةُ "لعبة الشطرنج" على الأقل فكرةَ أنه لا يُمكننا إدراكُ الوقائع اللغوية إلّا إذا أخذنا بعين الاعتبار، وفي آن معاً، "الوضعيات" و"الحركات السابقة"، لا بل "مجموع الوقائع

اللغوية المتتالية" *(Notes sur l'accentuation Lituanienne*, 1894, l'Herne, p. 338). إضافة إلى ذلك، تأتي هذه الصورة لتؤيّد فكرةَ أنه من المُمكن إدراك اللسان بحدّ ذاته، بمعزلٍ عن بعده الزمني: "في لعبة الشطرنج، يمكن لأيّ وضعية معيّنة كانت السمةُ الفريدة أن تكون متحررة من السَّوابق" *(Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 216). يمكننا بالفعل إدراكُ كلّ "وضعية"، وكلّ "حالة لسان" بحدّ ذاتها، وهذا يعني التخلي عن تاريخانيّة اللسانيات الشائعة في ذلك العصر، والتي تركّز بإصرار على تاريخ الألسنة. ويقوم دو سوسور حتى بعكس هذا المنظور، فهو يعدّ أنه في ما يخصّ اللغة، "ليس هناك أيُّ خطرٍ في الإصرار بشكل خاص على الجانب غير التاريخيّ" (Ibid., p. 209). وتشهد علومٌ أخرى على ذلك، مثل الجيولوجيا: فللأرض تاريخ، "وهذا لا يعني أنّ الجيولوجيا علمٌ تاريخي، على الأقل بالمعنى الضيق والدقيق الذي نعطيه لهذا المصطلح" *(Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 157)

وكذلك الأمر بالنسبة إلى "المُنتَج المعدني" الذي "يمكن أن يُدرَك من وجهة نظر ما يُشكِّله بالنسبة إلى علم المعادن، أو من وجهة نظر الأحداث التاريخية التي أوجدته في ذلك الجزء من الكرة الأرضية، وفي تلك الطبقة، وفي ذلك الوقت" *(Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, pp. 209, 217). وبالتالي، إذا لم نفصل بين المنظورين، نكون قد أخطأنا السبيل: "لا يُمكن أنْ يكون هناك أيُّ نوعٍ من التعميم الممكن إذا بقينا نعتبر كلّ مُنْتج في تكوّنه وفي جوهره في الوقت نفسه" *(Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 217). تشيرِ المخطوطات بكثرة إلى أنّ صورة "لعبة الشطرنج" ليست مُجرّد مثالٍ أُخِذ عن طريق المُصادفة. فهذه الصورة

تَظهر، بدقّتها، كصورةٍ مُؤسِّسة تقريباً، إذ إنها تتيح لنا أن نتصوّر المنهجية في اللسانيات تصوّراً أفضل. ونجد هنا مسألة التقابل بين حالة اللسان وتغيّر اللسان عبر الزمن. وبالفعل، يعطي دو سوسور أحد توسيعات هذا الجزء العنوان التالي: "في لاتاريخانية اللّغة" (Ibid., p. 216). وهذا أمرٌ مذهل للوهلة الأولى. إذ إنّ اللغة، كما يتناولها دو سوسور، أي عبر ظهورها من خلال الألسنة، تبدو غارقةً بالكامل في التاريخ. وتقلب صورة لعبة الشطرنج المنظور:

"في لعبة الشطرنج، يكون لأي وضعية معيّنة السمة الفريدة بأنْ تكون متحررة من السوابق، أي ليس الأمر "نوعاً ما" سيّان، بل "تماماً" سيّان إذا ما وصلنا إلى وضعيةٍ معيّنة بهذه الطريقة أو تلك، أو أنْ يكون لذلك الذي تابع اللعبة أيُّ أسبقيةٍ ولو ضئيلة على الفضولي الذي جاء ليتفقّد هذه اللعبة في لحظةٍ حاسمة واحدة. أو حتى، لا يفكّرنّ أحدٌ بوصف الوضعية بأن يجمع تارة ما "هو الأمر عليه"، وتارة ما "كان الأمر عليه"، ولو في العشر دقائق السابقة. هكذا هي بالتحديد نقطة الانطلاق بالنسبة إلى اللّسان" (Ibid., p. 216).

بعد أن أكّد دو سوسور السمة التاريخية للألسنة، وأعلن اللسانيات "علماً تاريخياً"، أفضى إلى التكلّم على "لاتاريخانية" اللغة. ولهذا الإقرار أهمية منهجية، فالتصوّر الذي يجب أنْ نكوّنه عن اللغة، عن اللسان – أي اعتبار اللسان بحد ذاته – يؤدّي إلى وضع منهجية، هي: العمل وفقاً للحالات في التتابع. إن التصوّر والمنهجية مرتبطان أحدهما بالآخر.

ويواصل دو سوسور البرهنة حتى التناقض، فهو يُلمِّح إلى أننا قد نستغرب حتى من كون اللسان شيئاً تاريخياً:

"يبقى أن نتساءل من أي ناحية يُمكن لِشيءٍ كهذا أنْ يكون تاريخياً. فهو بالفعل يبدو، من حيث جوهره، مقاوماً لكلّ اعتبارٍ تاريخي، إذ إنه بالأحرى يخضع لتأمّلٍ تجريدي، كما يُمكن أن يكون عليه الأمر في وضعية الشطرنج التي تكلّمنا عليها" (Ibid., p. 217).

يناقض هذا الموقفُ تصوّرات العصر ومنهجيات إعادة إنشاء اللغة الهندية - الأوروبية. وفي هذا الاتجاه، يسعى دو سوسور وراء "جوهر" اللغة. ولن ينفكّ عن العودة إلى هذه "الطبيعة المزدوجة" أو "ازدواجية الطبيعة" للسان، أي أنّ اللسان يُدرك في آنٍ واحد من حيث بُعده التاريخي وفي لحظة محدّدة: "طبيعة اللسان [...] مزدوج أساساً: هنا تكمن الحقيقة الرئيسية" (Ibid., p. 208). حتى إن دو سوسور يتكلّم ليس عن الطبيعة المزدوجة للسان، بل عن "ازدواجها" هي: "شيءٌ تاريخي" ولكنه "في جوهره" "مُقاوم لكلّ اعتبار تاريخي"، كما يُمكن أنْ تكون لعبة الشطرنج. ويكتب دو سوسور أنّ هذه الصورة معبّرة لدرجة أنه قد لا يكون هناك العديد من حالات التشبيه "التي تسمح لنا بأن نتبيَّن بهذا الشكل الجيد الطبيعة المعقّدة للسيميائيات الخاصة التي يُطلق عليها اسم اللغة، لكي نتمكّن من أن نُحدِّد، وبشكل نهائي، هذه السيميائيات الخاصة التي هي اللغة، ليس من جانبٍ من جوانبها، بل في هذا الازدواج المزعج الذي يجعل اللغة صعبة الإدراك" (Ibid., p. 217).

يُشير "الازدواج" هنا إلى تناقض وُحدود: لا يُمكن إدراك اللسان إلّا في بُعده التاريخي، وبأخذ كلّ حالةٍ من حالاته بعين الاعتبار. ولكن عند القيام بذلك، لا يُدرَك، ولن يُدرَك أبداً.

عند الإقرار بهذه السمة المزدوجة للسان - وحتى لو يئسنا من عدم تمكننا أبداً من إدراك ما هو في حركةٍ متواصلة - يُمكننا أن نتقدّم في اتّجاه المنهجية:

"ليس هناك "لسان" وعلم اللغة إلّا بالشرط الأساسي الذي يقضي بغض النظر عما سبق، وعما يربط العصور بعضها ببعض. ليس هناك من لسانيات إلّا بالشرط المُحدّد المُعاكس [...]. فالشرط المطلق لفهم ما يحدث، أو فقط فهم ما "هو الأمر عليه"، في حالةٍ محددة، يقضي بضرورة غض النظر عما لا ينتمي إلى هذه الحالة، كما سبق من الحالات على سبيل المثال؛ ولا سيّما غضّ النظر عمّا سبق" (Ibid., p. 217).

الملاحظة تفرض نفسها: إنّ علم اللغات، ولا سيّما في شكل علم النحو التاريخي، ومن شدة ما يركّز على الاشتقاق والتطوّرات، ينسى دراسة اللسان بحدّ ذاته. وقد وصل دو سوسور حتى إلى التفكير هنا أنه، للحفاظ على التمييز بين الحالة والتغيّر، يجب أن يُخصَّص "اللّسانيات" معنى دراسة اللسان بغضّ النظر عما سبق. وفي أيّ حال، بذلك يُوْضع الإطارُ العام لتحليل الألسنة: لا يُمكن دراسة اللسان إلّا وفقاً لحالةٍ، مع محاولة تحليل "نقلات الشطرنج" التي تسمح بتأمّل الانتقال من حالةٍ إلى أخرى وبدراسة المراحل الانتقالية.

المقارنة بين اللسان ولعبة الشطرنج إذاً مؤسِّسة لتفكير دو سوسور حول اللسان من حيث هي نظام، وحول ضرورة اعتبار الوقائع اللغوية وفقاً للحالات المُحدَّدة للّسان. ويقوم دو سوسور بتلخيص هذه البرهنة في إحدى محاضراته الأخيرة: "في لعبة الشطرنج، يمكن تشبيه وضعيةٍ معيّنة بحالة اللسان وفقاً لثلاثة أمور هي:

1- نشعر بأنّ قيمة القِطَع لا تُحدَّد سوى من خلال موقعها المتبادل في نِظام مُحدَّد مثل: Feet / Foot – مفرد/ جمع.

2- نشعر بأنّ النظام الذي تتعلّق به هذه القيم مؤقّت على الدوام. تتعلّق قيمة كلّ قطعة بالنظام وبالنظام المُؤقّت.

3- ما الذي يسمح بالانتقال من وضعية القطع إلى وضعية أخرى، من نظامٍ إلى آخر، من تزامنية إلى أخرى؟ إنه نَقْل قطعةٍ واحدة، وليس نقلَ كلّ القطع" (*Cours* III, Notes de Constantin, 13 Juin 1911, p. 336).

فائدة التشبيه: كلّ حالةٍ من لعبة الشطرنج يمكن مقارنتها بحالة اللسان. وكلّ نقلة تُغيّر موقف المجموع بشكلٍ معبِّر نوعاً ما: تَغَيّر القِيَم عبر الزمن، وفي كلّ لحظة من الزمن. هذا هو خطاب المنهجية التاريخية في اللسانيات، أي اعتبار كلّ "حالة لسان" كـ "مرحلةٍ انتقالية بين حالة الأمس وحالة الغد" (*Troisième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 165).

رغم كلّ فعالية التشبيه بين اللسان ولعبة الشطرنج، فإنّ هذه الصورة تبلغ حدوداً عدّة، وهي حدودٌ أدركها دو سوسور (*Cours* III, Notes de Constantin, 13 Juin 1911, p. 337). فهناك من جهةٍ لاعب الشطرنج الذي لديه، عندما يلعب، نيّة معيّنة هي "القيام بحركةٍ في النظام". وهذا أمر لا يُمكن لـ "اللّسان" أنْ يملكه. أضِف إلى ذلك أنّ قواعد لعبة الشطرنج تبقى ثابتة، في حين أنّ قواعد اللغة تخضع "لتغيّرات قيِّمة" من شأنها أنْ "تُحدث تغيّرات في المجموع" (*Cours* III, Notes de Constantin, 13 Juin 1911, pp. 336-337).

ولكن هناك صعوبة أخرى تلوح في الأفق: من أين إذاً الانطلاق لتحليل الألسنة؟ ذلك أنّ دو سوسور لا يقترح أيّ نقطة انطلاق محددة، ولا يقترح حتى شيئاً مباشراً للانكباب عليه.

ثالثاً: "هناك أولاً وجهات نظر"

يُبيِّن تصوير اللسان كلعبة شطرنج بشكل خاص واقعَ أن اللسان لا يرتكز على أيّ مادّة. ولكنْ يُبيّن كذلك أنه من الممكن تناول اللسان في الزمن ومن خلال حالاته. ومن هنا تكشف صورة لعبة الشطرنج عن طرق منهجيةٍ ما. إذ بالنسبة إلى لعبة الشطرنج كما للّسان، "لن يُفكّر أحدٌ بوصف الوضعية بأن يجمع تارة ما "هو الأمر عليه"، وتارة ما "كان الأمر عليه"، ولو في العشر دقائق السابقة. هذه هي بالتحديد نقطة الانطلاق بالنسبة إلى اللّسان" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 216).

ها هي إذاً النقطة التي يجب الانطلاق منها. ولكن كيف نتقدّم؟ فاللسان ليس مادة، وهو بالتالي لا يقدّم أشياء يُمكن الارتكاز عليها: "ليس هناك أيُّ شيءٍ بإمكانه أنْ يُحدِّد أين يوجد الشيءُ المباشر الذي يُمكن الاطّلاع عليه في اللسان (هذا هو سوء طالع هذا العلم)" (*Ecrits*, p. 227). في حين أنه "في أيِّ علمٍ آخر، تكون الأشياء فيه، ولو لفترة مؤقّتة، جليّة، ومن هذه الأشياء يكون الانطلاق لدراستها" (Ibid.). لا شيء للانطلاق منه، ولا أيّ شيء واضِح: "ليس هناك أيُّ نقطةٍ واحدة يمكن أن تكون نقطة انطلاق واضحة" (*Ecrits*, p. 281)، وحتّى ولا أيّ "نقطة انطلاق أساسية" (*Ecrits*, p. 17). ها نحن في متاهة لا نعرف حتى من أين ننطلق فيها.

من أجل التوجّه والعمل بمنهجية، كان جوابُ دو سوسور ثابتاً: يجب معرفة عمّ نتكلّم، ومن أجل ذلك، يجب تحديدُ وجهة نظرٍ ما، أي تحديد زاويةٍ تحليلٍ تسمح بتصنيف الوقائع ذات الطبيعة نفسها، إذْ لا يوجد أيُّ شيءٍ "مُحدّد مُسبقاً خارج وجهة النظر". ولكن، لا يوجد كذلك "وجهة نظرٍ ملائمة أكثر من أخرى" (*Ecrits*, p. 199). ها قد تمّ ردّنا من جديد إلى أمرٍ مُستحيل.

لا بُدّ إذاً من مواجهة هذا "التعدّد" الذي تَظهر اللغةُ من خلاله. وماذا نُدرك؟ "كِيانات"، يُسميها دو سوسور أيضاً "كِيان لسان" أو "كِيان لغة". انطلاقاً من هذه الكيانات، يجب محاولة تحديد "وحدات"، كما يحصل في العلوم. ولكن "الوحدة" في اللسان وحدة خاصّة. إذ لا يوجد أيُّ "وحدة مادية"، على عكس العلوم الأخرى: "في علم الحيوان أو علم النبات، تظهر على الفور وحدة الفرد، حيواناً أكان أم نبتة، وتكون مُثبَّتةً كأساسٍ منذ اللحظة الأولى. هذا ما نُسمّيه بالوحدة المادية (أي غير المُجرّدة: ليس هناك من حاجةٍ إلى عمليةٍ عقلية ليكون لها وجود)" (*Cours II* R31, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 32).

أما بالنسبة إلى الألسنة، فإنّ السؤال التالي يُطرح على الفور وفي كلّ لحظة: "ممّ يُمكن أنْ تتكوّن الوحدة اللغوية؟" (Item 3315.6, *Ecrits*, p. 109). يُمكنها أنْ تتكوّن من أصواتٍ أو من "سلسلة أصوات". وهكذا:

"أن تُلفَظ Aka مثلاً من قبل ذلك الشخص في مكان معيّن، وفي وقت معيّن، أو أن يكون هناك ألف شخص في ألف مكان وفي ألف وقت يلفظون سلسلة الأصوات Aka، هو بلا شك الواقع الوحيد المُحدَّد: ولكن ليس هناك شكٌّ في أن وحده الواقعَ المُجرّد، "أي الهوية

السمعية لهذه الـ Aka، هو الذي يُشكّل وحده "الكِيان السمعي Aka: وأنه ليس هناك من ضرورة للبحث عن شيءٍ أوّل ملموس أكثر من هذا الشيء المجرّد الأوّل" (BPU, Carton 17, Vb, *Ecrits*, p. 32).

وهكذا، الهُوية التي يُمكن التعرف إليها من صوتٍ أو من سلسلة أصوات تبدأ هي وحدها بتشكيل كِيان. يعود دو سوسور إلى هذه الفكرة حتى في آخر محاضراته: "الكيان هو بالنسبة إلينا أيضاً: الكائن الذي هو موجود. في اللسان [...] ليس هناك أيٌّ وحدة معيّنة أو كِيان معيّن" (*Cours* III, Notes de Constantin, 5 Mai 1911, p. 290; autre transcription, *Sources manuscrites*, p. 260).

على عكس العلوم الأخرى، ليست المُطابقة اللغوية إذاً أمراً مُسلّماً به. إذا أخذنا مثلاً التتابع Nü، كيف نعتبر أنه لم يتغيّر؟ من خلال التفكير بأنه على الأقل نتيجةً لـ "حكمٍ على الهُويّة أصدرته الأذن". ولكنّ تحديدَ انتمائه إلى لسانٍ معيّن، "وسط النظام اليوناني"، أو في اللغة الفرنسية، أو في لغة أخرى، هذا التحديد هو شكلٌ آخر من أشكال الحكم. وإذا ما قررنا اعتبار أن Cantâre: Chanter لم يتغيّر، نكون استعملنا حينها "نوعاً آخر من الهُويّة، وهو ينتج من نوعٍ آخر من الأحكام"، أي حكم التغيّر عبر الزمن من Cantâre إلى Chanter. وفي كلّ مرة، "لا نتوقّف عن اللجوء إلى عمليةٍ فكرية جد إيجابية" (*Notes pour un livre sur la linguistique générale*, 1893-1894, *Ecrits* , pp. 198-199).

ها هو إذاً المكان الذي يجب الانطلاق منه: تحديدُ وجهةِ نظرٍ يتمّ الحكم من خلالها على هُويّات. هُويّات الأصوات، والأشكال التي تتغيّر عبر الزمن، والوظائف التركيبية، كما بالنسبة إلى حالة الجر اللاتينية سيِّد (Domini، Regis Regum): "في أواخر هذه الكلمات

الثلاث، ليس هنا أيُّ تشابهٍ يسمح بأنْ نعتبر أنها الوحدة نفسها. ولكنْ، هناك بالنسبة إلى هذه الأصوات الثلاثة إدراكٌ لقيمةٍ مُعيّنة، هي القيمة نفسها في الأصوات الثلاثة، وهي تُملي استعمالاً مُماثلاً. لم يعد لدينا هنا أيُّ احتكاك مع أي سندٍ ماديّ؛ إنه تجريدٌ إيجابي، رغم أنه موجود لدى كلّ الأشخاص المتكلّمين. إن الهويات التي من هذا النوع، أي هذه الهُويات المُجرّدة، يُمكن أنْ تدخل أيضاً في مفهوم المناهج" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 9 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 197).

لا يُمكننا سوى الاعتماد على هذه المُلاحظة: "هناك أساساً وجهاتُ نظر؛ وإلّا لكان بكلّ بساطة من المستحيل أنْ ندرك واقع لغة" (BPU, carton 17, IIb; *Ecrits*, p. 19). فوجهة النظر هي التي تسمح بتحديد "هُويّةٍ" ما، سواء كانت هُوية أصوات أو أشكالٍ أو أي سمة أخرى. ذلك بكلّ بساطة لأن وجهة النظر هي التي تخلق الشيء. الواقع الأول والوحيد هو:

"الهوية التي بدأنا بوضعها، تارة باسم هذا الاعتبار، وتارة باسم ذاك، بين حدّين هما ذاتهما ذوا طبيعة متغيّرة، هذه الهوية هي حتماً الواقع الأول والوحيد، الواقع الوحيد البسيط الذي ينطلق منه البحثُ اللغوي" (المصدر نفسه).

لا يُمكن اعتبار أن كياناً يبقى هو نفسه إلّا بتأمّله من وجهة النظر نفسها. هذه الهوية هي التي يجب أنْ نرتكز عليها: "إن مفهوم الهوية سيكون، في كلّ مستوياته، الأساسَ الضروري، هذا الأساس الذي يُستخدَم كأساس مطلق: لا يُمكن تحديدُ الكيانات في كلّ مستوى إلّا بواسطته وبالنسبة إليه". وبالتالي، الهوية هي التي تُحدِّد كياناً لغوياً –

صائت، شكل عبر الزمن، وظيفة نحوية... إلخ - وهذا الكيان اللغوي وحده هو الذي يمنح تماسكاً لهذه الكيانات - كلّ واحدة في مستواها - لهذه "الحدود الأولى التي يُمكن للغوي أنْ يعتقد، بشكل مبرَّر، أنها موجودة أمامه" (Ecrits, p. 33). إذاً "الحدود" - بمعناها المنطقي - هي عناصر علاقةٍ ونتيجة تعميمٍ. وفي الواقع، اعتبارُ أنّ حالة الجر هي وظيفة نحوية من بين أخرى هي عملية تعميم واسعة جداً. ومن هنا هذا الإعلان المنير: "يَفترض التعميمُ وجهة نظر تُستخدَم كمعيار" (Ecrits, p. 23). ووجهة النظر هنا هي وجهة النظر التركيبية التي نُقرر اعتمادها.

تظهر بذلك مسألة الهوية أساسيةً في اللسانيات أو في دراسة الأساطير، كما تُشير إليه هذه "المدوّنة حول النيبيلونغ [كائنات الضباب]":

"عند الغوص في عمق الأشياء، نلاحظ في هذا المجال، كما في المجال القريب من اللسانيات، أنّ كلّ فظاظات العقل تأتي من نقصٍ في التأمّل في ما تكون عليه "الهوية" أو سمات المطابقة عندما يتعلق الأمر بكائنٍ غير موجود مثل "الكلمة" أو "الشخصية الأسطورية" أو "حرف الأبجدية"، التي هي ليست سوى أشكالٍ مختلفة من الإشارة، بمعناها الفلسفي" (*Sources manuscrites*, vers 1900, p. 136).

وبنتيجة ذلك، يجب، من أجل التقدّم، السعيُ وراء "وضعية الهويات". ومن أجل ذلك يجب استخراج "سمات الهوية"، أي ما يُميّزها بحد ذاتها. غير أنّ الهوية تنتج من "تحديد للهوية": "سوف نَنْفي على الدوام أن يكون هناك معنى في التكلّم على Alka، وأن يكون هناك شيء هو Alka، خارج إحدى هذه العمليات المُضمَرة لتحديد الهوية". وفي الواقع، "يفترض تحديدَ الهوية على الفور اختيارَ وجهة نظر؛ من

دون هذا الاختيار تبقى عمليات تحديد الهوية الممكنة كثيرة، مما يُؤدي إلى جعل الصيغة Alka لا تُساوي حرفياً أيّ شيء" (*Ecrits*, p. 67). نلاحظ هنا كيف أنّ الوصف يتم بشكل أقرب إلى منهجية اللغوي أمام لسان ما، فالكيان لا يتجسّد إلّا من خلال الهوية التي نقرّها له، والتي هي بدورها نتيجة آلية تحديد الهوية.

إذاً، وجهة النظر المعتمدة هي وحدها التي تسمح بتحديد الهويات من بين الكميات الكبيرة من "الهويات" المُمكنة. ووفق وجهة النظر المعتمدة، لا نقع على النوع نفسه من الهويات:

"هناك أنواع مختلفة من الهويات. وهذا ما يولِّد ترتيبات مختلفة للوقائع اللسانية. خارج علاقةٍ معيّنة من الهوية، لا وجود للواقع اللغوي. ولكنّ علاقة الهوية ترتبط بوجهة نظرٍ متغيّرة نقرّر اتّباعها؛ وبالتالي، ليس هناك أيُّ أصلٍ لواقع اللغوي خارج وجهة نظر مُحددة تُشرف على التمييزات في كلّ ذلك" (*Sources manuscrites*, p. 43, *Ecrits*, p. 200).

هكذا، فإن وجهة النظر هي التي تحدد الواقع اللغوي، الذي بدوره يرتكز على الهوية. وهذه الأخيرة ليست واقعية. في الجملة: Son violon a le même son (لكمانه الصوت نفسه)، لا يدلّ أول Son (خاصّته) على الفكرة نفسها التي يدل عليها الثاني. ولنتمكن من إدراك Son، "يجب أنْ تكون هناك هُوية في الفكرة المذكورة" (Cours III, Notes de Constantin, 9 Mai 1911, p. 295).

وتذهب أبعد من ذلك فرضيةُ أننا لا نستطيع إدراك الواقع اللغوي خارج وجهة نظرٍ معيّنة. لأنه، في النهاية، وحدها وجهة النظر هي التي لها وجود:

"في اللسانيات، يُمكن أنْ نتساءل: ما إذا كانت وجهة النظر التي ندرك من خلالها شيئاً ما ليست الشيءَ كلّه، وبالتالي ما إذا كنا ننطلق في النهاية من نقطةٍ واحدة حول شيءٍ ملموس، أو إذا لم يكن أبداً هناك أي شيء آخر غير وجهات نظرنا التي يمكن زيادة عددها إلى ما لا نهاية" (*Ecrits*, p. 67).

هنا يجب النظر إلى الأشياء بتيقّظ. إذ عندما ننطلق من ملاحظة أنه من الضروري اختيار وجهة نظر، لا يمكننا أنْ نختار وجهة النظر بشكلٍ عشوائي. فهناك وجهتا نظر محتومتان:

"ليس هناك في اللسانيات وجهات نظر مختلفة يحق لنا تطبيقها كما يحلو لنا، بل وجهتا نظر مفروضتان علينا، وتنتجان عن الشيء بحد ذاته" (التزامنية وما وراء الزمنية)" (*Ecrits*, p. 263).

ها هي وجهتا النظر المحتومتان اللتان رسمتهما صورة لعبة الشطرنج. هناك، من جهة، وجهة النظر "التزامنية" التي يُؤخذ اللسان فيها في وقتٍ مُحدَّد من الزمن. وهناك، من جهة أخرى، وجهة النظر "ما وراء الزمنية"، أي عبر الزمن ("ما وراء الزمنية" تحلّ هنا مكان "التعاقبية"). هاتان وجهتا نظر محتومتان، أي "ضروريتان"، إذ من دونهما يخلط التحليل العناصر التي تظهر، فيبدو غير قادرٍ على "تصنيفها". بنتيجة كلّ ذلك، يبدو أن تحديد وجهة نظر ما أمرٌ حاسم في دراسة "الوقائع اللغوية".

يبدو إذاً أن الهوية بديهيةً، وأنها تكوِّن أمراً إيجابياً. لكن يجدر بنا الانتباه. إذْ يجب أنْ تُدرك الهُوية أيضاً بالعلاقة مع "انعدام الهوية" (*Ecrits*, 1897, p. 246)، أي، بشكل عام، من خلال "الاختلاف". حتى

ولو كان التحديد يبدو صعباً، خلال المرور من حكم الهوية إلى حكم انعدام الهوية: "يجب الإقرار بأنه يوجد هنا عنصرٌ ذاتي، ولكنه مشترك عند كلّ الأشخاص. إلا أنه من الصعب رؤية هذا العنصر عندما يكون هناك هوية. وهوياتنا هي الأساس. فكلّ آلية اللسان تتمحور حول الهوية والاختلافات. إن طرح مسألة الوحدات أو مسألة الهويات، إنما هو الأمر نفسه" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 19 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 196; *Sources manuscrites*, p. 139).

لتحديد الهوية والوحدة، هناك مفهومٌ آخر أساسي: إنه مفهوم "التحديد". يُشكل التحديد عمليةً أساسية تحدد عملياتٍ أخرى. بعض الشطبات مُعبِّرة: "كلّ عمل اللغوي الذي يريد، بشكل منهجي، إدراك الشيء الذي يقوم بدراسته يعود إلى < العملية الكثيرة الشديدة الصعوبة والدقة > لتمييز الوحدات" (BPU, Carton 17, IIId). وفي الواقع، ينطوي اللسان على احتمالات تقطيع، وهذا أمر بديهي يُمكننا على الأقل أنْ نهتم به: "إن الواقع الأكثر أهمية في اللسان هو أنه يتضمّن تقسيمات، أي وحدات يُمكن تحديدها" (Item 3315.4, *Ecrits*, p. 109). ويشير دو سوسور في مقابلةٍ مع أحد طلّابه إلى أنّ: "اللسان حتماً يشبه خطاً تكون عناصره مقصوصةً بالمقصّ، بُم، بُم، بُم، وليس مقصوصةً كل واحدة على شكل ما. هذه العناصر، ما هي؟... إلخ." (*Entretien avec Léopold Gautier*, 6 Mai 1911, ms. fr. 1599/7, BPU, pp. 7-9; *Sources manuscrites*, p. 30).

غير أن ما يميّز الوحدة من الكيان هو التحديد الذي يتم إدخاله بين كيانات اللسان: "عندما ننتهي من التحديد، يمكننا حينها استبدال اسم الكيانات باسم الوحدات" (*Cours* III, Notes de Constantin, 5

Mai 1911, p. 292). نتائج بالتسلسل: المعنى هو الذي يسمح بحصر الكيان وتحديد الوحدة: "ما يُحدِّد هو المعنى" (*Morphologie*, Notes de Riedlinger, 1910, *Sources manuscrites*, p. 215). ويصرّ دو سوسور على هذه الفكرة، مستخدماً أيضاً كلمة "دلالة" (وهي كلمة لا يبدو أنها تختلف، بقلمه، أي اختلاف خاص عن كلمة"معنى"): "قد تكون فكرة الوحدة أوضح بالنسبة إلى بعضهم إذا ما تكلّمنا على وحداتٍ ذاتِ معنى. ولكن يجدر التشديد على مصطلح وحدة. وإلّا لأصبح من الممكن أن نكوّن فكرة خاطئة، وأن نظنّ أن هناك كلمات لها وجود كوحدات ويضاف إليها دلالة. على العكس من ذلك، الدلالة هي التي تُحدِّد الكلمات" (*Cours* II R41-42, Notes de Riedlinger, 3 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 41; autre transcription *Sources manuscrites*, p. 68). وقد كتب الطالب بوشاردي هنا: "الدلالة وحدها تسمح بتحديد الوحدات" (Ibid.). وفي هذا الصدد، يجب إدراك أن الدلالة لا تُضاف من الخارج إلى الوحدة: "من الممكن أنْ نكوّن فكرة خاطئة، وأنْ نظنّ أنّ هناك كلمات لها وجود كوحدات وتُضاف إليها الدلالة. على العكس من ذلك، الدلالة (وحدها، "ب") هي التي تُحدِّد الكلمات في الكُتلة المنطوقة (غ)" (*Cours* II R42, notes p. 41). وهذه ملاحظة يجب تأمّلها عن كثب، إذْ إنها تضع المعنى في الطّليعة، قبل الاختلافات والتقابلات التي يتخلّلها النظام، ذلك أن المسيرة يُمكن أنْ تحصل في الاتجاهين، من المعنى إلى الوحدة، ومن الوحدة إلى المعنى: "لا يُمكن وضعُ الوحدات إلّا عبر الدلالة، والعكس صحيح" (*Cours* II R86, Notes de Riedlinger, 21 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 76; *Sources manuscrites*, p. 214). وبالتالي، فإن الدلالة والوحدة ترتبطان إحداهما بالأخرى.

وإذا ما عدنا إلى الاختلافات، لوجدنا أنفسنا في دوّامة: "الاختلاف هو الذي يجعل [الكلمة] ذات معنىً، والدلالة هي التي تخلق الاختلافات أيضاً" (*Cours* II R42, Notes de Riedlinger, 21 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 76).

تُطرح مسألةُ "التحديد" في عدة أماكن من المخطوطات. في الواقع، لكي يكون كيانٌ ما وحدة، يجب أنْ يكون مُحدّداً. ولكن، لكي يكون مُحدداً، يجب أنْ تكون لديه دلالة. وعلى ماذا ترتكز هذه الدلالة؟ على "القيمة". إن كلّ البراهين تتّجه بالفعل نحو هذه النقطة: "القيمة بحدّ ذاتها هي التي ستقوم بالتحديد؛ فالوحدة ليست مُحدّدة جَوْهريّاً" (*Cours* II R52, Notes de Riedlinger, 7 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 49; *Sources manuscrites*, p. 69). هنا، ندخل أكثر في عمق متاهة المعنى في اللسان.

رابعاً: لعبة "المعنى" و"القيمة" في "نظام اللسان"

يصل دو سوسور إلى هذه النتيجة تدريجياً: يجب أن لا يحصل تصوّر عناصر اللسان وفقاً لـ"الدور"، وإنّما وفقاً لـ"القيمة". كان "الدور" شائعاً في ذلك الوقت، ولا سيّما في مُمارسة علم الصرف: "لكي يتمكّن علم الصرف من تعريف كلّ إشارة وتحديدها وتعيين دور لها، يجب بالضرورة أن يكون لديه نقاط معلم في الإشارات الأخرى الموجودة في النظام نفسه" (*Notes de morphologie*, *Ecrits*, p. 182). ولكن لفظَ "القيمة" مستعمل أيضاً: فقد استخدمها دو سوسور في أطروحته، عندما طرح مسألة ما إذا كان لحالة الجر السنسكريتية "قِيَمٌ" خاصة (*De l'emploi du génitif absolu en sanscrit*, 1881, *Recueil*, p. 280). نلاحظ هنا التفاوت: أن تُطرح المسألة بهذه التعابير يعني الاستمرار

باعتقاد أنه من الممكن أن يكون هناك في اللغة قِيَم مطلقة. مثلاً، معانٍ موضوعة على الكلمات، وكلمات موضوعة على الأشياء. لا شك في أنّ مصطلح "قيمة" استطاع أن يفرض نفسه على دو سوسور انطلاقاً من تعابير تُستخدم عادةً في علم النحو، كتعبير "قيمة ذات معنى" (*Ecrits*, p. 201). تُستعمل "قيمة" في الرياضيات لتحديد المتغيّرة في البرهنة. ويمكن أنْ ندرك أهمية استعمال "قيمة": فـ"قيمة" تسمح خاصةً بالتمييز بين "الاختلافات" و"التقابلات" والتغيّرات والتبادلات في اللسان، على شكل متغيّرات (*Notes pour le cours III*, 30 Juin 1911, *Ecrits*, p. 335). إنها نتيجة لـ "تعميم" انطلق من وقائع لغوية ويسمح بالتعبير عن حركاتٍ دائمة في اللسان. في النهاية، تسمح القيمة بالانتقال من الشكل إلى المعنى: "الشكل يعني: اختلاف: تعددية، (نظام)، تزامن، قيمة ذات معنى" (*Ecrits*, p. 36).

ولكن كيف ندرك القيمة؟ إذا لجأنا إلى المعنى، نجد في البداية بعض الاختلافات: "معنى كلّ شكل، على حدة، هو نفسه اختلاف الأشكال في ما بينها، معنى = قيمة مختلفة" (BPU, carton 17, IIIf; *Ecrits*, p.28). ويمكن ملاحظة ذلك مثلاً في الاختلافات التي تُحدد سلسلة أشكال تصريف ما أو صُرفة ما: "ليس هناك من شيءٍ أكثر دلالة من صُرفة ما؛ ليست سوى اختلاف عادي يُسنَد إليه معنىً" (*Cours* II R67, Notes de Riedlinger, 14 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 62). وهكذا، يؤدي الاختلاف إلى التقابل، ولا سيّما مع الكلمات القريبة، وتُقدّم الأشكال المعنيّة بهذه الاختلافات، درجاتٍ من "الدلاليّة". وبما أنّ الأشكال والمعاني لا تنفكّ تتطوّر، فإن القيمة وحدها، كمُمثّلٍ جبريّ، بإمكانها أن تُعبِّر عن التغيّر المُتواصل للأشكال والمعاني.

إذاً، ما القيمة بالضبط؟ هي على الأقل نتيجة ما يلي: "كلّ شيء ليس سوى اختلافٍ يُستعمل كتقابل، والتقابل يعطي القيمة" (*Cours* II R75, Notes de Riedlinger, 17 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 68). وهذا يؤدّي إلى التفكير بأنّ "كلّ الظواهر هي علاقات بين علاقات" (Ibid.). وتُعبِّر تعبيراً تاماً عن هذا المبدأ صورةُ "قِطع" الشطرنج، كما وُضِعت منذ "مدوّنات حول التنبير في اللغة الليتوانية" (1894). وقد تناول دو سوسور هذه الصورة مرة ثانية في محاضراته، على شكل الخيّال: "لكي لا يبدو أنني آخذ أشياء غريبة، لنأخذ خيّال الشطرنج: هل هو عنصرٌ ملموس من عناصر الشطرنج؟ طبعاً، لا، فإذا تأمّلناه في مادّيته فقط، خارج خانته وخارج الظروف الأخرى، لوجدنا أنه يمثل شيئاً ما بالنسبة إلى المادة العالمية، ولكنه لا يمثل أيّ شيء أبداً بالنسبة إلى الشطرنج. ما سيكون ملموساً هو الخيّال مُتّسماً بقيمته، مُشكّلاً كلّاً واحداً معها. هل للخيّال هوية؟ بالتأكيد، ما دام ستكون لديه قيمة. نلاحظ أنه سيتم اعتبار مطابقِاً للخيّال في الشطرنج ليس فقط كلَّ خيّال آخر، بل حتى أشكال لا تتشابه بشيءٍ مع الخيّال، لكنها يجب أن تختلف عن كلّ الأشكال الأخرى، وأن يكون لديها القيمة نفسها. ومن هنا نرى أنّ قياس الهوية في الأنظمة التي نتكلّم عليها، ليس مُماثلاً لقياسها في أماكن أخرى، إذ نرى الرابط بين الهوية والوحدة، فكلّ واحدةٍ منهما هي أساسُ الأخرى" (*Cours* II R51, Notes de Riedlinger, 7 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 48). وهكذا، تجتمع الهوية والوحدة والاختلاف في القيمة، حتى أنها تتصل فيها بعضها ببعض: "إن الأمر سيّان ضمن محيط نظامي أنْ نتكلّم على الحقيقة أو القيمة، ولكن أيضاً على الهوية والقيمة، والعكس صحيح" (Ibid.). نرى هنا كيف أنّ مفهوم "القيمة" يبقى متّصلاً بمفهوم "النظام". وهذا الأمر موجود قبل ذلك في

"مدوّنات حول التنبير في اللغة الليتوانية" (1894): "يُمكن لنظام اللسان (وهو نظام مؤقّت دائماً) أنْ يُدرَك في أوقاتٍ منتظمة من خلال عددٍ معيّن من القيم التي لا تكتسب أهميّتها إلّا من خلال اختلافها وتقابلاتها وعلاقاتها" (*L'Herne*, p. 337). اختلافات وتقابلات وعلاقات: كلّ لُعبة اللسان تكمن ها هنا. ليست القيمة إذاً نوعاً من الروح الذي قد ينزل من السماء من أجل إعطاء المعنى للّسان. القيمة من مُكوِّنات "نظام" اللسان. ويُمكن لعناصر – "مصطلحات" – أنْ تتقابل وأن يُرَدَّ الواحدُ منها إلى الآخر، وبالتالي أنْ تتخذ معنى، وذلك ضمن النظام الواحد وفي وقتٍ معيّن. ويُحقِّق "النظام" قناعة دو سوسور بأنه يمكن وصف "اللسان" بواسطة مجموعة من العناصر المنظّمة كما في النظرية الرياضية: "سيأتي يوم [...] سنعترف فيه بأنه يُمكن التعبير بانتظام عن كميات اللغة وعلاقاتها بعضها مع بعض، عبر طبيعتها الجوهرية، وذلك بواسطة صِيغ رياضية" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, p. 206)

يستعمل دو سوسور بشكل شبه متواصل كلمة "نظام"، على حساب كلماتٍ أخرى، مثل كلمة "بنية" التي نادراً ما نجدها في المخطوطات: "إنّ "وجود صوت ما" في لسانٍ ما هو أكثر شيء من عناصر بنيته يمكن تصوّره ويمكن أن يكون غير قابل للاختزال" (*Ecrits*, p. 25). وهو يرفض أيضاً كلمة "جسم" التي تحمل تصوّراً للألسنة يُشبِّهها بالكائنات الحية: "وإذا أردنا، عِوضاً عن التكلّم على جسم، يُمكننا التكلّم على نظام" (Cours IIR49, Notes de Riedlinger, 7 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 47). ويضيف: "اللسان نظام لا يقبل سوى ترتيبه الخاص به" (Ibid.). يجب النظر إلى لفظ "ترتيب" بعناية: اللسان نظام بحدّ ذاته، خارج أي تشبيهٍ فعّال، وتؤثر العناصر فيه بعضها ببعض من

خلال الاختلافات والتقابلات التي تنتج منها القيم؛ لا بل تنتج منها القيم فقط: "ستُتاح لنا فرصةُ إدراك من جديد أنه في كلّ نظام كاللسان ليس هناك أيُّ شيء سوى القيم" (Ibid., p. 48). والمخطوطات غنية في ما يتعلق بهذا الموضوع، كما تُشير إليه هذه الصيغة المقتبسة من المحاضرة الأخيرة: "كلّ قيمة تفترض ضمناً نظامَ قِيَم" (Notes pour le Cours III, Ecrits, p. 332).

يُعيد مفهوم المعنى إذاً إلى القيمة، وتُعيد القيمة إلى النظام. ولكن العكس صحيح أيضاً: "يُمكن الوصول، من النظام، إلى فكرة القيمة، وليس فكرة المعنى. والنظام يُؤدّي إلى الحد. سندرك عندها أنّ الدلالة تُحدّ بواسطة ما يُحيط بها" (Cours III, Notes de Dégallier, 30 Juin 1911, ms. 434/1, cahier VIII, BPU, p. 275).

وانطلاقاً من النظام تُستنتج "الحدود"، وهي عناصر ذات علاقات متعددة، إذْ إن القيمة هي نتيجة تقابلات واختلافات بين "الحدود" في اللسان. هكذا تكتسب الكلمات معناها: "لنأخذ في البداية الكلمات كحدودٍ في نظامٍ ما. كلّ كلمة في اللسان لها علاقة بكلمات أخرى، أو بالأحرى لا وجود لهذه الكلمة إلّا بعلاقتها مع الكلمات الأخرى، وبموجب ما يوجد حولها" (Cours III, Notes de Constantin, 27 Juin 1911, p. 351). وكما هي الحال بالنسبة إلى "القيمة"، يجب إدراك "الحد" كما يُدرَك في المنطق: إنه، بشكل أساسي، أحدُ عناصر قضيةٍ ما. يشكل "الحد" صلة الوصل بين القيمة والنظام، إذ عندما نكون أمام النظام، تظهر الوحدات كحدودٍ في هذا النظام. وتلعب الحدود بين بعضها البعض، مُبيّنةً قيماً في حركةٍ مستمرة: "يتعلق معنى حدٍّ ما بوجود حدٍّ قريب منه أو بغيابه" (Cours III, Notes de Dégallier, 30 Juin

لا يكتسب الحدّ .1911, ms. 434/1, cahier VIII, BPU, p. 274) قيمةً إلّا إذا أُدرِك ضمن نظام، وهذه القيمة تكون مختلفة باستمرار. وهكذا يُستخدم المعنى، ضمن نظام ما، بين الحد والقيمة: "حيث هناك حدود هناك قيم. وتصوّر القيمة مربوطٌ دائماً بتصوّر الحدّ. وسيكون دائماً من الصعب تكوينُ فكرةٍ محدّدة عن القيمة. وتصبح القيمة هنا مرادفة للمعنى، للدلالة، وهذا ما يُشير إلى مجالٍ آخر من الالتباس". ولكن، يجب الانتباه إلى عدم الخلط بين المعنى والقيمة: "القيمة هي بالفعل عنصر من المعنى، ولكن من المهم عدم أخذ المعنى في البداية على أنه شيءٌ آخر غير القيمة. من الصعب جداً إدراكُ كيف يبقى المعنى متعلّقاً بالقيمة، ولكن مختلفاً عنها؛ ولكنه ضروري إذا أردنا أن لا نقف عند إدراك اللغة كلائحة كلمات" ,(*Cours III*, Notes de Dégallier 30 Juin 1911, ms. 434/1, Cahier VIII, BPU, p. 270). القيمة هي التي تُحدِّد المعنى. ولو لم يكن الحال كذلك لكان من المفروض مثلاً أنْ نعدّ اللسان كلائحة كلمات تكون فيها الإشارات كما لو كانت معلّقة على الأشياء. وهذا أمر يرفضه دو سوسور رفضاً باتاً، فبالنسبة إليه ليس هناك من شيءٍ يربط اللسان بالأشياء. وبالتالي، يجب عدم الخلط بين المعنى والقيمة. ويُشير سيشيهاي هنا إلى أن: "المعنى يتعلق بالقيمة، ولكنه، رغم ذلك، يبقى مُختلفاً عنها" .(*Sources manuscrites*, p. 236)

إنه لمن المغري التفكير بأنه قد تكون هناك قيمٌ إيجابية ومُطلقة في اللسان. إنها نزعة الفكر، كما يُلاحظ دو سوسور. ولكن، وبما أنه ليس للّسان تأصّل في الأشياء، لا يُمكن للقيم إلّا أنْ تكون نسبيةً. وهي بحركةٍ مستمرة، وفي توازنٍ دائم. والمعنى الذي ينتج من هذه التقابلات لا يُمكن أن يكون سوى سلبيّ: "نحن ننفي أنْ يكون للكلمة دلالة إيجابية"

(Ecrits, p. 81). وبما أنّ المعنى سلبيّ، فإنه ينتج من القيمة التي تتخذها كلُّ وحدةٍ بالنسبة إلى الوحدات الأخرى. وبالتالي، "تُعبّر كلمة "قيمة" أفضل من أي كلمة أخرى عن جوهر الواقع، الذي هو أيضاً جوهر اللسان، أي أنّ الشكل لا يدلّ وإنما يُساوي: هنا تكمن النقطة الرئيسية. إن الشكل يساوي، وبالتالي يفترض ضمنياً وجود قيمٍ أخرى" (*Ecrits*, p. 28).

إنه لإقرار حاسم: "الشكل لا يدلّ وإنما يُساوي". ليس للشكل بحدّ ذاته معنىً، ولكنه بكلّ بساطة "يُساوي"، إنه يكتسب قيماً متبدّلةً ومتغيّرةً جداً.

وتبقى الصعوبة في الارتكاز على القيم، التي أوّلياً لا يمكن إدراكها، لتحديد وحدات في اللسان. غير أنّ "تحديد" هذه الإشارات لا يُمكن أنْ يتمّ إلّا على القيمة التي تُبرِز معانيَ. ها نحن عالقون في دوّامة أخرى يردّنا فيها كلُّ عنصرٍ إلى عنصرٍ آخر: "القيمة ليست الدلالة. تَنْتُج القيمة عن معطيات أخرى؛ إنها تنتج، بالإضافة إلى الدلالة، عن علاقة قِطع اللسان في ما بينها ومن خلال وضعها المتبادل.

فكرة ×   فكرة ×

×

مشى   ماشياً

وهكذا دواليك. القيمة نفسها هي التي ستقوم بالتحديد؛ فالإشارة ليست محدّدةً أساساً؛ هذا ما هو خاص باللسان" (Cours II R52, Notes de Riedlinger, 7 Décembre 1908, CFS, no. 15, p. 49). ونعود من

جديد إلى نقطة الانطلاق، أي إلى مسألة الوحدات اللغوية وتحديدها: كما أنّ النظام هو الذي يشكل القيمة، كذلك العلاقة بين الوحدات هي التي تشكل النظام، وتُدرك هذه الوحدات من خلال التحديد. ويظهر المعنى من عمل التقابلات. هذه برهنة تسمح بشكلٍ خاص بتفسير تغيّرات معنى الوحدات ضمن السياق وشرحِ لعبة "الإشارات المحيطة" التي تدخل في مجال كلّ إشارة (*Ecrits*, p. 68). هذا حدسٌ أساسي، يُشكل أساس التيارات المهمة للسانيات القرن العشرين، لا بل للّسانيات وحسب.

نصل هنا إلى مُفارقة أخرى: إذا كان معنى الوحدات يعتمد على القيمة التي تملكها الوحدة بالنسبة إلى الوحدات الأخرى في النظام، فإنّ المعنى ليس في أيّ مكان، وهو لا ينفك يفلت. تُظهر المخطوطات أنّ دو سوسور كان يُدرك تماماً هذه المسألة التي يذكرها بشكل مذهل:

"سنلاحظ، إذا ما أدركنا وجهة نظر الكاتب الأخلاقي، أنّ كلماتٍ مثل "جريمة" و"شغف" و"فضيلة" و"رذيلة" و"كذب" و"رياء" و"نفاق" و"نزاهة" و"ازدراء" و"تقدير" و"صدق"، إذا ظهرت منبوذةً لغوياً تحت فئاتٍ بسيطة سلبية ومؤقتة، يكون هناك في هذه الحالة لاأخلاقية حقيقية في اللسانيات أو في اللسان" (*Ecrits*, p. 37).

اللسان غير أخلاقي لأنه لا يستقبل أيَّ شيء إيجابي، أي أنّ مفاهيم الأخلاق في حدّ ذاتها لا تتلقّى فيها إيجابيةً أكثر من أيّ مفهوم آخر.

ويُضيف دو سوسور:

"لو كانت هذه اللاأخلاقية واقعاً يمكن تأكيده، لكنت حينها رفضت لأي شخص كان حقَّ إخفاء أنّ اللسان لاأخلاقي، أو حق عدم الإقرار

بملاحظة واقعٍ ما بحجة أن هذا الواقع يغيظنا. ولكنني لا أرى كيف أن الأخلاق تأثّرت أكثر من أيّ تفرّع فكري آخر بالسيئة الأساسية التي لن نتمكّن أبداً من إزالتها من اللسان" (*Ecrits*, p. 37).

لاأخلاقيةُ اللسان! والنتائج المفارِقة لهذه الملاحظة: إستحالة استهلاك كافة المعاني المُمكنة: "فإذا أخذنا "الحديد" و"البلوط" لن نتمكّن من إحصاء كافة الدلالات (أو الاستعمالات، الأمر سيّان) التي نعطيها لهذه الكلمات" (*Ecrits*, p. 77). في أقصى حد، نتوصل إلى غيابٍ مطلق لأي معنى يُمكن تحديده، إذ إن كلّ إشارة "لا تُحدَّد أبداً إلّا سلبياً، من خلال الوجود المتزامن للإشارات الأخرى؛ وبالتالي، من العبث البحثُ عن مجموع دلالات كلمةٍ ما" (*Ecrits*, p. 78).

بيد أنّ هذه التغيرية في المعنى محدودة. فمثلاً عندما يقول خطيبٌ "سادتي" أو "حرب"، ويُكرِّر هاتين الكلمتين، فإنهما تبقيان هما نفسهما ما دامت قيمتهما هي نفسها (*Cours III*, Notes de Dégallier, 9 Mai, ms. 434/1, Cahier VI, BPU, P. 196; Notes de Constantin, p. 294; *Sources manuscrites*, p. 139). إن الوحدة التي لديها القيمة نفسها لها إذاً الهوية نفسها. وهذا ما يُؤدّي إلى تضاؤل تغيرية معنى الوحدات بواسطة عدد الوحدات التي تُشكّل لسان ما، وبواسطة عدد القيم التي يُمكن أن تتخذها الوحدات في لسان ما. ويكتب دو سوسور حول نظام الكتابة: "إنّ قيم الكتابة لا تعمل سوى ككميّاتٍ متقابلة في نظامٍ مُحدّد؛ إنها تقابليّة، أي أنها ليست قِيماً إلّا بالتقابل. هناك حدود في عدد القيم" (*Cours* II R13, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 16). يتضمن النظام إذاً عدداً مرتفعاً، ولكنه مُحدَّد من القيم.

تُسلّط المخطوطات الضوء على سيرورة فكر دو سوسور حول مغامرات القيمة في نظام اللسان: من القيمة نصل إلى النظام، ومن النظام نعود لا محالة إلى القيمة، وذلك في دَوّامة متواصلة. وبين الاثنين يتحدد دور المعنى في اللسان، وهو نتيجة لعب القيمة في النظام. وهكذا، ما هي "دراسة معنى كلمةٍ ما" مثلاً؟ الجواب الذي عالجه دو سوسور على مدار سنوات، يوجد مسبقاً في "مدوّنات حول التنبير في اللغة الليتوانية" من العام 1894: إنها ليست سوى "دراسة قيمة عنصرٍ ما في النظام" (ص 338).

ويصل دو سوسور شيئاً فشيئاً إلى اعتبار اللسان بشكل أوسع، ليس فقط كنظامٍ تلعب فيه "الحدود" - بمعنى الكلمة المنطقي (عناصر علاقة) - بعضها مع بعض، وإنما بوصفها "نظام إشارات" و"نظام قِيم". واللسان قبل كلّ شيء "نظام قيم"، قبل أي تمييز آخر: "مهما كانت طبيعة اللسان الأكثر خصوصية. اللسان، كسائر أنواع الإشارات، هو قبل كلّ شيء نظام قيم، وهذا يرسّخ لهذه الظاهرة مكانها" (*Ecrits*, p. 290).

الفصل الثالث

مقاربات اعتباطية الإشارة

أولاً: صورة "الورقة"

تأتي صورة مدهشة لتوضّح مسألة الإشارة اللغوية، وهي: صورة "الورقة". بالنسبة إلى دو سوسور، تتكوّن الوحدة اللغوية من شكلٍ ومن معنى. هذا ما نستخلصه من "بحث في النظام الأصليّ للصوائت في اللغات الهندية -الأوروبية" (1878)، أو من أطروحته "حول استعمال حالة الجر المُطلقة بالسنسكريتية" (1881)، أو من مدوّنات مختلفة حول علم الاشتقاق (*Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 42, p. 229). في الواقع، تفترض إعادة بناء الألسنة بناءً جيد المسار القيامَ بتحديد الوحدات من خلال محاولة ربطها بأشكالٍ ومعانٍ. ولكنْ، بالنسبة إلى دو سوسور، لا يتعلق الأمر فقط بممارسة علم الصرف بالمُطلق، مع تجاهل المسافة التاريخية والجغرافية بين الأشكال التي هي قيد الدراسة، بل يجب، قبل أي شيء آخر، محاولة التموضع في حالاتٍ من اللسان: "لا يُمكن إدراك الشكل في اقترانه بالمعنى إلّا في

حالةٍ محدّدة من اللسان" (*Notes sur l'accentuation Lituanienne*, 1894, l'Herne, p. 335).

غير أنّ الشكل والمعنى يطرحان ليس فقط مسألة ارتباطهما، بل كذلك مسألة الكلّ الذي يجمعهما. نصطدم هنا حتماً بعلاقة الإشارة بالفكر: "هذه العلاقة بين الإشارة والفكر هي بالتحديد ما هي الإشارة عليه: فهي ليست سلسلةَ المقاطع الصوتية، بل هي كيانٌ مزدوج يتألّف من سلسلة مقاطع نربط بها بالضبط دلالةً محدّدة" (*Cours* II R22, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 24). وأن تكون الإشارة "مزدوجة":

دلالة

مقاطع

هو النقطة الصعبة في السيميائيات" (*Cours* II R52, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 24)

(هذه هي اللحظة التي تظهر فيها صورة الورقة، بعد صورة لعبة الشطرنج بعدة سنوات (1894). ويشير دو سوسور في ما يتعلق بالتطابق بين دلالة/ مقاطع: "يُمكن أنْ نُصوّر هذا التطابق من خلال التشبيه التالي: لا يُمكن أنْ نقصّ وجه ورقة من دون ظهرها. لا يُمكن أنْ نتناول أحدَهما من دون الآخر سوى بالتجريد" (*Cours* II R22, Notes de Riedlinger,16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 24) ولهذه الصورة أهمية كبيرة، وتهدف أساساً إلى تبيان عدم إمكانية فصل الشكل عن المعنى. ويُمكن اختبار هذا الأمر بشكلٍ دائم: "عندما نسمع لغةً أجنبية، لا نكون بموضعٍ يسمح لنا بالقيام بتقطيعات، <الفصل

بين الكلمات (غ)<؛ وبالتالي هذه الوحدات ليست مُحددةً مباشرة من الناحية الصوتية؛ يجب إشراك الفكرة" (*Cours* II R33, Notes de Riedlinger et de Gautier 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 34). وإذا اضطُر اللغوي إلى فصلهما، فلن يكون ذلك سوى "فصلٍ تجريدي"، وبهدف إعادة وضع الألسنة، مثلاً. وفي كلّ الأحوال، الشكل والمعنى مرتبطان بحيث لا يُمكن الفصل بينهما. وأحد أسباب ذلك هو أنّ اللسان ليس مادة، وبالتالي تناول الشكل من دون معناه يؤدّي إلى اختفاء الوحدة اللغوية التي ستجري دراستها: "ليس هناك في اللسان أيُّ تحديد، لا للفكرة ولا للشكل؛ ليس هناك أيُّ تحديد غير تحديد الفكرة من خلال الشكل، وتحديد الشكل من خلال الفكرة" (*Ecrits*, p. 39).

نلاحظ ها هنا أنّ دو سوسور يُقابل أحياناً الشكل ليس بالمعنى أو بالدلالة، بل بالفكرة. الفكرة خارج الإشارة، كما ينظر إليها التقليد الفلسفي، الذي يُحدِّد بشكل عام الفكرةَ بالنسبة إلى الإشارة وإلى الشيء (راي، 1973–1976). أما بالنسبة إلى دو سوسور، فالإشارة من حيث هي اتّحادٌ بين شكلٍ ومعنى يجب النظر إليها ككلّ. يجب التمكن من اعتبار الإشارة والفكرة معاً، في حالةٍ محدّدة من اللسان، ومن النظر إلى "العلاقة الداخلية بين الإشارة والمعنى" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 208). "علاقة داخلية": أي الطريقة التي ترتبط بها الإشارة بالفكرة، وذلك بطريقةٍ تقع داخل الإشارة.

هناك صعوبة جديدة: الإشارة قابلة للتقسيم، على الأقل إلى صوت وفكرة. إنها تظهر على هذا الشكل لعالم اللغة. ولكنْ، بالإضافة إلى ذلك، الإشارة، من حيث هي "مجموعة صوت – فكرة"، غير قابلة للتقسيم: تحت طائلة السهو عن أحد المكوّنات ومحو الواقع اللغوي.

يجب إذاً التمكن من إثبات إمكانية فصل عناصر الإشارة وعدم قابلية تقسيمها في آنٍ معاً. وهكذا، يجد دو سوسور نفسه مُضطراً إلى تخطي التقابل البسيط بين شكل/ معنى وإشارة/ فكرة، لا بل شكل/ فكرة. على الأقل لأن أياً من هذه الأزواج لا يُبيِّن، من وجهة نظره، عدم قابلية تقسيم العناصر التي تكوّنه.

لا ينفك دو سوسور يذهب في هذا الاتجاه. إذا كان الأمر يتعلق بالصوت، فبماذا يجب فعلاً ربطه؟

"من بين الأشياء التي يُمكن "مقابلتها" مع الصوت المادي، ننفي، جوهرياً ومن دون أي تخلّف مستقبلي في التفصيل، أنْ تكون "المقابلة" مع الفكرة ممكنة. فما يمكن مقابلته مع الصوت المادي هو "مجموعة صوت - فكرة"، ولكن ليس الفكرة إطلاقاً" (Notes pour un livre sur la linguistique générale, *Ecrits* p. 202; *Sources manuscrites*, p. 137)، بل "مجموعة صوت - فكرة"، أي الصوت منصهراً مع الفكرة في مجموعةٍ لا تتقسّم. هذا الكلّ الذي لا يتجزّأ والذي يكوّنه "الصوت" و"الفكرة" هو الذي يُعدّ في نظر دو سوسور "واقعاً"، و"هوية لغوية" (*Ecrits*, p. 18, 102 et *passim*). فإذا أخذنا هذا أو ذاك على حدة، تعرضنا لخطر التواجد مع فكرةٍ متلاشية من جهة، ومع "صوتٍ مادي" من جهةٍ أخرى، أي مع "جثةٍ مادية" لا أهمية لها بالنسبة إلى اللسانيات. المهم في نظر دو سوسور هو إذاً ربط صوتٍ بفكرة: "مجموعة صوت - فكرة" التي تضمّ فكرةً في صوت، وصوتاً في فكرة، مما يجعل هذا وذاك لا ينفصلان، ولا قِوام لأيٍّ منهما إذا أُخِذ أحدهما من دون الآخر.

إذا نظرنا عن كثب لوجدنا أنّ الصوت والفكرة غريبان جداً. فهما، باقترانهما مع بعضهما البعض، يكوِّنان "ارتباطات لأشياء غير متجانسة

(إشارات - أفكار)" (Ecrits, p. 20). وهكذا: "إذا ما طُلِب منا تحديد النوع الكيميائي لصفيحة من حديد أو من ذهب أو من نحاس من جهة، ومن ثم النوع الحيواني لحصان أو ثور أو خروف، لكانت المهمتان سهلتين". فإذا أُخِذ كلّ واحد من هذه "الأشياء" بمعزلٍ عن الآخر، لن يظهر في ذلك أيٌّ شيءٍ غريب، بل إن ربطها ببعضها البعض هو الذي يُكوّن مجموعات غريبة:

"ولكنْ، إذا طُلِب منا تحديد إلى أي "نوع" تنتمي هذه المجموعة الغريبة المكوّنة من صفيحة من حديد مربوطة بحصان، أو من صفيحة من ذهب موضوعة على ثور، أو من خروف يحمل حلية من نحاس، لصرخنا وقلنا إن هذه المهمة منافية للعقل" (Ecrits, p. 18).

هذه هي الروابط التي تكوّنها هذه العناصر المجموعة مع بعضها البعض بشكل شبه عشوائي: "صفيحة حديدية مربوطة بحصان" أو "صفيحة ذهبية موضوعة على ثور"، أو "خروف يحمل حلية من نحاس"! غير أنّ مهمّة اللغوي تقوم على تفحُّص هذا الرابط الغريب الذي تُشكِّله "هويّة لغوية"، والذي يجمع بين عناصر ليست على نسقٍ واحد. وهي مهمّة، وإذا أُخذت من هذا المنظور تبدو بالتأكيد تافهة: "هذه المهمة التافهة هي بالضبط المهمة التي يجب أنْ يُدرِك اللغويّ عند التوقف أمامها أنه على الفور ومنذ البداية قد وجد موضعه" (Ibid.).

يجب إذاً الاهتمام بهذا التناقض: الإشارة مُكوّنة من عنصرين مختلفين أساساً. ولكنهما، إذا أُدرِك أحدُهما من دون الآخر، يفقدان أهميتهما بالنسبة إلى علم اللغة. فلنتصوّر الترابط بين الروح والجسد. أو حتى كتلة كيميائية: "إذا كانت الكيمياء تفصل [بين عناصر الماء]، يكون لديها الهيدروجين والأوكسيجين، ولكننا نبقى ضمن مجال

الكيمياء. ولكنْ، إذا فككنا عناصر الماء اللغوية عبر أخذ الهيدروجين أو الأوكسيجين، لا يعود هناك أيُّ كيان لغوي" (Notes de *Cours III*, Dégallier, 2 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 193; *Sources manuscrites*, p. 193).

إن المقارنة بـ "الهواء القابل للاستنشاق" تعطي المقارنة المعاكسة: فإذا ما استخرجنا الأوكسيجين أو الآزوت، يصبح هذا الهواء غير قابل للاستنشاق. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مكوِّنَيّ الإشارة اللذين لا وجود لأحدهما من دون الآخر. تتوقف المقارنة هنا، إذ "إن عنصري الهواء ينتميان إلى المادة، في حين أن عنصري الكلمة ينتميان، على العكس من ذلك، إلى مجال الذهن" (*Ecrits*, pp. 18-19). في الواقع، ينصهر عنصرا الكلمة الواحد مع الآخر، فكلّ واحد منهما ينتمي إلى المستوى الذهني. وبالتالي، تقسيم الإشارة اللغوية ليس سهلاً كتقسيم العنصر الكيميائي؛ والكتلة "صوت - فكرة" هي التي تشكّل حقاً الإشارة. وحده "ارتباطهما"، أي "تطابقهما"، هو الذي يكوِّن واقعاً لغوياً (*Sources manuscrites*, p. 50 et passim). هذه فرضية أساسية، تمّ توسيعها بإسهاب في المخطوطات: فدو سوسور لا يتصوّر علم الصرف، أي دراسة الأشكال، من دون المعنى المرتبط بهذه الأشكال. وهذا هو التعريف الذي يُعطيه لعلم الصرف: "علم الصرف هو العلم الذي يتناول وحدات الصوت المتطابقة مع جزءٍ من الفكرة، والذي يتناول تجمّعَ هذه الوحدات" (*Ecrits*, p. 182; *Sources manuscrites*, p. 41).

عندما اعتبر دو سوسور أنّ الإشارة كلٌّ مكوّن من شكلٍ ومعنى، تخلّى عن التقاليد التي تدرك عادةً الإشارة بحدّ ذاتها، والتي تقابلها مع الفكرة ومع الشيء. بالفعل، لم يأخذ الفلاسفة وعلماء المنطق وعلماء

النفس بعين الاعتبار، بشكل عام، سوى "الاتفاق الأساسي بين الفكرة والرمز"، أي بين الفكرة والإشارة التي تدلّ عليها. وهذا الأمر يؤدي بشكل أساسي إلى تحويل اللسان إلى مجرّد جدول لأسماء أشياء تكون محدّدةً مسبقاً (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 209 et passim). أما عند دو سوسور، فإنّ العلاقة بين عنصري الإشارة لا "ترتكز على طبيعة الأشياء وتوافقها" (Ibid., p. 214). في الواقع، لا يُفترض بالإشارة أن تقلّد الواقع أو أنْ تنقله. فالمعنى موجود على الأقل في الإشارة، وبين الإشارات بقدر ما هو يدخل في التقابلات مع إشارات أخرى في نظام معيّن. ليس المعنى في العلاقة مع الشيء، وليس في علاقة الشيء مع الفكرة، إذ إنها مدرجة فيه. إن الإشارة "مجموعة صوت - فكرة"، أي أنها شكل ومعنى منصهران معاً. هذه هي النتيجة التي توصّل إليها دو سوسور: مكوّنا الإشارة متناسبان أحدهما مع الآخر. مثل وجهي الورقة: "هل تتذكرون الورقة (غ) التي لا يمكن قصّ وجهها من دون ظهرها!" (*Cours* II R87, Notes de Riedlinger et de Gautier, 21 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 77). في الواقع، وجه الورقة وظهرها "نقيضان يبقى الواحد منهما متبادلاً مع الآخر بشكل تام، إذ لا يوجد مسبقاً أي سمة قد تميِّز بشكل خاص الوجه من الظهر، والعكس صحيح" (ms. fr. 3951/23, BPU, p. 11; *Ecrits*, p. 265). "متبادل": هذان النقيضان اللذان يكوّنهما الصوت والفكرة هما متناسبان مع بعضهما البعض:

"هناك أضداد تتصل بها سلسلةٌ من الأفكار غير الموجودة، وهي سلسلة مستقلة حتى عن مقابلاتها، وهكذا إذا تكلّمت على الوجه والظهر للثوب، هناك على الفور حول فكرة الوجه هذه فكرة شيءٍ ما

يكون ضد النظام، وضد التوقعات، بحيث لا يبقى الوجه حرفياً مجرد متبادل مع الظهر" (Ibid.).

وهكذا، لا يعرض الثوب التناسب نفسه الذي تعرضه الورقة، أو حتى العملة النقدية، إذ اهتم دو سوسور أيضاً بـ "مصطلحات علم المَسكوكات" (ms. fr. 3951/23, BPU, p. 11).

نتبيّن هنا ما يرتسم من خلال هذه المقارنات. من خلال التمييز بين "جانبين" في الإشارة، ومن خلال التشديد على عدم إمكانية اختزال أحد هذين الجانبين في الآخر، وكذلك على عدم إمكانية الفصل بينهما، يتخلى دو سوسور عن التقاليد الفلسفية. ولكن، عند وضع مبدأ عدم إمكانية فصل مُكوّنيّ الإشارة، يظهر انفصالٌ جديد عن التقاليد، وهو انفصالٌ مبدع، ولكنه ليس مسلَّماً به بتاتاً: إنه التفكير بـ "العلاقة الداخلية"، "الباطنية"، التي تربط بين مُكوِّنيّ الإشارة. ويصل دو سوسور، بهذا التفكير، إلى إعادة النظر في المصطلحات التقليدية: شكلاً وفكرة، وشكلاً ومعنى. النقطة الأساسية تكمن في أنّ طريقة تسمية مُكوّنيّ الإشارة تؤدّي إلى افتراضات حول طبيعة هذين المكوّنين، وحول العلاقة التي تربط بينهما.

ثانياً: "الإشارة" ومكوّناها: "الدالّ"/ "المدلول"

لقد دفعت ممارسةُ علم الصرف دو سوسور إلى التعمق في مسألة الوحدة اللغوية، هذا العلم الذي يقوم على الفصل بين الشكل والمعنى. ويتّجه كلُّ تفكير دو سوسور نحو مفهوم "الإشارة" الذي ذُكِر عَرَضاً في المحاضرات في جامعة جينيف (1891)، وثم في "مدوّنات لمقالة عن ويتني" (تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1894). وكانت لفظة "إشارة"

في ذلك الوقت مُبهمة، إذ كانت تحمل عادةً معنى "الشكل" الذي يقابل "الفكرة" (*Ecrits*, p. 202).

انطلاقاً من "الفكرة" على وجه الخصوص، يُحاول دو سوسور الربط بينها وبين عنصرٍ مطابق لها: "فكرة" و"رمز"؛ "فكرة" و"شيء رمزي"؛ "فكرة" و"وسيلة تعبير"؛ "فكرة" و"إشارات صوتية"... (Ibid., pp. 209-219). هناك تردُّدات بين "رموز لغوية" و"ما يجب أن تدلّ عليه"؛ أو بين "صورة صوتية" و"ما يجب أنْ تعبّر عنه": "لا يوجد أيُّ صورة صوتية تحقق أكثر من غيرها ما يجب أنْ تعبِّر عنه" (Ibid., pp. 218-219). هذا حدسٌ مسبق حول الاعتباطية التي امتدّت من الصورة الصوتية إلى المعنى الذي تثيره. والشروحات حول هذا الموضوع كثيرة في المخطوطات، وهي دليل على أهمية هذا البحث. شيئاً فشيئاً تنشأ فرضية، وهي: في نظر دو سوسور، تميل الإشارة إلى التكوّن من "جانبٍ نفسي"، أي الفكرة، و"جانب مادي"، أي "الصوت" (Ibid., p. 64 et passim). وكِلا هذين الجانبين يتّحدان في "مجموعة صوت - فكرة" (Ibid., p. 202).

يذكر دو سوسور بطرقٍ مختلفة "الجانب المادي" للإشارة. ويمكن لهذا الجانب أنْ يكون "صوتاً مادياً" أو عنصراً خطياً. و"الأصوات" تظهر على شكل "سلسلة أصوات" (s-ö-r)" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 2 Mai 1911, ms. 434/ 1, *Cahier VI*, BPU, p. 188; *Sources manuscrites*, p. 195)، أو على شكل "تتابع أصوات كلامية": "يمكن لتتابع أصوات كلامية، مثل بحر (Mer) (m+e+r) مثلاً، أن يكون كياناً يدخل ضمن مجال الصوتيات أو علم وظائف الأعضاء" (*Ecrits*, p. 20). ولكنْ، ولمرةٍ أخرى، ليس هناك شيءٌ من دون الفكرة: "إن تتابع

أصوات كلامية ليس أبداً، في هذه الحالة، كِياناً لغوياً. يُعتبر لسان ما موجود إذا ارتبطت بـ m+e+r فكرة ما" (Ibid.).

بشكل موازٍ لـ "صوت"، يستعمل دو سوسور كذلك عبارة "هيئة صوتية". ومصطلح "هيئة صوتية" مهم للغاية: فهو يدلّ على صوتٍ مأخوذ في لسان ما، من دون أن نتمكّن بالضرورة من ربطه بمعنى ما. بالفعل، يعتبر دو سوسور أنّ لا وجود لصوت خام في لسانٍ ما. فكلّ "صوت" هو في اللسان "هيئة صوتية" على الأقل: "إن الإشارة التي هي مجرّد تتابع موجاتٍ صوتية لا تستحق بالنسبة إلينا سوى اسم هيئة صوتية" (*Ecrits*, p. 21). كما يلجأ دو سوسور إلى مصطلح "صورة": "صورة إصغائية"، "صورة سمعية"، "صورة صوتية". ونلاحظ هنا أنّ "الصورة" يُمكن أن يُنظر إليها من وجهة نظر السمع أو الصوت. ولكن لفظة "صورة" توحي بعلاقة تشابه بين الشكل والفكرة. ولهذا السبب فضّل عليها لفظة "هيئة" التي تُبيّن تجريد صوتٍ مرتبط بفكرة. وبالتالي، يجب إدراك عبارة "صورة إصغائية" بالمعنى العام: فـ "اللفظة هيئة لها القدرة على الإيحاء" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 2 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 189; *Sources manuscrites*).

ويستبعد دو سوسور كذلك لفظة "رمز" التي تفترض تشابهاً بين الإشارة وما تدلّ عليه. كما وصل كذلك إلى رفض كلمة "شكل" التي تُعبّر عن التمييز بين مضمون/ شكل أو شكل/ معنى الذي لا يسمح بالدخول إلى تصوير الإشارة المكوّنة من "جانبين" شديدي الارتباط ببعضهما البعض: "هناك غموض وتفاهة في فكرة التقابل بين الصوت والفكرة، والشكل والمعنى، والإشارة والدلالة" (*Ecrits*, p. 225; *Sources manuscrites*, p. 48, 137 note 29). وأخيراً، في ما يتعلق

بالعنصر الخطي، يتكلّم دو سوسور على "إشارة خطية"، و"إشارة مكتوبة"، و"إشارة كتابة" (*Sources manuscrites*, p. 83, 275)؛ لا بل عن "شيء": "الشيء الذي يُستخدم كإشارة"، كـ"حرف ب الذي أكتبه": وتظهر هنا لفظة "إشارة" للمرة الأولى في المخطوطات (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 203) وكما للإشارة "جانب مادي"، لديها أيضاً "جانب نفسي": "الفكرة" (*Ecrits*, p. 64 et passim).

ولكنه من السيئ جداً اختزال الجانب النفسي بـ "الفكرة" (*Ecrits*, p. 64)، إذ إن الفكرة، في المجال اللغوي، لا تظهر بحدّ ذاتها وخارج الإشارة: فالصوت والفكرة "حتماً متّصلان في ذِهننا" (Ibid.). وبما أنّ الفكرة موجودة داخل الإشارة، لا يُمكن بالتالي الحكم على الفكرة بعيداً عن التعبير عنها داخل الإشارة.

طوال هذه التلمّسات، يتّضح شيئاً فشيئاً اعتقاد يقيني واحد، وهو: "الطبيعة المزدوجة" للإشارة (*Ecrits*, p. 115 et passim). مع الإصرار على تسمية الجزء المَحسوس من الإشارة المتوافق مع "جزئها الخفي". الواقع أن الإشارة "كائن مزدوج" (*Cours* II R17, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 24). والمحاولات لتسمية عُنصري هذه "الازدواجية" عديدة: كائن مزدوج مكوّن من "مادةٍ صوتية" ومن "فكرة" (*Cours* II R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27)؛ من "صوتيّة" ومن "فكرة" أو من "دلالة" (*Ecrits*, p. 115, 247)؛ من "دلالة" ومن "سلسلة مقاطع" (*Cours* II R21, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, 1957, p. 24)... إلخ. من ناحية، هناك بالإجمال "الصورة

الإصغائية"، "الصورة الشفوية"، "الصورة السمعية"، "الأثر الإصغائي"؛ ومن ناحيةٍ أخرى، هناك أساساً "الفكرة" أو "المفهوم": في كلّ الأحوال، هناك "الجزء الخفي" للإشارة، أي "وجهها الرّوحي" (*Cours III*, Notes de Constantin, 5 Mai 1911, p. 285, 291). تدلّ هذه المحاولات لتسمية عنصري الإشارة على الصعوبة النظرية التي واجهها دو سوسور، ولا سيّما أنه حاول ربط العناصر التي كان التحليل التقليدي يقوم بفصلها: "إنه لمن الخطأ (كما أنه غير قابل للتنفيذ) مقابلة الشكل والمعنى. ولكن الصحيح هو مقابلة الهيئة الصوتية من جهة، مع الشكل - المعنى من جهة أخرى" (*Ecrits*, p. 17, 18 et passim). "الشكل -المعنى": هو الشكل والمعنى مُتّصلان في كلٍّ واحد. إن ما يتجسّد من خلال هذه التوسيعات هو أنه يجب اعتبار الإشارة على أنها مُكوّنة من جزأين. بيد أنه يجب التمكن من تسمية كلّ جزء بشكل مناسب يُعبّر عن ارتباطهما ببعضهما البعض، وعن تناسبهما وتبادلهما، وكذلك تسمية الكلّ الذي يجمعهما.

أمام غموض المصطلحات الشائعة - "إشارة"، و"شكل"، و"رمز" - حاول دو سوسور استعمال مصطلحاتٍ أخرى ليتمكن من تجسيد ما أراد برهنته، أي على الأقل ترابط مُكوّنَي الإشارة وتبادلهما. وتُبيِّن المخطوطات بكثرة المحاولات التي قام بها دو سوسور في هذا الاتجاه. وكذلك بالنسبة إلى اللّفظتين Sôme وSème، وهما يُذكِّران بحكمة فيثاغورية (Sôma Sêma): "الجسد قبرٌ" (Sêma = "إشارة"، وكذلك "علامة" و"رمز"). وقد فكر دو سوسور بإمكانية جمعهما كمُكوّنين متبادَلَين ومتكاملين للإشارة، وتوسَّع حتى في مقارنة الإشارة بـ "المنطاد" الذي نلحق به في الهواء، ولا يُمكننا "إدراكه" إلّا إذا اقتنعنا بـ "طبيعته المزدوجة التي لا تكمن أبداً في الغلاف، ولا حتى في الفكر".

الإشارة، كالمنطاد، ليست إذاً شيئاً من دون غلافها؛ وليست شيئاً من دون "هواء الهيدروجين الذي ننفخه فيه" ("الدلالة") (*Ecrits*, pp. 114-115). والتأويل هنا صعب، إذ نجد في المخطوطات عدة تردّدات، بين Sôme المُشبّه بغلاف المنطاد، وSème المُقارَن بدلالة الإشارة ("هواء الهيدروجين" للمنطاد)، والذي استُعمِل أيضاً للدلالة على "كُلّ الإشارة". ما هو مُؤكّد هو أنّ دو سوسور حاول تسمية جزأيّ الإشارة معاً، فجرّب Sôme وSème، ولكن أيضاً Aème وAposème، وهذا اللفظ الأخير استُعمِل للدلالة على "الغلاف الصوتي للـ Sème، كـ"جسد الـ Sème، أو "جثّته"! (*Ecrits*, pp. 17, 105-107).

وفقاً لسلسلة أخرى من الفرضيّات، ينطلق دو سوسور من "المحيط المادي" للإشارة، الـ Sôme، لتسمية المقابل له، أي "الدلالة". ويُحاول بشكل خاص استعمال Contre-sôme وAnti-sôme (*Ecrits*, p. 115). ولكنه سرعان ما يتخلى عن مفهوم Sôme الذي من سيّئاته أنه يوحي بأنه قد يكون للإشارة، كما للكائن الحيّ، "جسدٌ". وهذا يعني الوقوع في العُضوانية (σῶμα (جسد)، وإن كان ميتاً، يُوحي بالعضو"، *Ecrits*, p. 258؛ حتى أنه فكّر في Inertôme، وذلك من دون شك للتأكيد أنّ الجزء المادي للإشارة جامد طالما أنه ليس هناك أيُّ قيمةٍ ترتبط به، وبالتالي أيُّ معنى (*Ecrits*, p. 113). من جهة أخرى، نرى دو سوسور يرفض تدريجياً كلمة "إشارة" التي كانت تميل، في ذلك العصر، إلى الاختلاط مع "شكل".

الزمن الذي اعتمد فيه دو سوسور على مصطلحاتٍ للدلالة على مُكوّني الإشارة، وعلى الكلّ الذي يكوّناه، مؤرّخ. تلك هي أعجوبة المخطوطات: في محاضرته في 19 أيار/ مايو من العام 1911، اقترح

مُولّدين لُغويين هما "دالّ" و"مدلول". فبعد أنْ تناول دو سوسور مع طلابه، في محاضرات سابقة، مسألة الاعتباطية، استعرض النتائج في بداية محاضرة 19 أيار/ مايو لافتاً الانتباه إلى "مبدأين أساسيّيْن متعلّقيْن بالإشارة اللغوية":

"**1**. الإشارة اللغوية اعتباطية. **2**. للإشارة اللغوية امتداد، وهذا الامتداد يجري في بعد واحد". ويضيف: "يُمكن إدخال شيء من التحسين إلى صِياغة هاتين الحقيقتين باستخدام مصطلحي دالّ ومَدلول" (*Cours III*, *Notes de Constantin*, p. 305; Notes de Dégallier, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 211). يُمكننا استنتاج تقدُّم التفكير عند دو سوسور. "دلّ" كفعل هو بالحقيقة ما تقوم به الإشارة: إنها "تدلّ"، بل إنها تُشير إلى فكرة؛ إنها تكتسب "دلالة"؛ وحتى أنها "تدلّ" على شيء ما. وماذا تفعل الإشارة إذا كانت "تدلّ"؟ إنها "دالّة". نجد هذه الكلمة بقلمه بمعنى فاعِل: "تطابق (Cantare) كدالّ على ذلك الشيء" (*Ecrits*, p. 198). بالإضافة إلى اسم الفاعل، نجد أيضاً "دلالة": "دلالة الأشياء" (Item 3318.5, *Ecrits*, p. 112). كما نجد اسم المفعول "مدلول"، ولا سيّما في شكل نعتٍ: "الظروف الأساسية للشيء المدلول وللإشارة" (ms. fr. 3951/14, BPU, 1897, p. 7).

هذه العلاقة "دالّ"/ "مدلول" تذهب بعيداً. يُمكننا أنْ نتصوّر أنّ دو سوسور قد فكّر أيضاً، من أجل وضع هذه العلاقة، في الجزء ذي المعنى من الإشارة، أي بالـ "دلالة": فهذه الأخيرة لا يُمكن أنْ يكون لها وجود إلّا بوجود الإشارة. مثل ظهر الورقة ووجهها. في الواقع: "لا وجود للدلالة من دون الإشارة"، إذ "ليست سوى التجربة المعكوسة للإشارة، كما لا يُمكن قصّ الورقة من دون القيام بقصّ الظهر والوجه

لهذه الورقة، بضربة المقصّ نفسها" (*Ecrits*, p. 96). وهذه هي إحدى نتائج هذا الرابط بين "الدالّ" و"المدلول".

يجب هنا الإشارة إلى تقدّم التفكير الذي هو من الناحية المنهجية: ليس من الممكن التوصّل إلى هذه الملاحظة حول ازدواجية الإشارة من "ناحيتَيْن" متصلتيْن ومختلفتيْن في آن واحد إلّا من خلال اعتبار اللسان من "الداخل". ويُفسّر دو سوسور هذا الأمر بقوله: "عندما ندخل إلى نظام إشاراتٍ من الداخل، من الممكن مَوْضعة، <مقابلة> الدالّ والمدلول، مما يضعهما الواحد مقابل الآخر <تاركاً جانباً التقابل بين الصورة والمفهوم>" (Notes de Constantin, Juin 1911, p. 305). الدخول إلى نظام إشارات من الداخل، هذا يعني إذاً تناول الإشارات بحدّ ذاتها، كعناصر داخلية للنظام. وكذلك التعبير عن داخليّتها. لقد انطلق دو سوسور من التقابل بين "صورة" (بالإجمال "صورة إصغائية" أو "صورة صوتية") و"مفهوم"، مقتنعاً بأن الواحد متبادل مع الآخر، فتوصّل إلى وضع المصطلحيْن المتناسبيْن: وهما مصطلحا "الدالّ" و"المدلول" المجموعيْن في "الإشارة".

إن النظر إلى النظام من "الداخل" هو الذي يُمكنّنا من التعرّف إلى وحداتٍ مكوّنة من دالّ ومدلول، من دون اللجوء إلى كِيانات مثل المفهوم، وهي كيانات ليست على مستوى اللسان، وإنما على مستوى التفكير والفكر. وجهة النظر هذه التي من الممكن أن نصفها بالـ "داخلية"، والتي طبّقها دو سوسور على موضوعات عدّة، كموضوع الدالّ والمدلول، أو موضوع القيمة، هي أحد الأسرار الذي تُفشيه المخطوطات، ذلك أنّ الدخول إلى قلب نظام الإشارات، وإلى قلب الإشارة نفسها، والتخلّي عمّا يبدو خارجياً، هو الذي يقوم به دو سوسور

من أجل وضع العناصر الأساسية لنظريته. فمن خلال التحليل الداخلي لما هي عليه الوحدات اللغوية، أي الإشارات، يُمكن الارتكاز، ويُمكن وضع نظرية لغوية بشكل منطقي. وهذه نقطة أساسية تسمح بالتشديد مثلاً على أنّ المعنى لا يبرز من خارج الكلمات، كما فعل آدم وهو يسمّي الأشياء (*Ecrits*, p. 106). ليس اللسان "تسموية"، بحيث تدفعنا إلى الظنّ بأننا، مثل آدم، نقوم بتسمية الأشياء بوجودها (*Ecrits*, p. 106).

وفي أي حال من الأحوال، يشكّل "الدالّ" و"المدلول" التوازي المُصطلحي الذي يُعبّر عن "الارتباط" بينهما واجتماعهما في "إشارة". فحَوْل مسألة معرفة ماذا سيُسمي "الكلّ" الذي يُشكّله "الدالّ" و"المدلول"، اختار دو سوسور أخيراً "الإشارة". وهو اختيار صعب قام به على مَضَض، إذ من سيئات لفظ "الإشارة" في ذلك العصر أنه لا يدلّ سوى على جزءٍ واحد من أجزاء الإشارة (الشكل، الدالّ وحده). وهكذا: "نحن لا نستفيد أبداً هنا من هذه الكلمة التي تنقص، والتي قد تدلّ من دون أي غموض مُمكن على مجموعهما، أيّ مصطلح قد نختاره (إشارة، مصطلح، كلمة... إلخ). سيمرّ خارج الموضوع، وسيقع في خطر عدم الدلالة سوى على جزء واحد" (Notes de Dégallier, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 211 *Sources manuscrites*, p. 260).

نلاحظ هنا الموضوعَ الذي وُضعت على أساسه الكلمتان "دالّ" و"مدلول": لقد تم وضعهما على أساس التناسب الذي يُفترَض أنه موجود بين مُكوّنيّ الإشارة، وعلى الرابط الذي يجمعهما. يجب إذاً دراسة نوع العلاقة بين هذين المُكوّنين و"نقطة اتصالهما" (*Sources manuscrites*, p. 45, note 23; pp. 194-195).

1- الاعتباطيات

الاعتباطية، عند دو سوسور، موجودة في قلب اللسان، وفي قلب الإشارة. ولذلك أهمية أساسية: فكلّ تحاليله تؤدّي إلى هذه الفكرة. ومخطوطات سنواته الأخيرة تعود إليها بإصرار. قبل أنْ يستقرّ دو سوسور على "اعتباطي"، تردّد بين عدة صياغات، مثل "اصطلاحيّ" أو "مُستقلّ" (*Sources manuscrites*, p. 45, note 23; pp. 194-195; *Ecrits*, 1893-1894, p. 202). ولكن لفظ "اصطلاحيّ" الذي يُشير إلى أنّ اللسان يرتكز على "اصطلاح"، يُمكن أن يدفعنا إلى اعتقاد أنه تمّ ابرام هذا الاصطلاح بشكلٍ واضح بين الأشخاص المتكلّمين؛ أضِف إلى ذلك أنه لا يُسلّط الضوء على تبدّلية الإشارة (*Sources manuscrites*, p. 195). أما بالنسبة إلى لفظ "مستقل"، فإنه مبهم. فاستقر دو سوسور على كلمة "اعتباطي" التي استعملها بشكل خاص في محاضراته حول اللسانيات العامة (1907–1911). وقد قام بتوسيع مفهوم "الاعتباطية" بشكل كبير ابتداءً من "مدوّنات لمقالة عن ويتني" في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1894، حيث لا تظهر كلمة "اعتباطي" سوى في مقطع مَشطوب: "إن قوة الإشارات تكمن في طبيعتها الاصطلاحية، وفي طبيعتها الاعتباطية، وفي طبيعتها المستقلة عن الحقائق التي تدلّ عليها" (ms. fr. 3951/10, BPU, p. 13 [fov]; *Sources manuscrites*, p. 45, note 23; p. 194). كما نجد هذه الكلمة أيضاً في المخطوطات، حيث تختلط ملاحظات تعود إلى أزمنةٍ مختلفة. ولكنْ، حذار من إعطاء كلمة "اعتباطي" معانِي لا تملكها. فهي لا تعني مثلاً "خاضع لحرية اختيار الفرد". ليس للفرد حرية اختيار أيّ عنصر من عناصر اللسان: "في ما يتعلّق بالفرد، مستحيل أن يكون التغيير بيده"، فهو يبقى خاضعاً لنظام اللسان الذي هو في داخله (*Cours III*, Notes de Dégallier, 2 Mai

(1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 190، بل إنّ المجتمع بأكمله لا يستطيع تغيير الإشارة إلى أنّ إرث الماضي مفروضٌ على المجتمع بسبب وقائع التطوّر" (Ibid., Notes de Constantin, p. 288). لذلك يجب النظر في مكان آخر إلى ما تمثّله فعلًا "الاعتباطية".

وفي أي حال، تظهر الاعتباطية عند دو سوسور، على الأقل، في ثلاث علاقات:

أ- علاقة الإشارة بالشيء.

ب- علاقة الإشارة بالفكرة من حيث هي عنصر من التفكير.

ج- العلاقة الداخلية للإشارة بين الشكل والفكرة.

أ- **العلاقة الأولى**، أي علاقة الإشارة بالشيء، هي بالنسبة إلى دو سوسور أمر مفروغ منه: "السمة الاعتباطية للإشارة (ليس هناك أيٌّ علاقةٍ بين الإشارة والشيء الذي تدلّ عليه)" (Cours II R13, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 15; *Ecrits*, p. 203 et passim). وهذا السبب بشكل خاص هو الذي دفع بدو سوسور إلى التخلي عن كلمة "رمز" الذي يميل إلى الدلالة إلى إشارةٍ لها علاقة – علاقة تشابه في غالبية الأحيان – مع الشيء أو الفكرة التي تدلّ عليها الإشارة. ولكن الإشارة اللغوية، بالنسبة إلى دو سوسور، هي "رمز مستقل". وهو يُحدّد هذا الرمز قائلاً:

"بعبارة "رمز مستقل" نعني فئات الرموز التي تتمتّع بهذه السمة الأساسية، وهي أنه لا وجود لأي نوع من العلاقة الواضحة مع الشيء الذي تدلّ عليه، وأنه لا يعود بإمكانه الارتباط بهذا الشيء في مجريات

أمورهما المستقبلية، ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 204).

"مستقل": تعني حرفياً "الذي لا يتعلّق بـ"، أي الذي لا يتعلّق بالشيء الذي يدلّ عليه، الأمر الذي يجعله قابلاً للتطوّر والانسياق عبر الزمن.

ب- **العلاقة الثانية،** بين الإشارة والفكرة كعنصر من التفكير، وهي أقل وضوحاً بكثير، على الأقل في البداية. فقد أُخِذت من التقاليد الفلسفية وطُوِّرت منذ "مدوّنات لمقالة عن ويتني". كما حصل تطويرٌ لها في محاضراته: "في ارتباط الإشارة بالفكرة، ليس هناك أي شيء يصل بحد ذاته هذه الإشارة بهذه الفكرة" (*Cours* II R13-15, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 16). وإذا أردنا التكلّم ليس على "فكرة"، بل على "مفهوم"، فالإشارة ليست أقل "اعتباطيةً بالنسبة إلى المفهوم" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 2 Mai 1911, ms. 434/1, cahier VI, BUP, p. 190). إذاً ليس هناك في هذا الارتباط أي علاقة بين الإشارة والفكرة التي يُمكن أن تعبر عنها هذه الإشارة في الفكر. ويكون دو سوسور أحياناً عاماً أكثر، فيمزج العلاقة الأولى (بين الإشارة والشيء) والعلاقة الثانية (بين الإشارة والفكرة): "لا توجد أي صورة صوتية تُحقق أكثر من غيرها ما يجب أن تعبِّر عنه" (*Ecrits*, p. 219). "صورة صوتية"، أي أن كلَّ صوتٍ في لسان ما بإمكانه أنْ يحمل قيمة، وبالتالي دلالة.

ج- **العلاقة الثالثة:** لا شك في أن التفكير حول العلاقات بين الإشارة والفكر، وممارسة علم الصرف (الذي يميل إلى الفصل بين الشكل والمعنى) أدّيا بدو سوسور إلى دراسة علاقةٍ ثالثة هي العلاقة بين

الشكل والفكرة "داخل" الإشارة. وذلك من خلال طرحه بشكل خاص المسألة العامة لـ "العلاقة الداخلية للإشارة مع الفكرة" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 208). لا يُمكن اختصار الإشارة اللغوية بصوتٍ مادي أو بعنصر خطّيّ. وهي لا تشكل كذلك بحدّ ذاتها أي فكرة. فهي هذا وذاك في آنٍ معاً. إن هذه "العلاقة الداخلية"، وهذا "الارتباط"، وهذا "الترابط"، هو الذي يستحوذ على انتباه دو سوسور (*Ecrits*, p. 238).

يجب إذاً النظر إلى ما يُحيط بهذا "الارتباط"، بين "الجانب الماديّ"، أي "الصوت" بشكل أساسي؛ و"الجانب النفسي"، أي "الفكرة" (*Ecrits*, p. 64 et passim). والمخطوطات تُبيِّن ذلك بوضوح: وهنا أيضاً، ليست هناك أيُّ علاقة بين مُكوّنيّ الإشارة، مثلما لا يوجد أيُّ علاقة بين الكلمة الفرنسية بقرة (Vache) أو الإنجليزية بقرة (Cow) والبقرة بلحمها ودمها، أي ليس هناك أيُّ علاقةٍ ضرورة. وبالتالي كلّ شيء مُمكن: "أنْ تدلّ كلمة (Cow) على بقرةٍ ما ليس أصعب من أنْ تدل كلمة (Vacca) عليها" (*Notes pour un article sur Whitney*, 1894, *Ecrits*, p. 211)

ونلاحظ هنا شكلًا رابعاً من الاعتباطية، لم يقُم دو سوسور بتوسيعه كثيراً: العلاقة بين الصوت والإشارة الخطية، بين "الصوت" و"الحرف": بين الإشارة بشكلها الصوتي (صوت صفيري)، والإشارة بشكلها البصري (الحرف س). ورغم الانطباع الذي يُمكن أنْ نأخذه، "لا يوجد أيُّ علاقةٍ في أي وقت كان بين صوت صفيري ما وشكل الحرف س" (Ibid., p. 214). إن الاعتباطية موجودة هنا أيضاً بين العبارتين الماديتين لشكلٍ ما، سواء كان خطياً أو صوتياً.

إن اعتبار العلاقة بين "الصوت" و"الفكرة" في مجال الاعتباطية أصعب بكثير، إذ إن "الصوت" يبدو وكأنه متّصل بالفكرة. فهو بشكل أساسي "الأثر الإصغائي" للفكرة: "في الكلمة، هناك ارتباطٌ بين أثرٍ إصغائي وفكرة" (Cours II R29, Notes de Gautier, 23 Novembre 1908, CFS, no 15, pp. 30; *Sources manuscrites*, p. 152). ويحصل أحياناً استبدال "فكرة" بـ "مفهوم"، ولا سيّما في المحاضرات الأخيرة، بحيث يرتبط "مفهوم" في أغلب الأحيان بـ "صورة سمعية" أو بـ "صورة إصغائية": "الصورة الإصغائية متصلة بمفهوم" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 28 Avril 1911, ms. 434/1, cahier VI, BPU, pp. 185; *Sources manuscrites*, p. 161). ولكن سواء تعلّق الأمر بـ "فكرة" أو بـ "مفهوم"، فإن العلاقة مع الصوت أو سلسلة الأصوات التي يعبّر عنها ليست بضرورية: "لا يرتبط مفهوم أخت (Sœur) بأي رابط داخلي مع سلسلة الأصوات s-ö-r (ǀ) التي تشكّل الصورة الإصغائية المتناسبة" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 2 Mai 1911, ms. 434/1, cahier VI, BPU, p. 190; *Sources manuscrites*, p. 195; Notes de Constantin, p. 287). ومرة أخرى، ها هو مثال ليس البقرة، وإنما الثور (!): "وهذا ما يفسّر أنّ مفهوم "ثور" يُمكن أنْ يُقال بـ Ochs أو Bœuf. وكذلك، ليس هناك أيُّ رابط موجود مسبقاً يمكنه أنْ يجبرني على اختيار السمة P للصوت "p" <عوضاً عن السمة Π (ǀ)>" (Cours III, Notes de Dégallier, D188, *Sources manuscrites*, p. 195, p. 82). والاعتباطية موجودة هنا أيضاً: بين الصوت والفكرة، والصوت والمفهوم، والصوت والعنصر الخطّي: "الصوت p بالنسبة إلى السمة P أو Π".

وهكذا، مكوّنا الإشارة اعتباطيان أحدهما بالنسبة إلى الآخر، وذلك بشكل متبادل: "العلاقة التي من خلالها يوقظ الصوت الفكرة في اللسانيات، والعكس صحيح، هي علاقة اعتباطية في أصلها الأول" (*Ecrits*, p. 250). ومن هنا يأتي انسياق الإشارات، التي تُترك لتعيش حياتها المادية الخاصة بها:

"بسبب واقع أنه ليس هناك في اللسان أيُّ أثرٍ لعلاقة داخلية بين الإشارات الصوتية والفكرة، بين الفكرة وأداتها، فإن هذه الإشارات تُترك لحياتها المادية الخاصة بها، وبطريقة غير معروفة أبداً في المجالات التي يكون بإمكان الشكل الخارجي فيها أنْ يستند إلى علاقةٍ طبيعية مع الفكرة، مهما كانت هذه العلاقة بسيطة" (*Notes pour un article sur Whitney*, 1894, *Ecrits*, p. 214).

ومن أيّ جهة نظرنا، لن نجد أيَّ "أثرٍ لترابطٍ داخلي": "صوت" (أو "إشارة صوتية") و"فكرة" يبقيان غريبين الواحد عن الآخر، وهما يؤكدان بذلك ليس فقط اعتباطية الإشارة، بل – وهذا واقعٌ أساسي – الاعتباطية "في" الإشارة أيضاً.

تبرز هنا مسألةٌ أساسية، وهي أثارت العديد من المناقشات. هذه العلاقة بين عنصري الإشارة، من أيِّ نوعٍ هي؟ هل هي اعتباطية فقط، مما قد يجعلنا نعتقد أن الارتباط بين الصوت والفكرة هو باختصار طبيعي؟ وإنه لصحيح أنه عندما أقول أو أسمع Bœuf، يتراءى لي في ذهني فكرة الحيوان. أو هل هذه الاعتباطية مطلقة أكثر، "كلّية"، كما تُوحي به صورة "صفيحة الحديد المعلّقة بحصان" التي كان دو سوسور يصوِّر من خلالها "ارتباط" الفكرة والشكل (*Ecrits*, 1891, p. 214)؟

هذا تأكيد سيُكرَّر حتى في "محاضرة في علم الاشتقاق اليوناني واللاتيني" (1911-1912)، حيث يُذكر "القانون الأساسي الذي ينصّ على أن لا وجود لأي علاقة بين الصوت والمعنى، ذلك أنّ كلّ كلمةٍ اعتباطية. مما يؤدي إلى أنه لا يُمكن إعطاء أيّ تفسيرٍ داخلي" (Notes de Brütsch, *Sources manuscrites*, n. 221, p. 195). ويذهب دو سوسور في هذه البرهنة إلى أبعد من ذلك في محاضراته في اللسانيات العامة:

"أول مبدأ أوّلي: الإشارة اللغوية اعتباطية. الرابط الذي يصل صورةً إصغائية معيّنة مع مفهوم محدّد ويعطيها قيمةَ إشارة هو رابطٌ اعتباطي كلّياً. لا أحد يُعارض هذه الحقيقة" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 2 Mai 1911, ms. 434/1, cahier VI, BPU, p. 188).

الإشارة اللغوية إذاً اعتباطية، بل أكثر من ذلك: إنها "اعتباطية كلّياً". حول هذه النقطة الأساسية في نظرية دو سوسور التي أثارت جدالات عديدة، هناك تردّد في دفاتر طلّابه بين "اعتباطي" و"اعتباطي كلّياً". يبدأ دو سوسور محاضرةٍ بتاريخ 9 أيار/ مايو من العام 1911 مقترحاً استبدال "صورة إصغائية" بـ "دالّ" و"مفهوم" بـ "مدلول"، ثم يعود إلى العلاقة بين الاثنين. وقد كتبت الطالبة سيشيهاي فقط ما يلي: "الرابط الذي يصل بينهما اعتباطي" (S. 2.18). أما ديغالييه فكتب: "الرابط الذي يصل الدالّ بالمدلول اعتباطي كلّياً" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 19 Mai 1911, ms. 434/1, cahier VI, BPU, p. 211)، في حين أن محاضرات اللسانيات العامة تحسم الأمر: "العلاقة التي تربط بين الدّال والمدلول اعتباطية، أو بالأحرى، وبما أننا نعني بمصطلح إشارة الكلّ الناتج من ربط الدالّ بالمدلول، يُمكننا القول بشكل أشدّ

بساطة: الإشارة اللغوية اعتباطية" (p. 100). إذاً، هل العلاقة بين الدّال والمدلول "اعتباطية" أم "اعتباطية كلّياً"؟ فالظرف "كلّياً" يثير تساؤلاً: فهو ليس بظرفٍ قد يستعمله طالب، في حين أنّ دو سوسور قد استعمله مراراً في مخطوطاته. ودفاتر الطالب قنسطنطين التي ظهرت من جديد في العام 1958 تؤكّد وجود "كلّياً": "في اللسان، العلاقة التي تربط بين الدالّ والمدلول علاقة اعتباطية كلّياً" (Cours III, 19 Mai 1911, p. 305; Engler, 1967, fasc. 2, p. 152). يُغيِّر الظرف "كلّياً" كلّ شيء إذا ما تصوّرنا المناقشات العديدة التي يُولّدها مفهوم الاعتباطية عند دو سوسور. وإذا تتبّعنا بالتفاصيل تطوُّر فكر دو سوسور، لما وجدنا بتاتاً أنّ هذه الاعتباطية بين الدالّ والمدلول غريبة. والتمييز بين الدالّ والمدلول ليس سوى إحدى نتائج كون "الصوت" و"الفكرة" اعتباطيين الواحد بالنسبة إلى الآخر. وهكذا: "مهما كان الدالّ، فإنه بالنسبة إلى الفكرة التي يعبّر عنها اعتباطيّ، ويظهر وكأنه تم اختياره بحرية، ومن الممكن استبداله بدالّ آخر (يمكن لـ طاولة (Table) أن تُسمّى رمل (Sable)، والعكس صحيح)" (Cours III, Notes de Constantin, 19 Mai 1911, pp. 306-307).

والبرهان هنا: ليس هناك أيُّ علاقةٍ ضرورة أو أي "توافق واضح" بين مُكوّنات الإشارة، وهذا أمرٌ كان دو سوسور مقتنعاً به منذ وقت طويل:

"إنّ إنشاء اللغة [...] لا يخضع لتصحيح الفكر، إذ إنه لا ينتج، منذ البداية، عن توافقٍ واضح بين الفكرة ووسيلة التعبير" (Notes pour un article sur Whitney, Novembre 1894, Ecrits, p. 219).

في غياب توافق كهذا، يبدو أنّ مُكوّنَيّ الإشارة يبقيان غير

متجانسين الواحد مع الآخر. وهكذا يُؤدي تأكيدُ العلاقة الاعتباطية بين مكوّنيّ الإشارة إلى نسبية العلاقات الموجودة في الإشارة وبين الإشارات. ليس هناك أي شيء تافه في هذه الإشكالية. فمن جهة، هذه الفرضية للاعتباطية في الإشارة وبين الإشارات موجودة في استمرارية تطوّرات دو سوسور حول غرابة ربط الشكل بالمعنى: لنتذكر مثلاً "المجموعة الغريبة المكوّنة من صفيحة من حديد مربوطة بحصان، أو من صفيحة من ذهب موضوعة على ثور، أو من خروف يحمل حلية من نحاس" (*Ecrits*, p. 18). ومن جهة أخرى، تُعبِّر هذه الفرضية، وفقاً لفكرةٍ استقاها دو سوسور من ويتني عن تطوّر الألسنة. إذ يجب البحث عن مبدأ تطوّر الألسنة في السمة "الاعتباطية كلّياً" للعلاقة بين الدالّ والمدلول. في الواقع، وبما أنه ليس هناك أي علاقة ضرورة بين الدالّ والمدلول، فإن هذين الأخيرين هما محطّ تأويلٍ مستمر من قبل الأشخاص المتكلّمين. وبالتالي للأشخاص المتكلّمين الخيار في تأويل هذا الدالّ كما أرادوا، من خلال ربطه بذاك المدلول!

يمكن للنقاش حول هذه النقطة أنْ يبدو عقيماً، وفي نهاية الأمر بلا فائدة. ولكنه في الواقع أساسي. يُشير دو سوسور هنا بالفعل إلى سببٍ أساسي لتطوّر الألسنة: الألسنة تتطوّر بسبب اللعب المتواصل بين الدالّ والمدلول، لعب تجعله ممكناً السمة الاعتباطية كلّياً للدالّ والمدلول. وذلك في الإشارة وبين الإشارات. إن مبدأ تطوّر الألسنة مكتوب إذاً، بالنسبة إلى دو سوسور، في البنية نفسها للإشارة.

هذه خلاصة غريبة جداً. إذ كيف يمكن ألّا يكون هناك انسياق دائم؟ كيف يمكن لنظامٍ كنظام اللسان أنْ يستمر ويدوم رغم أنه اعتباطي كلّياً؟

2- حدود الاعتباطية

نظام اللسان، يا له من نظامٍ مذهل. إذ ليس هناك أي رابط بين الإشارة والشيء؛ بين الصوت والفكرة؛ بين الإشارة والفكرة؛ بين الإشارة الصوتية والإشارة الخطية؛ بين الدالّ والمدلول... يبدو أنّ الاعتباطية تسود في كلّ مكان.

إلا أنّ التناقض يَكمن في أنّ النظام إذا كان مستمراً، فذلك لأنّ ليس كلُّ ما فيه اعتباطياً بالكامل. لا يُمكن لهذا النظام أنْ يكون اعتباطياً بالكامل، على الأقل لأنه تنظيم مُتعاضد للعناصر. إضافة إلى ذلك، لا يُمكن للعلاقة بين الإشارة والفكرة أنْ تكون اعتباطية بالكامل، إذ من الممكن أن تُميَّز في بعض الإشارات درجاتٌ من الاعتباطية. في الواقع، حتى لو اتّضح أن كُلّاً من الصوت والفكرة، والشكل والمعنى، والدالّ والمدلول، لا تربطهما أيُّ علاقةِ ضرورةٍ، وأنهما غير قابلين للاختزال ببعضهما البعض، واعتباطيان، يظلّ من الصعب التفكير بطريقة منفصلةٍ في أحد عنصري هذه "الاقترانات لأشياء غير متجانسة"، والتي تشكّلها أزواج "الإشارات - الأفكار" (*Ecrits*, p. 20). فـ"هما، على العكس، متصلان وغير قابلين للانفصال في ذهننا" (*Ecrits*, p. 64). وهكذا، يظهر "الوعي"، لا بل "الذهن" (*Ecrits*, p. 17, p. 83 et passim) كضامِنين لترابط عناصر أيّ لسان. يتم إذاً التعويض عن الاعتباطية بعدّة طرق.

يُعوَّض عن الاعتباطية بشكلٍ خاص لدى "الشخص المتكلّم"، وهذا مفهومٌ يظهر حقاً في مخطوطات السنتين 1894-1895، ويتقدّم على "الذهن" في محاضرات اللسانيات العامة. "الشخص المتكلّم" هو الذي يُعطي "عنصراً لغوياً ما" "قيمةً"، "معنىً واضحاً" (*Cours* I,

Notes de Riedlinger, début 1907, p. 98; *Sources manuscrites*, p. 231). وهو الذي يربط الوحدات بعضها ببعض، ويعطيها بذلك معنى من خلال "ترتيبها داخلياً". وإلّا لكانت "مجموعة الأشكال التي تشكّل اللسان لكلّ فرد" قد بقيت مُجرّد "فوضى في كلّ رأس". وكذلك: "ضرورة ترتيبٍ ما أو تنظيمٍ ما إنما هي ضرورة أوّليّة، حتى من دون التعلّل بعلم النفس. كأول عنصر لهذا التنظيم، يجب أنْ نضع: الارتباط الأساسي بين الشكل والفكرة ومجموعة أفكار: ثم ارتباط آخر، لا يمكن للارتباط الأول أن يوجد من دونه، وهو الارتباط من شكلٍ إلى شكلٍ، وارتباط الأشكال بعضها مع بعض" (Ibid., p. 93). ويحدّد دي سوسور هنا أنّ هذا الارتباط للأشياء مع بعضها البعض يجب أنْ يُدرك أنه ارتباطٌ بين أشكالٍ كلّ شكلٍ منها يكون مصحوباً بفكرته:

شكل - شكل - شكل

$$\frac{\text{شكل}''}{\text{فكرة}} = \left(\frac{\text{شكل}}{\text{فكرة}}\right) - \left(\frac{\text{شكل}}{\text{فكرة}}\right) - \left(\frac{\text{شكل}}{\text{فكرة}}\right)$$

وتُختزل هاتان المعادلتان في معادلة واحدة: في كلّ ارتباط بين الأشكال، يكون للمعنى دورٌ يقوم به" (Ibid.). نلاحظ إذاً عدة محاور ارتباط: بين الأشكال؛ بين الشكل والفكرة في كلّ إشارة؛ بين مجموعات أفكار؛ بين الإشارات من حيث هي ارتباطات بين الشكل والفكرة. لنأخذ الارتباط من شكل إلى شكل: إن كلمتين مثل قبعة (Chapeau)، وفندق (Hôtel) موجودتان في خانتين منفصلتين؛ ولكن لا يُمكننا قول الشيء نفسه عن قبعة (Chapeau) وقُبّعاتيّ (Chapelier)، وكذلك بالنسبة إلى

فندق (Hôtel) و فُندُقيّ (Hôtelier) >حيث نحسّ بوجود شيءٍ مشترك، وجود خانتين متقاربتين< (Ibid., p. 93; *Sources manuscrites*, p. 58). وإذا كانت المعادلتان تختزلان في معادلة واحدة، فهذا يعني أنه يجب هنا أيضاً اعتبارُ كلِّ شكلٍ مع الفكرة المربوطة به. فعمل الارتباط والترتيب الذي يقوم به الشخص المتكلّم يُساهم إذاً في وضع بعض التنظيم في ما لن يكون - لو لا ذلك - سوى فوضى عارمة.

تُبرِز المخطوطات عاملًا آخر من شأنه أنْ يعوّض عن الاعتباطية: إنه البعد الاجتماعي للسان. اللسان هو بالفعل "النتيجة الدائمة للعمل الاجتماعي" (*Ecrits*, p. 102). وتؤكّد المحاضرات ذلك: القيمة هي نتيجة "التكريس الاجتماعي"، و"القوى الاجتماعية التي توافق عليها" (*Cours* II R25, Notes de Bouchardy et de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27). فإذا أمعنّا النظر فيها لوجدنا أنّ الفهم المُتبادل بين الأشخاص المتكلّمين هو الذي يسمح للّسان بأن تكون لساناً. من الخطأ هنا أنْ نفكّر أن الاعتباطية متّصلة بالاجتماعي، لأنّ هناك اتّفاقاً يربط الأشخاص المتكلّمين، وأنّ اتفاقاً، وإن كان متوافقاً عليه، هو بالضرورة اعتباطي. ولكن هذه الاتفاقية في ما يتعلق باللسان ليست واضحة قط. ويجب بالتالي التفكير بأنّ البعد الاجتماعي للسان هو الذي يحدّ من الاعتباطية ويعوّض الانسياقات، وذلك لضرورة الفهم بين الأشخاص المتكلّمين.

أخيراً، الاعتباطية محدودة بسبب "ترابط" عناصر اللسان. فعناصر اللسان التي تُشير إلى بعضها بعضاً من خلال تقابلات متواصلة، متماسكة بفضل النظام التي تُكوّنه. ويكتب دو سوسور حول هذا التحديد للاعتباطية الذي يُمارسه النظام: "كلّ ما يجعل اللسان نظاماً أو

جسماً نحويّاً يستدعي (بحسب رأينا) أنْ يتم تناوله من هذا المنظور، وفي ذلك لا يُمكن تناوله بتاتاً بشكل عام، أي بأن يُعدّ بمثابة حدٍّ للاعتباطية بالنسبة إلى الفكرة. هكذا سنرتكز بشكل ضمني على أفضل قاعدة ممكنة، وسنأخذ أفضل نقطة انطلاق ممكنة، إذ إنّ القاعدة الأساسية هي الاعتباطية" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 9 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 202). وفي مقطع لاحق: "كلّ لسان يشكّل جسماً ونظاماً [...] هذا هو الجانب الذي ليس فيه اعتباطيّ بالكامل، والذي يجب التسليم فيه بوجود برهانٍ نسبيّ" (Ibid., p. 216). "برهان نسبي": إنه لتلخيص جميل للترابط الذي تقدّمه عناصر النظام!

لقد توصّل دو سوسور إذاً، ولا سيّما في محاضراته الأخيرة، إلى التنويع في مفهوم الاعتباطية، وإلى التمييز بين "اعتباطية نسبية" و"اعتباطية مُطلقة". "الاعتباطية المُطلقة والاعتباطية النسبية في اللسان": هذا عنوانُ فصلٍ من المحاضرة الثالثة (Ibid., p. 199; Constantin, p. 297; *Sources manuscrites*, p. 84). وهو يُذكّر في هذا الفصل أنّ الرابط بين الإشارة والفكرة هو اعتباطي كلّياً. غير أنه من الممكن التمييز بين درجاتٍ من الاعتباطية بالنسبة إلى بعض الإشارات: "لقد اعتبرنا، كحقيقة واضحة، أن رابط الإشارة بالنسبة إلى الفكرة المُعبَّر عنها هو اعتباطيّ كلّياً. ولكن، في كلّ لسان، يجب تمييز ما يبقى اعتباطياً كلّياً، وما يمكننا أنْ نسمّيه بالاعتباطية النسبية. فقط جزء من الإشارات سيبقى اعتباطياً كلّياً؛ في حين تتدخّل في إشارات أخرى ظاهرةٌ يمكننا باسمها أن نميّز [درجة، قسطنطين ص 297] من الاعتباطية" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 9 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 199).

في الواقع، يمكن تقسيم "تسعة عشر" بوضوح إلى "تسعة" + "عشر"، مقابل "عشرون" الذي يبقى غير شفّاف؛ وشجرة الإجّاص (Poir-ier) تنقسم إلى إجّاصة (Poire) + -ier، مقابل أسماء أخرى للأشجار لا نتعرّف إلى أي عنصر فيها (Ibid.). نجد إذاً أنّ الاعتباطية في بعض الكلمات مُخفّفة بواسطة "التبرير"، أي تعبيرية الإشارة بالنسبة إلى ما يُعبِّر عنه. ويُمكننا أنْ نلاحظ فيها درجات، بين عناصر "اعتباطية جزئياً" وعناصر "اعتباطية كلّياً"؛ أو حتى بين عناصر "اعتباطية نسبياً" وعناصر "اعتباطية مطلقاً" (*Notes pour le cours III*, *Ecrits*, p. 328).

وهكذا ما زال بإمكاننا أنْ نتعرّف في ساطور (Couperet) إلى قطعَ (Couper)؛ في حين أنه لا يمكننا بتاتاً إدراك أيِّ تقاربٍ في الشكل بين (Couperet) وفأس (Hache). وإذا تفحّصنا "المحاور" التي يُمكن أن تظهر عليها درجات التقارب هذه، نلاحظ مثلاً أن Couperet، بالنسبة إلى "Couper" ينطوي على "حدود نظميّة" تخفف الاعتباطية، وذلك بسبب شيءٍ من التطابق في تسلسل المقاطع الصوتية، في حين تبقى Coupe-ret بالنسبة إلى Hache "اعتباطية مطلقاً"، وذلك على المحور الارتباطي الذي ينتج من ارتباط الأشكال في الذهن. كما أنّ Plu (اسم مفعول من الفعل "أعجب") هو على علاقة بـ Plaire (صيغة المصدر "أعجب"): "يمكن تصوّر تعاضد المصطلحات في النظام كحدودٍ للاعتباطية، سواء كان ذلك بالتعاضد النظمي أو بالتعاضد الارتباطي:

Plu plaire	Hache	Couperet
		↑_|
حدود ارتباطية	اعتباطي مطلقاً	حدود نظمية

(*Cours III*, Notes de Dégallier, 4 juillet 1911, ms. 434/ 1, BPU, p. 282, *Sources manuscrites*, p. 92).

تحيط إذاً بالاعتباطية "حدود" مزدوجة، هي من صنع النظام: على مستوى التتابع في الخطاب، بين عناصر المُركَّب (Couper/ Coupe-ret)؛ وعلى المستوى "الارتباطي"، في الفكر، بين أشكال مختلفة للوحدة نفسها (Plu/ Plaire). وهذا تمييز يُطلق دو سوسور عليه أيضاً على التوالي اسم "جمع نظمي"، و"جمع وفقاً لأصل الكلمة" (*Cours* II R95, Notes de Riedlinger, 21 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 83). وما يتدخّل عند تقاطع هذين المحورين هو بالضبط القيمة. تتعلّق القيمة بالفعل بنوعين من العلاقة على الأقل. فهي تتعلق من جهة بالعلاقة بين الحدّين حضورياً: على محور تتابع العناصر في الخطاب (جمع نظمي)؛ ومن جهة أخرى بالعلاقة بين الحدّين غيابياً: على محور ترابط العناصر في الفكر. في الواقع: "إن قيمة كلمةٍ ما ستكون دائماً نتيجة الجمع وفقاً لأصل الكلمة والجمع النظمي" (*Cours* II R95, Notes de Riedlinger, 11 Janvier 1911, *CFS*, no. 15, p. 83). ومع القيمة يظهر "الحدّ" من جديد، وهو عنصر علاقة في نظام: "أهمية كلمة "حدّ". لا يمكن تصوّرها. تخفيف الاعتباطية المطلقة، في كلّ نظام اللسان، إلى اعتباطية نسبية، وهذا يشكّل "النظام" (*Notes pour le cours III*, printemps 1911, MS. FR. 3951/23, BPU, P. 24; autre lecture

(Ecrits, pp. 327-328. بعض الترابطات بين عناصر النظام تسمح إذاً بإدراك الاعتباطية ليس بكونها مطلقة، وإنما بكونها نسبية. والدليل على ذلك: إذا كان اللسان فقط عبارة عن وضع كلمات على أشياء، لما كان هناك أي صلة بين الكلمات :

"لو كان من الممكن أن يكون لسانٌ ما عبارة فقط عن تسمية أشياء، لما كانت المصطلحات المختلفة في هذا اللسان على أي صلةٍ بعضها ببعض، ولبقيت منفصلة عن بعضها البعض كالأشياء بحدّ ذاتها؛ أن تكون المصطلحات بالإضافة إلى ذلك مخصصة لتسمية أشياء مادية ومرئية. مثل "خبز"، و"حصاة" (Ibid.).

من دون الاعتباطية النسبية التي تصل العناصر المختلفة للّسان في ما بينها، لكان اللسان مجرّد "لائحةٍ لتسمية أشياء" -Ecrits, p. 230 et pas) (sim. بيد أنه يبدو لدو سوسور أنه من المستحيل أن يكون اللسان لائحةً ترتكز على الأشياء ويعطيها معنىً: "يبقى المعنى متعلقاً بالقيمة، ولكنه مختلف عنها؛ ولكنه ضروري إذا لم نتوقف عند تصوّر اللسان كلائحةِ كلمات" /Cours III, Notes de Dégallier, 30 Juin 1911, ms. 434) (.1, cahier VI, BPU, p. 270; Sources manuscrites, p. 236

في الواقع، ليس لعناصر اللسان أيُّ سندٍ في الأشياء. وهذا ما يصنع الاعتباطية بين الإشارات والأشياء. وبالتالي، وبشكل متناقض، تكون الاعتباطية التي توجد بين الإشارات والأشياء هي التي تؤدّي إلى اعتقاد أن النظام لا يستطيع الصمود إذا كان هو أيضاً بحد ذاته اعتباطياً بالكامل. ولكن، يمكن لعناصر لسانٍ ما أن تكون على صلةٍ الواحدة بالأخرى: هذه هي الاعتباطية النسبية التي تتحقق بشكل خاص بفعل ما يُسميه دو سوسور بـ "التبرير".

ويمكننا أنْ نلاحظ ابتداءً من هذا أنّ نسبة الإشارات غير المبرَّرة والإشارات المبرَّرة نسبياً تختلف وفقاً للألسنة وخلال تطوّرها. هذه هي حال مقارنة عدوّ باللاتينية (Inimicus) الذي يستعين بـ In- (سابقة تُعبِّر عن النفي) وصديق (Amicus) بالنسبة إلى عدوّ بالفرنسية (Ennemi) التي تختفي فيها هذه الصلة: إذ إن Ennemi "قد دخلت في الاعتباطية المطلقة التي ليست على أي حال سوى الشرط الأساسي للإشارات اللغوية" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 12 Mai 1911, ms. 434/1, cahier VI, BPU, p. 203). هذا التبرير الكبير يظهر حتى، نوعاً ما، كمعيارٍ لتصنيف الألسنة. على سبيل المثال: "تعطي اللغة الإنجليزية لغير المبرَّر حيِّزاً أكبر مما تعطيه اللغة الألمانية" (*Cours* III, Notes de Constantin, 12 Mai 1911, p. 301). هناك إذاً من جهةٍ الألسنة التي تميل إلى تفريق الصلات الممكنة بين الكلمات؛ وهناك، من جهةٍ أخرى، الألسنة التي تميل إلى جمعها بواسطة تشابه الأشكال، لاجئة إلى "الأداة النحوية" <التي هي> كسلسلةٍ مكوّنة من حلقات متصلة ببعضها البعض وتتداعى فيها الواحدة مع الأخرى" (Ibid.). إنه تبرير نسبي يُظهِر علاقتين: علاقة المفهوم بالصورة الإصغائية؛ وعلاقة المصطلحات ("وحدة"، "كلمة") في ما بينها، أي من ناحية:

مفهوم		مصطلح أ		مصطلح ب
↕	ومن ناحية أخرى هذه العلاقة:	↕	↔	↕
صورة إصغائية				

وهكذا، هناك علاقة أولى، "علاقة داخلية، ليست سوى ترابط بين

الصورة السمعية والمفهوم" (Cours III, Notes de Constantin, 12 Mai 1911, p. 302). هذه "العلاقة الداخلية"، "الباطنية"، يمكن التأكّد منها أيضاً عندما يكون هناك صلة بمصطلح آخر: لفهم Poirier يجب التمكّن أوّلاً من فهم Poire على أنها كلّ، بكونها صورة سمعية مرتبطة بمفهوم، والعكس صحيح. "علاقة داخلية" بإمكانها أن تتواجد دون الثانية، إذ إنها الأولى: "لا يمكننا قط أن نتصوّر علاقة بين كلمة وأخرى إلّا بالاستناد أساساً إلى هذه العلاقة الباطنية التي تربط في كلّ كلمة المفهوم بالمعنى" (Cours III, Notes de Dégallier, 12 Mai 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 190; Constantin, p. 303).

(وهكذا، مهما كانت طبيعة الرابط بين الكلمات المختلفة والمُبرَّرة (التي نستطيع بسهولة تشبيهها الواحدة بالأخرى، مثل Désir/ Désireux)؛ أو الاعتباطية (حيث يكون التشابه عشوائياً): يجب، قبل كلّ شيء، ولربط هذه الوحدات، إرساء علاقتها الداخلية، ومع ذلك الاعتباطية، بين المفهوم والصورة السمعية. وإلّا لما استطعنا حتى إدراك العلاقة من كلمةٍ إلى أخرى. علاقة اعتباطية إذاً، ولكن ضرورية: يا له من تناقض.

المخطوطات مهمة جداً في ما يتعلق بهذه النقطة. فهذه البراهين تُعيد طرح المسألة التي سيحاول إميل بنفنيست الإجابة عنها في مقالته الشهيرة "طبيعة الإشارة اللغوية" التي كتبها عام 1939، والتي تتناول هذا الموضوع. يجب إدراك أنه لم يكن بإمكانه، في ذلك الوقت، الاطّلاع على نصوص دو سوسور حول هذه المسألة. فنقد بنفنيست الأساسي، الذي شاطره إياه عدد كبير من اللغويين منذ ذلك الوقت، يتناول بالتحديد العلاقة الباطنية بين الصورة الإصغائية والمفهوم، أي الدالّ والمدلول:

"ليست العلاقة بين الدالّ والمدلول اعتباطية؛ على العكس من ذلك، إنها "ضرورية". فالمفهوم ("المدلول") ثور (Bœuf) هو بالضرورة مُطابق في ذهني للمجموعة الصوتية ("الدالّ") Böf. وكيف يكون الأمر غير ذلك؟ فالاثنان قد طُبِعا معاً في فكري؛ ويُذكِّر الواحد بالآخر في كلّ الأوقات. وهناك بينهما اتحادٌ وثيق لدرجة أنّ مفهوم Bœuf هو بمثابة الروح للصورة الإصغائية böf. لا يحتوي الذهن على أشكالٍ فارغة، أي على مفاهيم غير مسمّاة" (*Acta linguistica* I, 1939, *Problèmes de linguistique générale*, I, p. 52). يجب العودة إلى كامل برهنة بنفنيست، وإلى الدلائل التي استقاها من **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** لدو سوسور (1916). في أي حال، يسلِّم بنفنيست بالسِّمة "الضرورية" بين الدالّ والمدلول، في حين أن دو سوسور يؤكّد أن الواحد بالنسبة إلى الآخر "اعتباطي كلّياً".

ولكن، بصرف النظر عن هذا الأمر، هل هناك تناقض كبير بين بنفنيست ودو سوسور؟ أن يُضطر دو سوسور إلى المرور "أوّلاً" عبر العلاقة الباطنية التي تربط في كلّ مصطلح الصورة السمعية والمفهوم، ألا يدل هذا الأمر على وجود رابط حتمي بين الاثنين؟ هناك مقاطع أخرى تعرض هذه النقطة، كالمقطع التالي الذي لم يستطع بنفنيست، في الوقت الذي كان يكتب فيه مقالته، الاطلاع عليه: "إن العلاقة التي من خلالها يوقظ الصوت الفكرة في اللسانيات، والعكس صحيح، هي علاقة اعتباطية في أصلها الأول" (*Ecrits*, p. 250). "في أصلها الأول": مما يجعلنا نعتقد أنّ دو سوسور أحس أن ما هو غير قابل للانقسام لا يُمكنه أن يبقى اعتباطياً بالكامل؛ وبالتالي أنّ الدالّ والمدلول، وإن كانا في أصلهما، وفي المُطلق "اعتباطيين كلّياً"، وغريبين الواحد عن الآخر، هما متّصلان، "حتماً مرتبطان في ما يخصّ ذهننا" (*Ecrits*, p. 64).

يبدو اللسان إذاً وكأنه أساساً اعتباطي، إذ إنه ليس على صلةٍ بالأشياء، وهو مكوّن من عناصر غير متجانسة لدرجةٍ كبيرة، كما هي الأصوات والأفكار. ولكنه، في الوقت نفسه، "نتاج غير اعتباطي وغير حرّ لما سبق في هذا النوع": لأنه مرتبط بنظام هو نتاج التاريخ، ولا يمكن تغييره عمداً. وهذا تخفيف آخر للاعتباطية!

الفصل الرابع

اللسان ووَعي الأشخاص المتكلّمين

أولاً: "ترجمة الفكرة بالإشارة"

لا تنفك المخطوطات تشير في هذا الاتجاه: لم يكن دو سوسور يعتبر أن اللسان مجرد نظام، بل كان يفكّر باستمرار في تداخل الفكر في اللسان. هذا التداخل يظهر في البداية في شكل "تماثل"، وهو عمليّة تعبّر عن ترابط الأشكال في لسانٍ ما. هذه هي حال Venir/ Venirai (أتى/ سيأتي) وهي صيغة طفولية تم وضعها وفقاً للنموذج Punir/ Punirai (عاقب/ سيعاقِب) (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 160). فالتماثل عند دو سوسور "عملية" على مستوى التفكير: "ظاهرة التماثل، ظاهرة التغيّر الذكي" (Ibid.). يقع التماثل ضمن إطار علم النفس؛ في حين تقع التغيّرات الصوتية ضمن إطار علم وظائف الأعضاء. وكلاهما عاملٌ مهم في التطوّر: فـ "التغيّر المتواصل للّسان عبر الزمن" يتعلّق فعلياً بـ "عاملين مختلفين: أحدهما نفسي يتمحور حول "عملية التماثل"، والآخر آلي، وظائفي، يظهر من خلال التغيّرات الصوتية" (*Troisième conférence*

.*à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 166)

يُشدّد دو سوسور، منذ تلك الفترة، على عدّة تعابير للفكر في اللسان، ذاكراً بشكل خاص "الذهن". هناك بالفعل "عَقدٌ أساسي بين الذهن والإشارة" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 206). إذ للذهن خاصيّة غريبة، وهي أنه يتعلّق من تلقاء نفسه بإشارات، كهذا الخدش الصغير في الشجرة:

"عندما كنت أتنزّه، قمت بخدش على شجرة، من دون أن أقول شيئاً، بل لمجرد المتعة. الشخص الذي يُرافقني احتفظ بفكرة هذا الخدش، وليس هناك من شك في أنه، منذ تلك اللحظة، يربط فكرتين أو ثلاث بهذا الخدش، في حين أنني بنفسي لم يكن لديّ أيُّ نيّةٍ سوى الضحك عليه أو المرح" (*Ecrits*, p. 116).

ويمكن للذهن، إذا لم يتعلّق بشيءٍ بلا أهمية، أن يتعلّق أيضاً بإشارةٍ سلبية، بسبب "مقدرة الذهن على التعلق بمصطلح فارغ بحدّ ذاته" (Item 3316.1, *Ecrits*, p. 109). وحتى لو حوّلنا اللسان إلى مجرد نظام علامات؛ ما يصنع اللسان هي العلاقة التي يُنشئها الذهن بين هذه العلامات" (*Cours* I, Notes de Riedlinger, Janvier 1907, p. 39). وبالتالي، ليكون للإشارات وجود، يجب أنْ يدركها الذهن.

تظهر الإشارة شيئاً فشيئاً عند دو سوسور كأحد الأماكن التي يرتبط فيه البعد النفسي باللسان: "إذا شئنا، كلّ إشارة هي عبارة عن عمليةٍ على المستوى النفسي البسيط – لهذا السبب [هو] لا يلفت الانتباه" (*Ecrits*, p. 132). "بسيط": واضح لدرجة أنّ ترابط الشكل بمعنىً ما يمر من دون أن يثير الانتباه. بيد أنه يجب الإشارة إلى أنه لا يُمكن للإشارة أن

تتواجد من دون الدلالة: "من يقول "إشارة" يقول "دلالة"؛ ومن يقول "دلالة" يقول "إشارة"؛ اعتماد الإشارة (وحدها) كقاعدةٍ ليس فقط خاطئاً، ولكنه كذلك لا يعني أيّ شيء بتاتاً، إذ في اللحظة التي تفقد فيها الإشارة مجموع دلالاتها تصبح مجرّد صورة صوتية" (*Ecrits*, p. 44). "صورة صوتية": بمعنى أنه صوت ينقصه المعنى الذي يرتبط فيه عادة في لسانٍ ما. هذا ما يتعرّف إليه الأشخاص المتكلّمون أوّلاً: "نُسمّي شكلاً الصورة الصوتية المحدّدة >بالنسبة إلى وعي< للأشخاص المتكلّمين" (BPU, carton 17, IX; *Ecrits*, p. 49).

من المُمكن هنا ملاحظة أمرٍ لا ينفك يؤثر في ما وراء هذه الصيغ: العلاقة بين الإشارة والفكر، أي "التعبير عن الفكر بواسطة الإشارة" (*Ecrits*, p. 257). في الواقع، "إن الوجود الذي يُمكن أن نعزوه إلى الإشارة لا يكمن، مبدئياً، في أي مكان غير الرابط الذي يُقيمه الذهنُ بين هذه الإشارة والفكرة" (*Ecrits*, p. 54). إن ما يظهر هنا، في كلّ اللسان وفي كلّ لحظة، هو "العلاقة العامة بين الفكر والتعبير" (*Ecrits*, p. 85). على هذا المنهج التقليدي بالظاهر، سيتطوّر دو سوسور نحو مقاربةِ علم النفس ابتداءً من دراسة الألسنة وفهمها. وذلك على مرّ العديد من التغيّرات، كما يُشير إليه هذا المقطع المثير للاهتمام الذي يتناول الطريقة التي تقوم بها الألسنة بتقسيم العالم:

"تكون الانطباعات الأولى التي يتلقاها الذهن [...] في وضعٍ تخلق فيه العلاقات الأقلّ توقّعاً بين أشياء مختلفة تماماً، كما أنها تميل باستمرار، وبشكل خاص، إلى تقسيم أشياء مرتبطة في ما بينها بالكامل؛ وهكذا، فإن الانطباع الذي يعطيه شيء مادي ما، لا يملك بتاتاً، ولا في أي لحظة، القدرة على خلق فئة لغوية واحدة؛ - وبالتالي، ليس هناك

أبداً سوى مصطلحات سلبية يكون الشيء الجديد مضموماً في كلّ واحد منها، ولكن بشكل غير كامل، كما يكون في الوقت عينه مقسّماً فيه وموزعاً في مصطلحات متعددة" (*Ecrits*, p. 76).

إذاً، تُثير "الانطباعات" الأولى التي يتلقّاها الذهن علاقات غير متوقّعة بين أشياء مختلفة تماماً: وهذه مقاربة في غاية الحداثة وشبه ظاهراتية للعمليات التي تجري.

لكي يتمكن دو سوسور من كشف وضع الفكر في اللسان، رسَم خطاً فاصلًا بين المادي والنفسي: "هناك في اللسان جانبٌ مادي وجانبٌ نفسي" (*Ecrits*, p. 64)، وذلك من أجل الإشارة مباشرة إلى أنّ "الصوت والفكرة" هما "حتماً متّصلان بالنسبة إلى ذهننا" (Ibid.). فالمادي والنفسي متّصلان من وجهة نظر الذهن، كما من وجهة نظر التحليل اللغوي: "إذا كان اعتبار الصوت شيئاً ثانوياً ونسبياً في الكلمة، يبدو تناقضياً، ويمكننا قول الأمر نفسه بالنسبة إلى لفكرة التي تتعلّق بالكلمات، أي بالوحدات: فهي وحدها لا تُشكّل سوى ناحيةٍ واحدة من القيمة (وهي ناحية يتناولها علم النفس المَحْض!)" (*Cours* II R17, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 28). لإدراك اللسان، يجب إذاً محاولة ربط الجانبين، المادي والنفسي. وهذا ما يبدو مُمَيِّزاً، إذ إن الصورة الإصغائية وصورة الفكر يكوّنان "ارتباطاً نفسياً" يقع في "منطقة الإشارة (النفسي)" (*Ecrits*, p. 248). ويتعمق التحليل حتى العلاقة الداخلية التي تصل مكوّنَيّ الإشارة: "ترتبط الصورة الإصغائية بمفهوم. بيد أنّ الصورة الإصغائية ليست الصوت المادي، وإنما هي الأثرُ النفسي لهذا الصوت" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 28 Avril 1911, ms. 434/ 1, cahier VI, BPU, p. 185).

وهكذا يمتدّ اللسان على حقائق نفسية وصواتية، من العبث فصلهما في التحليل:

"إذا كان هناك حقيقة مسبقة لا يتطلب ترسيخها أيُّ شيءٍ سوى التفكير السليم، فذلك أنه إذا كانت هناك حقائق نفسية، وإذا كانت هناك حقائق صواتية، فإن أي واحدة من هاتين المجموعتين لن تتمكن منفصلة من أن تخلق أيَّ واقعةٍ لغوية ولو للحظةٍ واحدة" (*Ecrits*, p. 103).

والترابط بين هاتين المجموعتين هو الذي يخلق فعليّاً الواقعة اللغوية: "لكي تكون هناك واقعة لغوية، يتطلب الأمر وحدة المجموعتين، ولكنها وحدة من نوع خاص - من النوع الذي سيكون من العبث تماماً محاولة استكشاف سماته في لحظة واحدة، أو التكهّن بماهية هذه السمات" (Ibid.). وبشكل موازٍ للنعت "نفسي"، استعمل دو سوسور أيضاً "نفساني"، وهي كلمة لها وقعٌ عياديّ أكبر. حتى إنه يتكلّم، في ما يتعلّق باستعمال الفكر للإشارات الصوتية، على "النَّفْسَنة": "حول نَفْسَنة الإشارات الصوتية" (Item 3316.2, *Ecrits*, p. 109). تمرّ في اللسان بالفعل خيوطٌ يصلها الذهن بعضها ببعض:

"إن حقيقة وجود خيوط تصل في ما بينها عناصرَ لسانٍ ما، وإن كانت واقعة نفسية مهمة، ليست بحاجة إلى البرهنة تقريباً. وهذا بالتحديد ما يصنع اللسان" (*Ecrits*, p. 103).

ولا ننفك نربط أفكاراً شتى بأشياء ملموسة:

"لا أعرف أيَّ شيءٍ لا تُضاف إلى تسميته فكرة أو عدة أفكار، تُسمّى بالثانوية، ولكنها تكون في الجوهر بأهمية الفكرة الرئيسية

نفسها – سواء كان الشيء الذي نحن بصدده "الشمس" أو "الماء" أو "الشجرة" أو "المرأة" أو "النور"... إلخ." (*Ecrits*, p. 75).

يتجلّى هذا البعدُ النفسي للّسان بطرقٍ مختلفة. وأحد هذه التجلّيات الأشدّ إلحاحاً هي تجلي الوعي: "إنّ وجهة نظرنا الثابتة ستكون بقولنا إنّ الدلالة ليست الوحيدة من صُنع الوعي المَحْض، بل الإشارة أيضاً" (*Ecrits*, p. 19). فمن دون الوعي، ليس الشيء الخارجي، أو الخدش، أو الحرف "ب" أيَّ شيء: إنها لا تكوِّن إشارة لغوية. فالوعي، بل "الوعي المَحْض"، هو الذي يجعل اللسان حيّاً، وقابلاً للتأويل، وقابلاً بالتالي للتطوّر المُستمرّ. تُبيِّن المخطوطات كيف لا يمكن للسان أنْ يكون في نظر دو سوسور مجرد نظامٍ جبري ومن دون حياة.

يُمكننا بالتأكيد تحليلُ الإشارة بحدّ ذاتها. ولكن لا يُمكننا الاكتفاء بدراسة الإشارة بحد ذاتها بمعزل عن إشاراتٍ أخرى، وعن "إشارات محيطة" (*Ecrits*, p. 68). وللدخول فعلًا في دراسة اللسان، يجب "التصميم على الأخذ بعين الاعتبار الإشارات المحيطة التي هي وحدها تحدّد قيمة كلّ إشارة وحتى وجودها" (.Ibid). والذهاب إلى النهاية:

"أخذ هذا المحيط بعين الاعتبار فقط يعني بالتأكيد الانقطاع عن علم الأصوات، كما يعني الامتثال لدخول عالم الإشارات كأشياء ذات دلالة وموجودة في الذهن" (*Ecrits*, p. 68).

يجب إذاً العدول عن اعتماد علم الأصوات كطريقة المعالجة الوحيدة للسانيات، لأنه يتناول الجانب المادي للسان. كما يجب التصميم على الدخول بثبات إلى "عالم الإشارات" الذي لا يُمكن إدراكه إلّا إذا كان الوعي مُستخدماً فيه. في الواقع، لكي تُعدّ الإشارة

بمثابة إشارة، يجب إدراك أن الأمر يتعلق فعلاً بإشارة. أو أن P الذي هو p بالنسبة إلى شخص فرنسي هو r بالنسبة إلى شخص روسي... (*Cours* II R13, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 16).

العلاقة بين الإشارات والأفكار، بين اللسان والفكر، هي التي يجب على اللغوي المثابرة في تحليلها بشكلٍ خاص. ولكي يهتدي في عمله، للغويّ عند الشخص المتكلّم ما يُقابِل الوعي: إنه الشعور الذي يُكوّنه أو كان من الممكن أنْ يُكوّنه المتكلّم على اللسان. ولذلك، يجب على اللغوي حتماً المثابرة على فصل وجهة النظر التاريخية عن وجهة نظر حالةٍ معيّنة من اللسان: "الحالة التاريخية والحالة الواعية هما، في كلّ مكان، حالتان متعارضتان. إنهما صوتا الإشارة. ومن هنا صعوبة، ولكن كذلك حاجة، عدم الخلط بينهما في أيّ موضع وفي أيّ شيء" (Item 3322.2, *Ecrits*, p. 117). يجب على تحليل "الحالة الواعية" إذاً أن تؤدّي "من دون تردّدٍ إلى تجاهل كلّ الظروف الاشتقاقية أو الاستذكارية، التي هي غير موجودة في الوعي" (*Ecrits*, p. 68). هذا إذاً ما يمكن ملاحظته: قدرة الوعي على مَوْضعة الأشكال، وتحديدها، وربطها بعضها ببعض. وذلك، في "حالة" معيّنة من اللسان. وهنا تظهر "القيمة" من جديد لتُبيّن النقطة التي ينطبق عليها بشكل خاص بُعدُ اللسان النفسي، وذلك لأنه إذا لم تكن الإشارة إشارة إلّا بواسطة الوعي، فإنّ عمل هذا الأخير يقضي بإعطاء الإشارات قِيَماً، وبالتالي مَعانِي. وبما أنّ الوعي يمنح باستمرار قِيماً للأشكال، فإنه يظهر بمثابة المُفسِّر الأساسي للّسان.

بيد أنه يجب الحذر من التالي: اللسان موجود في الوقت نفسه من ناحية الفكر، ومن ناحية الأصوات. وما يشكّل وحدة هو "الفكرة

(*Cours* II R38, Notes de Riedlinger, 30 Novembre "الصوت -
1908, *CFS*, no. 15, p. 38). وهنا تجد اللسانيات "وحداتها النهائية":
الصوت من جهة، والفكرة من جهة أخرى، غير مُتجانسين، ولكنهما متّحِدان، مُحدَّدان ولكنهما متّصلان، مُنفصلان، ولكنهما مُوَحّدان. على شاكلة الصورة المذهلة لالتقاء الماء والهواء: "لا يُمكن للصوت والفكرة أنْ يتّحدا إلّا في هذه الوحدات. (مقارنة بين كتلتين عديمتي الشكل: الماء والهواء. إذا تغيّر الضغط الجوّيّ، يتقسّم سطح الماء إلى وحدات متتالية [...]. يُجسّد هذا التموّجُ الوحدة، أو، إذا جاز القول، التزاوج، بين الفكر والسلسلة الصوتية التي هي بحد ذاتها لا شكل لها. ويُنتِج اتّحادُهما شكلًا). وميدان اللسانيات هو الميدان الذي من الممكن تسميته، في معنى شامل، الميدان المشترك للمفاصل، للأعضاء الصغيرة التي يدرِك عبرها الفكر (القيمة ب) بواسطة الصوت" (Ibid.).
إن علامة الاستفهام التي دوّنها هنا الطالب بوشاردي تُبيِّن بأن الفكر، بتعلقه بالصوت، تتّخذ قيمته في اللسان. وبما أنّ الوعي يمنح باستمرار قِيماً للأشكال، فإنه يظهر بمثابة المُفسِّر الأساسي للّسان. في الواقع: "خارج هذه المفاصل، هذه الوحدات، نكون إما في مجال علم النفس المَحض (الفكر)، أو في مجال علم الأصوات (الصوت)" (Ibid.). تتكوّن عناصر لسان ما إذاً من فكرٍ ومن صوت، و"التسوية" التي تنشأ بين الفكر والصوت هي التي تُكوّن الوحدات (Ibid., p. 37). وخارج هذه الوحدات، هذه "المفاصل"، نقع إما في مجال علم النفس المَحض (الفكر)، أو في مجال علم الأصوات (الصوت). هذه هي إذاً إحدى نقاط التقاطع التي يعمل فيها الفكرُ في اللسان: على الحدود بين الأصوات والفكر، على ذلك التموّج الذي يشكل الحدود بين "محيطين"، بين "كتلتين عديمتي الشكل"، الهواء والماء، الفكر والإشارة (Ibid.). إن

"محيط الاختلافات" الذي يشكّله اللسان، ورغم السلبية المستخدمة في كلّ مكان، لا يتّخذ معنى إلّا بالنسبة إلى الفكر الذي يُفسِّر وحداته ويقسّمها ويكوّنها من جديد.

كيف من الممكن، انطلاقاً من هنا، تحديد اللسانيات؟ فالتحليل اللغوي، كما يتصوّره دو سوسور، لا يقوم بأي شيء سوى بتتبّع هذا التموّج لـ"السلسلة الصوتية" حتى "نقطة تقاطعها" مع الفكر: "إن الدور المميّز للغة إزاء الفكر ليس أنها وسيلة صوتية، مادية؛ وإنما هو خلقُ محيطٍ متوسّط <بين الفكر والصوت غ> تكون طبيعته بحيث تؤدّي التسوية بين الفكر والصوت لا محالة إلى وحدات خاصّة" (Ibid.). هذا هو الميدان الذي يجب على اللسانيات أنْ تأخذ مكاناً لها فيه لكي تتمكّن من التطوّر. جوابٌ مهم جداً أخذه غوتييه على الفور في تلك اللحظة من المحاضرة: "مجال اللسانيات هو ظواهر الحدود هذه" (*Cours* II R38, 30 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 38). وبما أن اللسان يعمل عند تقاطع الإشارات والفكر، فإن عمل اللسانيات أساساً يقضي بدراسة هذا "المحيط المتوسط بين الفكر والصوت"، و"ترابطهما" و"حدودهما" في آنٍ واحد (Ibid., p. 37). الخلاصة أنه يجب على اللسانيات الانصراف إلى "العقدة النفسية الموجودة بين الفكر والصوت" (*Ecrits*, p. 334). على هذا الحدّ الغامض تتمثّل في النهاية القيمة التي يمنحها الوعيُ للإشارات.

تظهر اللسانيات إذاً كعلمٍ يهتم بالقيمة. ولذلك – وهذه نقطة أساسية – اللسانيات علمٌ "يُمكن اختزاله، في نهاية المطاف، بعلم النفس" (*Ecrits*, p. 260). ولكنه رغم ذلك غير مماثل له "لا يُمكن للّسانيات أنْ تتلاشى في علم النفس والانحلال فيه، كما يدّعي فونت" (*Cours*

I, Notes de Riedlinger, 16 Janvier 1907, p. 12). من وجهة نظر البُعد النفسي، هناك بالفعل خطٌّ فاصل مهم بين العلوم الاجتماعية:

"قبل اللسانيات بكثير، كلّ العلوم الاجتماعية، أو على الأقل تلك التي تهتم بـ "القيمة"، كانت هي أيضاً قابلةً تماماً للاختزال في نهاية المطاف بعلم النفس؛ ولكن ذلك لا يمنع من أنْ يكون هناك خطٌّ فاصلٌ ضخم بين علم النفس العام وهذه العلوم؛ وأن كلّ واحدةٍ منها بحاجة إلى مفاهيم لم يكن علم النفس العام، وحتى الجمعيّ، يُزوّدها بها" (*Ecrits*, p. 260).

وهكذا، للّسانيات بُعدٌ نفسي لأنها تهتم بالقيمة: بلعبة الوعي مع الإشارات. وهذه اللعبة خاصة، كما هي خاصة قيمة عناصر لسان ما: فهي لا علاقة لها لا بالأشياء، لدرجة أنّ قاعدة اللسان لا توجد إلّا عبر وعي الأشخاص المتكلّمين، ولا توجد إلّا فيه.

في نظر دو سوسور، العوامل النفسية التي تتدخّل في اللسان مهمة جداً. في إحدى مخطوطاته الأخيرة، هناك رسالة أيلول/ سبتمبر من العام 1912 كتبها إلى شارل بالي: "لا شك أننا نتفق على معرفة أنّ أيَّ لسانيات هي نفسية إلى حدّ معيّن" (CFS, no 48, p. 132). هذا "الحد المعيّن" يُغيّر كلَّ شيء، ويُجبِر على إدخال هذا البُعد النفسي في تحليل الألسنة.

ثانياً: "وعي الشخص المُتكلِّم"

إن دور الوعي في اللسان، بالنسبة إلى دو سوسور، ليس مُجرّد مسلّمة. إنه مبدأ أساسي، إذ كيف من الممكن التعرّف إلى إشارةٍ ما إذا لم يُشارك الوعي في هذه العملية؟ يتعمّق التحليل شيئاً فشيئاً، فلا

يقف عند جَعْل "الذهن"، و"الوعي"، يتدخّلان، بل كذلك "الشخص المتكلّم" الذي يظهر في مخطوطات السنتين 1894-1895. يكتب دو سوسور:

"إن إنجاز هذه السنوات الأخيرة هو أنني تمكّنت أخيراً من أن أضَع، ليس فقط كلَّ ما هو لغة ولسان في مركزه الحقيقي، وبشكل حصري في الشخص المتكلّم، سواء بوصفه كائناً بشرياً أو كائناً اجتماعياً" (*Ecrits*, avant 1900, p. 130).

مرة أخرى، التفكير حول علم الصرف كدراسةٍ للأشكال المرتبطة بمعناها هو الذي يُرشد دو سوسور في هذا الاتجاه.

في الواقع، إذا نظرنا إلى الأشخاص المتكلّمين، نلاحظ أنهم يُدركون على الأقل أشكالاً: "الشكل هو رسم صوتي يكون محدّداً بالنسبة إلى وعي الأشخاص المتكلّمين، أي أنه موجود ومُحدد في آن معاً". "رسم صوتي"، أي التعرّف إلى صوتٍ معيّن في لسان ما، وهو ما يمكن للأشخاص المتكلّمين التوقف عنده. وهو ليس بحاجةٍ من أجل ذلك إلى أن يكون لديه "معنى محدد"؛ ولكنه يُحسّ كأنه شيء ما موجود" (*Ecrits*, p. 37). لن نقوم سوى تدريجياً بربط معنىً برسم صوتي، وفقاً لتدرّج ملحوظ يصل حتى "تَلازُم" الأصوات وسلسلات الأصوات المرتبطة بـ "الدلالات" (BPU, carton 17, IIIc; *Ecrits*, p. 25).

في الواقع، يبقى الشكلُ غيرَ واضح خارج المعنى الذي يمكن أن نعطيه إياه: ويكفي أن نأخذ كلمة مُختلقة، مثل Avaker. فمهما كانت الناحية التي نأخذها منها، لن نستطيع أن نجد فيها أيّ دلالة: "فالتقسيم

Ava-ker ليس له أي قيمة منطقية أو نفسية" (*Cours* I, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 98). بعكس المنهجية الشائعة في ذاك العصر، والتي تميل إلى اعتبار الأشكال المدروسة كتجريدات، يُشير دو سوسور بوضوح هنا إلى المبدأ الرئيسي في التحليل الصرفي: "وعي الشخص المتكلّم" (Ibid.). وكلّما عمّق التحليل، تطوّر من إدراك الشخص المتكلّم للكلمة إلى إدراكه للإشارة، لأنّ أحد العناصر التي يتناولها وعيُ الشخص المتكلّم هو الإشارة: "لا "يوجد" لُغويّاً سوى ما يُدركه الوعي، أي ما هو إشارة أو ما يصبح إشارة" (BPU, carton 17, VII, 1c; *Ecrits*, p. 45). هذا ما هو عليه الوجود لغوياً. ويزيل دو سوسور الشوائب من البرهنة في محاضراته، ولا سيّما عقب قيامه بتطوير مفهوم التطابق والوحدة اللغوية. لتقدير التطابقات والوحدات، يجب أنْ يكون هناك "معيار". غير أنّ "هذا المعيار موجود في كفاءة كلّ فرد: وما يشعر المرء به هو - إلى حد معيّن - الدلالة. ويمكن عندها القول إن الملموس الحقيقي الذي يصعب إدراكه في اللسان هو ما يشعر المرء به، أي ما يمكن أن يُعادل بدوره ما يلي: ما له معنى إلى درجة محددة" (*Cours II* R42, Notes de Riedlinger, 3 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 41). هنا، يدوّن الطالب غوتييه هذا التدرّج: "هناك درجات من الوعي ومن الدلالية". يأخذ دو سوسور مثال Ekwo*، وهو الشكل الهندي - الأوروبي الذي وُضع للتعبير عن اسم الحصان (الاسم اللاتيني هو Equus، "حصان"): "عندما يقول النحوي إنّ الجذر في Ekwos هو -Ekwo، هذا التقسيم هو تجريد يقوم به النحويون. وهذا واقعي، لأن اللاتينيين لم يكونوا يرون أن -Ekwo وحدة" (Ibid.). في الواقع، يُعاد بناء الشكل -Ekwo، من أجل االلغة الهندية - الأوروبية، ثم يُضاف إليه علامة الرفع (فاعل) s، في حين أنّ هذا التقسيم خاطئ بالنسبة إلى شخص لاتيني: فهذا

الأخير يستشفّ Equ-us بسبب التصريف Equ-um، Equ-i، Equ-o... إلخ. وكذلك أمر اللغة الفرنسية بالنسبة إلى اللغة اللاتينية: إذا أعطت الكلمة اللاتينية Cantorem الكلمة الفرنسية مغنّي (Chanteur)، كان على الشخص المتكلّم اللاتيني أن يقسّم Can-torem بسبب الفعل غنّى (Can-ere (Chanter)). وهذا التقسيم مستحيل في الفرنسية، إذ إنه قد يعطي Chaner* (!). يقوم الناطق باللغة الفرنسية إذاً بتقسيم Chant-eur نسبةً إلى Chanter. وهكذا، إذا قمنا بتحليل الوقائع خارج الحالات المحدّدة للسان، نصل إلى نتائج منافية للعقل: "نحن نطبق قواعد علم الصرف اللاتيني على أشكال اللغة اللاتينية الجديدة" (*Ecrits*, p. 193). ويلخّص دو سوسور قائلاً:

"بصفتي نحويّ، أنا أقوم بتقسيم Ek1wos إلى Ek1wo+s، أو Canere إلى Can+ere. ولكن في حياة اللغة، ما هو المقابل الحقيقي والملموس، ما هو الحكم، ما هي الظاهرة الإيجابية التي تعطي الحكم على هذا التحليل؟ بالطبع، الرومانيون والإغريق ليسوا الوحيدين الذين لم يتكلّموا قط سوى بكلمات جاهزة – أي بواسطة ما يشكل غرضاً تحليلياً – فهناك أيضاً الهنود – الأوروبيون ومن سبقوهم" (*Ecrits*, p. 195: *Cours II* R42, Notes de Riedlinger, 3 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 41).

هناك منظوران، وبالتالي إجراآن: يتكلّم الشخص المتكلّم على الأقل بكلماتٍ جاهزة، في حين أنّ اللغوي لا ينفك يُقسّمها. إن المرور بالشخص المتكلّم يهدف إذاً ليس فقط إلى الدخول بشكلٍ أفضل إلى الوقائع اللغوية، بل أيضاً إلى الحصول على معايير نرتكز عليها من أجل التصديق على التحليل.

يبدو من الواضح أنّ ما تعرّف عليه الشخص المتكلّم كلّياً هو الكلمة، وهي معلومة نفسية بامتياز. ولكن هناك، "ولسوء حظ اللسانيات"، عدة "طرق لتصوُّر الكلمة" (*Ecrits*, p. 82).

1- **الطريقة الأولى موجودة في المعجم: هناك من جهة الكلمة**، ومن جهة أخرى "معناها"، وكأنهما مختلفان بعضهما عن بعض، مثل "شيئين [...] مُزوّدين اصطناعياً بوجود" (Ibid.).

2- **الطريقة الثانية لتصوُّر** الكلمة هي بالتفكير أنّ "الكلمة دون شك موجودة خارجنا، ولكنّ معناها موجود فينا؛ وأنّ هناك شيئاً مادياً هو الكلمة، وشيئاً غير مادي، وروحياً، هو المعنى" (Ibid., p. 83).

3- وأخيراً، "تقضي **الطريقة الثالثة** بإدراك أنّ الكلمة كما معناها، لا وجود لهما خارج الوعي الذي نشكّله عنها، أو الذي نريد أنْ نكوّنه عنها في كلّ لحظة. إننا بعيدون أشد البعد هنا عن محاولة القيام بدراسة ميتافيزيقية" (Ibid., p. 83).

هذه مراقبة أقرب ما تكون إلى الوقائع، وبعيدة عن أي شرود. ولكن هذه الطريقة الأخيرة التي تبدو الأكثر تطابقاً مع الفكرة التي يُكوّنها دو سوسور عن الوعي في اللسان، لماذا هي موجودة أيضاً هنا لسوء حظ اللسانيات؟ إنها موجودة على الأقل للسبب التالي: "لا وجود للكلمة فعليّاً، ومهما كان المنظور الذي نأخذها منه، إلّا من خلال الحكم الذي تتلقاه من وقت إلى آخر على يد الأشخاص الذين يستعملونها" (*Ecrits*, p. 83). وهكذا، إن وجود كلمةٍ ما لا يمكن اعتباره لا ثابتاً ولا مقبولاً بالنسبة إلى الفرد وحده، إذ هناك حاجة إلى حكم الأشخاص الذين يستخدمونها: "هذا ما يجعلها تختلف عن تتابع أصوات ما، وتختلف

عن كلمة أخرى، حتى لو كانت هذه الأخيرة مكوّنة من التتابع نفسه للأصوات" (.Ibid). هناك، بالإضافة إلى ذلك، عمليات أخرى قيد العمل، ومن بينها – يا لها من مفاجأة – تغيّر الاختلافات إلى "وحدات إيجابية":

"بما أنه لا وجود لأيّ وحدة (من أي نوع أو من أي طبيعة يُمكن تخيّلها) ترتكز على شيءٍ آخر غير الاختلافات، فإن الوحدة في الواقع هي دائماً خيالية، ووحده الاختلاف موجود. بيد أننا مجبرون على العمل بواسطة وحدات إيجابية، تحت طائلة عدم التمكّن، منذ البداية، من التحكم بكمية الوقائع" (.Ibid).

النتيجة: "وهكذا، "مكان" الكلمة، المجال الذي تكتسب فيه حقيقةً لها، موجود فقط في "الذهن"، الذي هو أيضاً "المكان" الوحيد الذي يكون لها فيه معنى" (.Ibid). إذا كان الذهن يبدو بمثابة المكان الذي يحصل فيه فهم الكلمة، فإن الوعي يُكوِّن، في المخطوطات، المبدأ الفعّال، والديناميكي:

"يمكننا، بعد ذلك، التناقش لمعرفة ما إذا كان الوعي الذي نملكه عن "الكلمة" يختلف عن الوعي الذي نملكه عن معناها؛ تستهوينا فكرةُ اعتبار أنّ المسألة لا حلّ لها، وأنها مماثلة تماماً لمسألة معرفة ما إذا كان الوعي الذي نملكه عن "لونٍ" ما في لوحة يختلف عن الوعي الذي نملكه عن قيمته في اللوحة كلها: قد نُسمّي في هذه الحالة اللون "درجة اللون" والكلمة "تعبيراً" عن الفكرة، أو "مصطلحاً" ذا معنى، أو حتى "كلمة" بكلّ بساطة، فكلّ شيء يبدو مجموعاً في الكلمة "كلمة"؛ ولكن لا يوجد أيُّ فصلٍ إيجابي "بين فكرة الكلمة" و"فكرة الفكرة الموجودة في الكلمة" (.Ibid).

الكلمة إذاً واحدة: فهي تندمج في كلٍّ واحد، بالنسبة إلى الوعي. وسيقول دو سوسور في مكان آخر: تندمج في "إشارة واحدة".

إن الوعي الذي يشكّله الشخص المتكلّم عن الأشكال، عن الكلمات، عن الإشارات، والشعور الذي من الممكن تكوينه ثانية حولها، يؤدّيان إلى مسألةٍ أخرى، لا تنفكّ المخطوطات تطرحها باستمرار: في الوقائع اللغوية، ما الذي يُمكِننا اعتبارُه حقيقياً؟ في الواقع، بما أن كلّ شيء في اللسان هو اختلافات وتقابلات، يبدو أنّ لا شيء يظهر سوى قِيَم عابرة نسبية وسلبية. ولكنْ، إذا طرحنا السؤال بشكل مختلف: "هل هناك سوابق في اللغة الفرنسية؟ هذا لا يعني: هل كان هناك سوابق أو هل يُميّز النحويون سوابق، وإنما هل هناك سوابق موجودة في وعي الذين يستعملونها؟ بالتأكيد" (*Cours I*, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 99). والدليل على أنّ السوابق حقيقية، وموجودة في وعي الشخص المتكلّم هو أنها مستعملة، وخلّاقة، وحيّة: "ما هو الدليل المطلق والقاطع على أن السوابق حيّة؟ هذا الدليل لن يكون سوى الخلق القياسي؛ لأنه بإمكاني أن أكوّن كلمتي استقال من جديد (Redémissionner) وتأمّل من جديد (Recontempler) من دون أن أكون قد سمعتهما من قبل (انظر كلّ الـ re- التي توضع أمام الكلمات التي، وفقاً للمعجم، لا تقبلها!)، وهذا لن يحصل إلّا في الكلام من دون أن أفكّر، من دون أن أقصد قول Recontempler... إلخ، وبالتالي إن هذه السوابق هي حيّة بالفعل" (Ibid.).

يا لها من نتائج مهمة. فبالنسبة إلى المنهجية، يصبح "الجانب الثابت" أقل تجريداً: إنه "جانب اللسان الذي يشعر فيه كلّ شخص وكأنه في بيته، والذي يحسّ به مباشرة، أي الذي يتحكّم فيه". وهو يقابل، في

"نوع من المُناقضة"، "الجانب التاريخي" الذي لا يمكن لحسّنا اللغوي المباشر" أن يدركه، والذي يقع ضمن عمل النحوي (*Cours I*, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 44)، أو حتى، إذا تساءلنا عن الطريقة التي بواسطتها يمكن لظاهرةٍ كاللسان، وإن كانت مبنية على الاعتباطية، أن يكون لها وجود: بقدر ما لا يكون هناك علاقة بين الإشارة والشيء الذي تدل عليه، بين الكلمة والدلالة، بين الصوت والمعنى، فإن ما سيحصل في نهاية الأمر هو اللجوء إلى "الأشخاص المتكلّمين". ووعيهم هو ما يحتفظ بالواقع، بالملموس، بما هو حيّ في اللسان. وهذا يظهر بشكل أوضح في الحالة - وهي حالة على حدة نوعاً ما، كما يبيّنه دو سوسور - التي تكون فيها الكلمات ذات مرجع مرتكز على الأشياء، كما في المفردات التقنية أو العلمية. ونحن هنا بصدد "تسموية"، أي الطريقة في تسمية الأشياء بحضورها:

"إن التسموية بسيطة، فهي الحالة التي يكون فيها "عنصر ثالث" لا يُمكن إنكاره موجوداً في الترابط النفسي للسيمة، وهي الوعي بأن هذا العنصر ينطبق على كائنٍ خارجي مُحدَّد بذاته تحديداً يجعله يفلت من القاعدة العامة للإشارة - إذ هنا تكمن خاصية التسموية في كلّ السيميائيات" (*Ecrits*, p. 106).

هذه التسموية تُستثنى من القاعدة العادية لـ "السيمة" (بمعنى "إشاري" هنا)؛ فالاعتباطية قليلة فيها بسبب وجود الشيء، وهو "الكائن المحدد بحد ذاته بما فيه الكفاية"، والذي تدل عليه الإشارة.

إذاً، اللجوء إلى "الإحساس" ليس مجرد مسألةٍ تتعلّق بعلم النفس، بل هو أحد أدوات اللغوي. في الواقع، يجب على عمل اللغوي أن يسترشد بإحساس الشخص المتكلّم، وإلّا لضاع في التجريدات. وحتى

في ما يتعلق بالألسنة القديمة، من العبث معالجة كلماتٍ لا حياة فيها:

"قبل كلّ شيء، وقبل البدء بالتكلّم على التجريدات، يجب أنْ يكون هناك معيارٌ ثابت يتعلّق بما يُمكن أن نعدّه حقيقياً في علم الصرف. "المعيار": ما هو حقيقي هو ما يدركه الأشخاص المتكلّمون إلى درجةٍ ما" (*Notes sur la morphologie*, 1891-1894, *Ecrits*, p. 183, pour la datation, *Sources manuscrites*, p. 27).

يجب هنا الانتباه إلى التمييز الطفيف: "إلى درجةٍ ما". هذا التحديد مهم، فهو يدل على صعوبة تعريف دَوْر الوعي، إلّا بدرجات. ويؤكد دو سوسور ذلك باكراً، ولا سيّما في ما يتعلق بدور الإرادة في اللسان: "هناك العديد من الدرجات المعروفة، كما نعلم، في الإرادة الواعية أو اللاشعورية" (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, p. 159)؛ أو في ما يتعلق بـ "التغيّر القياسي"، الذي يجب تناوله "دائماً مع تذكّر أنّ مفهوم الوعي نسبيّ للغاية" (*Deuxième conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, p. 159). وهذا أمر على اللغوي أنْ يأخذه أيضاً بعين الاعتبار. يُعبّر "إحساس اللسان" إذاً ليس فقط عن الطريقة التي يُدرك فيها الأشخاصُ المتكلّمون اللسانَ، ولكنه كذلك مبدأ منهجي، والدليل الأساسي للُّغوي.

بطريقةٍ رائعة، يُمكن ملاحظةُ أنّ "الوعي"، في المخطوطات، يُستبدل هنا وهناك بـ "إحساس اللسان" (*Notes sur la morphologie*, 1891-1894, *Ecrits*, p. 195, datation: *Sources manuscrites*, p. 27). يعبّر "إحساس اللسان" ليس فقط عن الطريقة التي يُدرك فيها الأشخاص المتكلّمون اللسان، ولكن كذلك عن الطريقة التي يخلقونها بها، لدرجة أنّ وعي الأشخاص المتكلّمين ينخلط مع

الواقع في اللسانيات: "أُذكِّر: الواقع = واقع موجود في وعي الأشخاص المتكلّمين" (Ecrits, pp. 186-187). وعلى هذا الواقع يوضع ما هو ملموس: "في وعي الشخص المتكلّم، كلُّ شيءٍ ملموس" (Notes pour le cours III, printemps 1911, Ecrits, p. 327).

إحدى النتائج الأخرى لهذه الأهمية التي أولاها دو سوسور لوعي الشخص المتكلّم هي نتيجة الوضع الذي يُضطر إلى إعطائه إلى "الواقع الإصغائي" (Ecrits, p. 238, 249)، أي إلى الصَّوْت المَسموع، أكثر من الصَّوْت المَلفوظ: إلى "الصورة الإصغائية" أكثر من "الصورة الصوتية" التي تدلّ على العمل اللاشعوري للشخص المتكلّم. تعود الأولوية إلى الناحية الإصغائية، فهي التي يقوم الشخصُ المتكلّم فعلياً بتأويلها:

"إننا "نتكلّم" بقدر ما نسمع. نعم، يا سادتي، من دون شك، ولكننا لا نتكلّم أبداً إلّا وفقاً للانطباع الإصغائي ليس فقط الذي نتلقاه، بل الذي نتلقاه في ذهننا، وهو السيد الوحيد الذي يقرر ما ننفذه. فهو الذي يدير كلّ شيء، وهو الذي يكفي اعتبارُه لمعرفة أنه سيتم تنفيذه" (Ecrits, p. 247).

إن تحديد "الواقع" في اللسانيات من خلال جعل الشخص المتكلّم حافظاً له يسمح أيضاً بتحديد مساهمة علومٍ أخرى في اللسانيات، مثل "فقه اللغة، وعلم النفس، وعلم وظائف الأعضاء، وعلم الإناسة... إلخ"، وذلك لأننا إذا أردنا أن نستخرج منها ما يُمكن أن يساهم في اللسانيات، يجب، من أجل تعيين "مكانها الحقيقي في اللسان"، "اعتماد ما يبدو مهماً للإحساس" (Cours II R12, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, CFS, no. 15, p. 14).

بيد أن دو سوسور لا يكتفي بتأكيد السمة النفسية للّسان، وأهمية الوعي في تأويل الوقائع اللغوية، وبتحديد دور الأشخاص المتكلّمين. فعلى غرار الطبيب العيادي، يحاول دو سوسور جاهداً الدخول في وصف طرق العمل الذهنية، بأقرب ما يمكن من "الدماغ" (*Ecrits*, p. 212).

ثالثاً: "المحور النظمي" و"محور عائلة [الكلمات]"

يتعمّق دو سوسور أكثر في الوصف الدقيق للعمليات النفسية قيد العمل. تشكّل العمليات القياسية، هنا أيضاً، أحدَ خطوط التحليل. ويُشير دو سوسور في ما يتعلق بتطور الصيغة الفرنسية القديمة Je treuve إلى أجِد (Je trouve)، قياساً بـ وجدنا (Nous trouvons) إلى أنه: "يجب ملاحظة أنّ الشكل الذي يُولِّد، أي Je trouve، وقبل أنْ يُوضع، هو قبل كلّ شيء مبتغىً للردّ على فكرةٍ معيّنة تدور في رأسي، وهي: ضمير المتكلّم المفرد. يتم فقط التفكير بالشكلين ندفع: أدفع (Nous poussons: je pousse) <أو بالأحرى الشعور بهما بنصف–وعي>؛ ولكن وحده الشكل Je trouve يُحقَّق بالكلام" (*Cours I*, Notes de Riedlinger, début 1907, pp. 90-91). هناك إذاً لعبة بين "الأشكال الإيحائية" (Nous trouvons) و"الأشكال المُعَبَّر عنها" (Je treuve → je trouve). وتبقى الأشكال "الإيحائية"، التي تُؤدّي إلى شكلٍ جديد، في "الوعي الباطن، في أعماق الفكر" (Ibid.). ويذكر دو سوسور، بطريقةٍ مثيرة للاهتمام، درجاتٍ مختلفة من الوعي: البُعد "اللاشعوري"، "شِبه الواعي"، و"نصف الواعي"، و"العمل اللاشعوري"، و"النشاط اللاشعوري"، و"الترابطات، واعية أكانت أم لا"... إلخ. "الإبداعات" و"الابتكارات" لا تظهر إذاً من "العدم" (Ibid., p. 88).

إحدى الصيغ البسيطة التي يلجأ إليها دو سوسور هي صيغة "النسبية

الرابعة": Mission/ Missionnaire التي يمكن أن تؤدّي إلى Répres-sion/ Répressionnaire (Ibid., pp. 81, 88). أو الذهاب إلى أبعد من ذلك: "إذا أخذنا -Roul كنموذج لكلّ الجذور، يجب أن لا نكتب Roul + is، بل وضع Roul is؛ (+) لأنه، كالعادة، هناك تتابع، و(x) لأن تمايُل (Roulis) هو نتاج و-Roul و-is عاملاه: ليس لـ -roul، أيُّ قيمة إلّا لأنه موجود أمام is–، و is– ليس له قيمة إلّا بوجوده بعد -Roul" (Ibid., p. 104). وينتج ممّا سبق "ترتيبان". من جهةٍ، "ترتيب" الوحدات كما تتوالى في الكلام. ومن جهةٍ أخرى، "المجموعات الأساسية الموجودة ضمن إطار اللسان نفسه"، التي يمكن أن تخطر في الذهن معاً أو في آنٍ واحد (Ibid., pp. 93-94). ويُشار إلى هذه المجموعات بعلامة x، إذ يكون للشخص المتكلّم في هذه الحالة الخيار بإضافة is–، أو age–، أو ement–... إلخ. تتم الخيارات إذاً ليس من شكل إلى آخر، بل بين مجموعاتِ أشكال، ومن خلال "تقريب الأشكال: تُربط وحدة الكلمة مباشرة بشبيهاتها في مختلف المجموعات الممكنة (في مجموعتين على الأقل!) [...]، وذلك من مجموعة أولى ستكون:

I°	وثم من مجموعة أخرى	II°
رباعي الأقدام (Quadru-pes)		شقة بثلاث طوابق (Triplex)
Quadri-frons		بسيط (Simplex)
أربعون (-Qua dra-ginta)		مئة ضِعف (-Centu plex)

.(Ibid., p. 94)

هذه المقارنة بين الأشكال تؤدي إلى مقارنةِ مجموعاتٍ يكون الشكل والمعنى فيها مرتبطين: "يتمّ التقريب باسم الاتحاد بين شكل ومعنى، ولا يكون هذا الاتحاد سوى جزئيّ" (Ibid., p. 94). هناك عملية أخرى:

"2) تحديد القيمة. يقوم اللسان بتحديد أي جزء من الكلمة يبقى ثابتاً عندما تقوم بتغيير الشكل مع شبيهاته من المجموعتين (في المجموعة 1 الجزء الثابت هو -quadr، وفي المجموعة 2 هو plex–). ومن هنا تأتي إمكانية فهم الكلمة وعلى كلّ حال قيمتها الصحيحة" (Ibid., p. 94). "اللسان": أي هنا الأشخاص المتكلّمون. تتيح المقارنات التي تُجرى بأن تُحدَّد الثوابت والمتغيّرات، مما يسمح بتمييز التعديل التدريجي للقيمة. وكلّ مجموعة تتّصل في الوعي الباطني بمجموعةٍ أخرى أو بمجموعات أخرى:

"3) سيكون هناك تحليلٌ لاإرادي (بواسطة عمليةٍ شبه واعية) للمعطية الأولى، لأنها لا تتَّسِق مع مجموعةٍ واحدة وحسب، بل مع مجموعتين على الأقل" (Ibid., p. 95).

هذه المقارنات بين الأشكال تسمح بإدراك ما يتغيّر، وبالتالي بإدراك التباينات: "كلّ مقارنة بين ما يشبه بعضه بعضاً يتضمّن كذلك العلاقة بين الاختلافات. هذا هو ما يُكوّن العملية الخاصة بالنحوي نفسه؛ وسيتمكّن من استخراج المعنى من وحدة دُنيا كما يلي:

وحدة أ = وحدتان ثانويتان ب+ت

إبراق رباعي (Quadruplex) = (Quadr+plex) (المرجع نفسه).

وطالما هناك عناصر متغيّرة مرتبطة بكلّ وحدة ثابتة، تنشأ تحديداتٌ بين وحدةٍ ما والوحدات الثانوية التي يمكن أنْ تكون ملتصقةً بها: "يمكننا أنْ نرى كيف أنّ وحدة الكلمة هذه يُمكنها أنْ تؤدي إلى وحدات ثانوية: فإذا بقيت Cupidi-tatem = وحدة أ منعزلة، لن يكون لديها قيمة محددة، ولن يكون من الممكن تحليلها في وحدات ثانوية؛ والآلية لتحليلها هي نفسها كما ذكرنا سابقاً: يجب أن تكون هناك مقاربة بين عنصر ثابت وعنصر متغيّر" (.Ibid). ويمكننا هنا ملاحظة أن الترتيبين – ترتيب تتابع الأشكال في الكلمة أو في الجملة، وترتيب مقارنتها في الفكر مع مجموعاتٍ أخرى من الأشكال - لهما هذه الخاصّة التي تسمح بتحديد عناصر لسان ما. فضبط القيمة في النظام هو الذي يُعمل به تدريجياً. وإلّا لما كان من الممكن تحديد أي كلمة أو أي شكل أو أي عنصر، وبالتالي لن يكون من الممكن أن يُحدَّد موضعه أو أن تكون له دلالةً. وهكذا، بمقارنة Veri-tatem و-Vani-tatem وAlacri-tatem، يمكن استخراج tatem–. ولكن بمقارنتها بمجموعة أخرى، Pac-em وLeg-em، ليس tatem– الذي نستخرجه، بل -tat- (.Ibid). إن الوحدات و"الوحدات الثانوية" تترسّخ إذاً من خلال مجموعةٍ من المقارنات مع أشكالٍ أخرى مقرونة بوظائفها وبمعانيها. في الواقع: "معنى الكلمة مُحدَّد، لأنها مُحاطة بشبيهاتٍ لها تُظهِر المعنى الجزئي من خلال تزويد مجموعةٍ من الوحدات الجديدة التي هي دون الكلمة" (.Ibid).

وإعادة الوضع هذا للطريقة، وهي التي تكون فيها الأشكال مرتبطة في ما بينها عند الشخص المتكلّم، لها على الأقل نتيجتان. فهناك من جهةٍ النظر عن قرب في الآليات المستعملة من قبل الأشخاص المتكلّمين. ومن جهةٍ أخرى، هناك تحديد مكان عمل

النحوي. وعلى هذا الأخير، في الواقع، يستند إلى إعادة تكوين نشاط الشخص المتكلّم. وأحياناً، يُمثِّل نشاطُ الشخص المتكلّم هذا عند دو سوسور بـ "اللسان"، التي تُقدَّم في صورة كيان واعٍ وإدراكي نوعاً ما. ويؤدّي به الأمر إلى التكلّم على "وعي اللسان"؛ حتى إنه يدوّن أنّ "اللسان يُدرِك" (Ibid., pp. 96-97 et passim). كما أنه يكتب: "اللسان (أي الشخص المتكلّم)" (*Ecrits*, p. 39). والنحوي الذي تتكوَّن دراسته من اللسان، أي من الوقائع التي يُمكن رصدها في الألسنة والمبادئ التي تقع في أساسها، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الشخصَ المتكلّم، وأن يُحاول، بدءاً من هذا الأخير، جعلَ الظواهر المُبهمة ظَواهر مُدرَكة.

إن رصد الترابطات التي يستخدمها الشخصُ المتكلّم يؤدي إلى رصدٍ آخر هو رصد: "ترتيب الوحدات الثانوية في الكلمة"، وهو ترتيب يُستخرج من العناصر التي تُقارن على هذه الشاكلة. ويظهر "ترتيب العناصر وتسلسلها ومنظومتها" (*Cours I*, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 97) في الجملة كما في الكلمة. وهذا الترتيب خطّيّ، وهذا واقع تركيبي نادراً ما يُدرك لأنه من الوقائع الأكثر بديهية: "كلّ تركيب يرتقي إلى مبدأ أوّليّ لدرجة أنه يبدو من السخافة ذكره: وهو السمة الخطية للسان، أي استحالة أن يُلفظ في آن واحد عنصران من عناصر اللسان. وهذا ما يُؤدّي إلى أن يوجد في كلّ شكل ما تقدّم وما تأخّر" (المرجع نفسه). هذه "السمة الخطية" أساسية، فهي لا تظهر فقط في الكلام المُعبَّر عنه، بل كذلك في الذهن: "هذا مبدأ تفرضه الطبيعة نفسها للأشياء: لا يمكنني أنْ أتصوّر الكلمة إلّا >بواسطة خطّ واحد مكوّن من أجزاء متتالية<: *I-I-I-I-I-I-I*، في داخل الذهن كما >في مجال الكلام<" (Ibid.). وهذا متّصل بالزمن: "الشكل المعزول مرتبط

بالوقت، أي أنّ له بداية ونهاية: لا يمكن أن يكون لديّ عنصران مدموجان على النقطة نفسها من الخط (Signi-fer وFer-signum)" (Ibid.).

يوسِّع دو سوسور هذه البرهنة. فمن هذين "الترتيبين" اللذين تتم من خلالهما المقارنات "في قرارة نفس الأشخاص المتكلّمين"، يستخرج دي سوسور "تنظيمين": "أنا أرى أنه يوجد في المجالين ترتيبان يتوافقان مع نوعين من العلاقات: هناك من جهة تنظيم "الخطاب"، الذي هو <بالضرورة> تنظيم كلّ وحدة <في الجملة أو في الكلمة (Signi-fer)>، ومن ثم هناك تنظيم آخر، هو التنظيم "الحدْسيّ" الذي هو تنظيم الترابطات (مثل: Signifer وFero... إلخ.) التي ليست <ضمن النظام الخطي، إذ يستوعبها الذهن دفعة واحدة>" (Ibid.). وهكذا، يتقابل "تنظيم الخطاب"، وهو تنظيم تتابع عناصر في الكلمة أو الجملة، مع "التنظيم الحدسي"، وهو محور العلاقات بين عناصر اللسان التي تعمل لدى الشخص المتكلّم قبل أنْ تتحقق في الكلام (Ibid., p. 98)

يُكمل دو سوسور تحليل تنظيم الخطاب بربط علم الصرف بعلم تركيب الكلام: "يرتبط بهذا المبدأ تنظيمٌ كامل من العلاقات التي ينتمي معظمها إلى علم تركيب الكلام. هذا التنظيم، يقوم اللسان بتجريده بالتحليل، كما يقوم بتجريد الوحدات نفسها؛ [...]، كما أن إدراك الشكل لا يتم بتاتاً خارج معناه. هذه المسألة التي لا مفرّ منها متصلة أشد الاتصال بتقدير أشياء مثل الجذور والتوابع... إلخ." (Ibid.). وهكذا، يفضي وصف الآليات المختلفة إلى فرضيةٍ أن لا وجود للشكل من دون المعنى الذي أُعطي إليه. لتنظيم الخطاب والتنظيم الحدسي دورٌ يقومان به معاً، في آنٍ واحد وفي كلٍّ لحظة. ويعود دو سوسور إلى هذه النقطة في "المحاضرة الثانية": الأمر مماثل "في الجملة: ماذا يقول لكم؟ Que)

(vous dit-il?: في الوقت الذي نقول فيه ?Que vous dit-il نحن نقوم بتغيير عنصرٍ واحد في النموذج العام الذي لدينا في ذهننا:

له (lui)

لي (me)

يقول؟ (dit-il?) ماذا (que)

لكم (vous)

لنا (غ) (nous)

وهكذا، فإن التجميعين، تجميع من حيث المكان وتجميع في الذهن (وفقاً لعائلات الكلمات)، يعملان: ويتعلق عملهما بإزالة كلّ ما لا يؤدي إلى التباين المطلوب. وهذا الأمر يمتد على المدى الذي نرغب فيه، وفي الاتجاهين: وستظل القيمة دائماً نتيجةً للتجميع وفقاً لعائلات الكلمات وللتجميع النظمي في الوقت عينه" (*Cours II* R95, Notes de Riedlinger, 11 Janvier 1909, *CFS*, no. 15, p.83). هذه هي النقطة التي يتجه إليها التحليل: نحو القيمة التي وُضِعت هنا عند التقاء التنظيم الحدسي وتنظيم الخطاب. ويأخذ دو سوسور مثال "صوت": "إن القيمة الممكنة لـ m (م) ستنتج من جهة عن التقابل الداخلي مع كلّ العناصر التي تنتمي إلى التنظيم نفسه (مثلاً *l* (ل)، n (ن) ... إلخ). في نظامٍ مغلق، أي في لسانٍ معيّن [...]

n

amna

l

ولكن، هناك طريقة أخرى لاكتساب قيمة، وهو اكتساب القيمة على المحور النظمي. ويتدخل هنا في الحال أمرٌ ما مكاني، أي بالنسبة إلى m في amna، أن يكون موجوداً بين a وn. إنهما هذان التقابلان الدائمان: وفقاً للتركيب النظمي، ووفقاً لكلّ ما يختلف، أي ما لا نُعبّر عنه في الحديث، ولكن كان بإمكاننا أن نُعبِّر عنه – على هذين التقابلين – سواء كان هناك تشابه مع شيءٍ آخر أو اختلاف عنه – وفقاً لكلّ ذلك ترتكز آلية حالةٍ ما من اللسان" (*Cours II* R95, Notes de Gautier et Riedlinger, 11 Janvier 1909, CFS, no. 15, p. 83-84). هذا وصف ملموس جداً، وهو يُظهر الطريقة التي يمكن من خلالها التعبيرُ عن "آلية حالةٍ ما من اللسان". ونلاحظ هنا، بالإضافة إلى ذلك، أحد أول ظهورٍ مؤرَّخ عند دو سوسور لمصطلح "تركيب نظمي": وهو عبارة عن مجموعةٍ من الوحدات الوثيقة الارتباط ببعضها البعض. وهو يتصوّر، من جهة أخرى، هذا النوع من التجميع من منظورٍ أكثر عمومية هو "النظمية"، أي العملية المتواصلة للتجميع في تركيبات نظمية (*Cours II* R97, Notes de Riedlinger, 14 Janvier 1909, CFS, no. 15, p. 86). ويقع هذا التجميع على نطاق "وقائع تركيب الجملة" (Ibid.)، وكذلك على نطاق اتحاد الوحدات في الكلمات المركبة. تحتل "النظمية" إذاً نطاقاً واسعاً.

إذا بقينا ضمن نطاق الكلمة، يكون وضع قيمتها كما يأتي: "إن قيمة كلمةٍ ما لن تكون محددة أبداً إلّا من خلال مشاركة الكلمات المتواجدة معها والتي تحدّها؛ >أو للتشديد أكثر على التناقض الذي بيّناه< إن ما في الكلمة لا يُحدّد بتاتاً إلّا بمشاركة ما هو موجود حولها (وما يوجد في الكلمة هو القيمة) – حولها من حيث التركيب النظمي أو حولها ترابطياً" (*Cours III*, Notes de Constantin, 30 Juin 1911, pp. 359-360).

كلّما تعمّق دو سوسور في وصف الآليات عند الشخص المتكلّم، اتّضحت المصطلحات: يُستبْدل "تنظيم الخطاب" في Cours II (1908-1909)) بـ "التجميع النظمي"؛ و"التنظيم الحدسي" بـ "التجميع وفقاً لعائلات الكلمات". ويظهر الواحد والآخر على محور أفقي ومحور عمودي. في ما يتعلق بالمحور الأفقي، يُشير "التركيب النظمي" في آنٍ واحد إلى الترابط الخطي لعناصر في السلسلة الخطابية، وإلى نتيجة هذا الترابط:

"نطلق اسم "تركيب نظمي" على الكلام الفعلي،

- أو على تركيب عناصر موجودة في قسم من الكلام الحقيقي،

- أو على النظام الذي ترتبط فيه العناصر في ما بينها من حيث تتابع بعضها بعضاً وتلاحقها" (*Ecrits*, p. 61).

التركيب النظمي هو إذاً تركيبة تتمّ في الكلام، أو الطريقة التي تم بها جمع العناصر في سلسلة الكلام. وهذا ما يؤدي حتماً إلى تحقيق العناصر المستعملة وفقاً لترتيب خطي، مع "التتابع والتلاحق". هنا يظهر "التركيب النظمي"، كما يظهر المحور الأفقي الذي تتشكل عليه تجميعات العناصر في الكلام، أي "المحور النظمي" (*Cours II* R96, Notes de Riedlinger, 14 Janvier 1909, CFS, no. 15, p. 85). ولكن لا يظهر في المخطوطات المصطلح الحديث "محور استبدالي" – أي المحور العمودي الذي تتم عليه "التجميعات وفقاً لأصل الكلمات" في الفكر".

تُبيّن المحاضراتُ الأخيرة هذا الأمر بالتحديد: "هناك في البداية التناسق النظمي ومجال العلاقات النظمية" (Notes de Constan-

tin, 27 Juin 1911, p. 351). "تناسق نظمي" يتصل فيه "ثانياً التناسق الترابطي". بواسطة الترابط النفسي مع مصطلحاتٍ أخرى موجودة في اللسان" (Ibid., p. 352). تظهر هذه الترابطات بطرقٍ مختلفة، كما هي حال تعليم (Enseignement) والكلمات التي من العائلة نفسها: إن كلمةً مثل Enseignement ستستدعي إلى الذهن، لاشعورياً، وعلى وجه الخصوص، فكرةَ مجموعةِ كلماتٍ أخرى لديها من ناحية، أو من أخرى شيء مشترك معها من ناحية أخرى. ويمكن أن يكون هناك عدة أشياء مشتركة من نواحٍ مختلفة. فعلى سبيل المثال سنجد Enseignement ضمن مجموعةٍ ترابطية تتضمن:

تعليم (Enseignement)

علّم (Enseigner)

لوحة إعلانات (Enseigne)... إلخ.

هناك شيء مشترك في الفكرة التي تُعبِّر عنها وشيء مشترك في الصورة الإصغائية. الدالّ والمدلول يُشكّلان معاً هذه المجموعة الترابطية" (Ibid., pp. 352-353). الدلائل والمدلولات هنا متقاربة. ولكن بإمكان إحدى الوحدات أن تؤدي إلى مقارنة ممكنة أخرى:

" تعليم (Enseignement)

تسلُّح (Armement)

منتوج (Rendement)" (Ibid., p. 353).

وأن يتعلّق الأمر بـ "أسماء" يوجِّه نحو مجموعة أخرى (Ibid.)، أو من الممكن حتى أن تحصل المُقارنة ابتداءً من "مجموعةٍ ترابطية ترتكز

على المدلول:

"تعليم (Enseignement)

توجيه (Instruction)

تعلُّم (Apprentissage)

تربية (Education)" (Ibid.).

لا بل حتى من الممكن أن تحصل المقارنة على أساس "مطابقةٍ بسيطة في الصور السمعية"، إذ يمكن تقريبُ الكلمة الألمانية Blau (أزرق (Bleu)) من Durchbläuen وDurchbleuen (ضَرَبَ -Ros ser)) (Ibid.). ويخلص دو سوسور إلى استنتاج ما يلي: "وهكذا هناك مجموعةُ ترابطاتٍ حتمية تكون تارةً وفقاً للمطابقة المزدوجة للمعنى والشكل، وتارةً أخرى وفقاً للشكل >أو المعنى<. ويُمكن اعتبارُ أنّ هذه التنسيقات موجودة فقط في العقل، كما الكلمات نفسها موجودة فيه". يُدرك العقل إذاً كلَّ أنواع العلاقات. وها هو عمل اللغوي: "ما يوجد حول الكلمة تجري دراستُه على يد اللغوي، تارةً ضمن المجال النظمي، وتارةً ضمن المجال الترابطي".

ما يوجد حول الكلمة من حيث التركيب النظمي هو ما يأتي قبلها أو بعدها، أي السياق، في حين أنّ ما يتواجد حولها ترابطياً لا يأتي في أيّ سياق، بل يأتي من الوعي >أي أنه يرتبط برابط من الوعي، وليس من فكرة المكان<.

من الممكن تمييز محيط كلمةٍ ما من حيث التركيب النظمي، ومن حيث الترابط. >إذا وُضعت الكلمة في تركيب نظمي، فإنها تعمل

بموجب أن لديها بداية ونهاية، وبموجب ما على الكلمات الأخرى التي تأتي قبلها وبعدها أنْ تكون<. البداية والنهاية لا تتدخلان إذا ما وُضعتا في مجموعةٍ ترابطية. يُمكننا القول: الجمع حضوراً والجمع غياباً" (Ibid., p. 354). يشكّل الحضور والغياب لعبة اللسان والقيمة. إنها إحدى صيغ دو سوسور الأخيرة حول هذه النقطة، والتي تُضاف إلى صيغ "التجميع النظمي"/ "التجميع وفقاً لعائلات الكلمة"؛ "تنسيق نظمي"/ "تنسيق ترابطي". كما أنه فكّر أيضاً أن يستعمل - بالإضافة إلى "ترتيب" (*Cours* I, Notes de Riedlinger, 1907, p. 98) – لَفظَ "نظام" للدلالة على المحورين اللذين ينتظّم عليهما هذان "التجميعان":

"أي نوع من العناصر [...] يخضع بطبيعته للتواجد ضمن نظامين: النظام الذي يُصبح فيه مُحدَّداً وفقاً لما يتبع وما يسبق، والنظام الذي هو فيه مُحدَّد وفقاً لـ[ ]" (*Ecrits*, p. 62).

من الممكن استعادة تكملة هذه الجملة بواسطة مقطعٍ آخر، يُقابل فيه دو سوسور "نظام" "التركيب النظمي"، ما يُسميه "المُوازاتية":

"المُوازاتية أو الكلام المحتمل، أو مجموعةٌ من العناصر يدركها الذهن ويربط في ما بينها، أو نظام يعيش فيه عنصرٌ ما حياةً مجرّدة وسط عناصر مُحتملة أخرى" (*Ecrits*, Décembre 1891, p. 61).

في ذلك الوقت، كان "الذهن" لا يزال يظهر على أنه تلك القدرة على ربط العناصر. هذا "الكلام المحتمل" أساسي هنا، ويشكّل مقدّماتٍ للبرهنة التي سيفصّلها في ما بعد في المخطوطات: إنه الكلامِ الذي يجعله نظامُ اللسان مُمكناً، والذي يمكن للشخص المتكلّم أنْ يُحقّقه في الخطاب بكلامٍ فعليّ.

وهكذا، يُشكّل "الترتيب الحدسي" و"الترتيب الخطابي" تميزاً مهماً، فهذا التميز يُعلّل العمليات المستخدمة عند الشخص المتكلّم. وتستأنف اللسانيات استعمال هذه البرهنة في التمييز بين "المحور الاستبدالي" (المحور العمودي للوحدات التي من الممكن استعمالها في وقتٍ معيّن من الخطاب) و"المحور النظمي" (المحور الأفقي لتتابع الوحدات المستعملة فعلاً). تظهر "النظمية" كعملية أساسية لفهم الألسنة، ولا سيما من وجهة نظر المنطق وعلم الصرف وعلم تركيب الجمل.

ولكن مسألة المحورين تطرح أسئلةً أخرى. من بينها – خصوصاً – معرفة كيفية التميز في الوقائع اللغوية بين ما هو فرديّ وما هو اجتماعيّ.

الفصل الخامس

واقع اللسان اجتماعي، قبل أيّ شيء آخر

أولًا: "اللسان اجتماعي، أو لا وجود له"

ليس من الممكن إلا أن نُلاحظ أن مقاربة دو سوسور للسان نفسية على الأخص، إذ يبقى "الفرد" محور التحليل عنده. فهو الذي يشكّل ركيزة ما يبرهنه، لأنه لا يُمكن مراقبة اللسان إلّا من خلاله. وهذا أيضاً أحد السبل التي اتبعها دو سوسور لتناول البُعد الاجتماعي للسان.

يذكر دو سوسور، ابتداءً من **المحاضرات في جامعة جينيف** (*Conférences à l'université de Genève*) (1891) بعض جوانب الطبيعة الاجتماعية للّسان. أحد المبادئ الموجِّهة وهو أنّ اللغة واللسان ليسا بشيئين طبيعيين، أي أنهما لا يقدّمان أيّ شيء يمكن مقارنته مقارنة مفيدة مع الجسم الحيّ. ويأتي التشديد على أنّ اللسانيات "علم تاريخي" ليؤكّد أنّ اللسانيات لا يمكنها أن تكون علماً طبيعياً قد يراقب الألسنة على طريقة مراقبة أجسام تعيش في الطبيعة (*Première conférence à l'université de Genève*, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 146 sq.). ولكن هذه السمة ليست "حاسمة وحدها لتصنيف علم اللغة ضمن

العلوم التاريخية"، ذلك لأن "للأرض مثلاً تاريخاً تحكيه الجيولوجيا، وهذا لا يعني أنّ الجيولوجيا علمٌ تاريخي، على الأقل بالمعنى الضيق والمُحدَّد الذي نعطيه لهذا المصطلح. ما هو إذاً الشرط الثاني الذي تنطوي عليه كلمة "علم تاريخي"؟ الشرط هو أنْ يكون الشيء الذي يشكّل مادة التاريخ - مثلاً الفن أو الديانة أو اللباس... إلخ - مُعبِّراً، بطريقةٍ ما، عن أعمالٍ إنسانية، تتحكم فيها الإرادة والعقل الإنسانيان - والتي يجب أن تكون مثيرة للاهتمام ليس لدى الفرد وحسب، بل لدى الجماعة أيضاً" (Première conférence à l'université de Genève, Novembre 1891, *Ecrits*, p. 150).

هذا ما يجعل اللسانيات بالفعل علماً تاريخياً: لأنها تنطبق على "أعمال إنسانية" تتعلّق بـ "الفرد" وبـ "الجماعة".

في هذا الاتجاه، يظهر مفهومٌ آخر في "مدوّنات لمقالة عن ويتني" (1894): وهو مفهوم اللسان كـ "مؤسَّسة". هذا المفهوم الذي لا يوجد في الكتابات السابقة يظهر بشكل خاص تحت تأثير ويتني. يجب ربطه، في مدوّنات ذلك الوقت، بمفهومي "العقد" و"الاصطلاح". إذا كان هناك "عقد"، فهو بين الذهن والإشارة: هناك "عقد أساسي بين الذهن والإشارة" (Ibid., p. 206). وهنا يتدخل "الذهن"، وهو ليس بالأمر النادر في هذه المخطوطات: يجب أنْ ندرك هنا أنه لا يُمكن فهمُ الإشارة، أو حتى التعرّف إليها بأنها إشارة إذا لم يتعلّق الذهن بها. أما مفهوم "الاصطلاح"، فهو مذكور بشكلٍ خاص في المُقارنة بين اللسان والشطرنج: "اللسان" يفلت من "القوى التاريخية بموجب مَعطية أساسية لا يُمكن التحكّم فيها، وهي في الشطرنج الاصطلاح الأوّلي الذي يعود إلى الظهور بعد كلّ نقلة حجر، وفي اللسان هي العمل المحتوم بالكامل

للإشارات إزاء الذهن، الذي يتم من تلقاء نفسه بعد كلّ حدث، بعد كلّ نقلة حجر" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 207).

وهكذا، يجب تخيُّل، كما في لعبة الشطرنج، أنه في كلّ مرة نستعمل فيها اللسان، يكون هناك اتفاقٌ أوّلي يربط الذهن بالإشارات، ويُحدِّد بالتالي قواعد الاستعمال.

منذ هذه اللحظة يتوقّف دو سوسور بشكل خاص عند مسألة المؤسسة: من بين كلّ المؤسسات الإنسانية، أيُّ نوعٍ من المؤسسات هو اللسان؟ لا يأتي الجواب على الفور، إذ يتبيّن أن اللّسان منفصل عن المؤسسات الأخرى. وذلك لسبب جليّ وغير متوقع في الوقت نفسه:

"المؤسسات الأخرى مبنية فعلياً كلُّها (بدرجات مختلفة) على العلاقات "الطبيعية" للأشياء، وعلى تلاؤم بين [ ] كمبدأ أخير. على سبيل المثال، "حق" قوم، أو النظام السياسي، أو حتى موضة اللباس، حتى الموضة الأكثر كيفيّة التي تُحدِّد لباسنا، والتي لا يُمكنها أن تبتعد ولو للحظة عن معطيات [قياسات] جسم الإنسان. وينتج من ذلك أنّ كلّ التغيرات، وكلّ الابتكارات... تظلّ متعلقة بالمبدأ الأول الفاعل ضمن هذا المجال نفسه، وهذا المبدأ ليس موجوداً في أي مكان آخر غير أعماق النفس البشرية" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 211).

هذا ما يختلف به اللسان عن المؤسسات الأخرى: ليس له أيُّ علاقة طبيعية بالأشياء. وهنا يرتسم المفهوم الذي سيطوّره دو سوسور تحت اسم "الاعتباطية". وبإمكاننا أنْ ندرك أحد التأملات التي انبثقت

منها: من التفكير حول موقع اللسان كمؤسسة بين المؤسسات الإنسانية.

في نظر دو سوسور، تحتفظ المؤسسات الإنسانية المختلفة بعلاقةٍ طبيعية مع الأشياء، كاللباس والموضة على سبيل المثال:

"سواء تعلّق الأمر باللباس [...]، إنها دائماً العلاقة الطبيعية للأشياء التي تنتصر بعد شذوذ ما، والتي تبقى عبر الزمن الوحدة المُوجِّهة التي تبقى القاعدة خلال كلّ التغيّرات" (Ibid., p. 214).

الزواج كذلك يبدو عالقاً في علاقات طبيعية:

"إن مؤسسة الزواج وفقاً للشكل الأحاديّ، الزوجة هي على الأغلب منطقية أكثر من مؤسسة الزواج، وفقاً للشكل المتعدّد الزوجات. ويمكن مناقشة هذه الفكرة فلسفياً. ولكن مؤسسة إشارةٍ ما، مثلاً σ أو s للدلالة على الصوت s، أو Cow أو Vacca (بقرة) للدلالة على فكرة "بقرة"، مبنية على اللامنطق بحدّ ذاته؛ أي أنه لا يوجد هنا أي سببٍ يرتكز على طبيعة الأشياء وعلى تَلاؤمها ويتدخل في أي وقت كان" (Ibid., p. 214).

على العكس من ذلك، لا تكون الإشارة والكتابة، وكذلك اللغة بشكلٍ عام، متصلة بالأشياء بواسطة رابط طبيعي:

"لكن اللغة والكتابة ليستا مرتكزتين على علاقةٍ طبيعية للأشياء. ليس هناك أيُّ علاقةٍ في أي لحظة كانت بين صوت صَفيري ما وشكل الحرف s، وكذلك لا تجد كلمة (Cow) صعوبة أكبر من كلمة (Vacca) للدلالة على البقرة" (Ibid., p. 211).

أما بالنسبة إلى المؤسسات الإنسانية الأخرى، "فإنّ العلاقة

الطبيعية للأشياء هي التي تغلب" (Ibid., p. 214). وهناك فارق كبير آخر أيضاً بين اللسان والمؤسسات الأخرى: وهو أنه ليس للمنطق أي مشاركة في اللسان:

"لما كان غياب التوافق منذ المبدأ [...] هو أمر "أساسي"، وليس أمراً يتضمن أيّ قدر من الفروقات البسيطة، فإن ذلك يؤدّي بالنتيجة إلى واقع أنّ اللغة لا تتضمنّه أيٌّ قاعدة إنسانية، قاعدة يُصحِّحها، وبشكل متواصل، العقل البشري أو يتحكم فيها، أو قاعدة قابلة لأن يُصحِّحها العقل البشري أو لأن يتحكم فيها. ذلك أنّ العقل هو الذي يتحكّم بالمؤسسات الأخرى" (*Notes pour un article sur Whitney*, No-vembre 1894, *Ecrits*, p. 214).

هذا "اللامنطق بحدّ ذاته"، الذي يُحدّد العلاقة بين الإشارة والشيء الذي تدلّ عليه، يزداد قوّةً بفعل أن العقل لا يمكن له أن يقوم بتصحيح اللغة أو بالتحكم فيه. وكان دو سوسور قد شدّد على ذلك منذ محاضرته الأولى في العام 1891 حين ذكر دور الإرادة. فقد سأل الحاضرين إذا كان بإمكان "الوقائع اللغوية" أنْ "تُعتَبر نتيجةً لأفعال إرادتنا". وأجاب: "إن الفعل اللغوي، إذا أمكنني تسميته بهذا الإسم، لديه هذه السمة [بأنه] الأقل تفكيراً والأقل تعمّداً، بالإضافة إلى كونه في الوقت نفسه الأكثر موضوعيةً بين الأفعال" (*Première conférence à l'université de Genève*, *Ecrits*, p. 150). يظهر اللسان إذاً بطريقةٍ فريدة من نوعها: فهو يتميز من سائر المؤسسات بكونه يظهر ككلٍّ كبير ومجهول وغير مخلوق، وموروث، ولا تتحكم فيه إرادة الفرد.

انطلاقاً من المقارنة بمؤسسات أخرى، يؤكد دو سوسور بحزم: "اللغة مؤسسة بحتة" (*Notes pour un article sur Whitney*, No-

vembre 1894, *Ecrits*, p. 211). "بحتة": أي ليس لها أيُّ علاقةٍ طبيعية مع الأشياء، أو أنها إنسانية بحتة. ويُشدِّد دو سوسور على ذلك: "مؤسسة "لا مثيل لها"" (Ibid.). ويقود اعتبار أن اللغة لا مثيل لها من بين المؤسسات الأخرى إلى طريق دراسة اللغة والطبيعة الخاصة للسان. ومن جديد يجب التمييز هنا بين "اللغة"، كمَلَكة طبيعية لدى الإنسان؛ و"اللسان"، أي تجلي هذه الملكة في مجتمعٍ معيّن. يُشير دي سوسور في مدوّنة مخطوطةٍ لا يمكن تحديد تاريخها:

"اللسان واقعٌ إجتماعي. إن الفرد، المُعَدّ لأن يتكلّم، لن يتمكن من استعمال جهازه إلّا من خلال المجتمع المحيط به، هذا بالإضافة إلى كونه لا يشعر بأيِّ حاجةٍ لاستعماله إلّا في علاقاته معه. إنه مرتبط كامل الارتباط بهذا المجتمع" (*Ecrits*, p. 178).

سيُصبح بعض هذه الجوانب أكثر تحديداً في محاضرات اللسانيات العامة. في الواقع، إذا "تناولنا اللغة من الجانب الاجتماعي، والجماعي"، يجب التكلّم على "لسان"، وليس على "لغة (وهو اللسان عند الفرد)". "لا وجود" للسان "إلّا من خلال الكائنات الملموسة والجماعات". وبالتالي، من المؤكد أنّ اللسان "مؤسسةٌ اجتماعية" (*Cours I*, Notes de Riedlinger, Janvier 1907, p. 43). وبما أنها مؤسسة لا تُقارَن بأي مؤسسةٍ أخرى، فإنه لا يُمكن مبدئياً موضعتها بشكلٍ واضح بين المؤسسات الأخرى.

وما يبرز في محاضرات ذلك العام بشكل كامل هو القاعدة التي يرتكز عليها دو سوسور لتطوير تأملاته حول البُعد الاجتماعي للسان: هناك من جهةٍ رفضه اعتباره شيئاً طبيعياً؛ ومن جهة أخرى، التأكيد أنه مختلف عن سائر المؤسسات الإنسانية. وسيعود إلى هذه النقطة مُشدّداً

على أنّ ويتني "كان يريد انتزاع فكرة أنّ هناك ملكة طبيعية في اللسان" (*Cours III*, Notes de Constantin, 4 Novembre 1910, pp. 190-191). ويُحدِّد ذلك بقوله: "إن المؤسسة الاجتماعية تختلف بالفعل عن المؤسسة الطبيعية". هكذا، يظهر اللسان مختلفاً عن المؤسسات الأخرى: "إننا لا نرى أيَّ مؤسسة اجتماعية يمكنها أنْ تضاهيه وأن تكون مشابهة له" (Ibid., p. 191).

وانطلاقاً من ذلك، من الممكن التعمّق ببعض الاختلافات، ولا سيّما بين اللسان وملكة اللغة. وهكذا، ما الذي نقوم به "عندما نفصل اللسان عن ملكة اللغة"؟ إننا نكون قد فصلنا:

"1- ما هو اجتماعي عمّا هو فردي،

2- ما هو أساسي عمّا هو عَرَضي نوعاً ما" (Ibid., p. 189).

في هذا التقابل، اللغة موجودةٌ في جهة الملكة الطبيعية، وأعضاء الصوت، وفيزيولوجيا الكلام. وفي هذه الناحية، يوجد العرضي والعشوائي: من الممكن أنْ تكون الطريقة الخاصة بالتلفظ بكلمةٍ ما، باستعمالها أو بتشويهها، أو أي شيء يكون متعلقاً بالفرد. من الناحية الأخرى، هناك ما هو الأساسي والاجتماعي، أي المبادئ التي يمكن استخراجُها من الألسنة، وهي بالضبط ما يُشكل "اللسان"، إذ يجب أنْ نفهم أنّ نشاط الفرد هذا لا يُمكن أن يتمّ إلّا من خلال التفاعل مع الأشخاص المتكلّمين الآخرين. هنا يقع إذاً الحدُّ الفاصل: "اللسان بالتأكيد اجتماعي. لكنَّ اللغة ليست بالضرورة اجتماعية" (*Cours III*, Notes de Constantin, 4 Novembre 1910, p. 189). وهكذا، ما يبقى من جهة الطبيعي هو ملكة اللغة، إذ يترسّخ تفكيرُ دو سوسور حول

اللسان على قاعدةِ رفض اعتباره ملكةً طبيعية. بيد أن دو سوسور يذهب أبعد من ويتني، فاللسان، بالنسبة إليه، ليس مؤسسة فحسب: إنه مؤسسة اجتماعية لا مثيل لها. وهذا أحد السبل الذي يسلكها دو سوسور من أجل استخراج اللسان كظاهرة اجتماعية.

هناك سبيل آخر للوصول إلى ذلك، وهو السبيل الذي يُشكّله السؤال حول ماهية الوحدة اللغوية. يَذكره دو سوسور في (*Cours II*) -1908) 1909) على الفور: إذا أردنا تناول "المحيط الذي يعيش فيه اللسان"، يجب البدء بالنظر إلى المجموعة المتغايرة التي تشكّلها الأصواتُ التي تتطابق مع أفكار (*Cours II* R5, Notes de Riedlinger, fin 1908, CFS, no. 15, p. 8)، أي التطابق الذي يحصل عند الشخص المتكلّم بين "صوت صوتي" و"المعنى": الصوت مصحوباً ببُعده الذهني. لا يُمكن أن نتقدّم هنا إلّا بمراقبة "اللسان ونحن ننظر إليه في داخلنا"؛ وكذلك بدراسة ما يحصل "بين فردين على الأقل" (.Ibid). وهكذا: "إن الانتقال من فم أ إلى أذن ب، والعكس صحيح، هو كلُّ حياة اللسان، وهذا يعني مرورَه في كلّ مرة بذهن الأشخاص المتكلّمين". بنتيجة ذلك، وعلى الرغم من الوضع المميز للمراقبة الذي يوجد فيه الشخص المتكلّم، فإنه لا بد من توسيع التحليل إلى "شخصين على الأقل. فاللسان مع شخص واحد لا جدوى منه". لا يمكننا من خلال هذا أن ندرك كيف يرتبط الصوت والمعنى في الشخص المتكلّم، ولا سيما من حيث الطريقة التي يُدرِك من خلالها وحدات اللسان. في الواقع: "اللسان موجود لنتواصل مع نظرائنا. وأخيراً، لا يُكرَّس اللسان إلّا من خلال الحياة الاجتماعية" (.Ibid). وهذا تأكيد حاسم. فاللسان : "

هكذا، إذا درسنا المجال الذي يعيش فيه اللسان، وجدنا أنه سيكون

دائماً هناك اللسان الفردي واللسان الاجتماعي" (Ibid., p. 9). هذا إقرار حاسم: "اللسان الفردي"، أي اللسان كما يظهر عند كلّ فرد؛ "اللسان الاجتماعي": أي اللسان بكونه "بين" الأفراد، بكونه يسمح "بالتواصل" مع الآخرين. لا ينفك إذاً "اللسان الفردي" و"اللسان الاجتماعي" يلتقيان ويتداخلان.

اللسان إذاً شيءٌ اجتماعي، بل حتى "شيء اجتماعي للغاية، إذ لا يُمكن لأي واقعٍ أنْ يوجد لغوياً إلّا في اللحظة التي يصبح فيها واقعَ الجميع، مهما كانت نقطة انطلاقه" (Ibid., p. 9). هذا ما يعطي اللسان كلَّ بُعده: "إن التكريس الاجتماعي على يد الجماعة يبدو وكأنه وحدة يمكننا فيها أنْ نرتاح أخيراً وسط هذه الازدواجيات التي ذكرناها تدريجياً. ولكن ما الذي تتطابق معه هذه الوحدة؟" (*Cours II* R4-5, Notes de Riedlinger, fin 1908, *CFS*, no. 15, p. 9). ويعود دو سوسور هنا إلى ويتني، مُشيراً إلى أنّ ما يبقى هي فكرته "أنّ اللسان مؤسَّسة" (*Cours II* R6, Notes de Riedlinger, fin 1908, *CFS*, no. 15, p. 9). المهم هو معرفة الطريقة التي يتمّ الربط بها بين الفرد والمجتمع. لقد ذكر الطالب ردلينغر هنا: "تكمن هذه المؤسسة بشكل خاص في أن المجتمع يتوافق على الاصطلاح" (Ibid., p. 10). فليكن. ولكن، إذا كان لا بدّ من اعتبار أن هناك اصطلاح يؤسّس اللسان، فإنه يجب دراسة إلى أي نوع من الاصطلاحات ينتمي. "إن هذه المؤسسة قبل كلّ شيء "اصطلاح"، ولكن ما يُميّز على الفور اللسان من أيّ اصطلاحٍ آخر هو أنه يعتمد على آلاف الإشارات المستخدَمة ملايين المرات وبشكل يومي. إنه إذاً نظامٌ كثير الأجزاء من حيث عدد القطع <التي يستخدمها>" (Ibid., p. 10). وهكذا، تتعاون "مؤسسة" و"اصطلاح" و"نظام" و"قطع" (كما في لعبة الشطرنج) لجعل اللسان "شيئاً اجتماعياً للغاية"، بل إنها "الاصطلاح

الاجتماعي": "ملكة اللغة واقعٌ مختلف عن اللسان، ولكنْ لا يُمكن أنْ تُمارَس من دون هذا الأخير. ونُشير بالكلام إلى فعل الفرد الذي يُحقِّق ملكته بواسطة الاصطلاح الاجتماعي، الذي هو اللسان" (*Cours* II R7, Notes de Riedlinger, fin 1908, *CFS*, no. 15, p. 10). ومن دوّن الطالب بوشاردي في هذا الصدد: "اللغة شيء كامن، أما الكلام فهو شيءٌ مُحقَّق".

ها قد قُسِّمت اللغة واللسان، ورُبطاً بالكلام. إن "اللغة" هي فعلاً "القدرة، الملكة، التنظيم الجاهز للتكلّم"؛ "اللسان" هو "الاصطلاح الاجتماعي"؛ و"الكلام" هو ما يذهب من الواحد إلى الآخر: قدرة الفرد على استعمال لسان ما وتحقيقه الفعلي في التبادل الاجتماعي. وهكذا: "ليس لكلّ واقعةٍ فردية أيُّ قيمة إلّا عندما تُصبح اجتماعيةً" (Ibid.). هذا تشديد على البُعد الاجتماعي للسان، وهو بُعد تعطي المخطوطات عنه دلائل عدّة. وهكذا: "اللسان اجتماعي، أو لا وجود له" (*Notes pour le Cours* II, 1908-1909, *Ecrits*, p. 298).

نلاحظ هنا إلى أين يتّجه هذا التفكير: إلى التمييز بين "اللسان" و"الكلام".

ثانياً: "اللسان" و"الكلام": "كنز اللسان"

يأتي التمييز بين "اللسان" و"الكلام" في وقتٍ متأخر في سيرورة تفكير دو سوسور. فقد حُدِّد بشكلٍ خاص في محاضرات اللسانيات العامة (1907-1911)، وتكوَّن أساساً في التوسيعات التي تتناول آليات الكلام عند الشخص المتكلّم والبُعد الاجتماعي للّسان.

وهنا أيضاً، التفكير في القياس هو الذي وضع دو سوسور على هذا

الطريق. ذلك أننا نربط أشكالاً "بشكل شبه واعٍ"؛ ولكن هذه الأشكال لا تتحقّق إلّا في "الكلام" (Cours I, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 91). وتأتي كلمة "كلام" هنا بمعناها شبه الشائع، أي "كلّ ما يأتي على الشفتين لِضَرورات الخِطاب" (Ibid., p. 92). وتظهر الأشكال في الكلام، ولكن هناك تغيُّرٌ كبير بين "الشكل المذكور (الذي بالفعل يُثيره الكلام، وتُثيره الحاجة) والأشكال الأخرى، الإيحائية. وهذه الأشكال الأخرى لا تُترجَم بالكلام، بل تبقى شبه واعية، في أعماق الفكر، في حين أنّ الشكل المذكور، "أجِد" أنه ظاهر" (Ibid., p. 91).

بيد أنه يجب تفسير كيف يتم استعمال هذه الأشكال في التعبير. يضع دو سوسور منذ أول مجموعةِ محاضرات في اللسانيات العامة فَرَضية أنه يجب التمييز "بين هذين المجالين: اللسان والكلام" (Ibid., p. 92). وهكذا، كلُّ ما يأتي على الشفتين بسبب ضرورات الخطاب ولعملية معيّنة: هو الكلام. وكلّ ما يوجد في ذهن الفرد، مستودع الأشكال المسموعة والمُستخدمة ومعناها، هو اللسان" (Ibid., p. 92). وبما أن الأشكال تظهر في الكلام، ففي الكلام أيضاً يتم خلق أشكالٍ جديدة. ولما كان "الأسلوب القياسي" يقضي بـ "وضع كلمة جديدة لم تكن موجودة، يعود على الأسلوب أن يُكوِّن كلمات جديدة بواسطة تقسيمات، وأجزاء كلمات، وأشياء لم تكن موجودة ككلمات" (Ibid., p. 128). ومن أجل ذلك يجب "افتراضُ أنّ العناصر موجودة بالنسبة إلى وعي اللسان. فبالنسبة إلى كلمة لا يمكن تزيينه (In-décor-able): بما أنّ كلّ قسم قد أُخِذ من مجموعة بواسطة سلسلةٍ من المقارنات، فإنّ هذه الأقسام موجودة مسبقاً في متناول الأشخاص المتكلّمين" (Ibid., p. 129). "وعي اللسان"، أي الوعي الموجود عند الأشخاص المتكلّمين حول اللسان والوحدات التي يتعرّفون عليها. والتي يُعبّرون

عنها بالكلام. هكذا يظهر القياس كإحدى العمليات الأساسية التي تربط "اللسان" بـ"الكلام". بين هذين الأخيرين يكمن كلُّ البعد النفسي للشخص المتكلّم. في الواقع: "المبدأ الأساسي للتغيّر القياسي مبدأٌ نفسيٌّ" (*Cours* I, début 1907, p. 80).

ها هو الموقع الذي يجب إذاً التموضع فيه: "كلّ وقائع اللغة، ولا سيّما الوقائع التطوُّريّة، تُجبِر على التموضع أمام الكلام من جهة، ومن جهة أخرى أمام خزّان الأشكال المعقولة أو التي يعرفها الذهن" (Ibid., p. 91). في هذا المقطع الذي يُوسَّع فيه، وفي إحدى المرات الأولى، التمييزُ بين اللسان والكلام، يستخدم دو سوسور صورةً أخرى مُدهشة، وهي صورة الكنز: "إذا كان صحيحاً أننا بحاجةٍ دائماً إلى كنز اللسان للتكلّم، فعلى العكس من ذلك، كلّ ما يدخل في اللسان سَبَق أن جُرِّب أوّلًا في الكلام عدداً كافياً من المرات لكي ينتج منه أثرٌ دائم: ليس اللسان سوى تكريسٍ لما سبق ذِكرُه في الكلام" (Ibid., p. 91). اللسان يسمح بالكلام، والكلام بدوره يُغذّي اللسان. و"التكرار" هو الذي يجعل الوحدات تستقر في اللسان، وتتكرّس فيه، مشكّلةً بذلك نوعاً من "الكنز".

هذه واقعة أساسية، وهي أن هذا "الكلام" لا يظهر بشكله الخارجي فقط. فهو حصيلة تقدُّم داخلي: "لا يحصل هذا البناء الفوري إلاّ في الكلام، >أي أنه من الممكن اعتبار اللغة الداخلية كسبق تصميم للكلام!<" (Ibid., pp. 129-130). وهكذا، يحصل الخلق بمناسبة الكلام، ربما مع "سبق تصميم، إذ بإمكاننا أنْ نكلِّم أنفسنا: "يُمكننا بالفعل أنْ نكلِّم أنفسنا، والشكل الجديد يترسّخ في اللسان، ويصبح شكلًا مُكتَسباً غالباً بعد انطلاقه في الكلام" (Ibid., p. 130). ويوجز دو

سوسور بالعودة إلى مثال لا يمكن تزيينه (In-décor-able) لتأكيد أهمية عمليات التكوين الممكنة في اللسان: "وهكذا، فإن كلمة لا يمكن تزيينه (In-décor-able) موجودة بالقوة في اللسان، وتحقيقها واقعٌ عديم الأهمية مقارنةً بالاحتمال الموجود لتكوينها" (.Ibid). هذا الوجود الممكن لوضع وحدات جديدة يَفترض بالإضافة إلى ذلك تنظيماً هو اتّباعُ قواعد التكوين والتركيب. وهكذا، إن "الابتكارات" مثل لا يمكن تزيينه (Indécorable) أو قَمْعِيّ (Répressionnaire)، التي تنتج من عملياتٍ نفسية معقّدة، لا تأتي من "العدم" (Ibid., p. 88). غنيّ عن القول إن شكلاً جديداً قد "يُخلَق خلال اجتماعٍ لعلماء يتناقشون حول المعجم" (*Cours* I, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 91). في الواقع، لكي "يدخل شكلٌ ما في اللسان، يجب:

1- أنْ يكون أحدٌ ما قد ارتجله.

2- أنْ يكون قد ارتُجِل في مناسبة الكلام، أو الخطاب، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الذين يجدونه في ما بعد" (.Ibid).

نحن نلاحظ هذا الأمرَ مراراً: عندما يستعمل دو سوسور كلمة "كلام" أو شكلاً موازياً لها، يستعمل معها أيضاً كلمة "خطاب". ويبدو "الخطاب" عموماً أنه نتيجةٌ لتحقيق الكلام: إنه ما يحققه فعلاً الشخصُ المتكلّم. وترتبط كلمة "خطاب" أيضاً بـ"خطابي": "خطابي، الذي يعني: ما هو موجود في الخطاب" (*Cours II* R96, Notes de Riedlinger et de Gautier, 14 Janvier 1909, *CFS*, no. 15, p. 84). والمستوى الخطابي هو الذي تتحقق فيه الوحدات وتحصل الابتكارات: "كلّ ابتكار يحصل بشكلٍ ارتجاليّ، خلال التكلُّم، ويدخل من هنا إمّا في الكنز الخاص بالمُستمع أو في كنز المتكلّم، ولكنه يحصل إذاً خلال

اللغة الخطابية" (Item, *Ecrits*, p. 95). "لغة خطابية"، أي ما يتدخّل على مستوى الخطاب، ويتحقق على المحور الأفقي لتوالي العناصر. كما أنّ دو سوسور يستعمل "الخطابي": "كلّ لسان يدخل أوّلاً في ذهننا عبر الخطابي" (*Ecrits*, p. 118). كما أن التغييرات أيضاً تحصل في الخطابي:

"كلّ التغييرات، سواء أكانت صوتيّة أم نحويّة (قياسية)، تتم حصرياً في الخطابي. فليس هناك أيّ لحظة [أخرى] يقوم فيها المتكلّم بإعادة النظر في كنزه الذهني اللغوي الموجود فيه، ويقوم بخلق أشكالٍ جديدةً بنضج وتروٍّ" (Item, *Ecrits*, p. 95).

"كنز ذهني لغوي"، أي مجموع الأشكال والوحدات التي يملكها الشخص المتكلّم، والتي يستقي منها ليتكلُّم. الواقعة الملفتة هنا هي: أنه لا يُنظر إلى اللسان على أنه كيان مجرّد، ولا حتى اجتماعي. فاللسان يُنظر إليه من منظور الشخص المتكلّم، أي من منظورٍ نفسي. وهذا يستلزم البُعد "شبه الواعي"، الذي يجعل اللسان يُحقَّق بشكل "ارتجاليّ"، من دون أنْ يخضع لمراجعةٍ واعية من قبل الشخص الذي يتكلّم. وتكمن الصعوبة هنا في أنّ لسان الذي يتكلّم يدخل في "الكنز الخاص" للشخص الذي يسمع. ولكنْ، أين يقع "اللسان"؟

يرتبط الجواب بالضبط بصورة "الكنز". في البداية، يُعدّ "كنز اللسان" بمثابة "خزّان الأشكال التي يفكّر فيها الذهن أو التي يعرفها" (Ibid., p. 91). ومن هذا الخزّان، الذي يشكّل مكان تجمُّع الأشكال المُتبادلة مع أشخاص متكلّمين آخرين، يقوم الشخصُ المتكلّم باستقاء كلماته. ويُوصف هذا "الخزّان" أيضاً على أنه "مُستودع": "مُستودع الأشكال المسموعة والمُستعملة ومعانيها" (Ibid., p. 92).

لا بل يُوصف على أنه "مخزن" تعمل فيه الذاكرة: "من ناحية هناك الكنز الداخلي، الذي هو بمثابة خزانة الذاكرة؛ هذا ما يمكن أنْ نسمّيه بالمُستودَع؛ إنه أحد المكانين، أحد المجالين. في هذا الكنز يُوضع كلّ ما يمكن أن يُستعمل في المكان الثاني. والمكان الثاني هو الخطاب، أي سلسلة الكلام" (*Cours II* R90, Notes de Riedlinger, 11 Janvier 1909, *CFS*, no. 15, p. 79). ويقوم الشخص المتكلّم باستقاء كلماته من المُستودع لتنظيم خطابه. ونجد هنا مسألة الـ "جمع": جمع الأشكال وفقاً "لأصل الكلمة"، الذي يشكّل "الكنز". وجمع الأشكال وفقاً "للتراكيب النظمية" المُشكَّلة في الخطاب، في سلسلة الكلام.

من السهل اختبار ما يتعلق بكنز اللسان وما يتعلق بالكلام. على سبيل المثال، عندما نتصوَّر أشكال لسانٍ ما أو نحوه: "الأشكال والنحو لا وجود لهما إلّا اجتماعياً، لكنّ التغيّرات تبدأ من فردٍ من الأفراد" (*Cours II* R5, Notes de Riedlinger, fin 1908, *CFS*, no. 15, p. 9). في الواقع، إن الفرد، أو بالأحرى مجموع كلّ من الأفراد، هو الذي يقوم بتطوير اللسان. وإذا أردنا أن نتصوّر ما يأتي من الفرد وما يأتي من المجتمع الذي يشكّله هؤلاء الأفراد، يكفي أن نقوم بمقارنة الكلمة والجملة. وهكذا، ما الذي يُحقِّق الكلام بشكل أفضل، غير الجملة التي "لا وجود لها من دون الكلام"؟ وكذلك الأمر في ما يتعلق بـ "التركيب النظمي"، مجموعة الوحدات المرتبطة في التحقيق الفعلي للكلام: "إننا نطلق اسم تركيب نظمي على الكلام الفعلي" (*Ecrits*, p. 61). "التركيب النظمي"، في الواقع، هو تحقيق "تركيبِ عناصر موجودة في قسمٍ من الكلام الحقيقي". فعناصر اللسان تظهر في الكلام، في تجمعاتٍ وتراكيب تُتحقَّق في تتابعٍ خطّيّ؛ وتبقى الكلمة في جهة المُكرَّس، والمُعيَّن، لا بل في جهة المعجم. باختصار، في جهة "الكنز الذهني":

"لا وجود للجملة إلاّ من خلال الكلام، في اللسان الخطابي، في حين أن الكلمة وحدة تعيش خارج أيّ خطاب كان، في الكنز الذهنيّ" (Item 3323.1, *Ecrits*, p. 117). وهكذا، يذهب التمييز بين اللسان والكلام حتى إلى تأكيد التمييز بين الكلمة والجملة، اللتين هما على التوالي تعبيرُ كلٍّ من اللسان والكلام.

يعود دو سوسور إلى هذه الفكرة في محاضراته الأخيرة، رابطاً الذاكرة، وأصل الكلمة واستعمالها في تركيباتٍ نظمية، داخل الكلام وخارجه. وهكذا، تَستخدم العلاقاتُ الترابطية في الذاكرة بشكل أساسي الكلمات؛ أما العلاقات النظمية، فإنها تُحقِّق الجملَ في سلسلة الكلام:

"**1**- "خارج" الكلام، هناك ترابطٌ يتمّ في الذاكرة بين كلماتٍ لديها شيء ما مشترك؛ ويخلق أصولاً مختلفة للكلمات التي تسود فيها علاقات متنوعة جداً (DJ)، ولكنها تنتمي إلى فئةٍ واحدة (D): تلك هي العلاقات الترابطية (J).

2- "في" الكلام، تخضع الكلمات لنوعٍ من العلاقات مستقل عن النوع الأول، وهو متعلق بتتابعها: تلك هي العلاقات النظمية (D (D267, 27 Juin? 1911, *Sources manuscrites*, p. et fere S)" .172)

تظهر صورة الكنز في هذه التوسيعات مرات عديدة. فدو سوسور يستعمل عدّة تعابير للدلالة عليها، ولا سيّما تعبير "كنز ذهني لغوي"، و"كنز داخلي"، وحتى "كنز خاص" (Item, *Ecrits*, p. 95).

وهنا نلاحظ الأمر من جديد: البرهنة تتركّز أولاً حول الفرد، حول مشاعر الشخص المتكلّم. وتُشير إلى ذلك تعابيرُ مثل "اللسان

له مشاعر" أو "اللسان له وعي": ويُفسَّر "اللسان" هنا على أنه "الشخص المتكلّم" أو "الأشخاص المتكلّمون" (*Cours I*, Notes de Riedlinger, 1907, p. 130 et passim). في الواقع، يُمكن فهمُ اللغة انطلاقاً من الفرد، لأنّ اللغة موجودة عند تقاطع الكلام واللسان: "هذا التقابل بين اللسان والكلام الذي وُضِع هنا بين يدينا، هذا التقابل مهمٌّ جداً من حيث التوضيح الذي يُضفيه إلى دراسة اللغة. وهناك طريقة لجعل هذا التقابل مَحسوساً وواضحاً بشكل خاصٍّ، وهي تقضي بمقابلة اللسان والكلام في الفرد (صحيح أنّ اللغة اجتماعية، ولكن، ولعدة أسباب، من الأنسب تركيزُها في الفرد)" (Ibid., p. 91). هذه هي طريقة مقاربة الواقع الاجتماعي الذي هو اللغة: اللغة اجتماعية، ولكن، لفهمها، يجب مراقبتها في استعمال "الفرد" لها.

يبدو أن هذه البرهنة جديدة بالنسبة إلى مُستمعي دو سوسور. يكتب الطالب ردلينغر: "أرى أنّ الجميع، في المحاضرة، قد فهموا مثلي، حتّى كاي الذي كان يدوّن بالكتابة الاختزالية" (Ibid., p. 92). بالفعل الصعوبة حقيقية، إذ يتلاقى هنا البُعد الفردي لفعل الكلام والبُعد الاجتماعي الذي يشكله "مخزنُ الأشكال المسموعة والمستعملة ومعاناها" (Ibid.). بيد أنه يجب إدراكُ أنّ اللسان اجتماعي، كما الكلام اجتماعي. وما هو أكثر مفارقة هو أنّ اللسان كما الكلام فَرْديّان. لدرجة أنّ دو سوسور يقلب ترتيب الجملتين: "من بين هذين المجالين، مجال الكلام هو الأكثر اجتماعيةً، والآخر فردي بشكل كامل أكثر. اللسان هو المخزن الفردي؛ وكلّ ما يدخل في اللسان، أي في الذهن، هو فردي" (Ibid.). إذاً لماذا "مجال الكلام" هنا هو الأكثر اجتماعيةً؟ أحد الأجوبة هو أنّ التبادل الاجتماعي يحصل بشكل أساسي في الكلام. إضافة إلى ذلك، إذا نظرنا إلى اللسان من "الجانب الداخلي" – وجهة نظر لا ينساها دو سوسور

أبداً - لوجدنا أنّ اللسان هو "الخزان الفردي"، المخزون الخاص بكلّ فرد، والذي يتخطى الفرد بطريقةٍ أو بأخرى: "من الناحية الداخلية (مجال اللسان) لا يوجد بتاتاً أيُّ تفكيرٍ مسبق أو حتى أي تأمُّل، أو تفكير حول الأشكال، خارج فعل الكلام، باستثناء نشاطٍ غير واعٍ، وشبه سلبيّ، وعلى أيّ حال غير خلّاق: وهو نشاط التصنيف" (Ibid.). بإمكاننا أنْ نُدرك الجرأة: فاللسان يُعتَبر هنا من جانب النشاط غير الواعي. ما هو أكيد هو أنَّ هناك، بين اللسان والكلام، تردّدات وتفاعلات وتوترات متواصلة. فبالنسبة إلى الخلْق: "إذا كان كلّ ما يحدث من جديد قد خُلِق بمناسبة الخطاب، فذلك يعني في الوقت عينه أن كلّ شيء يحدث من الناحية الاجتماعية للغة" (Ibid.). وعلى طول التوسيعات، نجد أنفسنا لا نعرف بالضبط ما هو وضع اللسان.

لا بدّ من النظر هنا إلى المعنى الذي يعطيه دو سوسور لـ "اللّسان". يبدو اللسان، من ناحية الفرد، كما لو كان "المخزن الفردي". من هنا التعريف الذي ينتج من ذلك بطريقةٍ طبيعية: يبدو أن اللسان مجموعُ الكنوز الموجودة في كلّ فردٍ من الأفراد. في الواقع، "يكفي أخذ مجموع الكنوز الفردية للحصول على اللسان. وكلّ ما نعتبره ضمن المجال الداخلي للفرد هو دائماً اجتماعي، لأنه لم يدخل في هذا المجال شيءٌ إلّا وكُرِّس أوّلاً من خلال استعماله على يد الجميع في المجال الخارجي للكلام" (Ibid.). هذا تعريف للّسان غير متوقّع نوعاً ما: "مجموع الكنوز الفردية". ولكنه تعريفٌ مترابط هنا، فهو يُدرَك من وجهة نظر نفسية، عند الشخص المتكلّم: بدلّا من أن يكون اللسان كائناً مجرّداً أو عاماً أو أسطورياً، يبقى تعريفه مُتمحوراً حول الفرد. وانطلاقاً من الفرد تُوسَّع العملية لتشمل ما يحصل جماعياً عند كلّ فردٍ من الأفراد: "لا يوجد أيُّ شيءٍ في اللسان إلّا ودخل إليه <مباشرةً أو بطريقةٍ غير مباشرة> من خلال الكلام، أي من

خلال مجموع العبارات التي تُدرك، وفي المقابل ليس هناك من كلامٍ مُمكن إلّا عند وضع المنتوج الذي يُسمّى اللسان، والذي يعطي الفرد عناصر يستطيع، انطلاقاً منها، أن يُكوِّن كلامه. والفكر الجماعي هو الذي يضع هذا المنتوج ويُحدِّده. كلّ ما هو لسان هو جماعيٌّ ضمنياً. بيد أنه لا وجود للكلام الجماعي. >أن نقول إن كلمة دخلت اللسان يعني أنه قد تمّ التصديق عليها جماعياً<. وتبقى أفعال الكلام فردية بالإضافة إلى كونها عابرة" (*Cours III*, Notes de Constantin, 19 Mai 1911, p. 304, Notes de Dégallier, ms. 434/1, *Cahier VI*, BPU, p. 208). ندرك من خلال تقدّم الشروحات أنّ اللسان، التي يتم اعتبار أنه ما وراء الفرد لكونه مجموع الكنوز الموجودة عند كلّ فرد، هذا اللسان يميل إلى أنْ يكون من ناحية الاجتماعي.

وهكذا، لنتصوّر ما يحصل في حشد السوق: "الحشد المجتمع في السوق؛ بأي طريقة يكون اللسان موجوداً في هذا الحشد؟" (*Cours III*, Notes de Constantin, 19 Mai 1911, p. 304). الجواب: "في شكل مستودع >موجودٍ في ذهن< كلِّ شخصٍ من الأشخاص الذين يشكّلون الحشد، >كالقاموس الذي تكون كلُّ نُسخه موزّعة على هؤلاء الأشخاص<. هذا الشيء، وإن كان موجوداً في داخل كلّ شخص، هو في الوقت عينه جماعي، وموضوع خارج إرادة الفرد. 1+1+1... = 1 (نموذج جماعي)" (Ibid.). من جديد، هناك تقاطعٌ بين الفردي والجماعي، بين اللسان والكلام. اللسان "موجود داخل كلٍّ فرد" ويُنظر إليه هذه المرة على أنه خارجَ إرادة الفرد. إنه مجموع مستودعات الأشكال، ودلالاتها وتراكيبها الموجودة عند كلّ فرد. وفي ما يتعلق بالكلام: "بأي طريقة يكونُ الكلامُ موجوداً في هذا الحشد نفسه؟ إنه مجموع ما يقوله الناس بعضهم لبعض، أي:

أ- التراكيب الفردية والجمل التي تتعلق بإرادة الفرد وتتناسب مع فكره الفردي.

ب- أفعال التصويت، التي هي تنفيذُ هذه التركيبات، وهي إرادية أيضاً. هل تتوافق أفعال التصويت هذه مع أفعال التراكيب الداخلية هذه؟ هل هناك من فعلٍ كلام جماعي لهذا الحشد؟ كلا. 1+1+1... = 1+1+1..." (Ibid.). "الكلام" مُكوّن إذاً من "مجموع" ما يقوله الناس بعضهم لبعض. ولكن هذا لا يُنتِج "كلاماً" من الممكن اعتباره جماعياً: في الواقع، "لا وجود لكلام جماعي" (Ibid.). ومجموع الكلام الفردي هو الذي يُكوّن اللسان، ويبقى اللسان ما وراء الفرد. هذه برهنة يجب مقارنتها ببرهنة إميل دوركهايم حول المؤسسة كواقعةٍ اجتماعية تقع ما وراء الفرد.

يبقى أنّ "اللسان يكمن في الروح الجماعية [ ]" (*Notes pour le Cours III*, 1911, *Ecrits*, p. 334). والعكس صحيح، "اللسان" كـ "مُلكيّةٍ جماعية" هو الذي يسمح بتعليل الكلام عند كلّ فرد. يكتب دو سوسور في ملاحظة تحضيرية لهذه المحاضرة: "إن اللسان، في اللغة، قد تم استخراجه من الكلام، إنه يكمن في [ ] روح الكتلة المتكلّمة، وهذا لا ينطبق على الكلام" (*Ecrits*, p. 333). هنا تقع حدود التماثل الأساسي بين اللسان والكلام. ولكن هذا لا يمنع أن يبقيا شديدي التداخل الواحد بالآخر.

ما هو إذاً "كنز اللسان"، هذه العبارة المحفّزة والغامضة في آن معاً؟ الجواب: كنزُ اللسان هو اللسان كما هو موجود عند كلّ شخصٍ متكلّم. و"الكلام" يأتي ليستقي الأشكال وقواعد تركيب هذه الأشكال. ها قد تم تمييز اللسان والكلام من وجهة نظر الفرد، ومن وجهة نظر "الكتلة

المتكلّمة". وهذا التمييز أساسي، ولا سيما لأنه يسمح بالتفريق بين ما ينتمي إلى "الكلام" وما ينتمي إلى "اللسان". فـ"الكلام"، كما يظهر عند كلّ فرد، يتضمّن كلَّ دراسةٍ "نفسية جسدية"، وعلى وجه الخصوص "التصويت" (الطريقة التي يتم فيها نطق الأصوات). ولهذا السبب - من جملة أسبابٍ أخرى - اللسان والكلام ليسا لا "متجانسين"، ولا متماثلين الواحد بالنسبة إلى الآخر: فهناك، من جهة الكلام، بعدٌ جسدي، ولا سيما صوتيّ، وهو نوعاً ما "يؤثر فينا أنثروبولوجياً" (*Cours II* R28, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 29). ولا تدخل هذه العناصر الجسدية، في نظر دو سوسور، في "جوهر" اللسان. فاللسان، في المقابل، هو حاصلة العمليات النفسية والكلام الفردي المؤسَّس والمُصدَّق عليه، اللذين يجعلانه موجوداً كلسان خاص. ما يلفت الانتباه هنا هو الجانب المادي للسان، الذي غالباً ما همّشه دو سوسور، لا بل رماه خارج اللسانيات، هذا الجانب المادي الذي يجد هنا مكانه ضمن مجال "الكلام".

ومهما يكن من أمر، يقوم دو سوسور بربط اللسان كمؤسسة، واللسان كنتيجة للعمليات النفسية في تقاطعِ مجال الكلام ومجال اللسان. وبنتيجة ذلك، يجب عدم الاكتفاء باعتبار الكلام موجوداً حصراً من ناحية الفردي، واللسان من ناحية الاجتماعي، إذ لا تنفكّ التبادلات بين الأشخاص المتكلّمين تتلاقى فيهما. ويظهر في قلبهما، وباستمرار، عنصرٌ آخر يعبّر عن هذه "التبادلات" الدائمة. إنه: القيمة.

ثالثاً: القيمةُ" اجتماعيةٌ

نلاحظ في المخطوطات حركات ذهاب وإياب بين "اللسان" و"الكلام"، بين "الفرد" و"الجماعة"، بين "الشخص المتكلّم" و"الكتلة

المتكلّمة". ويحصل المرور من واحد إلى الآخر في آن معاً من خلال كنز اللسان الموضوع في كلّ شخصٍ من الأشخاص المتكلّمين ومن خلال مُمارسة الكلام الذي لا يلبثون يتواصلون به في ما بينهم. بيد أنه يجب تكملة وَصْف العمليات التي تجري، على الأقل من خلال خاصيةٍ واحدة من خصائص اللسان، تلك التي لا ينساها دو سوسور بتاتاً، وهي: النظام.

في نظر دو سوسور، ليس هناك من شكٍّ في أنّ اللسان "نظامُ إشارات"، أي "نظامُ قِيَم" (*Cours II*, R25, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 26, *Ecrits*, p. 290). من أين تأتي هذه القيم؟ الجواب الأسرع هو أنّ القيم هي حاصل التباينات والتقابلات الموجودة بين مصطلحات النظام. هذا أساساً ما ذكره واضعو محاضرات في مادة اللسانيات العامة (*Cours de linguistique générale*). تبدو القيمة بذلك على أنها نوع من المُكوِّنات الجبرية، التي تسمح بالتعبير عن الدلالة في الألسنة، وعن تطوّرها (*Cours de linguistique générale*, pp. 158 sq.). لكنّ اللسان، الذي ليس له علاقة بالأشياء، لا يُمكن أنْ يكون مجرد نظامٍ تأتي إليه القيم بشكلٍ سحري أو بواسطة تعويذة. كما أنه ليس مجرد لعبة شطرنج تكون فيها القواعد والتراكيب ثابتة. إذاً، من أين تأتي القيم؟

هناك شروحات عديدة توجد في المخطوطات وتتضافر لتشير إلى جوابٍ يُؤدي إلى صميم نظرية دو سوسور. في الواقع، إذا كان الشخصُ المتكلّم المكانَ المفضّل لمراقبة اللسان، فإنّ نقطة المراقبة هذه تجد حدودها في عدة أماكن. ورغم المنهجية المتّبعة، التي تركّز التحليل على الشخص المتكلّم، يبقى "من غير المُجدي دراسة ما يحصل عند الفرد المعزول، فهذا الأخير غير قادر على تحديد قيمةٍ

(Cours II R27, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, "ما CFS, no. 15, p. 29). لا يُمكن إذاً للفرد أنْ يقوم بأي شيء وحده: ليس بإمكانه أنْ يُحدِّد قيمةً قد تُنتج معنىً معروفاً ومشتركاً. كما ليس بإمكانه اختراع لسانٍ وهو في حجرته. في الواقع، إن نظام الإشارات "قد وُضِع ليُستعمل بين أشخاص عدة أو كثر، وليس ليستعمله شخصٌ وحده" (Ecrits, p. 290). كذلك، كيف يمكن تحديد نظام القيم؟ يسأل دو سوسور: "أين من الممكن أن يوجد - بأي ترتيب كان - نظامٌ من القيم، إذا لم يكن ذلك انطلاقاً من الجماعة؟" (Cours II R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, CFS, no. 15, p. 27). يجب تقدير آثار هذا الإعلان الذي يبدو في الظاهر بسيطاً.

ما هو "أساس" القيمة؟ لا ينفك دو سوسور يعود إلى هذا السؤال في محاضراته الأخيرة. تقدّم المخطّطات جواباً في أماكن عدة، ولكنه جواب مفاجئ بالنظر إلى ما نتوقعه عادة من دو سوسور: "كلّ أنواع القيم، وإن كانت تَستعمل عناصر جد مختلفة، لا تجد أساساً لها إلّا في الوسط الاجتماعي والقوة الاجتماعية" (Ecrits, p. 290). وبالتالي، البُعد الاجتماعي، "الوسط الاجتماعي، والقوة الاجتماعية"، هذا هو ما يمنح النظامَ كلَّ قيمته.

ولكن، وبدقةٍ أكبر، وهنا يكمن من دون أي شك الجواب الأكثر نجاحاً حول بُعد اللسان الاجتماعي: "الجماعة هي التي تخلق القيمة، الأمر الذي يعني أنّ لا وجود للقيمة قبل الجماعة، ولا خارجها، ولا في عناصرها المفكّكة، ولا عند الأفراد" (Ecrits, pp. 290-291). لا بد من مقارنة هذه الملاحظة المخطوطة التي عُثر عليها حديثاً بالملاحظة التي دَوّنها ردلينغر خلال محاضرة دو سوسور: "مهما كان موقع اللسان

ضمن الأنظمة السيميائية الأخرى، فإن هذا الموقع يُحدَّد ما إن يُحدِّد اللسان على أنه نظامٌ من القيم. فينبغي العثور على أساسها في الجماعة؛ ذلك أنّ الجماعة هي التي تخلق القيم" (*Cours* II R27, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 29). كما أن القيمة لا تنزل من السماء، ولا تنبثق بشكل سحري من النظام، ولا يضعها الشخصُ المتكلّم من تلقاء نفسه: فهي لا يمكنها أن تتحقق إلا ضمن جماعةٍ معينة. وإلّا فهي لا شيء. والواقع أنّ الجماعة هي التي تخلقها وتعطيها معنى.

بهذه الطريقة، يكون للقيمة هنا وضعٌ خاص، إذ ما الذي بإمكانه أنْ يشكّل بالفعل رابطاً بين الفرد والجماعة؟ ما الذي بإمكانه، في مجال اللسان، أنْ يكون بمثابة العملة التي يتبادلها باستمرار الأشخاص المتكلّمون؟ يصل دو سوسور شيئاً فشيئاً إلى الجواب التالي: إنها القيمة. وهذه القيمة ليس محكوماً عليها أنْ تبقى مُكوّناً من مُكوّنات نظامٍ مُجرّد لا يكون منخرطاً في المجتمع. هنا، يربط دو سوسور القيمة بالاجتماعي: "تظهر علاقتهما بمجرّد أنْ نتكلّم على قِيَم (لا وجود لأي قيمة بمفردها)، الأمر الذي يعني أنه لن يكون للإشارة بحدّ ذاتها قيمة إلّا بتكريسٍ من الجماعة" (*Cours* II R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27).

في الواقع، يجب اعتبار أنه ليس من الممكن تصوّرُ نظامِ إشاراتٍ إلّا إذا كان هذا النظام من فِعل الجماعة: "وحده نظام الإشارات الذي أصبح نِتاج جماعةٍ هو الذي يستحق اسمَ نظام الإشارات، الذي هو نظام إشارات" (*Ecrits*, p. 289). وبما أنّ نظام الإشارات هو نظامُ قيم، يجب أن تُدرس ماهيةُ القيمة من هذا المنظور، ليست الإشارة بإشارةٍ سوى

لأنها تمّ إقرارها كإشارةٍ على يد جماعةٍ ما. وما تُقرّه هذه الأخيرة هي القيمة التي تُعطيها للإشارة. وهكذا، "الواقع الاجتماعي وحده هو الذي يخلق ما يوجد في نظام سيميائي ما. أين يوجد، في ترتيبٍ ما، نظامُ قِيَم إذا لم يكن ذلك انطلاقاً من الجماعة؟ لا يستطيع فردٌ وحده أنْ يُحدِّد أيّ قيمة. وفي الوقت عينه، تظهر – وهذا ما يرتبط بشكلٍ متواصل بفكرة القيمة – الطبيعة غير المادية للإشارة (كلمات أو وحدات مهما كانت): لا يبدو لنا أنّ المادة الصوتية في الكلام هي أساسُ ما يُكوّن كلمةً ما" (*Cours II* R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27). مجموع التفاعلات بين الأشخاص المتكلّمين هو الذي يُكرّس الكلمة ككلمة، كحاملةٍ لقيمةٍ معيّنة. إذْ إن القيمة "نتاجٌ اجتماعي" (*Cours II* R30, Notes de Riedlinger, 26 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 31). وهذا يعني أنّ القيمة اجتماعية: إنها نتاجُ تبادلاتٍ عديدة بين أفراد مجتمعٍ معيّن.

تقع القيمة إذاً على عدة مستويات. فهي ترتبط على الأقل بنظام اللسان، وتنتج من علاقة العناصر بعضها ببعض. ولكنها أيضاً ترتبط بالأشخاص المتكلّمين الذين لا ينفكّون يفسّرون العناصر ويعطونها معنىً. يعود دو سوسور إلى هذه الفكرة بقوله: "اللسان في نظرنا هو النتاج الاجتماعي الذي يسمح وجودُه للفرد أن يمارس مَلَكة اللغة" (*Cours III*, Notes de Constantin, 25 Avril 1911, p. 276). إنه انقلابٌ هنا: انطلاقاً من التأكيد أنّ ملكة اللغة تسمح بمُمارسة اللسان، يُصبح اللسان ما يسمح بالفعل للفرد من تحقيق هذه الملكة. واللسان اجتماعي بالكامل، لأنه نتيجةُ مجموعِ التفاعلات بين الأفراد. ها هي القاعدة التي استمر دو سوسور في تركيز فكره عليها حول اللسان، وذلك حتى آخر محاضرة من محاضراته: وهي أنَّ رفضَ رؤيةِ أيّ شيءٍ طبيعي

في اللسان، وكذلك رفض اختصاره بالفرد، كلاهما يساهمان في إعطاء اللسان كلَّ قيمته الاجتماعية.

تذهب هذه الملاحظة بعيداً، وتتناول عدة نقاط من النظرية. على سبيل المثال، في ما يتعلق بالأهمية – التي من المُمكن أنْ تبدو غريبة – والتي يوليها دو سوسور "للأثر الإصغائي" على تنفيذ الأصوات. فتنفيذ الأصوات يبقى من ناحية الفرد، من ناحية ملكة اللغة. في حين أنّ "الأثر الإصغائي" يصبّ في الناحية الاجتماعية: لا يُمكننا بالفعل فهمُ لسانٍ ما إذا لم يكن هناك، في الأساس، تفاهمٌ حول ما تدلّ عليه وحداتها. ويؤكد دو سوسور في أماكن عدّة أهمية الجانب الإصغائي:

"لقد اهتممت بعض الشيء بالنظرية الفيزيولوجية. حسناً، ليس هناك أيُّ شيءٍ [آخر] أقنعني كلّياً بالصلاحية الفريدة للشكل الإصغائي للوحدات التصويتية، التي لم أكن قد انتبهت إليها من قبل" (Ibid., p. 248).

"الأثر الإصغائي"، بالنسبة إلى دو سوسور، هو "السيادي" (*Ecrits*, p. 246): فهو الذي يُحدِّد بشكلٍ أوّليّ "الوحدة الإصغائية"، وهي وحدة صوتية تُفسَّر من وجهة نظر "الشعور الإصغائي" (*Ecrits*, p. 248). هذه السيادة تتوافق مع "واقع اللسان الاجتماعي قبل كلّ شيء" (*Notes de phonologie*, 1897, *Ecrits*, p. 247).

ويعود هنا وهناك إلى هذه المسائل، ولا سيما إلى مسألة "دورة الكلام": "سيبقى التنفيذُ فردياً، وهنا نُميّز مجال الكلام. إنها الجزء المُتلقي والمُتعاون (الذي هو اجتماعي)، هذا ما يُكوّن عند مختلف الأفراد مستودعاً يصبح في ما بعد متشابهاً، بشكل ملحوظ، عند كلّ الأفراد. هذا هو المجال الذي يجسد لنا مجال اللسان. إنه آلاف الصور

الشفهية المرتبطة عند الأفراد بعددٍ مماثل من المفاهيم الموضوعة بموازاتها. ويمكن القول إنه عندما نأخذ فرداً سيكون لدينا في هذا النموذج الوحيد صورةً عن حالة اللسان في المجتمع" ,Cours III) .Notes de Constantin, 25 Avril 1911, p. 280) إذاً، لقد وَضع دو سوسور تعريفه للّسان بالفعل انطلاقاً من الفرد ومن العمليات النفسية الجارية. ويُشير في ما بعد إلى "أننا نرى أنّ هذا الجزء الاجتماعي ذِهنيّ بحت، نَفْسيّ بحت. إننا نتصوّر اللسان على هذا الشكل" ,Cours II R5) .Notes de Gautier, fin 1908, *CFS*, no. 15, p. 8) إذاً، نتيجة ما يحصل عند الأشخاص المتكلّمين هي التي تُكوّن اللسان فعلياً.

وهكذا، مهما كانت الصورة التي يُمكن أنْ يكوّنها فردٌ ما عن اللسان، فإن "الجسم الاجتماعي" هو الذي سيغلب شيئاً فشيئاً. في الواقع: "يُعطي الجسم الاجتماعي اللسان تكريسه الأخير" (Notes .pour le *Cours III*, printemps 1911, *Ecrits*, p. 334) "الجسم الاجتماعي" هو بالفعل الذي يقوم بتكريس الأشكال والمعاني والقيم المُستعملة في "الكلام". واعتبار "الكلام" بمعزلٍ عن اللسان، أي كتعبيرٍ فردي مُرتبط بعناصره المادية البحتة، لن يعطي سوى لمحةٍ مُبهمة عن اللسان:

" في هذه الحالة، لن يكون هناك سوى اللسان مأخوذ خارج واقعه الاجتماعي، غير الحقيقي، ذلك لأنه، كي يكون هناك لسان، يجب أن تكون هناك مجموعة من الأشخاص المُتكلّمين الذين يستخدمون "اللسان". يكمن اللسان في الروح الجماعية، وهذا الواقع الثاني سيكون جزءاً من التعريف نفسه".

وهكذا، يظهر أنّ اللسان، "قبل كلّ شيء"، اجتماعي، حتى عندما

يتمّ تحليله عن كثب من حيث تحقيقه في الكلام، أي في الفرد أو في المجموعة التي يُشكلها كل فردٍ من الأفراد. لماذا هذا الالتفاف؟ لأنّ الفرد يبقى المكانَ الأمثل للمراقبة من أجل تحليل الآليات التي يستخدمها الشخصُ المتكلّم. ولكن "الكتلة المتكلّمة" هي التي تعطي القيمة للّسان.

هل من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك؟ وعندما يتعلق الأمر باللسان، ما هي الطبيعة الحقيقية للقيمة؟ يعطي دو سوسور هذا الجواب: القيمة اجتماعيةٌ. ولكنه جواب لا يزال مبهماً. فالقيمة إن كانت اجتماعية، فذلك ليس فقط على سبيل الاصطلاح أو بحيلةٍ ما. إنّ القيمة اجتماعية جوهريّاً، هذا هو السر. وهي ليست اجتماعية بشكلٍ خارجي، وفقط لأنّ هناك كتلة متكلّمة تستعملها في تبادلاتها المستمرة. القيمة اجتماعية بشكلٍ "داخلي" للّسان: "تكوِّن الهيئة الاجتماعية وقوانينها أحدَ عناصرها "الداخلية" وليس "الخارجية"، هذه هي وجهة نظرنا" (*Ecrits*, p. 290). إنها جوهرية، وبالتالي: هذا البعد الاجتماعي للنظام لا يأتيه من الخارج كعنصرٍ مضاف. فهو يكمن في "داخله". بهذا الشكل يكون اللسان لساناً، وليس نظاماً قد لا يكون له معنىً عند أي شخص، أو نظاماً قد تَفنّن أحدُهم باختراعه لنفسه: "لدى الأفراد المعزولين: لا يُمكن لأي قيمةٍ أنْ تُحدَّد بشكل منعزل، كما أنّ التغيّرات لنْ تكون فردية هي أيضاً" (*Ecrits*, p. 291).

كي يُوضّح دو سوسور هذه الفكرة، يأخذ مثال السفينة، موجهاً المنظور نحو السيميائيات: "لقد وُضِع نظامُ الإشارات من أجل المجموعة، وليس من أجل فردٍ ما، كما السفينة مصنوعة من أجل البحر. لهذا السبب، وعلى عكس ما هو ظاهر، لا تَترك الظاهرةُ السيميائية

خارجَها واقعَ المجموعة الاجتماعية في أيّ وقت كان. هذه الطبيعة الاجتماعية للإشارة (غ) هي أحد عناصرها الداخلية وليس الخارجية" (Cours II R24, Notes de Riedlinger et de Gautier, 23 Novembre 1908, CFS, no. 15, p. 26).

تُدرك القيمة إذاً في حركةٍ ثلاثية على الأقل. من جهة، في حركة القيم الأخرى الموجودة في النظام، حيث تتقابل القيم بعضها مع بعض، وحيث يرتبط بعضها ببعض. ومن جهةٍ أخرى، في الحركة التي تخلقها المجموعة: "لا وجود لأيّ قيمة بمفردها. فالقيمة، من جهةٍ أخرى، تَنتج عن التكريس الاجتماعي" (Cours II R25, Notes de Bouchary, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27). يكتب ردلينغر هنا: "ما إن نتكلّم على القِيَم، تكون العلاقة بينها مُعنيّة (لا وجود لأيّ قيمة وحدها)، الأمر الذي يعني أنه لنْ يكون للإشارة بحدّ ذاتها قيمةٌ إلا بتكريسٍ من المجموعة". ويُضيف، وهذا أمرٌ أساسي لم يُلحظ كثيراً: "يبدو أنّ هناك في الإشارة قيمتين: قيمة الإشارة ذاتها، والقيمة التي تأتيها من المجموعة – ولكنها في الواقع هي نفسها" (*Cours II* R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27). إن للإشارة بحدّ ذاتها قيمةً تنتج من عناصر النظام. ولكنَّ هذه القيمة هي أيضاً نتيجةُ التبادلات الاجتماعية التي تكون الإشارةُ موضوعها. تتطابق القيمة في النظام والقيمة الاجتماعية، وقد دوَّن غوتييه هنا: "لمختلف الوحدات حتماً قيمٌ متبادلة. ولكنّ القيمة لا تُمنح إلا بالقوة الاجتماعية التي تُصدِّق عليها. وإذا استقصينا الأمور في عمقها، لوجدنا أن هذين الجانبين يتطابقان" (Ibid.).

بيد أنه يجب إضافة جانبٍ آخر يبقى على هامش هذه التطورات

المتعلقة بالبُعد الاجتماعي للّسان: إن القيمة تبقى مأخوذة في حركة فكر الشخص المُتكلّم، إذ إن هذا الأخير لا ينفكّ يُفسّر الوحدات من وجهة نظره الخاصة، كما يظهر في مثال ظواهر اللفظ أو الاشتقاق الشائع.

وبالتالي، النتيجة النهائية هي أنّ القيمة تكوّن صلة الوصل بين الداخلي والخارجي، فهي بالفعل ما يربط الواحد بالآخر، داخل النظامي حيث تعمل الوحدات في ما بينها، وخارج النظام، وهو المكان الذي يتبادل فيه الأشخاص المتكلّمون الكلام، مانحين في كلّ لحظةٍ قيمةً للوحدات. وهذا ما نصل إليه في النهاية: إن القيم التي تُستخدَم في النظام اللغوي لديها على الأقل حياةً مزدوجة. الحياة الأولى تكمن في أنّ هذه القيم لا تفتأ تعمل الواحدة بالنسبة إلى الأخرى. والحياة الثانية تكمن في أنه يتم خلقها وإعادة خلقها على يد المجموعة، وضمن هذه المجموعة. القيمة هي حقاً "نتاجٌ اجتماعي" (*Cours II* R30, Notes de Riedlinger, 26 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 31). ولكن، إن كانت اجتماعية، فإنها اجتماعية في جوهرها.

هذا تأكيد لاقتناع قلّما عُرِف به دو سوسور، وهو اقتناع يوجد بوضوحٍ في المخطوطات ويُشدَّد فيها عليه بقوة: "عنصر ضِمنيّ، يخلق كلّ الباقي؛ اللسان، الناس يتداولونه في ما بينهم، إنه اجتماعي" (Item, *Ecrits*, p. 94). وهكذا، رغم تفوُّق المقاربة النفسانية لدى دو سوسور، يبدأ البُعد الاجتماعي بفرض نفسه شيئاً فشيئاً.

تُسلّط المخطوطات الضوءَ بشدة على الخطوط القوية في تفكير دو سوسور، هذا التفكير المتعرّج والنافذ، والذي يتّسم في النهاية بمنطق متصلِّب. وهكذا، ليس اللسان بكائنٍ مجرَّد أو بنظامٍ نقيّ قد يكون يملك في داخله قانونَ تطوّره ويتطوّر في مكانٍ مشابه لمواطن الآلهة، لا يُمكن

للأنام الوصولَ إليه. اللسان تعبيرٌ عن "الكتلة المتكلّمة"، وبنتيجة ذلك تخترقه القوى الاجتماعيةُ بكاملها. ويؤكد دو سوسور بشدة على "واقع اللسان الذي هو اجتماعي قبل أي شيء آخر" (*Notes de phonologie*, 1897, *Ecrits*, p. 247). يجدر هنا أن نستوعب كلّ أبعاد هذه الجملة، "قبل أي شيء آخر"، أي قبل أيّ تمييز آخر.

الفصل السادس

لا بدّ من أنها سيميائيات

أولًا: "نظرية الإشارات" و"السيميائيات"

إن الاعتقاد الراسخ بأنه ليس من الممكن تحليل واقعة لغوية تحليلاً صحيحاً إذا لم يُؤخذ الشكلُ والمعنى سويةً، قاد دو سوسور إلى نظرية الإشارة. وكانت ممارسة علم الصرف، هنا كذلك، حاسمة. فهو يُشير بشكلٍ مبكر إلى أنّ "علم الصرف هو العلم الذي يتناول وحدات الصوت المتطابقة مع جزءٍ من الفكرة، ومع تجمّع هذه الوحدات" (*Note sur la morphologie*, 1891-1894?, *Ecrits*, p. 182). ففي نظره، ليس من المُمكن تناول الأصوات كوحدات إلّا وفقاً للمعنى الذي يُعطى لها، أي وفقاً للمنظور الذي يُسمّيه بـ "الصرفي". وهكذا، يُكوِّن الصوتُ والشكل معاً الإشارة: "لا يُدرِك اللسانُ الصوتَ إلّا بوصفه إشارة" (Ibid.). "اللسان": الشخص المتكلّم. "الإشارة": ما وضعه دو سوسور شيئاً فشيئاً ككلٍّ مُكوَّن من شكل ومعنىً لا يُمكن الفصلُ بينهما، وما وضعه، في العام 1911، من نظرية لها تربط دالًا بمدلول.

يمكن بالطبع النظر من وجهة نظر علم الأصوات وتحليل الوقائع:

ولكن هذه الوقائع لن تكون حينها سوى "صور صوتية"، أصوات لسانٍ أُخِذت بمعزل عن المعنى الذي يُمكن أن تحمله. بيد أنّ هذه "طريقة مجرّدة لتأمّل اللسان" (BPU, carton 17, VII, 1c; *Ecrits*, p. 45). فهي لا تأخذ بعين الاعتبار "ما يدركه الوعي، أي ما هو إشارة أو ما يصبح إشارةً" (Ibid.). لا بدّ إذاً من التمييز على الأقل بين المقاربة الصوتية التي يرى دو سوسور أنها تأخذ بشكل أساسي الجانبَ الماديّ للسان، والمقاربة الصرفية التي تُشرِك "الشخص المتكلّم". يجب إذاً الذهاب أبعد من الصورة الصوتية، وذلك بمحاولة اعتبار "إشارة أو صورة صوتية كإشارة". وهنا ندخل في المقاربة السيميائية: "(علم السيميائيات = علم الصرف، علم النحو، علم تركيب الكلام، الترادف، علم البلاغة، علم الأسلوب، علم المفردات... إلخ، وكلّها لا تنفصل عن بعضها البعض)". هذا إذاً "تمييز أساسي وفريد" بين علم الأصوات – أي، في نظر دو سوسور، الجانب الماديّ للسان – وعلم السيميائيات الذي يدمج اللسانَ في كيانٍ كلّي (Ibid.). ونلاحظ هنا كيف أنّ علم الصرف يترجّح نحو السيميائيات. والواقع أن علم الصرف، إضافة إلى كونه يؤكد الربط بين الشكل والمعنىّ، فهو يقع ضمن وجهة نظر "خاصة بزمنٍ مُحدّد". لدرجة أنه يماثله: دو سوسور يشطب: "واقع صرفي، مثل>هذا سيميائي<". ثم يكتب: واقع "سيميائي أو، إذا فضلنا، صرفي في شكلٍ من أشكاله" (BPU, carton 17, IX, *f0* 1). وهذه هنا طريقة مختلفة لتناول الوقائع اللغوية، تُشرِك الشخص المتكلّم من خلال دراسة الوقائع ضمن "مجال "التأثير الشخصي" (السيميائي)" (BPU, carton 17, IX, f0 6, *Ecrits*, p. 49).

يجب إذاً على التحليل اللغوي أن يتناول الإشارات في كلّيتها: "يجب أن يكون الاسم الحقيقي لعلم الصرف: نظرية الإشارات وليس

الأشكال" (*Notes sur la morphologie*, *Ecrits*, p. 182). ليس من الممكن إذاً، من وجهة نظر علم الصرف، التفكير حول إشارةٍ ما من دون أخذ إشارات أخرى بعين الاعتبار: "يجب حتماً على علم الصرف، لكي يقوم بتعريف وتحديد كلّ إشارة وتعيين دورها، أنْ يكون لديها نقاط استدلال في الإشارات الأخرى التي تنتمي إلى النظام نفسه" (Ibid.). بهذه الطريقة، يجب الذهاب باتجاه تحليل الإشارات، وحتى أبعد من ذلك: نحو "نظرية الإشارات". وتظهر هذه العبارة من جديد في "مدوّنات لمقالة عن ويتني"، هذه المرة من أجل تحديد اللغة بالنسبة إلى نظرية عامة للإشارات: "ليست اللغة سوى حالة خاصة من نظرية الإشارات" (*Ecrits*, Novembre 1894, p. 220).

تلتقي هذه الملاحظة بملاحظةٍ أخرى هي أنّ: الإشارة تتغيّر. وكذلك إدراكي لهذه الإشارة: "الشيء الذي يُستخدَم كإشارةٍ لا يكون أبداً هو نفسه مرتين" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 203). إن ما يجعل "حرف الباء" مثلاً يبقى من لحظة إلى أخرى مماثلاً لنفسه هو "اصطلاح أساسي" (*Ecrits*, p. 203). هذه ملاحظة بسيطة لا يقوم بها علماء النفس: "كلّهم، من دون استثناء، يتصوّرون اللسان كشكلٍ ثابت" (*Item* 3309, *Ecrits*, p. 102). ولا حتى الفلاسفة، الذين يعتقدون أنه "عندما يتمّ إعطاء اسمٍ لشيء ما، يصبح هناك كلٌّ سينتقل، من دون أن يكون هناك أي ظواهر أخرى متوقَّعة" (*Notes pour un livre de linguistique générale*, *Ecrits*, p. 231).

ولكن، إذا تموضعنا بثبات ضمن نطاق علم اللغة، لما استطعنا إلا أن نرضخ لواقع الحال، وهو أن الإشارة تتغير. وهي تتغير لأن هناك نقلاً:

"إن ردّة الفعل الأساسية لدراسة اللغة على نظرية الإشارة" ستكون "بأنها علّمتها وكشفت لها عن جانب جديد للإشارة، وهو أن الإشارة لا تصبح معروفة حقاً إلا عندما نرى أنها شيء ليس فقط ممكناً نقله، بل شيء مُعدّ بطبيعته لكي يُنقل" (Ibid., p. 220).

في الواقع، تتبدّل الإشارة خلال هذا النقل - وهنا تكمن ميزتها الثانية - فهي "2° قابلة للتغيّر. وهذا يشكل التعقيد المضاعف مئة مرة، فقط بالنسبة إلى الذي يريد وضع نظريةٍ للّغة" (Ibid., p. 220). قابلة للنقل وقابلة للتغيير، بل أكثر من ذلك، يكتب دو سوسور في مقطعٍ مشطوب: تكشف اللغة عن "قوة الإشارات"، "من خلال طبيعتها الاصطلاحية، ومن خلال طبيعتها الاعتباطيّة، وهي المستقلة عن الحقائق التي تدلّ عليها الإشارات" (BPU, ms. fr. 3951/ 10, p. 13 [f0 v]). هناك "قوة" للإشارات، لا يُمكن مقاومتها. وهكذا، الإشارة اللغوية اصطلاحية بطبيعتها: فهي ترتكز، "منذ اللحظة الأولى"، على اتفاق. وهي اعتباطيّة، أي مستقلة عن الحقائق التي تدلّ عليها.

غنيّ عن القول إن اللغة تنطوي على "سيميائيات" خاصة، وهذه كلمة تظهر في "مدونات لمقالة عن ويتني". وترتكز البرهنة على مقارنة اللغة بـ"لعبة شطرنج"، وهي صورة تظهر هي أيضاً في مخطوطات العام 1894:

"سوف نحافظ على هذه المقارنة، لأننا مقتنعون بأنه لا يوجد الكثير من المقارنات التي تسمح، وبهذا الشكل الجيد، باستشفاف الطبيعة المعقدة جداً للسيميائيات الخاصة التي يُطلق عليها اسم لغة، ومن أجل التعريف، وبشكل قطعي، بهذه السيميائيات الخاصة التي هي اللغة، وذلك ليس من أحد جوانبها فقط، بل في هذا الازدواج المزعج

الذي يجعلنا لا نستطيع إدراكها بتاتاً" (Notes pour un article sur *Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 217).

الإشارة قابلة بـ "طبيعتها" للنقل، وقابلة للتغيير، اصطلاحية واعتباطيّة. ولكن، من المحتمل أنْ تفلت، فهي أيضاً مأخوذة في "الازدواج المزعج" للغة. ازدواج، لأنه يندرج في الوقت نفسه في الحاضر، وفي الماضي. مزعج، لأنه عندما ندرك أحدَ بعديه، يفلت الآخر. وتشدد المقارنة بلعبة الشطرنج هنا على ضرورة أخذ هذه "الازدواجية الأساسية" بعين الاعتبار، وتحليل اللغة إما في الحاضر أو في تطورها عبر الزمن: مثل ما قد يقوم به "الفضولي" الذي يأتي "بلا تحفُّظ" ليشاهد لعبة شطرنج، والذي يستطيع أن يكوِّن فكرة عن اللعبة من دون أن يعرف بالضرورة النقلات السابقة. كذلك يخترق هذا "الازدواج" الزمني الإشارة اللغوية: "الحالة التاريخية والحالة الواعية هما أينما كان حالتان تتقابلان. إنهما طريقا الإشارة. ومن هنا الصعوبة، ولكن أيضاً الضرورة، في عدم خلطهما في أي مكان، وبأي شكلٍ كان" (*Item* 3322.2, *Ecrits*, p. 117). نرى هنا أنّ "الحالة الواعية" تتطابق مع الحالة التزامنية، مع اللسان كما يعيشه المرء في لحظةٍ معيّنة.

ولكن لماذا إذاً الإصرار على الإشارة؟ لأنّ اللسان بالذات مكوّنٌ من إشارات. وهذه الإشارات ليست مجرد أشياء متلاشية: "اللسان مكوّن من عددٍ معيّن من الأشياء الخارجية التي يستخدمها الفكر كإشارات" (*Notes pour un article sur Whitney*, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 213). وتشكل هذه العلاقة بين الفكر والإشارة نقطةً أساسية لا تنفك المخطوطاتُ تعود إليها، بل هي تعود حتى، وبشكل أوسع، إلى علاقة الفكر بالرمز، الأمر الذي ينفُذ ليس فقط إلى اللسانيات، بل كذلك إلى

علم السيميائيات: "إن الطريقة التي يمكن للفكر فيها أنْ يستخدم رمزاً ما (بما أنَّ الرمز، في بداية الأمر، لا يتغيّر) تشكّل علماً كاملاً، وهي طريقة لا علاقة لها بالاعتبارات التاريخية" (Ibid., p. 209). ها قد حُدِّدت إحدى فوائد تكوين علمٍ للسيميائيات: وهي أن يُحلَّل عن كثب كيف يستخدم الفكرُ رمزاً ما في وقتٍ محدّد (Ibid., pp. 208-209). إذ إن "النتاج التاريخي" الذي هو اللغة لا "يُمثِّل أي شيءٍ آخر سوى الاتفاق الأخير الذي يقبله الفكر مع بعض الرموز" (Ibid., p. 209). وهذا الاتفاق هو الإدراك الذي يُكوِّنه الفكر على الفور عن الرموز التي يُؤوّلها. ونلاحظ هنا ما الذي تدور الأمور حوله، وهو ما يزال غير ملموس بشكلٍ واضح في هذه المخطوطات: حتماً، لكي يُصبح هذا الرابطُ بين الشكل والمعنى ملموساً وحياً، يجب أنْ يصبح "الشخص المتكلّم"، أو الأفضل "الأشخاص المتكلمون"، الأساسَ عوضاً عن أن يكون "الفكر". يسمح الشخص المتكلّم - وهو لا يوجد في "مدونات لمقالة عن ويتني" - بالتعبير عن هذا الرابط الدائم والمتحرك بين الشكل والمعنى، الذي لا ينفكّ الأشخاص المتكلّمون يستعملونه: "ما نتصوره تحت اسم السيميائيات، أي نظام الإشارات المستقل تماماً عمّن وضعه، وكما هو موجود في فكر الأشخاص المتكلّمين" (*Ecrits*, p. 43). في الواقع، لا يحتاج الأشخاص المتكلّمون إلى معرفة الأحداث التي أنتجت نظام الإشارات الذي هو اللسان الذي يتكلّمون به. في حين أنه من الضروري أنْ يتمكن عالمُ اللغة من تحليل وضع نظام الإشارات هذا وطريقة تواجده عند الأشخاص المتكلّمين.

نلاحظ كيف أن "مدونات لمقالة عن ويتني" تكتسي أهمية كبرى في التفكير حول اللغة والإشارة وعلم السيميائيات: فمنذ ذلك الحين، أدّى منهج دو سوسور إلى وجهة نظر عامة للإشارات. في أحد الفصول

الأخيرة من كتاب حياة اللسان ونموه *Life and Growth of Lan-*)
guage)، يُشير ويتني إلى أنّ "البشر استعملوا الصوت لإعطاء إشارات لأفكارهم، كما قد يستعملون الحركات أو أي شيءٍ آخر، ولأنه بدا لهم أنه من الأسهل استعمال الصوت" *Notes pour un article sur*)
Whitney, Novembre 1894, *Ecrits*, p. 215). "إن هذين السطرين"، في نظر دو سوسور، أصحا "فكرة فلسفية أُعطِيت عن اللغة" (Ibid.).
كيف يكون ذلك ممكناً، وخصوصاً أن دو سوسور يُشير حتى إلى أنّ هذا الأمر بمثابة "تناقض كبير"، وهو غالباً ما يعود إلى هذه الفكرة، وهي أنّ الصوت ليس في النهاية سوى وسيلة استعمال سهلة. في الواقع، وسيلة نقل الإشارة غير مهمة في نظره، إذ تبقى الإشارة مأخوذة في المادية، سواء كان ذلك في الصوت أو الحركات أو أيّ "أداة" بإمكانها أن تُستخدم كإشارة (*Ecrits*, p. 288). ولكن، ما فائدة تحليل اللسان بالمقارنة بأنظمةِ إشاراتٍ أخرى؟ بكلّ بساطة من أجل استخلاص ما هو خاصّ به. ووسيلة نقل الإشارة، كالصوت، لا تشكّل سمةً خاصة.
يُدوِّن الطالب غوتييه: "سيّانيّة وسيلة الإنتاج" *Cours II* R14, Notes)
de Gautier, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 17). في نهاية المطاف، لا يكوّن الصوتُ سمةً خاصة تميّز اللسان عن أنظمةِ إشاراتٍ أخرى: "هل من الضروري أنْ يُلفظ اللسان بواسطة العضو الخاص بالصوت؟ كلا: فمن الممكن نقل الكلمات بواسطة الكتابة. الأداة لا تقوم فيها بأي شيء. وهكذا، فإن مقارنة اللسان بنظام إشارات آخر يسمح لنا بالوصول إلى هذه النتيجة، وبتأكيد أنّ جوهر اللسان لا يكمن هنا" (Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, Ibid.). وكذلك، فإن أهمية مقارنة اللسان بأنظمةِ إشاراتٍ أخرى تكمن في استخراج ما هو خاصّ بـ "اللسان": أي "جوهره".

يهدف دو سوسور إذاً، منذ "مدوّنات لمقالة عن ويتني" (1894)، إلى إعادة وضع اللسانيات ضمن الإطار الأوسع لعلم السيميائيات الذي هو علم الإشارات. في الواقع، عندما نلاحظ أن اللغة هي "سيميائيات خاصة" (*Ecrits*, p. 214)، يجب محاولة استخراج "نوع السيميائيات الخاصة التي هي لسيميائيات اللسانية" (*Item* 3317. 5, *Ecrits*, p. 111). ويجب إدراك اللسانيات في إطار هذا "الأفق". وليس ضمن أفق مجالاتٍ أخرى يجب على اللسانيات الانفصال عنها. بالفعل، لا تنتمي اللسانيات إلى العلوم الطبيعية، ولا إلى العلوم التاريخية،

"ولكن إلى خانة من العلوم، إذا لم تكن موجودة يجب أن توجَد تحت اسم "علم السيميائيات"، أي علم الإشارات أو دراسة ما يحدث عندما يحاول الإنسان التعبير عن فكره بواسطة اصطلاحٍ ضروري" (*Note sur la sémiologie*, *Ecrits*, p. 262).

ثانياً: "تعريفنا للسان: نظام سيميائي"

كيف التقدم مع محاولة ربط علم السيميائيات بظواهر أخرى أو بعلوم أخرى؟ يظهر لنا عنصرٌ من الجواب، وهو مدهش للوهلة الأولى، إذا ما اعتبرنا أنّ الأمر يتعلق بتحليل علمي للسان: إنه الشعور. في الواقع: "يجب أخذ ما يبدو أساسياً للشعور، وحينها يصبح بإمكاننا أن نُحدِّد لما تبقى مكانه الحقيقي في اللسان" (*Cours II* R12, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 14). فالاهتداء بالشعور الذي يحسّ به الأشخاص المتكلّمون عن اللسان هو بالفعل ما يُمكّننا من استخلاص ما هو خاصّ باللسان، وبالتالي، من تحديد "ما تبقى" (على سبيل المثال ماديته، الأصوات، الجهاز الصوتي). وكذلك تحديد المجالات الأخرى في علاقاتها مع علم السيميائيات: "هل هذا

صعب؟ أليس من الواضح أنّ اللسان قبل كلّ شيء هو نظامُ إشاراتٍ، وأنه يجب اللجوء إلى علم الإشارات الذي يُطلعنا على ما يُمكن أن ترتكز عليه الإشارات، وقوانينها... إلخ. لا وجود لهذا العلم في المجالات المعروفة. هذا العلم سيكون على الأرجح علم سيميائيات" (*Cours II* R13, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, pp. 14-15). بذلك يُؤدي اللسان إلى علم الإشارات، إلى السيميائيات. لكن، يجب الانتباه: قد يوجد "تشابهٌ بين أنظمة الإشارات غير نظام الكتابة (وحتى نظام الإشارات البحرية) ونظام اللسان (Ibid., p. 18). ولكنه من الواضح أيضاً "أن اللسان لا يشمل كلَّ أنواع الإشارات" (*Cours II* R12, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 15). النتيجة: يجب "أن يكون هنالك علمٌ للإشارات أوسع من اللسانيات. (أنظمة الإشارات البحرية، وإشارات المكفوفين، وإشارات الصمّ والبكم، وأخيراً النظام الأهم: الكتابة هي نفسها !)" (Ibid., p. 15).

ولكن كيف نحدّد هذا العلم؟ ما الذي بإمكانه أن يُقرِّب بعض الظواهر، وأنْ يُدرِجها في علم السيميائيات؟ هنا أيضاً تُبيّن المخطوطاتُ أنّ لدى دو سوسور جواباً خاصاً به، وهو علاقتها بالاعتباطية. ويُشير في المحاضرة التالية: "تدخل ضمنها الإشاراتُ وحركاتُ اللياقة مثلاً؛ إنها لغة من حيث هي تدلّ على شيءٍ ما". ويُضيف الطالب بوشاردي هنا كلمة "اعتباطاً" (*Cours II* R17, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 19). ولكن هذه الاعتباطيّة تتضمن بعض التباينات: "سيكون من مهام علم السيميائيات تحديدُ الدرجات والفوارق: هكذا، إشاراتُ اللسان اعتباطيّةٌ برمّتها، في حين أنّ الإشارات، في بعض تصرّفات اللياقة (مثل الصيني الذي يركع تسع

مرات أمام إمبراطوره ويلمس الأرض)، تتخلى عن سمة الاعتباطيّة هذه لتقترب أكثر من الرَّمْز" (.Ibid). نجد هنا مجدداً درجات الاعتباطيّة، ولكنها هذه المرة مأخوذة بالنسبة إلى الإشارة اللغوية التي ليست "اعتباطيّة" فحسب، ولكن "اعتباطيّة تماماً" و"جذرياً". بذلك يُمكن مقارنتها بأنواع أخرى من الإشارات، عديدة ومتغايرة: "كلّ الأشكال، وكلّ الطقوس، وكلّ العادات لديها خاصيةٌ سيميائية": ويُضيف غوتييه: "من خلال خاصيتها الاجتماعية". ترتسم هنا إحدى السمات الأساسية لعلم السيميائيات هذا، والتي تعطيها كلّ بعدها: وهي "الخاصية الاجتماعية". المحيط إذاً واسع: "سيكون لدى علم السيميائيات الكثير ليقوم به، وذلك فقط من أجل معرفة حدود مجاله" (.Ibid). ويجب على عالم اللسانيات أنْ يدرس اللسان من وجهة النظر هذه، خلافاً لعلماء النفس والفلاسفة الذين يميلون إلى اعتباره "كلائحة كلمات"، كمجموعة بطاقات موضوعة على الأشياء. "وهم بالتالي يلغون فكرةَ أنَّ قيم اللسان تقوم بتحديد بعضها بعضاً من خلال تواجدها معاً": إنهم لا يرون اللسان كنظام قيم متواجدة معاً تربط في ما بينها علاقات تقابل واختلاف، لأنهم ميّالون إلى اعتبار أنّ اللسان مُعلَّق على الأشياء (.Ibid., p. 20). بيد أنّ دو سوسور يؤكد من جديد أنّ: "الإشارة تُسمّي الفكرة، وتنتمي إلى نظام إشارات (وهذه هي الفكرة المُهمَلة)، وكلّ الإشارات مُتضامنة في ما بينها" (.Notes de Gautier, Ibid).

يدخل اللسان كلّياً، من حيث هو نظام إشارات، في السيميائيات. وهو يُكوّن حتى نموذجها الأساسي: "المثال الرئيسي لنظام الإشارات هو اللسان، ولا يمكن الوصول إلى معرفة الجوانب الأساسية للسان، أي حياته، إلا من خلال دراسة إشاراتها" (*Cours II* R18, Notes de Riedlinger et de Gautier, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p.

(20. لكن، ولأن "اللسان" لم يُدرس دراسة فعلية في هذا الاتجاه، لم يَفرض علم السيميائيات نفسه كـ "علمٍ بحد ذاته" (.Ibid). في الواقع، اللسان هو مفتاح الدخول، إذ إن فرضية وجود علم سيميائيات "لا تظهر إذا ما دُرست من وجهات نظرٍ أخرى غير اللسان" (.Ibid). يجب إذاً على اللسانيات كـ "علم اللغة" أن تحتل مركزاً أساسياً في السيميائيات. وبالتالي، عالم اللغة هو أفضل من يمكنه أنْ يكوِّن "علم السيميائيات" هذا: "وتعود إلى عالم اللغة مهمةُ تكوين اللسانيات كعلمٍ سيميائي من خلال تمييزها من سائر العلوم السيميائية" (*Cours II* R16, Notes de Gautier, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 18). ينتج من ذلك فائدة فورية: يُبيّن هذا الارتباط بعلم السيميائيات أن اللسان، "وللمرة الأولى [...] لم يتكوّن فجأة ومن لا شيء" (*Cours II* R16-17, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 19). يمكن لعالم اللغة إذاً أن يضع مادّته، أي اللسان، ضمن منظور مُحدَّد، أي في "أفق علم السيميائيات" (*Ecrits*, p. 290). وهذا الأمر هو الذي يسمح له بتحديد ماهية اللسانيات، من جهة؛ ومن جهةٍ أخرى، بتكوين علم السيميائيات. وبالتالي فإنه يُصيب هدفين في آنٍ واحد، ويضع القاعدة الأساسية للمنهجية.

نُلاحظ أنّ دو سوسور يتردّد في المخطوطات بين "سيميائيات" و"سينيولوجيا" (*Ecrits*, p. 265). ولكن الـ "سينيولوجيا" يمكن فهمها أكثر على أنها القدرة، بمعناها العيادي، على استعمال الإشارات (*Ecrits*, p. 260). وكذلك على أنها "علم الإشارات". سيستقر دو سوسور في النهاية على "سيميائيات"، وسيظل يُطوّر في التعريف الذي يُعطيها إياه حتى آخر محاضراته.

إذا كانت "المحاضرة الثانية" (1908-1909) تُسلّط الضوء على إحدى السمات التي بإمكانها ضمّ دراسة الإشارات إلى علم السيميائيات - الاعتباطية - فإن دو سوسور يتناول سمة أخرى في آخر محاضرة من محاضراته في اللسانيات العامة (ربيع 1911). فقد بدا له أنه من المُمكن إدراج اللسانيات ومجالات أخرى في إطار سمةٍ واحدة تكون مشتركة أكثر بينها: إنها القيمة. فالواقع أن الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية تتناول القيمة، وذلك بدرجاتٍ متفاوتة. ولكنّ نوع القيمة الذي يجب أن تتناوله قد يختلف من مجالٍ إلى آخر. فهي تختلف في ما بينها من حيث الاعتباطية: من حيث قربها من الأشياء أو بعدها عنها. وبالتالي، لا تتمتع القيمة بالطبيعة نفسها في كلّ علمٍ من هذه العلوم. الأمر بديهي في ما يتعلق بالاقتصاد: فالقيمة تحتفظ فيه بـ "جذر لها في الأشياء". ومن الممكن "أن نتابع عبر الزمن" تغيرات القيمة، كقيمة "قطعة الأرض" (*Notes pour le Cours* III, printemps 1911, *Ecrits*, p. 333). ولكن، إذا كان بإمكان علم السيميائيات أنْ يجمع العلومَ التي تهتم بالـ "قيمة"، فهذه القيمة ليست "القيمة التي لديها جذر في الأشياء"، وإنما "القيمة "التي تُحدَّد اعتباطاً" (السيميائيات) = إشارة تُحدَّد اعتباطاً (اللسانيات)" (Ibid.). وهكذا تبدو "القيمة" كحجر الزاوية الذي يُجمَع تحته كلُّ المجالات التي تدخل في علم السيميائيات: إنها القيمة التي ليس لها جذر في الأشياء والتي تُحدَّد اعتباطاً. واللسانيات هي العلم الذي يعطي المثل الأكثر تعمُّقاً في هذا الاتجاه، نظراً إلى طبيعة الإشارة اللغوية. واللسان سيميائي حتى في أصغر وحداته، مثل الفونيم: "الفونيم = ما زال هناك إمكانية وجود قيمة سيميائية" (Houghton Library, Harvard, bms. Fr 266 (8), *Folder* 3; Marchese, p. 91). لماذا تأتي

القيمة هكذا بعد الاعتباطية لتميّز المجالات التي بإمكانها أن تدخل في السيميائيات؟ الجواب بسيط، ذلك لأنّ القيمة تنبثق من الاعتباطية. وهي قيمة مزدوجة يشكل جانباها رابطاً، ويتغيّر الواحد بالنسبة إلى الآخر: "لكلّ قيمةٍ جانبان كما للإشارة اللغوية" (*Ecrits*, p. 333). في الواقع، يُمكن ربط قطعة أرض بمبلغٍ من المال، ويمكن للواحد منهما التغيّر بالنسبة إلى الآخر. وكذلك من الممكن في الإشارة اللغوية ربط مدلول ("الفكرة كأساس للإشارة") بالدالّ الذي يُعبِّر عنه. وهنا، ليس هذا سوى عبارة عن صيغة رياضية.

يمكن إذاً للسيميائيات أنْ تتميز فعلاً بعلاقتها بالاعتباطية وبالقيمة. ليست القيمة مجرد سمة إضافية قد تأتي لتزيّن التفكير حول تكوين علم السيميائيات. فكما تظهر المخطوطات، تصبّ المنهجية بكاملها في القيمة. فهي تسمح بشكل خاص بإنشاء الروابط مع مجالات أساسية أخرى، كعلم النفس، إذ لا ينفك الشخص المتكلّم يُفسّر الإشارات. وليس علم النفس الفردي فحسب، بل كذلك "علم النفس الاجتماعي". ويكتب دو سوسور حول عملِ أحدٍ من طلابه:

"كلّ العلوم الاجتماعية، أو على الأقل تلك التي تهتم بالقيمة، هي، قبل اللسانيات، قابلة أيضاً للاختزال في نهاية المطاف بعلم النفس؛ ولكن ذلك لا يمنع أنْ يكون هناك خطٌّ فاصل بين علم النفس الاجتماعي وهذه العلوم؛ وأنْ يكون كلُّ واحدٍ من هذه العلوم بحاجة إلى مفاهيم لم يقدِّمها علم النفس العام، وحتى الجماعي" (*Notes sur Programme et méthodes de la linguistique théorique d'Albert Sechehaye*, 1908, *Ecrits*, p. 260).

ويشترك علم الاجتماع أيضاً في إنشاء علم السيميائيات: "أياً كانت

بالضبط الدائرة التي يجب رسمها حول اللسان، من الواضح أنه لدينا هنا عملٌ اجتماعيّ خاص جداً قام به الإنسان من أجل أن يُكوِّن علماً. وتشكّل كلُّ هذه الوقائع مادّةً لعلمٍ ما، لفرعٍ من العلوم المتعلّقة بعلم النفس وعلم الاجتماع" (*Cours II* R16, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, 1957, p. 18).

وهنا، ليس على عالم اللسانيات وحده أنْ يعمل في هذا المجال، بل كذلك على عالم النفس: "وكلّ هذه الوقائع تشكل مادّة لعلم ما، لفرع من العلوم المتعلّقة بعلم النفس وعلم الاجتماع. وعلى عالم النفس أنْ يُحدِّد مكانها بالتحديد (انظر أ. نافيل "تصنيف >جديد< للعلوم"، <1901>، ص <104> - قد أخذ بعين الاعتبار فكرة السيد دو سوسور)" (Ibid., p. 18). ولكن ذلك لا يعني أنه يجب على اللسانيات أن تلتحق بهذا العلم أو بذاك. أو بعلم النفس: "لقد اتّخذ علم النفس لنفسه إقليماً جميلًا في اللسانيات، ولكنه في المقابل لم يخدمها كثيراً" (*Cours I*, Notes de Riedlinger, 16 Janvier 1907, pp. 12-13)، أو بعلومٍ أخرى، مثل علم الاجتماع، حتى وإن "كان الرابط الأهمّ بين اللسانيات وعلم النفس يتمّ عبر هذا الأخير" (Ibid., p. 13; *Cours II* R16, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 18). ومن بين هذه العلوم، اللسانيات هي أفضل علمٍ بإمكانه المساهمة في علم السيميائيات:

"هل لعلم النفس سيميائيات؟ هذا السؤال عديم الجدوى، فلو كان لعلم النفس سيميائيات لكانت الظواهر اللغوية التي يهملها علم النفس قد كوَّنت، هي وحدها، أساساً للواقعة السيميائية، بحيث إن كلّ ما يمكن أنْ يقوله عالم النفس خارجها لا يشكل بالتأكيد أيَّ شيء أو تقريباً أي شيء" (*Ecrits*, p. 227).

يبدو اللسان إذاً كعنصرٍ موجِّه لعلم السيميائيات. وذلك، سواء كان من أجل تمييز عناصرها أو من أجل تحديد منهجيتها. في مدوّنة عنوانها "المبدأ الأساسي للسيميائيات، أو لـ "اللّسان" بوصفه على الدوام لساناً وليس نتيجةً لحالاتٍ سابقة". يكتب دو سوسور :

"ليس في اللسان، لا إشارات ولا دلالات، وإنما "تمايزات" بين إشارات و"تمايزات" دلالية؛ 1° لا توجد الواحدة منها بتاتاً إلّا من خلال وجود الأخريات (في المعنيين)، وهي بالتالي متضامنة في ما بينها، ولا تنفصل عن بعضها البعض؛ ولكنها 2° لا تتطابق في ما بينها بتاتاً بشكل مباشر" (*Ecrits*, p. 70).

تلك هي وجهة النظر التي يجب اعتمادها حول اللسان من حيث هو "مبدأ أساسي لعلم السيميائيات": اعتمادها كنظام، بشكل مستقل عن حالاتها السابقة. هذا المنظور عن اللسان سيساهم أيضاً في تكوين علم السيميائيات.

ولكن، إذا كان اللسانُ العنصرَ الموجِّه في علم السيميائيات، فإن هذا الأخير يعطي للسان "أفقه" الحقيقي. ففي نظر دو سوسور، كلُّ ما هو تمايزي في اللسان يُعرَّف بالنسبة إلى وجهة نظر السيميائيات، أي علم الإشارات الذي يُدرِك الشكل والمعنى: "وجهة النظر السيميائية (أو وجهة نظر الإشارة - الفكرة)" (*Ecrits*, p. 21) . هذا لدرجة أنّ واقعاً ما لا تكون له أيُّ أهمية إلا إذا كان سيميائياً، أي مبنياً على ربط شكلٍ بمعنى. وهنا المفاجأة: تلتحق السيميائيات بعلم الصرف: "واقعة سيميائية (أو، إذا فضلنا، صرفية)" (*Ecrits*, p. 47). ولكن هذه المفاجأة ليست مفاجأة كلّياً، إذ إن هذا التشابه ليس سوى النتيجة المنطقية للتعريف الذي لا ينفكّ دو سوسور يعطيه لعلم الصرف، أي دراسة الرابط بين شكلٍ ودلالةٍ

مجتمعَيْن في إشارة. ومن المُمكن أيضاً تناول "المعطيات السيميائية"، وحتى إدراك "الكميات السيميائية"، من هذا المنظور (*Ecrits*, p. 37, p. 43). ويقتصر الأساس على ما هو "سيميائي"، أي على ما يتعلّق بسيميائياتٍ محددة. ومن هنا، مرة أخرى، عدم اهتمام دو سوسور بـ "دور الجهاز الصوتي": "لأنه ليس سيميائياً، إذ إن هناك أنظمة لا تستخدم الجهاز الصوتي" (*Ecrits*, p. 288).

ها هي إذاً النقطة التي تلتقي فيها أفكار دو سوسور: نظرية إشاراتٍ يحتل فيها اللسان بوصفه نظام إشارات المركزَ الأساسي، وتؤدّي إلى علم السيميائيات. وهذا الأخير، في المقابل، هو ما يُحدِّد اللسانيات: "إن العلم الذي تتعلق به اللسانيات هو إذاً العلم الذي يهتم بالإشارات" (*Cours II* R13, Notes de Gautier, 12 Novembre 1908, p. 30). إذاً، ما هو حقاً أساسي بالنسبة إلى دو سوسور هو الخاصية السيميائية للسان: فهي تسلط الضوء على "جوهر" اللسان. ومن هنا ما يأتي: "تعريفنا للسان هو أنه: نظام سيميائي" (*Cours II* R25, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, p. 15). ولكننا نشعر في سياق تفكيره أنّ علم السيميائيات هذا لا يُمكن أن يكون علم إشاراتٍ مجرداً، معلقاً في الهواء. فهذا العلم "اجتماعي"، إذ "وحدها الواقعة الاجتماعية هي التي ستخلق ما يوجد في أيّ نظامٍ سيميائي" (*Cours II* R15-16, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 17).

ثالثاً: "النتاج السيميائي نتاجٌ اجتماعي"

اللغة هي مدخل السيميائيات. ولكنْ، كيف يتم استخراج السمات الخاصة بنظام الإشارات؟ إذا أخذنا اللسان المحكي والكتابة، من الممكن أنْ نستخرج منهما "السمتين" الأساسيتين اللتين تجعلهما

"على نسقٍ واحد من الوقائع". هكذا، كلتاهما ترتكزان على "اصطلاحٍ اجتماعي" (*Cours II* R15-16, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, CFS, no. 15, p. 17)؛ و"في أي وقت كان، لن تتمكّن الأجيالُ التالية من تغيير أيٍّ شيء فيه" (Ibid., p. 18).

إذا تعمّقنا بالمقارنة، لوجدنا "تشابهاً بين أنظمة الإشارات غير الكتابة (وحتى نظام الإشارات البحرية) ونظام اللسان" (Ibid.). ولكن يجب القيام بذلك بحذرٍ ونسبية، إذْ "يُمكن لوزيرٍ أنْ يُغيّر نظامٍ الإشارات البحرية (Ibid.). وهذا معيار آخر للتمييز بين الإشارات: تدخّل الإرادة. في نظر دو سوسور، ليس من الممكن تغييرُ أي شيء في اللسان، على الأقل عن قصد، إذ يظهر بالفعل أن نظام الإشارات اللغوية يرتكز على اصطلاحٍ اجتماعي، وأنه لا يمكننا بالمبدأ تغيير أيٍّ شيء فيه. بيد أنه يجب النظر إلى ذلك عن كثب: "نحن نميل، عندما نُريد التعمّق في الإشارة، إلى دراسة آليته عند الفرد، وإلى تحليل العمليات الفكرية والجسدية التي يُمكن إدراكها عند الفرد"، أي، كما يُشير إليه غوتييه هنا، "الآلية النفسية" (*Cours II* R19, Notes de Riedlinger et de Gautier 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 21). زِد على ذلك أنّ هذه المنهجية هي منهجية دو سوسور، تلك التي اتبعها في محاضرات السنة السابقة. ولكنّ هذا يعني، إذا لم نسلك الطريق الصحيح، الاكتفاءَ بـ "تطبيق الإشارة، وهذا ما لا يُعدّ سمتها الأساسية (كما أنّ عزف سوناتة لبيتهوفين ليس السوناتة بحدّ ذاتها). لماذا نختار الفرد؟ لأنه بمتناول يدنا بشكل أكثر، ويتعلق بإرادتنا" (Ibid.). وعندما نقوم بذلك، "تُراودنا الرغبة بأن لا نتناول أوّلاً سوى ما يبدو الأكثر تعلقاً بإراداتنا". ولكننا نُهمل في الوقت عينه ما هو الأكثر ميزة: "إن الإشارة، في جوهرها، لا تتعلق بإرادتنا" (Ibid.). في الواقع: "أكثرُ ما يهم للدراسة في الإشارة هو الجوانب التي

تفلت من خلالها هذه الإشارة من إرادتنا. وهنا يكمن مجالها الحقيقي، إذ لا يُمكننا أنْ نقلّصه" (Ibid., p. 22). وقد دوّن غوتييه هنا: "إن قوته تكمن هنا، في عدم إمكانية اختزاله" (Ibid.). "قوة" الإشارة، كما يتكلّم دو سوسور في مواضع أخرى عن "قوة الإشارة"، للتشديد على الطبيعة الخاصة لهذه القوة: "من خلال طبيعتها الاصطلاحية، ومن خلال طبيعتها الاعتباطيّة، المستقلة عن الحقائق التي تدلّ عليها الإشارات" (BPU, ms. Fr. 3951/10, p. 13 [f0v]). وفي كلّ الأحوال، لقد ظهرت سمة أخرى للإشارة: وهي أنها لا تخضع لإرادتنا.

يعود دو سوسور حتى إلى "الاصطلاح الأساسي" الذي يُفترَض أنْ يرتكز عليه اللسان. ولا يجدر النظر إلى اللسان كـ"تشريع"، "على طريقة فلاسفة القرن الثامن عشر" (*Cours II* R19, Notes de Riedlinger et de Gautier, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 22). وهذا يعني التفكير بطريقةٍ مجرّدة والاكتفاء بفكرةٍ طوباوية: "اللحظة التي نتفق فيها على الإشارات غير موجودة فعلياً، وهي مثالية؛ ولو كانت موجودة، لما >كانت قد< أُخذت بعين الاعتبار إلى جانب الحياة الاعتيادية للسان" (Ibid.). ويبقى الاصطلاح الأساسي، كما أصل الألسنة، فرضياً، ومن العبث طرح أسئلة كهذه. في الواقع، "يختلط العقد الأوّلي مع ما يحصل كلّ يوم في اللسان" (Ibid.). يجب إذاً الاكتفاء بما يُمكن التحقق منه وبما هو أساسي:

"1- واقعُ أنّ نظام إشارات كنظام اللسان تتلقاه الأجيال المتتالية بشكل سلبي (كان يُنظَر إليه على أنه فعلٌ مُتمعَّن فيه، كتدخّل فعّال للسان)؛

2- أنه، على كلّ حال، سيكون لنظام الإشارات سمةُ أنه يُنقَل في

ظروفٍ لا علاقة لها بتلك التي كوّنته (إذا سلّمنا أنه من صنع الإرادة، كلغة الإسبرانتو) (Ibid., p. 23).

يُمكن هنا ملاحظة تأثير اللسان فينا: نحن نتلقاه بشكل سلبي، إذ إنه، بعد وضعه، يجري عبر الزمن من دون أن يكون لنا عليه أيُّ تأثير. ويتجرأ دو سوسور على تشبيهها ببطةٍ حضنتها دجاجة! "يشبه اللسانُ بعض الشيء بطةً حضنتها دجاجة. بعد مرور اللحظة الأولى، يدخل اللسان في حياتها السيميائية، ولا يعود من الممكن العودة إلى الوراء: سوف تُنقل بواسطة قوانين لا علاقة لها بقوانين تكوينها" (Ibid.). وهكذا، تتغير الإشارات تدريجياً، من دون أن يكون بإمكاننا فعل أي شيء:

"3- إن هذا النظام، عندما ينتقل، يتغيّر في مادّته، مما يُغيّر علاقة الإشارة بالفكر" (Ibid.).

ذاك تفسيرٌ لتطوّر الألسنة: لما كانت الألسنة تتغيّر في "مادّتها"، يحدث انفصالٌ بين الإشارات وما تدلّ عليه. وهكذا: "عندما تتغيّر الإشارة، يجب أنْ يتغيّر المعنى" (*Cours II* R22, Notes de Gautier, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 23). هذا ما يمكن ملاحظته. يجب إذاً الامتناع عن اعتبار اللسان كما يعتبرها الفلاسفة: "لا يقوم أيُّ واحدٍ من الفلاسفة بتعليم ما الذي يجري عند نقل سيميائيات ما". "سيميائيات" تأخذ هنا المعنى النادر لـ "نظام إشارات". وعند القيام بذلك، يأخذ الفلاسفةُ علماء اللغة في أثرٍ زائف:

"وفي المقابل، يستحوذ هذا الواقع بالذات على انتباه علماء اللغة لدرجة أنهم يعتقدون بسبب ذلك أنّ علمَهم تاريخي أو تاريخي للغاية، وأنه سيميائي بحت: وبالتالي، فهو علم يندرج كلّياً في علم النفس،

شريطة أن يرى هذا الأخير، من ناحيته، أنَّ لديه في اللسان مادّة تمتد عبر الزمن، وهو يُجبر علمَ النفس على الخروج تماماً من تنظيراته حول الإشارة المؤقتة والفكرة المؤقتة" (BPU, ms. fr. 3951/ 24, p. 8a).

يجب إذاً الانطلاق من "طبيعة الإشارة"، تحت طائلة وضع "علم سيميائي" لا جدوى منه (*Cours* II R23, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 24). وانطلاقاً من طبيعة الإشارة، يجب أن يُستخلص منها ما هو أساسي: "ما يفلت في اللسان من الإرادة الفردية أو الاجتماعية، هذا ما يُشكّل السمة الأساسية للإشارة، والذي لا يظهر بوضوح من النظرة الأولى" (Ibid.). إذا ما قارنا هذه "السمة الأساسية للإشارة" مع الطقوس مثلاً، "ستتجلى لنا جوانب لم نكن نشك بوجودها، وسنرى أنها تدخل في دراسةٍ مشتركة، هي دراسة الحياة الخاصة للإشارات، أي علم السيميائيات. يمكننا إذاً أنْ نؤكد أنّ اللسان ليس فريداً من نوعه، ولكنه مُحاط بعدد من الأشياء التي يجب أن تُدرس إلى جانبه، في دائرةٍ ما يُطلق عليه اسم واسع قليلاً، وهو: المؤسسات الاجتماعية" (Ibid., pp. 24-25). هكذا يُرسم محيطُ علم السيميائيات، مع اللسان وقد عُدَّ في دائرة المؤسسات الاجتماعية.

يجب إذاً تناول اللسان من منظورِ "أنظمة سيميائية" أخرى من أجل استخراج ما هو خاص بها: "كلّ ما يُبعِد اللسان عن نظامٍ سيميائي آخر، وإن بدا مهماً للوهلة الأولى، يجب استبعادُه على أنه الأقل أهمية في دراسة طبيعته: وهذا ينطبق على دور الجهاز الصوتي" (*Cours II* R23, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 25). نلاحظ هنا مرة أخرى مَيْل دو سوسور إلى أن يستبعد - أو أن ينبذ - من اللسانيات كلّ ما يُمكن أنْ يبدو مادياً في اللسان.

في سياق هذا التفكير، لا يمكننا أنْ نمتنع عن التعجُّب. فوجهة النظر التي يعطيها علم السيميائيات عن اللسان تعطي مركزاً ثانوياً للفرد. وأحد أسباب ذلك هو أنّ الأوجه الماديّة للسان (طريقة التلفّظ، واللفظ... إلخ)، في نظر دو سوسور، تتعلّق بالفرد. بيد أنه عندما ندرس اللسان في استعماله الحقيقي، في مجتمع ما، نجد أنه يفلت من الفرد. في الواقع، بمجرّد أنْ يستعمل مجتمعٌ ماً نظاماً سيميائياً، يُصبح من غير الممكن لأي فردٍ أن يُدخل عليه أيَّ تعديلات، إذ يُصبح صُنعَ هذا المجتمع وبعيد المنال عن الفرد. وتكمن إحدى الصعوبات حينها في تحليله "في سماته الداخلية" (*Cours II* R23-24, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 25). فهذه السمات الداخلية تفلت، لأنّ العلاقة بين الإشارة والفكرة تفلت، وذلك لعدم تمكّن "أي عقلٍ فردي" من السيطرة عليها، أي "عقل يشبه عقلنا الفردي" (*Ecrits*, p. 289). وهذا واقع لم يخضع للتحليل كثيراً، وما ينفك دو سوسور يعود إلى وجهة النظر الداخلية هذه التي تُجبر على التموضع داخل اللسان من أجل تحليل "آلياتها" و"مبادئها".

تظهر صورة مدهشة وغير معروفة في المخطوطات لتوضّح بخاصة واقع أنّ اللسان بعيد عن متناول الفرد، وهي صورة السفينة. عندما تبدأ جماعة باستعمال اللسان، يصبح هذا الأخير مثل السفينة في البحر: "يصبح اللسان عندها سفينةً في البحر، وليس في المَصنع" (*Cours II* R24, Notes de Gautier, 23 Novembre 1908, *CFS*, no.15, p. 26). إذا خضنا مسألة اللسان بهذا الشكل، لن نتمكن من تحديد مساره مسبقاً من خلال شكل هيكله... إلخ" (Ibid.). يجب إذاً، من أجل دراسة اللسان، تقدير أهمية هذه السمة الأساسية: "اعتبار اللسان كشيءٍ جماعي، اجتماعي: فالسفينة في البحر هي الشيء الوحيد الذي يجب

أن يُدرس ضمن نوع السفن" (*Cours II* R24, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 26). وقد كتب غوتييه: "ليس من الجدير دراسة السفينة إلّا من خلال تصرّفها في البحر" (Ibid.). ليس كنظام بحت، بل كـ "ممتلكات المجتمع". يجب دراسة اللسان على هذا الشاكلة: "نظام المجتمع هذا هو إذاً وحده الجدير بأن يُسمّى نظام إشارات، وهو الوحيد الذي يشكل فعلاً نظامَ إشارات" (Ibid.). إننا إذاً، مع اللسان، على متن سفينةٍ لا يُمكن دراستها، وهي مجرد تصميم، أو نظام، أو في المصنع، أو هي قيد الصنع. ها نحن بالتأكيد منخرطون بالمغامرة! تُبْرِز صورةُ السفينة هذه واقع أنّ نظام اللسان هو نظامٌ دائمُ الحركة، وأنه لا يُمكن تناوله خارج إطار الظروف الحقيقية لعمله. وهو بالتالي يفلت من الفرد، إذ إن الفرد بنفسه لا يعود مكان المراقبة لدراسة نظام اللسان. الواقع أنّ السفينة لم تُبنى لفردٍ واحد، وإنما لمجموعة أفراد: "لقد وُضِع نظامُ الإشارات من أجل الجماعة، وليس للفرد، كما أن السفينة قد صُنعت للبحر. لذلك، وخلافاً للمظاهر، لا تتخلى الظاهرةُ السيميائية خارجها واقعَ الجماعة الاجتماعية، ولو للحظةٍ واحدة". من دون "جماعة" لا وجود لأنظمة الإشارات، ولا لأيّ "ظاهرةٍ سيميائية". يجب على علم السيميائيات إذاً أنْ يأخذ بعين الاعتبار "الجماعة الاجتماعية". ولكنّ هذا لا يعني أنه يجب اعتبار أنّ النظام هو، هكذا، وبكلّ بساطة اجتماعياً. ويضيف دو سوسور ملاحظةً أساسية، وهي: "هذه الطبيعة الاجتماعية (للإشارة غ) هي أحد عناصره الداخلية، وليس الخارجية" (*Cours II* R24, Notes de Riedlinger et de Gautier, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 26). والنظام اجتماعيٌّ لأن الإشارة هي بحد ذاتها اجتماعية، ولأنّ طبيعتها الاجتماعية هي سمة داخلية للّسان. وبشكل أكثر عمقاً، ليس من الممكن فهم القيمة، التي

يُعطى من خلالها معنىً للإشارات، من خارج اللسان، وإنما من داخله. في الواقع، إن الإشارة، مثلها في ذلك كمثل القيمة، لا تكتسب طبيعتها الاجتماعية من الخارج بفضل إحدى القوى المؤسسية. ونجد هذا التأكيد في مكانٍ آخر، ربما في مدوّنةٍ تحضيرية لهذه المحاضرة:

"إن الظاهرة السيميائية، خلافاً للمظاهر، لا تترك خارجها واقع الجماعة الاجتماعية ولو للحظة واحدة: تُكوِّن الجماعة الاجتماعية وقوانينها أحد عناصرها الداخلية وليس الخارجية، تلك هي وجهة نظرنا" (*Ecrits*, p. 290).

ونجد فيها صورة السفينة التي يُنظر إليها، وهي في العنبر أو في البحر: "يغير محيطُ الجماعة كلَّ شيءٍ بالنسبة إلى نظام الإشارات، هذا المحيط هو منذ البداية المكان الحقيقي للتطوّر، الذي يتّجه إليه نظام الإشارات منذ ولادته: وهو نظام إشارات موضوع خصيصاً للجماعة، كما السفينة للبحر" (*Ecrits*, pp. 289-290).

ويقدِّم دو سوسور هنا إحدى استنتاجاته المهمة:

"ليس اللسان، أو النظام السيميائي مهما كان، السفينةَ الموجودة في المصنع، وإنما السفينة التي تمخر عباب البحر. وفي اللحظة التي تلامس فيها البحر يُصبح من العبث التفكير بأنه من الممكن تحديد مسارها بحجة أننا نعرف تماماً الهياكل التي تكوّنها وبنيتها الداخلية وفقاً لتصميمٍ محدد" (*Ecrits*, p. 289).

ليس اللسان إذاً عبارةً عن نظامٍ مغلق، وإنما هو مجموعةٌ تخترقها قُوىً دينامية، وهذه الديناميكا هي اجتماعية. ويجب دراسة اللسان بأخذ هذا البُعد "للسفينة التي تمخر "عباب البحر" بعين الاعتبار: "بالتأكيد

ليس هناك سوى السفينة في البحر التي تُعطينا معلومات مفيدة عن ماهية السفينة، ولنُضِف أنها الوحيدة التي يُمكن اعتبارها سفينة، أيّ شيءٌ مخصصٌ للدراسة بوصفه سفينة" (*Ecrits*, p. 289).

ونلاحظ هنا في المخطوطات أمراً نادراً جداً: وهو أنّ كتابة دو سوسور تتطابق حرفياً مع المحاضرة التي ألقاها، وهذا من دون شك دليلٌ على أنّ دو سوسور كان قد كتب لمحاضراته بعض الملاحظات التي كان يُمليها على طلابه: "إذاً، ما نعتبره سيميائيات هو فقط جزءٌ من الظواهر الذي يبدو بشكلٍ خاص كنتاجٍ اجتماعي" (*Ecrits*, p. 290; *Cours II* R25, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 26) تتوقف مخطوطات دو سوسور هنا. ولكن دو سوسور يتابع بفضل أعجوبة المحاضرات التي دوّنها طلابه: "ونحن نرفض أنْ نعدّ سيميائياً ما هو فردي بشكلٍ خاص: عندما نقوم بتعريفه، >هذا النتاج الاجتماعي<، نكون قد عرّفنا النتاج السيميائي، ومن خلال هذا الأخير، نكون قد عرّفنا اللسان بحد ذاته. وهذا يعني أنّ اللسان هو نتاجٌ سيميائي، وأنّ النتاج السيميائي هو نتاجٌ اجتماعي" (Ibid.).

ها هي في النهاية طريقة تعريف اللسان، وبالتالي تحديده: كنتاجٍ سيميائي، أي كنتاجٍ اجتماعي. ومن هذا المنظور، لا يدخل الفردُ أبداً في الحسبان: "وحده الواقع الاجتماعي هو الذي سيخلق ما يتضمّنه النظامُ السيميائي. أين يمكن أن يوجد، في ترتيب ما، نظام قِيم، إن لم يكن ذلك انطلاقاً من الجماعة. فالفرد وحده لا يمكنه أنْ يُحدِّد أيَّ شيء" (*Cours II* R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 27). والقيمة هنا ليست قيمة مجرّدة قد تعمل في نظام اللسان، كما تعمل بين أحجار رقعة الشطرنج. وإنما هي قيمة منبثقة من اللعبة

الاجتماعية التي يُكوِّن اللسانُ بالتحديد تعبيراً لها: "لا تُعطى القيمة إلّا من خلال القوة الاجتماعية التي تقرُّها" (Cours II R25, Notes de Gautier, 23 Novembre 1908, p. 27). وهكذا، فإن نظام اللسان اجتماعي، والإشارة اجتماعية، والقيمة اجتماعية.

وبما أنّ الطبيعة الاجتماعية للقيمة هي التي تُميّز اللسان، فإن الطبيعة الاجتماعية للقيمة هي التي تُؤسس علم السيميائيات.

عدم ردّ اللسان إلى سيميائيات محددة، وإلى بُعدها الاجتماعي، يكون إذاً بمثابة اعتبار اللسان تجريدٍ بحت، مُعلَّق في الهواء. بيد أنّ مخطوطات السنوات الأخيرة تُظهر بالتنافس أنّ دو سوسور يحاول جاهداً وضع اللسانيات في علم السيميائيات، وهو أمر له عدد من التبعات، من بينها التالية: تخطّي مستوى علم النفس الفردي، والاتجاه نحو علم النفس الاجتماعي. وهذا منهج يدلّ إلى أي مدى كان دو سوسور قريباً من علم النفس في عصره، وهو أمر يشير إليه هو بنفسه. وكان قد وضع برنامج هذا المنهج في أول حصة من محاضراته في اللسانيات العامة: "سيكون هناك علم نفس أنظمة الإشارات، وعلم النفس هذا سيكون جزءاً من علم النفس الاجتماعي، أي أنه لن يكون سوى اجتماعياً. وهو سيكون عبارةً عن علم النفس ذاته الذي يُطبَّق على اللسان. وغالباً ما سيكون لقوانين تغيّر أنظمة الإشارات هذه تشابهاتٌ نموذجية بالكامل مع قوانين تغيّر اللسان" (Cours I, Notes de Riedlinger, début 1907, p. 192).

وهكذا، كلّ إشارة، وكلّ نظام إشارات، وكلّ سيميائيات، هي في نظر دو سوسور ذات طبيعة اجتماعية. ونجد في إحدى مخطوطاته لمحةً إجمالية حول هذا الموضوع، وهي تشكل ملخصاً مُوسّعاً:

"وحده نظام الإشارات الذي أصبح خاصاً بالجماعة هو الذي يستحق أنْ يُطلق عليه اسم - أو الذي هو - نظامُ إشارات، ذلك لأنّ مجموع ظروف حياته يختلف منذ تلك اللحظة عن كلّ ما يُمكن أن يُكوّنه خارج ذلك، لدرجة أنّ الباقي يظهر وكأنه من دون أي أهمية. ويُمكننا أنْ نضيف على الفور: أن محيط الجماعة هذا، إذا كان يُغيّر كلّ شيء بالنسبة إلى نظام الإشارات، فإن هذا المحيط هو منذ البداية المكان الحقيقي للتطوّر، الذي يتّجه إليه نظام الإشارات منذ ولادته: وهو نظام إشارات وُضِع خصيصاً للجماعة كما السفينة للبحر. وقد وُضع فقط ليتفاهم عدة أشخاص أو عدد كبير من الأشخاص في ما بينهم وليس ليتفاهم شخصٌ واحد مع نفسه. لذلك، فإن الظاهرة السيميائية، خلافاً للمظاهر، لا تترك خارجها واقعَ الجماعة الاجتماعية ولو للحظة واحدة: فالجماعة الاجتماعية وقوانينها تكوّن أحد عناصرها الداخلية وليس الخارجية، تلك هي وجهة نظرنا" (*Ecrits*, pp. 289-290).

و"الظاهرة السيميائية" اجتماعية ليس من الخارج، وإنما من الداخل: تلك هي طبيعتها بعينها. نرى هنا إلى أيّ درجةٍ يُتابع دو سوسور حتى النهاية التفكيرَ حول البُعد الاجتماعي للسيميائيات وكلّ ما يتضمّنه.

ويُضيف: "عند الوصول إلى هذه النقطة نرى أفق السيميائيات يتحدّد ويتوضّح بشكلٍ أفضل، لأننا نرفض أن يكون لكلّ ما يُشبه الإشارة طبيعةً تتأسس في الظروف الفردية، أو بشكل أكثر تحديداً، ما نعتبره سيميائيات هو فقط الجزء من الظواهر الذي يبدو بشكل خاص كنتاج اجتماعي" (*Ecrits*, p. 290).

ومقابل ذلك، وبما أنّ اللسان هو الطريق الملكية لعلم السيميائيات، فهو لا يُمكن أنْ يكون إلا اجتماعياً. تكشف المخطوطات مرة أخرى،

حول هذا الموضوع وعلى عكس بعض الأفكار المُسلَّم بها، كيف أنّ دو سوسور قد ذهب بعيداً في هذا الاتجاه.

هذا إذاً ما يؤدّي إليه بناء "اللسان"، أي مجموع المبادئ المجرّدة المستقاة من مراقبة الألسنة التي وضعها دو سوسور نُصب عينيه منذ محاضراته في جامعة جينيف في العام 1891. هذا يؤدي إلى تأكيد الاعتباطية كمبدأ أساسي، وإلى دور القيمة الذي ينبثق منه، وإلى انفتاح اللسانيات على علم السيميائيات. وهو يؤدي إلى تأكيد البعد الاجتماعي للوقائع اللسانية والسيميائية، والتي تتأتّى من "الطبيعة الاجتماعية للإشارة". هذه الطبيعة الاجتماعية لا تأتيها من الخارج، من خلال مؤسسةٍ ما: إنها داخلية وباطنية ولا تُختَزَل. وكذلك، القيمة اجتماعية باطنياً، وهي تنبثق في آن واحد من الشخص المتكلّم، ومن الجماعة، وهي لا تنفك تعمل، ضمن النظام، في الإشارة، وبين الإشارات.

لقول ذلك بعدٌ مهم. فهو يعني جمع في تصنيف واحد، وفي آن واحد اللسانيات وعلم السيميائيات وعلوم القيمة كالاقتصاد، وتفصيلها في تدرُّج يكون سُلَّمُ القياس فيه علاقة هذه العلوم الاعتباطية نوعاً ما بالأشياء. إنها علومٌ لم تتوقف عن التطوّر، ونحن نُسمّيها اليوم باسم "العلوم الإنسانية".

وهذا يفتح أيضاً باباً أمام "علم النفس الاجتماعي" الذي يُعنى بالوقائع اللغوية، والذي قد يأخذ كلّياً بعين الاعتبار البُعد السيميائي للمجتمعات البشرية.

خاتمة

إن قراءة مخطوطات دو سوسور تقلب موازين عددٍ كبير من وجهات النظر. فالعديد من المسائل التي كانت تبدو بديهية تصبح فجأة غير مؤكدةٍ، كمسألة الاعتباطية، والدالّ والمدلول، والتعاقبية والتزامنية، والكلام واللسان، إذ يجب إعادة النظر بالتفصيل في كلّ شيءٍ لتحديد منهجية دو سوسور تحديداً دقيقاً. وتكمن أهمية المخطوطات - مخطوطاته ومخطوطات طلابه - في أنها تردّ إلى دو سوسور ما ينتمي إليه في النظرية التي وُضعت بعد موته على شكل محاضرات في مادة اللسانيات العامة.

تسعى المقاربة المُعتمدة هنا جاهدة إلى تتبّع الترتيب الزمني للمخطوطات، مع المحاولةَ في أن تبقى قريبة قدر الإمكان من تطوّر فكر دو سوسور: إنها مقاربة "نَسَبية" تهدف إلى استخراج ترابط الأفكار التي قادت دو سوسور إلى نظريةٍ مُحدَّدة في اللسانيات العامة. وهذه نظرية تظهر، في النهاية، في كلّ ترابطها، من دون أن يستطيع دو سوسور أنْ يكتبها في كتابٍ جميل.

الملاحظة الأساسية بسيطة: الألسنة تتطور. ولكن، إذا كانت الألسنة تتطور، فذلك لأنها ترتبط بمرور الزمن. ويُطوّر دو سوسور في هذا الاتجاه عدّة انتقادات: استعمال التاريخ في النحو المقارن استعمالاً ليس في غاية العقلانية، التصوُّر الخاطئ للألسنة التي يشبهها بالأجسام الحية، عدم وجود منظورٍ محدَّد حول التطور الصوتي والصرفي... وهذا ما أدّى به خصوصاً إلى تحديد أحد نقاط منهجيته، وهي: ليس بالإمكان تناول الوقائع اللغوية إلا من خلال وجهة نظرٍ محدّدة: إما وفقاً لـ "حالات اللسان" أو وفقاً لتطوره عبر الزمن. وهذا المنظور هو الذي يسمح بتحديد الوحدات في اللسان. يجد دو سوسور نفسه هنا، شيئاً فشيئاً، في صراع مع وصف الإشارة اللغوية. ليس إشارة التقاليد الفلسفية، المُبهمة والتي لا داخلية فيها، وإنما إشارة مُكوّنة من شكل ومعنىً. وقد أوصلته ثلاثُ طرقٍ على الأقل إلى الإشارة: الإشارة اللغوية تتطور عبر الزمن، كما يظهره التطور الصوتي؛ الإشارة اللغوية تتكون من شكل ومعنىً مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، وهذا ما يظهره التحليل الصرفي؛ وأخيراً، يجب دراسة الإشارة اللغوية ضمن النظام الذي تُكوّنه مع إشارات أخرى، وهي فكرة تقوده إليها إعادة بناء الألسنة.

في نهاية هذه المسيرة تظهر شيئاً فشيئاً ضرورةُ تحديد موقع الإشارة اللغوية بالمقارنة بأنواعٍ أخرى من الإشارات (العلامات، الرموز... إلخ)، الأمر الذي يؤدّي إلى الانفتاح على "علمٍ لا وجود له في المَجالات المعروفة": إنه "السيميائيات"، وهو علم الإشارات العام، وتحتل اللسانيات فيه مركزاً أساسياً.

وبذلك، ينفصل دو سوسور عن التقاليد في نقاطٍ عدة. تُشير المخطوطات، على سبيل المثال، إلى أنّ التقاليد الفلسفية لم تتساءل

حول واقع أنّ الألسنة تتطوّر عبر الزمن. كما أنها لم تعتبر أنه بإمكان الإشارة أنْ تكون لها داخلية، أي شكل ومعنىً: دالّ ومدلول. وأخيراً، لم تفكر أنّ كلَّ شيءٍ في اللسان هو اختلافٌ وتقابل، ويخضع للُعبة القيمة. ولكن، إن كان دو سوسور ينفصل هنا وهناك عن التقاليد، فهناك دائماً امتدادٌ في ما يتعلق بفلسفة اللغة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع. على سبيل المثال، التمييز بين دالّ/ مدلول هو ثمرة اندماج تقليدين على الأقل: تقليد نحوي، يُميّز بين الشكل والمعنى؛ وتقليدٌ فلسفي، يُميّز بين الإشارة والفكرة.

على مرّ الإشكاليات، ظهرت عدة قناعات اعتبرها دو سوسور بمثابة مبادئ:

1- **القناعة الأولى**: ليس للسان أيُّ ركيزةٍ في الأشياء، فهو ليس مادّة؛ إنه لا يرتكز سوى على "الاختلافات". وهذه الاختلافات تشكل على الدوام "تقابلات". لماذا؟ بسبب طبيعة أيّ نظامٍ كان. وكذلك، ولا سيما بسبب الاعتباطية. وبالفعل، بما أنّ اللسان لا يرتبط بالأشياء، فإنّ النظام الذي يشكله يخضع باستمرار لتأويلات الأشخاص المتكلّمين. تقع الاعتباطية في صميم نظرية دو سوسور، بل إنها تُكوِّن "قاعدته الأساسية" (*Cours III*, Notes de Dégalier, 9 Mai 1911, ms. 434/ 1, *Cahier VI*, BPU, p. 202). كلّ شيء في النظرية ينطلق من هنا. وكلّ شيء يعود إليه: "لو لم تكن الإشارة اعتباطية، لما استطعنا أن نقول إنه [ليس لدينا] سوى اختلافات" (Ibid., p. 282). كلّ شيء متماسك في هذا "النظام المتراصّ" الذي يكوّنه اللسان.

2- **القناعة الثانية** في قلب نظرية دو سوسور: ليس من الممكن تحليلُ شكلٍ دون معناه. وليس من الممكن دراسةُ الوحدات في اللسان

إذا لم نقم بتحليل الكلّ الذي يتكوّن من الشكل والمعنى. وإلّا، لما استطعنا إدراك أيّ "واقع لغوي". ومن هنا جاء وضعُ نظريةٍ للإشارات، التي ليست سوى ثمرةِ إصرار دو سوسور على تفضيل وجهة النظر الصرفية، حيث يرتبط الشكل والمعنى ارتباطاً وثيقاً ضمن الإشارة. وهذه الإشارة ليست كلّاً مغلقاً وغير شفاف. فهي، على العكس، مُكوّنة من "جانبيْن": الشكل والمعنى، الواحد منهما موازٍ للآخر، إنهما "متبادلان"، ويعبّر عنهما دو سوسور بشكل رائع، في نهاية حياته، في الكلمتين "دالّ" و"مدلول" اللتين تبيّن المخطوطات أن ولادتهما تعود بدقة إلى محاضرةٍ بتاريخ 19 أيار/ مايو من العام 1911.

3- **القناعة الثالثة**: إن الدالّ والمدلول في كلّ إشارة، يكوّنان الواحد بالنسبة إلى الآخر، كما بالنسبة إلى دالّ الإشارات الأخرى ومدلولها، نظامَ قيمٍ هو في حركةٍ دائمة. ومن هنا التعريف الخاص الذي أعطاه دو سوسور لـ "اللّسان" الذي يرى أنه تجريدٌ للألسنة، والذي تعطي المخطوطات أحد تعريفاته الأكثر دقة:

"إذا عُدّ اللسان من أي وجهة نظر تودّ أخذ جوهرها بعين الاعتبار، فإنه يظهر ليس ضمن نظام قيمٍ مطلقة أو إيجابية، وإنما ضمن نظام قيمٍ نسبية أو سلبية، لا وجود لها إلّا من خلال مقابلتها بعضها مع بعض" (*Ecrits*, p. 80).

تحصل هذه اللعبة بين وحدات اللسان. ولكنها تحصل أيضاً، وفقاً لفرضيةٍ تصبح ضرورية تدريجياً، بين الدالّ والمدلول في كلّ إشارة، وذلك نتيجة لكونهما، وفقاً لدو سوسور، "اعتباطيين جذرياً" الواحد بالنسبة إلى الآخر.

من هنا، يمكننا استخراج عدة خطوطٍ قوة في فكر دو سوسور، مع محاولة عدم التقيّد بـ "محاضرات في اللسانيات العامة"، وبمجموع الانتقادات التي لا ينفكّ هذا المؤلَّف يُثيرها. فالمخطوطات تخبّئ لنا مفاجآت عدّة. ومساهمتها واضحة في عدة نقاط، من خلال الضوء الذي تُسلّطه بشكل خاص على المقاربة النفسية التي يُطبّقها دو سوسور على الوقائع اللغوية، وعلى مساهمة الفكر في اللسان، وعلى البعد الاجتماعي للّغة.

وهكذا، لم يعتبر دو سوسور اللسان مجرد نظام، بل ظلّ يشدد على البُعد النفسي للوقائع اللغوية. فالأهمية التي أولاها للذّهن، وثم شيئاً فشيئاً لـ "الوعي" ولـ "الشخص المتكلّم"، حاسمة، إذْ إن الشخص المتكلّم هو الذي يربط الأشكال بالمعاني، وهو الذي يفسِّر باستمرار دور القيمة في اللسان، والذي يعطي الحياة للنظام الذي لولا وجود الشخص المتكلّم لكان بقيَ مجرّد فكرة. الواقع أنّ الذهن هو الذي يعطي وجوداً للإشارة: "الوجود الذي يُمكن إعطاؤه للإشارة ليس موجوداً مبدئياً في مكانٍ آخر غير الترابط الذي يقوم به الذهن بين هذه الإشارة وفكرة ما" (*Ecrits*, p. 54). وكذلك، الوعي هو الذي يربط اللسان: "لا "وجود" لغوياً إلّا لما يُمكن للوعي الآن

أنْ يُدركه، أي ما هو أو ما يصبح إشارة" (BPU, carton 17, VII, 1c, *Ecrits*, p. 45). وكلّ شيءٍ يصبّ في "وعي الشخص المتكلّم". أنْ يكون الوعي أكثر من كيانٍ ضامن ليس مجرد فرضية: فدو سوسور يتعمّق هنا أكثر في الآليات التي تعمل في "عقل" الشخص المتكلّم.

وهو يحدد فيه "محوراً وفقاً لعائلة الكلمة" ترتبط عليه، بشكلٍ واعٍ نوعاً ما، الأشكالُ والمعاني (وهو ما يُسمّى اليوم "المحور الاستبداليّ").

تجد العمليات التي تحصل على هذا المحور تحقيقَها على "المحور النظمي": وهو محور تتابع الوحدات في الكلام. إنه لوصف مُذهل يكاد يكون في بعض الأحيان وصفاً عيادياً لعمل اللغة، وهو يؤدي إلى التمييز بين "اللسان والكلام": "اللسان نتاجُ عملية استعمال الوحدات في "الكلام"؛ و"الكلام" يغذي "كنز اللسان". ويذهب البحث، في هذا الاتجاه، إلى دراسة العمل النفسي للّسان في الفكر، الواعي وغير الواعي، للشخص المتكلّم: وهذه مقاربة شبه خاصة بالتحليل النفسي لآليات اللسان عند الشخص المتكلّم. حدس رائع: "سيأخذ علم النفس شيئاً فشيئاً على عاتقه علمَنا، فهو سيلاحظ أنّ اللسان ليس أحد تفرعاته، بل هو أساس عمله الخاص" (*Ecrits*, p. 109).

وهذا يُبيِّن، بعيداً عن البنيوية التي نجد صعوبةً في العثور عليها في مؤلفات دو سوسور (على أي حال لا وجود لهذا المصطلح في أي مكان عنده)، أنَّ مسألة علاقات الفكر واللسان موجودة باستمرار في المخطوطات. يُحدد دو سوسور موقع العلاقات بين اللسان والفكر بشكلٍ أساسي في "الإشارة". فالإشارة، في نظره، تُحقق بشكلٍ متواصل الدمجَ بين الدالّ والمدلول على شكل "مجموعات صوت - فكرة". في الواقع: "الفكر هو الذي يُحدد الوحدات، فالصوت لا يُحددها مُسبقاً: هناك دائماً علاقةٌ ما مع الفكر" (*Cours II* R75, Notes de Riedlinger, 17 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 68). وبما أنه على عالم اللسانيات أنْ يُحاول التقرّب قدر الإمكان من طريقة إدراك "الأشخاص المتكلّمين" للسانهم، يجب عليه أنْ يعمل على تمفصل الاثنين في محاولةٍ حثيثة لتحديد الوحدات في هذا "المحيط المتوسط بين الفكر والصوت" (*Cours II* R37, Notes de Gautier, 30 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 37).

وهكذا، لم يعتبر دو سوسور أن اللسان نظامٌ مجرّد، "آلية" بحتة، تجريد، فهو لم ينسَ أنّ هذا النظام ليس مُجرد لعبة شطرنج، إذْ لا يُمكن لـ "نظام اللسان" أنْ يكون "موجوداً" و"واقعياً" إلا بوصفه تعبيراً دينامياً للشخص المتكلّم. وكذلك بوصفه تعبيراً لـ "الجماعة"، وهذا خط قوةٍ آخر تُؤكده المخطوطات: الأهمية التي يوليها دو سوسور لبُعد اللسان الاجتماعي. فاللغة هي في الواقع "مؤسسة"، وهذا تأكيدٌ نجده منذ "مدونات لمقالة عن ويتني" في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1894 (*Ecrits*, p. 211 et passim). ولكن، إذا كان "الشخص المتكلّم" يمنح الحياة "النظام اللسان"، فإنه لا يُمكننا أنْ نتخيّل أنّ هذا الأخير يتحاور مع نفسه. ينتقل دو سوسور تدريجياً من "الشخص المتكلّم" إلى "الأشخاص المتكلّمين": وهذا انتقالٌ من الفردي إلى الاجتماعي، ويمكن ملاحظته ابتداءً من "مدوّنة علم الصرف" (1891-1894). في الواقع، لا يمكننا التوقّف عند "اللسان الذي يُعتدّ به في داخلنا"، حتى وإن كانت وجهة النظر هذه تسمح بإظهار بعض الآليات. يجب النظر إلى اللسان بين "شخصين على الأقل؛ فلا فائدة للسان لدى شخصٍ واحد فقط. اللسان موجود كي يتمكن الناس من التواصل بعضهم مع بعض". كما أنّ اللسان لا يُكرَّس إلّا من خلال الحياة الاجتماعية (*Cours II* R23, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 24). اللسان إذاً "شيءٌ اجتماعي للغاية"، وهو يتحقق في "الكلام": "فعل الفرد الذي يُحقق ملكته بواسطة الاصطلاح الاجتماعي، الذي هو اللسان" (*Cours II* R7, Notes de Riedlinger, fin 1908, *CFS*, no. 15, p. 10). ويُدرك "الكلام" هنا ليس فقط في بُعده النفسي الخاصّ بالفرد، وإنما في بُعده الاجتماعي التبادلي مع أشخاصٍ متكلّمين آخرين. وعلى عكس الفكرة السائدة بشكل عام، يُشدَّد على البُعد الاجتماعي

باستمرار في المخطوطات، وذلك بشكل مؤكَّد: "اللسان اجتماعي، أو لا وجود له".

يقوم دو سوسور بالتعمّق بالتحليل إلى أبعد حدود، كما هي الحال بالنسبة إلى جميع المسائل التي يتناولها. والمخطوطات هنا أيضاً مهمة جداً لأنها تسمح بتسليط ضوءٍ جديد على هذا النوع من المسائل. فاللسان اجتماعي لأنه يتألف من إشاراتٍ اجتماعية باطنياً. وإلّا لكانت هذه الإشارات غير مفهومة. ولكن، يجب الذهاب أبعد من ذلك. فما الذي يجري بين الإشارة واللسان؛ بين اللسان والشخص المتكلّم؛ بين اللسان والمجتمع؛ بين اللسان والنظام الذي يُشكِّله؟ إنها القيمة مرةً أخرى. هذه التغيّرية التي تعبِّر عنها القيمة موجودة باستمرار بين الدالّ والمدلول، وبين إشارات النظام. وهي تُعرَّف في كلّ لحظة من خلال التفسير الذي يعطيه الشخصُ المتكلّم للسان، وهي نتاج التبادلات العديدة التي تجري ضمن الجماعة. في الواقع، الجماعة هي التي تخلق القيمة (*Cours II* R27, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 28). وهذا يعني أنّ القيمة اجتماعية: فهي تجري من الإشارة إلى اللسان بواسطة الشخص المتكلّم والجماعة التي تمنحها في كلّ لحظة بُعداً اجتماعياً. لعبة متواصلة لـ "الذكاء الجماعي" (*Cours III*, Notes de Constantin, 19 Mai 1911, p. 304, Notes de Dégallier, ms. 434/ 1, *Cahier VI*, BPU, p. 208).

إضافة إلى ذلك: من الممكن اعتقادُ أنّ القيمة، بما أنها اجتماعية، تأتي من خارج اللسان، أي أنها ظاهرة خارجية تأتي لتنزل كما الروح القدس على اللسان. ولكن لا صحة لذلك. فالقيمة اجتماعية "من داخل" اللسان، ومن داخل كلّ "ظاهرة تتعلق بعلم الاجتماع": "فالهيئة

الاجتماعية وقوانينها تُكوِّن أحد عناصره "الداخلية" وليس "الخارجية"، تلك هي وجهة نظرنا" (*Ecrits*, p. 290). وهكذا يلتقي داخلُ اللسان وخارجُه في القيمة: القيمة، بكونها نتاج اللعبة بين الوحدات، هي أيضاً نتيجة التفسير الذي يُعطيه الأشخاص المتكلّمون لهذه الوحدات. إنها تكوِّن جسر عبور بين ما هو "داخل" اللسان وما هو "خارجه": بين الداخل والخارج.

القيمة إذاً في نظر دو سوسور ظاهرة أساسية في اللسان: "الواقعة المهمة للقيمة" (*Cours II* R66, Notes de Riedlinger, 14 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 62)، ذلك أنّ القيمة تُعلّل ما يربط بين الإشارة والنظام، بين النظام والشخص المتكلّم، بين الشخص المتكلّم و"الكتلة الاجتماعية". وفي القيمة يكمن أحدُ أهمّ جوانب التجديد الذي يقدّمه دو سوسور للسانيات. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تفتح الباب أمام مسألةٍ أخرى، لم يتوقف دو سوسور عن التفكير فيها: لماذا القيمة موجودة هكذا في اللسان، ولماذا بإمكانها أنْ تنتشر فيه باستمرار؟ ويأتي الجواب مرة أخرى: بسبب الاعتباطية. بالفعل، ألّا تكون الإشارة مثبّتة على الأشياء يعني أنه يمكن لعناصر اللسان أنْ تتغيّر قيمتُها باستمرار، وأنْ تتطوّر. وإذا كانت القيمة هي المفتاح الأساسي، فإن الاعتباطية تقع في صميم نظرية دو سوسور، ذلك لأن الاعتباطية هي التي تُحدّد كلّ الأشياء الأخرى. فهي تُحدّد القيمة، وتُحدّد ألّا يكون في اللسان سوى اختلافات، وأن العناصر لا معنى لها إلّا في النظام، وأن الأشخاص المتكلّمين يُفسّرون باستمرار الإشارات التي تُكوِّن النظام... إلخ. يجب إذاً وضع الاعتباطية في الأعلى. اعتباطية الإشارة بالنسبة إلى الشيء، ولكن أيضاً "الرابط الاعتباطي جذرياً" بين الدالّ والمدلول: "هذه الحقيقة الجلية موجودة في أعلى القمة" (*Cours III*, Notes de Dé-

.gallier, 2 Mai 1911, ms. 434/ 1, *Cahier VI*, BPU, p. 188)

نحن هنا في أساس اللغة وفي صراعٍ مع مبادئ تفسير الألسنة. فالمسائل التي يتساءل عنها دو سوسور تتناول - بعيداً عن بعض التأمّلات النظريّة التي كانت سائدة في عصره، مثل تلك التي تتناول أصل اللغة أو اعتبار الألسنة ككائنات حيّة - الظروف نفسها لتحليل الألسنة، وتحاول جاهدة التعمّق بالبرهنة إلى أبعد حدود. وهكذا، لماذا تتطور الألسنة، وكيف تتخذ معنىً، وما هي حال الإشارة، هل يجب تصوّر اللسان كنظام... إلخ؟ نلاحظ من خلال هذه التساؤلات والإجابات التي أُعطيت لها أنّ وضع اللسانيات يتغيّر شيئاً فشيئاً. فهي تنتقل من كونها دراسةً غير محدّدة بشكل واضح بالنسبة إلى المجالات المتعلّقة بها - علم النحو التقليدي، دراسة النصوص، علم الفقه... إلخ. - وبالنسبة إلى العلوم الجانبية - علم النفس وعلم الاجتماع بشكل أساسي - إلى كونها "علم الألسنة" بشكل كامل، وطريق الدخول إلى تشكيل علم السيميائيات.

في الواقع، إن هذه المبادئ الأساسية، وهذه السبل المرسومة في عدة اتجاهات، ومقارنتها بالوقائع، تفتح في النهاية الطريقَ أمام مجالٍ جديد في "العلوم الاجتماعية"، وهو مجالٌ رسمَ دو سوسور حدودَه: علم السيميائيات، من حيث هو "علم الإشارات". والإشارات هنا ليست مجرد ترابطٍ بين شكلٍ ومعنى، بل هي كلٌّ يندمج فيه فكرٌ وصوت. ودراسة الإشارة اللغوية هي التي بإمكانها بالضبط أكثر من أيِّ نظام إشارات أنْ تضع علم السيميائيات. لماذا؟ لأنها الأكثر اعتباطية، ولأنّ هذه الخاصية الجذرية تجعلها المادة المُثلى للمقارنة. ولهذا السبب أيضاً نجد الإشارة في قلب النظرية، ويظهر أنه من الضروري دراسة طبيعتها.

ليست اللسانيات الأكثر قدرة على القيام بهذه الدراسة فحسب، ولكنها تبدو أيضاً كنقطة الدخول إلى علم السيميائيات. ويَعتبر علمُ السيميائيات نفسه شاملاً: "أمامنا هنا عملٌ اجتماعي للإنسان، وهو خاص لدرجة أنه يُكوِّن علماً. وكلّ هذه الوقائع ستكون موضوع دراسة علم، وفرعاً من العلوم المتعلقة بعلم النفس وعلم الاجتماع" (*Cours II* R16, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 18).

بإمكاننا أن نفهم لماذا كان لدو سوسور تأثيرٌ كبير في العلوم الإنسانية، وفي كتّاب مثل رولان بارت: لم يكن هناك أيٌّ طريقٍ مرسوم بشكل أفضل من اللسانيات من أجل إدخال فكرة السيميائيات، ذلك أنّ هذا الدخول في السيميائيات "لا يظهر عندما يُدرس من وجهات نظرٍ أخرى غير اللسان" (*Cours II* R18, Notes de Riedlinger, 16 Novembre 1908, p. 20). فاللسان يبدو بالفعل الطريق المفضلة للدخول إلى علم السيميائيات. ويؤكد دو سوسور ذلك بشدة: "إن تعريفنا للسان هو: نظام سيميائي" (*Cours II* R29, Notes de Bouchardy, 23 Novembre 1908, p. 30).

تُؤخذ السيميائياتُ هنا كعلمٍ واسع بإمكانه أنْ يشمل دراسة العلامات والرموز والمؤسسات، مثل الزواج والموضة... إلخ. وحتى دراسة الأساطير:

- "تتكوّن الأسطورة من مجموعة رموز يكون لها معنى يجب تحديدُه.

- تخضع هذه الرموز، من دون علمها، للتقلبات نفسها، والقوانين نفسها التي تخضع لها سائرُ الرموز، كما الرموز التي هي كلمات اللسان.

- تُكوّن كلُّ الرموز جزءاً من علم السيميائيات.

- ليس هناك أيُّ منهجية تَفترض أنه يجب على الرمز أنْ يبقى ثابتاً أو أنه يجب أنْ يتغيّر باستمرار، فهو يجب على الأغلب أنْ يتغيّر ضمن حدود معيّنة.

- ليس من الممكن بتاتاً تحديدُ هوية الرمز منذ اللحظة التي يكون فيها رمزاً، أي في اللحظة التي ينخرط فيها في الكتلة الاجتماعية التي تُحدد قيمته في كلّ لحظة" *Notes sur les légendes germaniques*, (ms. Fr. 3958/ 7, vers 1904, BPU, L'Herne, p. 391).

نرى هنا الطريقَ مفتوحة أمام مناهج بنيوية يُمكن تطبيقها على الأساطير، وبشكل أوسع على علم الإناسة، كما سيقوم بتطبيقها باحثون مثل جورج دوميزيل أو كلود ليفي - ستراوس.

ولكنْ، هنا أيضاً هناك ما يدفعنا إلى أبعد من ذلك. فاللسانيات لها وضعٌ ذو أهمية كبيرة في منظور علم السيميائيات. الواقع أن لهذا الموقع أثراً فعلياً يرتدّ على اللسانيات، وعلى طبيعة الإشارة اللغوية، إذ بالنسبة لدو سوسور ما يمكن اعتباره لغوياً فعلاً هو ما هو سيميائي: ما هو "إشارة"، أي وحدة مكوّنة من شكل ومعنىً، كما تُبيّنه صورة الورقة. ونجد هنا المقاربة الصرفية التي تُشكل أحد أهم "المبادئ الموجِّهة" التي اتبعها دو سوسور: "الوحدة الأخيرة التي هي الهوية الصرفية" *Ecrits*, (p. 30, p. 181. وفي نظر دو سوسور، لا يمكن إدراك "اللسان"، من حيث هو "نظام إشارات"، إدراكاً فعّالاً إلّا من منظور علم السيميائيات. إضافة إلى ذلك: "الواقعة اللغوية" ليست لغوية إلّا لأنها سيميائية: أي محدّدة في إشارةٍ مكوّنة من دالّ ومدلول مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً.

وهنا تُفشي المخطوطات عن سرٍّ أخير. يذكر دو سوسور حول هذا الموضوع ما يُسمّيه "السيميائيّ": وهو نوعاً ما جوهر علم السيميائيات، الناتج من اندماج شكل ودلالة، دالّ ومدلول، لا معنى لهما إلّا وهما مرتبطان ببعضهما البعض ضمن الإشارة. ليس "لغوياً" إذاً إلّا ما هو "سيميائيّ". فـ "السيميائي" هو الذي يُحدّد "اللغوي". وفي نظر دو سوسور، لا بدّ من بناء اللسانيات في هذا المنظور.

وهذا أحد الأسباب التي جعلت دو سوسور، مثلاً، يميل إلى إلقاء علم الأصوات على هامش اللسانيات: فعلم الأصوات لا يُطبِّق في آن واحد على الشكل والمعنى - على الدالّ والمدلول - بل يكتفي بالهيئة المادية للّسان. وهو علم يقع على المستوى العرضي والمحتمل. ومن هنا فإنّ "الظاهرة الصوتية غريبة عن جوهر اللسان" (*Cours II* R26, Notes de Riedlinger, 23 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 28). وكذلك الأمر بالنسبة إلى "دور الجهاز الصوتي" الذي "ليس سيميائياً، إذْ هناك أنظمة لا تستعمل جهازاً صوتياً" (*Ecrits*, p. 288). يجب إذاً أن نعير انتباهنا لما هو سيميائي في اللسان، لدرجة أنّ ما هو أساسي في اللسان يُقدَّر وفقاً لـ "كلّ ما يبعد اللسان عن نظام سيميائي آخر" (*Ecrits*, p. 288). تلك هي الخلفية النهائية لفكر دو سوسور حول اللّسان، التي تشهد عليها المخطوطات الأخيرة.

هناك في المقابل أثر جديد: للوصول إلى السيميائي، يجب العودة إلى الشخص المتكلّم، إذ ما هو مفتاح المنهجية، الموجودة في متناول الجميع، التي تجعل كلّ واحد منا النحوي الخاص بلسانه؟ هذا المفتاح هو "الشعور باللّسان"، أي شعور الشخص المتكلّم (*Cours II* R104, Notes de Riedlinger, 18 Janvier 1909, *CFS*, no. 15,

(p. 91، بل أفضل من ذلك، "شعور الأشخاص المتكلّمين". وهو الخطّ الموجِّه الوحيد الفعلي، والذي يضمن ما يمكن اعتباره حقيقياً في اللّسان: "ولنذكِّر أن كلّ ما يوجد في شعور الأشخاص المتكلّمين هو ظاهرة حقيقية" (*Ecrits*, p. 185). بذلك، تجري دراسة اللسان من خلال تحليل وعي الأشخاص المتكلّمين في مكانٍ معين، وفي وقت معين من الزمن، وبالارتكاز على شعورنا الخاص: وهذا ما يقوم به كلُّ واحدٍ منا عندما يتكلّم أو يصغي. وهذا ما يجب أن يقوم به اللغوي عندما يحلّل الألسنة أو يُعيد بناء تطوّرها: "ما هو حقيقي هو ما يعيه الأشخاص المتكلّمون بدرجة معيّنة: كلّ ما يعوه ولا شيء إلا ما يُمكن أنْ يعوه" (*Ecrits*, p. 183).

ها هو ما يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار: الشعور. بالفعل، كي يكون من الممكن أن تُصنَّف الوقائع، وأن يُحدَّد لكلّ واحدة منها "مكانها الحقيقي في اللسان"، "يجب اعتبار ما يبدو أساسياً للشعور" (*Cours II* R12, Notes de Riedlinger, 12 Novembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 14). والشعور لا يأتي من لا شيء. فما هو الشعور؟ إنه ما يُحدّد القيمة. إنه هو الذي يُستعمَل كأداةٍ للتقييم، وهو الذي يُؤدّي إلى الطريقة التي بإمكانها إعطاء "صورة عن اللسان". ونجد هنا القيمة من جديد: "القيمة هي الانطباع" (*Cours II* R73, Notes de Riedlinger, 17 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 66).

يرتسم هنا التمييز بين "التزامنية" و"التعاقبية". يربط دو سوسور اللسانيات بهذين المنظورين، مُشدّداً على المنهجية التزامنية، أي المنهجية الوحيدة التي من شأنها أنْ تُعبِّر عن شعور الشخص المتكلّم، وعن عمل اللسان: "كلّما شكّلت القيم نظاماً مُحكماً ازدادت هذه

الضرورة: ليس هناك أيُّ نظامٍ مُحكَم مثل اللسان: والمُحكم يتضمَّن تحديد القيم (أيُّ فارقٍ بسيطٍ يغيّر الكلمات)؛ تعدُّد أنواع القيم؛ تعددٌ كبير في المصطلحات، وهي وحدات موجودة في النظام؛ تعلّق متبادل وحصري للوحدات في ما بينها؛ كلّ شيء نحويّ في اللسان، كلّ شيء نظام" (*Cours II* R77, Notes de Riedlinger, 17 Décembre 1908, *CFS*, no. 15, p. 69). ولكن يجب الانتباه هنا وعدم الاعتقاد أنّ دو سوسور أراد لسانيات تزامنية، وأنه رمى جانباً اللسانيات التعاقبية. ففي ما يتعلق بمسائل المنهجية بالفعل، يجب أخذ كلّ وجهة نظر على حدة. ولكنْ يجب أيضاً التمكن من مقابلة التزامني بالتعاقبي: "يجب دراسة التزامني لنفسه؛ ولكن من دون التقابل المستمر مع التعاقبي لا نصل إلى شيء" (*Entretien avec Albert Riedlinger*, 19 Janvier 1909, *Sources manuscrites*, p. 29). وحتى إن كان دو سوسور يضع، طوال منهجيته، أهمّ فرضية لديه، وهي تلك التي تقول بأنه لا يمكن دراسة الشكل والمعنى بشكل منفصل، وبأن ذلك يكون بالاعتماد على وجهة نظر صرفية، أي في نظره "تزامنية"، إلا أنه لا يرفض في بعض الأماكن فكرة القيام بتحليل صرفي تاريخي: "هناك تاريخ للّسان كشيء ذي معنى، وجهة نظر، يُؤخذ من حيث الشكل والمعنى (أي أنّ هناك علم صرفٍ تاريخي)" (BPU, carton 17, VI, f0 4).

ومهما كان الأمر، فإن "الشعور" هو الذي يُؤدي إلى "قلب" اللسان وبالتالي إلى المنهجية: في هذا القلب يُمكننا فعلاً تحديد موقع "الوحدات" و"الهويات" التي من الممكن استخراجها من نظام اللسان (*Cours II* R31, Notes de Riedlinger, 26 Novembre 1908, CFS, no. 158, p. 32). ويعني هذا أنّ وضع نظريةٍ لغوية ليس مجرد حاجة فكرية أراد دو سوسور تلبيتها. يجب على النظرية أنْ تكون

فعّالة في اللسانيات، وأنْ تُؤدّي إلى منهجيةٍ في النحو المقارن: تشكّل المحاضرات في اللسانيات العامة لدو سوسور بالفعل مقدّمة أو امتداداً لمحاضرات النحو المقارن للّغات الهندية الأوروبية. وهكذا يتم رسم إطار عمل عالم اللسانيات: "إن الشيء المُعطى، ليس اللسان، وإنما الألسنة، ويستحيل على عالم اللسانيات دراسة أيّ شيءٍ في البداية سوى تنوّع الألسنة. يجدر به دراسة الألسنة أولاً، أكبر عدد من الألسنة، ويجب أن يوسّع أفقه قدر الإمكان" (*Cours III*, Notes de Constantin, 4 Novembre 1910, p. 192). يجب العودة باستمرار إلى هذه الملاحظة، والارتكاز على مبادئ أكيدة. هكذا تُحدَّد أطر مجال اللسانيات، وبرنامج عالم اللغة وهدفه، شبه الفلسفي، الذي يجب أنْ يتبعه في أعماله: "إن اللغوي الذي لا يكون إلا لغوياً لا يُمكنه، حسب اعتقادي، أن يجد الطريق التي تسمح له بتصنيف الوقائع فقط" (*Ecrits*, p. 109).

لا يمكننا سوى أن نلاحظ أن دو سوسور، وبعكس ما يُقال أحياناً بأنه يناقض نفسه باستمرار، لا ينفك يبني وجهات نظر وفقاً لمنطقٍ مُحدد من التفكير، كما يُبيّنه التحليلُ الزمني للمخطوطات. وهذه النظرية قيد العمل ليست بنظريةٍ "تسبح" في الغيوم، إذ يتم دائماً اعتبارها من منظور الإدراك الأفضل للوقائع اللسانية: فالهدف هو إعطاء أدوات المنهجية من خلال تأمين مفاتيح تحليل اللسان. وبالإضافة إلى السعي المتواصل من أجل التعمق أكثر في التفكير، ومن أجل التقدّم في ترابط التفكير، نلاحظ مرات عدة بهذا الشأن أنّ دو سوسور يُحاول جاهداً تحديد عناصر نظريته ومطابقتها بمصطلحات مناسبة. وهكذا، نلاحظ الانتقال من "شكل" و"دلالة" إلى "دالّ" و"مدلول"؛ ومن "خطاب" إلى "كلام"؛ ومن "علوم الإشارة" إلى "علم السيميائيات". وهذا الجهد الذي يبذله هو نتيجة الشك الذي كانت توحيه لدو سوسور المصطلحاتُ المستعملة في

عصره، والتي تَحول دون التطور في تحليل الوقائع وفي مقارنة الألسنة:

"إن الحماقة المطلقة في المصطلحات السائدة وضرورة الإصلاح وإظهار من أجل ذلك أي نوع من الأشياء هو اللسان، لا تنفك تُفسد متعتي التاريخية، رغم أنه ليس لديّ أمنية أغلى من عدم اضطراري إلى الاهتمام باللسان بشكل عام" (*Lettre à Antoine Meillet*, 4 Janvier 1894, in: Benveniste, *CFS*, no. 21, p. 95, autre lecture *Sources manuscrites*, p. 31).

وكذلك هناك الصور لدعم البرهنة ولبناء محاور التفكير بشكل مناسب: صور لعبة الشطرنج، والورقة، والمنطاد، والقماش، والقطعة النقدية، والروح، والجسد، والهواء، والماء، والكيان الكيميائي، والكنز، والسفينة... وهي صور يجدر بنا، بمساعدة المخطوطات، أن نعيد عرضها بكلّ المنطق الذي تقوم عليه. وهكذا تعرض صورة لعبة الشطرنج (وليس الشطرنج) أولًا أن اللسان لا يرتكز على أي مادة، قبل أن تقدّم صورةً عن اللسان كنظام. وهذه الصور هي، في معظمها، معبّرة لدرجة أنه من الممكن أن نضيع فيها. لذلك، يجب تناول هذه الصور بتأنٍّ، فهي لا تعبِّر عن كلّ شيءٍ، ومن الممكن أنْ تعطي معنى أبعد، الأمر الذي قد يحول أحياناً دون التعمّق أكثر في معرفة الظواهر اللغوية. وهكذا، إذا كان من الممكن مقارنة نظام اللسان بلعبة الشطرنج، فإن قواعد هذه الأخيرة مُحددة بشكل ثابت، في حين أنّ حال قواعد اللسان مختلفة. في الواقع، أنْ تُؤخذ الإشارات اللغوية ضمن الجماعة، وأن تكون لعبة مجتمع – وتعامل في المجتمع – يُفسّر كيف أنها لا تتصرف كمجرد قطع في لعبة الشطرنج، قطع تكون طريقة عملها وتحركاتها على رقعة الشطرنج ثابتة لا تتغير ومشابهة لبعضها البعض.

بإمكاننا تلخيص نظرية دو سوسور بقولنا إن الاعتباطية موجودة في قلب اللسان، وإن هذا الأخير ليس مادة، ولا يرتكز سوى على التباينات، وإن الإشارات التي تُكوّنه مزدوجة (دالّ/ مدلول)، وتشكّل نظامَ قيمٍ وضعته الجماعة ويفسره الأشخاص المتكلّمون بشكل واعٍ نوعاً ما. والنتيجة النهائية تكمن في عدم إمكانية دراسة الوقائع اللغوية إلّا من وجهة نظر علم السيميائيات، أي من منظور علم إشارة يفكر في آن واحد بالشكل والمعنى، بالدالّ والمدلول، وذلك من وجهة نظر الشخص المتكلّم، وضمن البُعد الاجتماعي الذي يشكّله استعمالُ الكلام. يجب في النهاية فهمُ أنه في نظر دو سوسور، ليس لغوياً في اللسان إلّا ما هو سيميائي، أي الربط بين شكلٍ ومعنى. واللغوي هنا لا يُفهم إلّا من خلال "السيميائي". وفي كلّ هذا، هناك أهمية الوعي، وكذلك اللاوعي، وهي أهمية تُحيل إلى التحليل النفسي من دون أن يكون دو سوسور قد قام بذلك عن قصد.

إنها قراءة تقريبية لأعمال دو سوسور. تقريبية وليست عشوائية. فالمخطوطات ترسم خطوط قوى واضحة جداً في هذه الأعمال المتنوعة المكوّنة من كتابات منشورة، ومدوّنات غير مكتملة، وصفحات مبعثرة، ومسودّات مقالات وكتب، وحلول جناسات تصحيفية، ومخططات تحضيرية لمحاضرات... إلخ. ويجب مقارنتها كلّها بمدوّنات الطلاب أو بالنص التأسيسي الذي تشكله **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** التي وُضِعت في العام 1916.

وهكذا، أمام **محاضرات في مادة اللسانيات العامة**، وأمام التساؤلات التي ما تزال تثيرها، تدفع المخطوطات إلى إعادة تصويب فكر دو سوسور. فإذا كان صحيحاً مثلاً أنّ دو سوسور قد رسم التباين

بين "لسانيات الكلام" و"لسانيات اللسان"، فإنّ الخط الفاصل الأكثر ثباتاً لديه هو الخط الذي يدخل بين "اللسانيات التعاقبية" و"اللسانيات التزامنية". وفي الاتجاه نفسه، أدّت بعض تعابير **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** إلى عدة التباسات في نقاط مهمة لا تزال أساسية اليوم. على سبيل المثال، لم يعد بإمكاننا الاعتقاد بأن دو سوسور قد شبّه المفهوم بالمدلول. وإذا قامت التيارات اللسانية بتشبيه المفهوم بالمدلول لدرجة خلطهما، فذلك يعود بشكل أساسي إلى استبدال "مفهوم" بـ "مدلول" و"صورة إصغائية" بـ "دالّ" من قِبَل واضعي **محاضرات في مادة اللسانيات العامة** (ص 99). ويتم "التركيب" بين "الدالّ" و"المدلول" اللذين يجمعهما دو سوسور في "الإشارة" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 19 Mai 1911, ms. 434/ 1, Cahier VI, BPU, p. 211; *Sources manuscrites*, p. 255)، ولكن المدلول بالنسبة إلى دو سوسور ليس المفهوم: المدلول "مفهومي"، وهذا يغيّر كلّ شيء. ونجد لدى ديغالييه هذه الملاحظة الموضِّحة: "الدالّ والمدلول هما العنصران اللذان يكوّنان الإشارة". ويضيف: "الدالّ سمعي، والمدلول مفهومي" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 19 Mai 1911, ms. 434/ 1, Cahier VI, BPU, p. 211; *Sources manuscrites*, p. 255). وهذا تكرار لما يوجد في مخطوطةٍ أخرى في منشورات إنغلر (S2.8, 1122):

"الدالّ – المدلول

(سمعي) (مفهومي)

يخلق الإشارة".

ليس المدلول إذاً المفهوم؛ والمفهوم، ما إن تُطلق تسميته، لا

يختفي في المدلول بطريقة لا يُمكن تفسيرها. المدلول بكلّ بساطة "مفهومي"، وهو يتطابق مع الدالّ الذي هو "سمعي" (وكذلك صوتي وخطّي). وهكذا يصبح المفهوم، وهو وحدة تفكير، بدخوله المستوى اللغوي، المدلول الذي يخضع للعبة اللسان، وبالتالي للعبة القيمة: "ليس المدلول سوى مختصر للقيمة اللغوية التي تفترض لعبة المصطلحات بين بعضها البعض" (*Cours III*, Notes de Dégallier, 4 juillet 1911, ms. 434/ 1, *Cahier VIII*, BPU, p. 280; *Sources manuscrites*, p. 242). وهذا التمييز بين المفهوم والمدلول في غاية الأهمية، ذلك أنه هو الذي يُؤسِّس اليوم الخط الفاصل بين اللسانيات، وهي دراسة الوحدات اللغوية؛ وعلم المصطلح، وهو دراسة المفاهيم، وأنظمة المفاهيم، والإشارات التي تدلّ عليها.

ها هو إذاً ما يجب أنْ تضفيه قراءة المخطوطات: إعادة النظر في الأفكار المسلّم بها، وتصحيحها، ومحاربتها، ولا سيما فكرة أنّ اللسان هو عبارة عن "شكل صافٍ"، نوع كيانٍ مستقل لا أبواب له ولا نوافذ، ولا علاقة له بالعالم. وهذه هي الفكرة التي تعطينا إياها الجملة الأخيرة من "محاضرات في اللسانيات العامة"، وهي جملة ليست لدو سوسور، وإنما لناشريه: "إن الغرض الوحيد والحقيقي للسانيات هو اللسان التي تُدرس بحد ذاتها ومن أجل ذاتها" (*Cours de linguistique générale*, p. 317). وهذه الخلاصة هي التي أرادوا أن يوصلونا إليها. أو تلك الفكرة الأخرى المسلّم بها، وهي أن اللسان يُمكن أن يتطابق مع الفكر، على الرغم من التقليد الفلسفي حول هذا الموضوع، والتحليل النفسي، والتطوّر الحديث في العلوم العصبية. وفي نظر دو سوسور، للسانيات أيضاً علاقة مع علم النفس، وإن استمرّ في توضيح فكرته حول هذه النقطة. يجب أيضاً كسر هذا الغُلّ الذي قُيِّد به دو سوسور، غلّ اللسان

الذي يُدرس بحد ذاته ومن أجل ذاته. يجب القيام بذلك ليس ضد دو سوسور، وإنما من أجل دو سوسور.

لهذا الكتاب إذاً الهدف الآتي على الأقل، وهو: المساهمة في إفهام فكر دو سوسور بكلّ ترابطه المنطقي وبكلّ أبعاده. وعلى القارئ متابعة البحث الذي بدأناه. فهناك الكثير الذي يمكن قوله حول ما نعتقده عن دو سوسور، ككونه مثلاً لم يدرك مسألة الفونيم كما ندركها عادة في اللسانيات، أي كأصغر عنصر مميِّز يحمل فارقاً بالمعنى. ولكنه يكتب رغم ذلك: "إنه لمن السهل إظهار أنّ وجود هذا الصوت المُحدّد لا قيمة له إلّا بتقابله مع الأصوات الأخرى الموجودة" (*Ecrits*, p. 25). كما نميل إلى اعتقاد أنّ الفكر، في نظره، يتطابق مع اللسان. ولكنه يكتب مع ذلك: "مجال غير لغوي من الفكر البحت، أو من دون إشارة صوتية، وخارج الإشارة الصوتية" (*Ecrits*, p. 44). وأخيراً، أنه قد أهمل البُعد الاجتماعي للسان. وهو قد كتب: "اللسان اجتماعي، أو لا وجود له" (*Notes pour le Cours II*, 1908-1909, *Ecrits*, p. 298)، وهلُمَّ جرّا.

يبقى أنه من الضروري إعادة قراءة محاضرات في مادة اللسانيات العامة التي وضعها بالي وسيشيهاي بعد موت دو سوسور ومقارنتها بالمخطوطات. فالفارق لا يزال حاضراً.

نبذة تاريخية فكرية عن حياة دو سوسور

1857: ولد فرديناند دو سوسور في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر في جينيف.

من جهة الأب: والده هنري دو سوسور (1829 – 1905) عالم جيولوجيا وطبيعيّات ومستكشف لأميركا. جدّه لأبيه، نيكولا – ثيودور دو سوسور (1767 – 1845) عالم جيولوجيا وطبيعيّات، وهو أيضاً عالم كيمياء وفيزياء، وأستاذ في جامعة جينيف. والد جدّه، أوراس – بينيديكت دو سوسور (1740 – 1799)، هو أستاذ فلسفة وعلوم طبيعية في جامعة جينيف، قام بتسلّق الجبل الأبيض في 3 آب/ أغسطس عام 1787، وأحضر معه من هناك ملاحظات في عِلْم المَعادِن وعلم الجيولوجيا وعلم الأرصاد الجوّيّة.

أما من جهة والدته، فهناك جده لأمه، الكونت ألكسندر – جوزيف دو بورتاليس، وهو، عندما يحلو له، عالم بالسلوك الحيواني وعالم بالاشتقاق، مخترع نماذج السفن والتراكيب الاشتقاقية (*Souvenirs d'enfance et d'études*, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 17, p. 15 sq.)

يقول فرديناند دو سوسور في فترات مختلفة إنه:

1872–1873: "خسرت سنة" في مدرسة جينيف المتوسطة، "خسارة تامةً. والعذر أنهم اعتبروني، وأنا أبلغ من العمر أربعة عشر عاماً ونصف، رغم شهاداتي الجيدة في الامتحانات، يافعاً جدّاً للانتقال من المدرسة الخاصة إلى ثانوية جينيف. وبما أنّ عدداً من أصدقائي كانوا في الوضع نفسه، درسنا سويّاً، بأمرٍ مشترك من الأهالي، سنةً في المدرسة المتوسطة العامة، وهي سنة تحضيرية للثانوية العامة، وغير مفيدة أبداً لأي منّا" (المصدر نفسه، ص 17). ووجّه إلى العالم اللغويّ أدولف بيكتيه، وهو مؤلف كتاب **أصول هنديّة أوروبية** (*Origines indo-européennes*) وصديق لعائلة دو سوسور، مقالة بعنوان: "مقالة لاختصار كلمات اليونانية واللاتينية والألمانية بعدد صغير من الجذور" (*Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 32, p. 78). "ولكن اكتشفت أمراً، خلال هذه السنة <1872–1873>، لم تكن الصدفة لتضعه أمام ناظريّ في مكان آخر". وهذا الأمر هو اكتشاف الصوت الأنفي الأذلق ν خلال درسٍ في اللغة اليونانية على نص لهيرودوت، وهو اكتشاف قام به من خلال مقارنة τεταγμένοιεἰσι / τετάχαται. فالصوت الأنفي الأذلق ν الذي يتم لفظه في νται– موجود على شكل α في αται–، وهي حركة إعراب الفعل اليوناني التام المبني للمجهول مع ضمير الجمع الغائب (*Souvenirs d'enfance et d'études*, 1903, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 17, p. 18 sq.).

1873–1875: "درستُ من العام 1873 وحتى العام 1875 في ثانوية جينيف العامة. وفي عامي الدراسي الثاني، كنت ما زلت أستهوي الأمور اللغوية، فبدأت بتعلّم السنسكريتية في كتاب النحو لبوب، الذي وجدته في المكتبة العامة، وبقراءة **القواعد** لكورتيوس (الطبعة الثانية)

التي كانت موجودة في مكتبة الآداب" (المصدر نفسه، ص 19).

جورج كورتيوس: هو عالم بلغة اليونان القديمة وحضارتها انتقل إلى دراسة اللغة السنسكريتية. وقد حاول إيجاد نقاط تشابه بين اللغة اليونانية القديمة واللغة السنسكريتية، وهي دراسة ستكون مهمة لدو سوسور الشاب. بالإضافة إلى التعلم الذاتي للسنسكريتية التي اعتبرها دو سوسور أساسية منذ مقالته "الفاشلة" التي وجهها إلى أدولف بيكتيه. بدأ دو سوسور بالاهتمام باللغات الجرمانية، وتناول الأفكار المهمة في تلك الفترة، المتعلقة بإعادة بناء اللغة الهندية - الأوروبية.

1875-1876: "من العام 1875 وحتى العام 1876، أضعت سنة أخرى عبثاً لأتابع دروساً في الكيمياء والفيزياء في جامعة جينيف" (المصدر نفسه، ص 20).

وأضاف أنه بذلك "يمتثل إلى نوعٍ من التقليد العائلي". وفي السنة نفسها، تابع دراسة أهم المؤلفات التي تتناول النحو المقارن. وصادف مقطعاً يُقارن فيه بوب الكلمة اليونانية φεϱτός ("محمول") بالكلمة السنسكريتية bhṛtas موضِحاً أنه يجب عدم الاكتراث بالـ ṛ السنسكريتية. وهذا فخ ينصبه نفوذُ بوب الكبير.

ويكتب دو سوسور في **ذكريات الطفولة والدراسة** (1903): "أذكر بشكل خاص هذا الـ φεϱτoς وكأنه الشكل الذي أعطى، تحت قلم بوب، الأثر المذهل وغير المبرر في مخيّلتي المفرطة بالتدقيق التي أصبحت على هذا النحو منذ أنْ علمت من خلال "مقالة حول اللغات" أنه يجب اتّباع سلطةٍ معيّنة وعدم الاهتمام بوضع نظرياتٍ شخصية" (*Souvenirs d'enfance et d'études*, *CFS*, no. 17, p. 19).

وسرعان ما لاحظ دو سوسور، عند قراءة مؤلّفات جورج كورتيوس، تقاربَ شكل الكلمة اللاتينية Inferus ("الموجود في الأسفل، الأدنى") من الشكل السنسكريتي Sadha ("في الأسفل")، إذ إن العنصر ŋ نجده في Inferus على شكل -In وفي الحرف الأول من adhas على شكل a. وها هو الـ a الشهير مجدداً. يؤكّد دو سوسور هذا الأمر في ملاحظة مكتوبة بتاريخ 8 كانون الثاني/ يناير من العام 1876 على هامش نسخة من **علم الاشتقاق اليوناني** لجورج كورتيوس (1873) (*Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 32, p. 41). والغريب أن هذه النسخة التي علّق عليها دو سوسور بخط يده وُجدت في المكتبة العامة والجامعية في جينيف (المصدر نفسه).

1876: قُبل دو سوسور في 13 أيار/ مايو في جمعية اللسانيات في باريس: "وفي العام 1875 أو 1876 أيضاً كتبت إلى السيّد برغاني (وهو صديق للسيّد ليوبول فافر، من جينيف) طالباً منه أن يساعدني، لكي أُقبل في جمعية اللسانيات في باريس. وكذلك أرسلت إلى جينيف مقالةً خرقاء "حول اللاحِقة -t- كنت فيها ارتجف عند كلّ سطرٍ خوفاً من أنْ أقول شيئاً لا يتوافق مع بوب الذي أصبح أستاذي الوحيد" (*Souvenirs d'enfance et d'études*, 1903, CFS, no. 17, p. 19).

تَسجّل في الخريف في قسم فقه اللغة في جامعة لايبزيغ التي كانت تُعدّ آنذاك من أهم الجامعات في مجال النحو المقارن. ولكن، يُقال إنه تمّ اختيار هذه المدينة ليس لأنها كانت "مركز الأفكار اللغوية الجديدة" (ms. 369, BPU)، بل لأنها كانت الأنسب لوالديه وله: إذْ كان فيها "جالية جينيفية"، كما كتب دو سوسور لآمي –جول بيكتيه في 26 أيار/ مايو من العام 1877 (l'Herne, p. 454).

رغم وجود أعلام في اللسانيات يُدرّسون في تلك الجامعة، سيكتب دو سوسور بشكلٍ غريب في العام 1903 أن تردّده على الجامعة "كان قليلاً": "لم أتابع بشكل ملائم سوى محاضرات في اللغتين السلافية والليتوانية، ومحاضرة في الفارسية القديمة لهوبشمان، وجزء من اللغة السلتية لويديش. ولم تطأ قدماي محاضرات السنسكريتية باستثناء حصّتين من صف تمهيدي يدرّسه أوستوف، ولم أحضر أيّ محاضرة عن اللغة القوطية أو عن نحو اللغة الجرمانية. ولكنني حضرت بعضاً من محاضرات برون عن اللغة الألمانية" (*Souvenirs d'enfance et d'études*, CFS, no. 17, p. 21). ويفسّر لاحقاً أنه لم يكن يريد أن يُعْتَقد أنه قد اقتبس اكتشافاته الخاصة من أساتذة جامعة لايبزيغ (المصدر نفسه).

1877: قراءة في 21 تموز/ يوليو في جمعية اللسانيات في باريس لبحث لدو سوسور حول الـ a في اللغة الهندية - الأوروبية.

1878: في كانون الأول/ ديسمبر قام بمناقشة رسالته التي تحمل عنوان "بحث في النظام الأصليّ للصوائت في اللغات الهندية - الأوروبية" التي سرعان ما ستجعله مشهوراً (*Recueil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure*, Genève, 1970 [Leipzig, Teubner, 1879, parution Décembre 1878, 268 p). يتخطى دو سوسور في رسالته هذه مسألة الصوت الأنفي الأذلق (a=n في بعض الحالات) ويعيد وضع نظام الصوائت في اللغات الهندية - الأوروبية مُحدداً موقع الـ a ضمن ما يظهر فجأة بقلمه كنظام.

1878–1879: التحق بجامعة برلين لفصل الشتاء من العام الجامعي 1878–1879، حيث عمّق معارفه باللغة السلتية واللغة السنسكريتية.

1880: ناقش أطروحته في جامعة لايبزيغ في 28 شباط/ فبراير من العام 1880 وعنوانها: "حول استعمال حالة الجر المطلقة بالسنسكريتية" (*De l'emploi du génitif absolu en sanscrit (Recueil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure*, Genève, 1970 [1878], pp. 269-338). إن البرهان الموجّه نحو علم تركيب الكلام يتناول القيم التي يمكن أن تملكها حالة الجر المطلقة التي من الممكن أن تكون معادلة للحال في اللغتين السنسكريتية واليونانية.

سفرة دراسية إلى ليتوانيا.

اختار في الخريف أن يستقر في باريسن، حيث بدأ بالتعليم. كما تابع هناك محاضرات ميشال بريال (لغات جرمانية)، وجايمس دارمستيتر (اللغة الإيرانية)، ولوي هافي (فقه اللغة اللاتينية).

1881: تولّى منصب أمين مساعد جمعية اللسانيات في باريس ومنصب مدير منشورات *Mémoires de la société de linguistique de Paris*.

تمّ تعيينه كخلف لميشال بريال في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا كأستاذ محاضر لنحو اللغات الجرمانية (ولا سيّما القوطية واللغة الألمانية العليا القديمة).

1880-1891: خلال هذه الإقامة الباريسية، قام بتوسيع تعليمه بشكل خاص إلى النحو المقارن بين اليونانية واللاتينية (1887-1888)، وإلى الليتوانية (1888-1889) وهي لغة ذات أهمية في ما يتعلق بإعادة وضع اللغة الهندية - الأوروبية البدائية.

1891: افتتح في تشرين الثاني/ نوفمبر في جامعة جينيف أستاذية تاريخ اللغات الهندية - الأوروبية ومقارنتها، ملقياً في تشرين الثاني/ نوفمبر ثلاث محاضرات واسعة (*Conférences à l'université de Genève*, *Ecrits*, pp. 143-173). وكتب إلى أستاذه غاستون باري في 30 كانون الأول/ ديسمبر من العام 1891: "أنا لا أندم على استقراري في بلادي" (BN, naf 24456 *f*° 240).

درّس في جامعة جينيف حتى نهاية حياته، من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1891 وحتّى تموز/ يوليو عام 1912. وأهم المواد التي درّسها هي السنسكريتية والنحو المقارن بين اليونانية واللاتينية ضمن الإطار الهندي - الأوروبي. كما أعطى، من العام 1896 وحتى العام 1912، محاضرات في اللغات الجرمانية (القوطية واللغة الألمانية العليا القديمة واللغة الألمانية العليا الوسطى والسكسونية القديمة واللغة الإسكاندينافية القديمة... إلخ.). تناول مواضيع في اللسانيات أكثر عمومية، مثل نظرية المقطع اللفظي (حلقة دراسية في صيف العام 1897)، أو نظم الشّعر الفرنسي (ابتداءً من العام 1900)، أو اللسانيات الجغرافية (1902 وما بعدها).

1892: زواج دو سوسور بماري فايش التي تنحدر من عائلة غنية من جينيف.

1894 وما بعدها: تعليم وأعمال ومدوّنات حول التنبير في اللغة الليتوانية (L'Herne, 2002, pp. 323-350).

كتب في تشرين الثاني/ نوفمبر رسالة إكراماً لويليام دوايت ويتني، وهو اختصاصي أميركي بالسنسكريتية توفيّ في ربيع العام 1894. وكان

دو سوسور يعرفه لأنه قرأ كتاباته والتقى به في باريس في السنوات 1880 (Notes pour un article sur Whitney, *Ecrits de linguistique générale*, pp. 197-222).

1894–1911: تبادل رسائل مع أنطوان ماييه (*Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 21, pp. 89-123).

1894–1897: أعمال ومدوّنات حول نظرية الصائت (1894-1897) (Marchese, 1995, 2002).

1897: طُلِب منه ابداء رأيه باللغة التي تستعملها الوسيطة هيلين سميث خلال جلسات استحضار الأرواح عند العالم النفسي ثيودور فلورنوا.

1903 وما بعدها: كتب بناءً على طلب أحد زملائه: (*Souvenirs d'enfance et d'études*, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 17, p. 15 sq.). ويعرض فيها بشكل خاص اكتشافه للصائت الأنفي في اللغة الهندية – الأوروبية، وهو اكتشاف معاصر للاكتشاف الذي قام به اللغويون الألمان في الفترة نفسها، ومستقل عنه.

1903 وما بعدها: أول مخطوطات عن الجناس التصحيفيّ، ولا سيّما تلك الموجودة في الشعر اليوناني واللاتيني. وكان الأمر عبارة عن إيجاد هيكل اسم الشخص أو الإله أو المواضيع التي تدور حولها القصيدة: فعلى سبيل المثال، يبرز اسم بيندار من خلال كلمات أبيات الشعر الأولى في الإنياذة أو أفروديت في استهلال قصيدة عن طبيعة الأشياء للوكريس.

1908: آخر رسائل ومخطوطات حول الجناس التصحيفيّ.

1907-1911: كُلّف بإعطاء محاضرات في اللسانيات العامة في جامعة جينيف. وبالتالي اضطر، من خلال واجبات عمله ولوازم البرنامج، إلى وضع محاضرات في اللسانيات العامة التي قام بتدريسها خلال فصل جامعي، كلّ سنتين فصل (*Cours I:* 1907; *Cours II:* 1908-1909; *Cours III*: 1910-1911). وبقي من هذه المحاضرات في اللسانيات العامة عددٌ من دفاتر الطلاب، تمكن المقارنة بينها بإعادة كتابة جزء كبير من هذه المحاضرات. وقد وصلنا العديدُ من المدوّنات المخطوطة بيد دو سوسور، والتي تمهّد لهذه المحاضرات (*Ecrits*, p. 283 sq.).

1907: *Cours I*: *Cours de linguistique générale*, *Premier cours d'après les notes de Riedlinger et Constantin*, Texte établi par Eisuke Komatsu, col. Recherches Université Gakushuin, no. 24, Université Gakushuin, Tokyo, 1993, 368 p.

1908-1909: Cours II: *Cours de linguistique générale*, *Deuxième cours* (1908-1909)، وفقاً لمدوّنات بوشاردي وغوتيه وردلينغر، نص وضعه روبير غوديل، (*Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 15, Droz, Genève, 1957, pp. 3-103).

1910-1911: *Cours de linguistique générale*, *Troisième cours d'après les notes de Riedlinger et de Constantin*, Texte établi par Eisuke Komatsu, col. Recherches Université Gakushuin, no. 24, Université Gakushuin, Tokyo, 1993, 368 p.

Cours de linguistique générale, Le troisième cours (1910-1911), d'après les notes de Constantin, Texte établi par Claudia Mejía Quijano, Cahiers Ferdinand de Saussure, no. 58, Droz, Genève, 2005, pp. 43-290.

1909–1911: *Entretiens avec Albert Riedlinger et Léopold* Gautier (*Sources manuscrites*, p. 29 sq; Charles Bally, *Le langage et la vie*, p. 147).

1912: آخر محاضرات في النحو المقارن.

1913: توفي دو سوسور في 22 شباط/ فبراير.

1916: صدور مؤلَّف *Cours de linguistique générale* الذي أعاد وضعه جزئياً ألبير ردلينغر، وكتبه شارل بالي وألبير سيشيهاي.

نبذة تاريخية عن مغامرة المدوّنات المخطوطة بيد دو سوسور وتلك المخطوطة بيد طلّابه

1916: صدور مؤلَّف *Cours de linguistique générale* الذي أعاد وضعه جزئياً ألبير ردلينغر، وكتبه شارل بالي وألبير سيشيهاي.

1949: استطاع ليوبول غوتييه وضع لائحة بأسماء الطلاب الذين حضروا محاضرات اللسانيات العامة التي ألقاها دو سوسور في جامعة جينيف من العام 1907 وحتى العام 1911.

1954: Robert Godel, "Notes inédites de F. de Saussure", *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 12, 1954, pp. 49-71.

1957: نشْر أطروحة روبير غوديل التي تحمل عنوان: *Les sources manuscrites du cours de linguistique générale de F. de Saussure*, Librairie E. Droz, Genève, Librairie Minard, Paris, 1957, 282 p.

1958: ظهورٌ جديد لدفاتر إميل قنسطنطين التي كتب عليها مدوّناته خلال المحاضرات.

1967-1968: طبعة لرودولف إنغلر ينتقد فيها: *Cours de linguistique générale*, associé aux notes de cours des étudiants de Saussure et de notes manuscrites (Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 2e édition 1989-1990).

1971: نشر: Jean Starobinski de *Les mots sous les mots:* *Les anagrammes de Ferdinand de Saussure* (Gallimard).

1995: نشرت ماريا بيا مارشيز مدوّنات في علم الأصوات لدو سوسور الموجودة في المخطوطات والتي كانت تُباع في مكتبة هافتون في هارفرد (Università degli studi di Firenze, Unipress, Padoue).

1996: اكتشاف مخطوطات جديدة لدو سوسور في دفيئة البرتقال في قصر عائلة دو سوسور في جينيف، ومن بينها: *De l'essence double du langage.*

2002: نشرت ماريا بيا مارشيز مدوّنات في نظرية في الصوت الأذلق الموجودة في المخطوطات التي استلمتها المكتبة العامة والجامعية في جينيف (Università degli studi di Firenze, Unipress, Padoue).

2002: نشْر: *Ecrits de linguistique générale* التي كتبها فرديناند دو سوسور، على يد سيمون بوكيه ورودولف إنغلر (غاليمار).

2003: نشر سيمون بوكيه "Cahier de l'Herne" المخَصَّص لدو سوسور.

الثبت التعريفي

إشارة (Signe): **1**. ظاهرة صوتية، أو إصغائية، أو خطية للسانٍ ما، بإمكانها الحصول على قيمة والتمتع بمعنى بالنسبة إلى الأشخاص المتكلّمين. **2**. وفي معظم الأحيان، كلّ إشارة موجودة في نظام سيميائي.

إشارة لغوية (Signe linguistique): وحدة لغوية مكوّنة من شكل ودلالة؛ أو من صورة إصغائية ومفهوم؛ أو من صورة صوتية ومفهوم؛ أو من دالّ ومدلول.

اعتباطي (Arbitraire): صفة ما ليس لديه أي رابط ضروريّ، أو تعني خاصية عنصر لغوي أو سيميائي يكون خالياً من أي رابط ضروريّ.

تباين (Différence): تمييز بين سمات عنصرٍ لغوي أو عدة عناصر لغوية.

تجريد (Abstraction): عمليةٌ تُدرك بها كياناتُ لسانٍ ما أو نظامِ إشاراتٍ ما، ويُمكن من خلالها استخراجُ وحداتٍ لغوية ومبادئ ذات بُعدٍ عالمي.

تجمّع وفقاً لأصل [لعائلة] الكلمة (Groupement par famille): ربط الوحدات اللغوية في ذهن الشخص المتكلّم.

تركيب نظمي (Syntagme): مجموعة من الوحدات المرتبطة بشكل خطي في سلسلة الخطاب. يمكن لهذه المجموعة أن تكون كلمة مركّبة أو مشتقّة، أو مجموعة كلمات أو جملة.

تزامن (Synchronisme): وقت من الزمن تُدرك خلاله عناصرُ لسان ما. يجب مقارنة التزامن بـ"التزامنية" و"حالة اللغة".

تزامني (Synchronique): عملية النظر إلى الزمن وقد أُخِذ في نقطةٍ واحدة من سيرورة لحظاته، ومن حيث هو مُحدَّد بجوهره الخاص به.

تزامنياً (Synchroniquement): وفقاً لوجهة نظر تزامنية.

تزامنية (Synchronie): 1. تزامنية: وجهة نظر حول لسانٍ ما أو حول اللسان في وقتٍ محدد من الزمن. 2. التزامنية: وجهة نظر حول اللسان في وقتٍ محدد من الزمن.

تصويت (Phonation): 1. طريقة لفظ الأصوات. 2. دراسة الأصوات الملفوظة.

تعاقبي (Diachronique): وجهة نظر حول لسانٍ ما أو حول اللسان الذي يُنظر إليه وفقاً لسيرورته عبر الزمن، أو يعني عملية النظر إلى الزمن، وقد أُخِذ في سيرورته، ومن حيث هو مُحدد بجوهره الخاص به.

تعاقبياً (Diachroniquement): وفقاً لوجهة نظر تعاقبية.

تعميم (Généralisation): عملية تطبيق سِمات اللسان المجردة على مجموعةٍ من الألسنة.

تقابل (Opposition): علاقة تمييز بين سمات عنصرٍ لغوي أو عدة عناصر لغوية.

تكرار (Répétition): عملية إعادة استعمال الوحدات، تسمح بتثبيتها في اللسان.

ثابت عبر الزمن (panchronique): يصف وجهة نظر حول الألسنة أو حول بعض خصائصها، في كلّ الأزمنة ومهما كانت هذه الأزمنة.

جماعة (Collectivité): مجموعة أفراد يتكلّمون لسان محدَّد.

حالة اللغة/ حالة لسانية (Langue d' état): وجهة نظر حول لسانٍ ما أو حول اللسان الذي يُعتدّ به في وقتٍ معيَّن من الزمن.

حدّ (Terme): 1. عنصر علاقة موجود في نظام الإشارات. 2. الكمية التي يجب التعامل معها.

خطاب (Discours): غالباً ما يكون مرادفاً لـ"كلام" المأخوذ بمعنى تحقيق الوحدات في السلسلة الكلامية.

دلالة (Signification): معنى تتمتع به إشارة لغوية من حيث قيمتها. يبدو أن دي سوسور قد استعمل "معنى" و"دلالة" بلا تمييز.

سمة/ ميزة (Caractère): خاصية مجرّدة لعنصر من لسانٍ ما، بإمكانها المساعدة في تحديد ظاهرة لغوية (مثلاً: نبرة قصيرة/ طويلة... إلخ).

سيمة (Sème): في غالبية الأحيان، إشارة تُدرك ككلّ (شكل ودلالة). وأحياناً، مرادفٌ لشكل.

سيميائي (Sémiologique): 1. تميّز عنصراً ما من وجهة نظر علم السيميائيات. 2. "السيميائي": 3. جوهر علم السيميائيات. 4. خاصيّةُ كيانٍ لغوي يجب إدراكه في ترابط الشكل والمعنى (الدالّ/ المدلول).

شخص متكلّم (Sujet parlant): فرد يستعمل لساناً ما.

شعور الشخص المتكلّم (Sentiment du sujet parlant): حدس يمكن أن يشعر به الشخص المتكلّم إزاء اللسان أو إزاء نظام الإشارات.

شكل (Forme): الجزء الملموس من الإشارة.

شيء (Objet): 1. المادة التي يتناولها علمٌ ما. 2. كلّ شيء من العالم.

الصِواتة (Phonologie): دراسة طريقة تكوّن الأصوات الملفوظة.

صورة إصغائية (Image acoustique): التصوّر الذهني الذي يمكن تكوينه عن إشارة مسموعة.

صورة صوتية (Image vocale): التصوّر الذهني الذي يمكن تكوينه عن إشارة ملفوظة.

علم الأصوات (Phonétique): 1. دراسة الأصوات. 2. وبشكل خاص، دراسة تطوّر الأصوات عبر الزمن.

علم السيميائيات (Sémiologie): 1. علم الإشارات. 2. "سيميائيات": نظام إشاراتٍ معيّن.

علم الصرف (Morphologie): 1. دراسة الأشكال. 2. بشكل خاص، دراسة الأشكال المرتبطة بمعانيها.

فكرة (Idée): 1. التصوّر الذهني. 2. الجزء غير الملموس من الإشارة.

فكرة بحتة (Idée pure): تصوّر ذهني خارج أي إشارة.

فونيم (Phonème): صوتٌ من لسانٍ ما، تكون لديه قيمة من خلال تباينه وتقابله مع صوتٍ آخر.

قياس أو تماثل (Analogie): عملية مقارنة الأشكال أو الدلالات أو الإشارات بعضها ببعض.

قيمة (Valeur): المعنى الذي يأخذه عنصر ما ضمن نظام الإشارات. القيمة هي التي تُحدِّد المعنى.

كتلة متكلّمة (Masse parlante): الجماعة التي تستعمل اللسان.

كلام (Parole): 1. قدرة الشخص المتكلّم على استعمال لسانٍ ما وعلى تحقيقه في الخطاب. 2. تحقيق "اللسان" لدى شخصٍ متكلّم. 3. "الكلام": لا سيّما، مجموعة "كنز" الإشارات اللغوية الموجودة عند شخص متكلّم. 4. "الكلام": مجموع ما يقوله الأشخاص المتكلّمون بعضهم لبعض.

لسان (Langue): 1. قدرة الإنسان على استعمال اللغة. 2. لسانٌ مُحدَّد (الفرنسية، الألمانية، الإيطالية... إلخ): مرادف للسان قومٍ. 3. "اللسان": مجموع الأشكال المسموعة والمستعملة ومعانيها عند كلّ شخصٍ متكلّم. 4. "اللسان": دراسة اللسان. 5. "اللسان": نتيجة هذه

الدراسة، أي مجموعة المبادئ المُستقاة من مراقبة الألسنة. **6**. "اللسان": التحقيق الاجتماعي للغة. **7**. "اللسان": تكريس ما ذُكِر بواسطة الكلام. **8**. مجموع مستودعات الأشكال، ودلالاتها، وتراكيبها عند كلّ فرد.

لسان قومٍ (Idiome): لسانٌ معيّن (الفرنسية، الألمانية، الإيطالية... إلخ).

لسانيات (Linguistique): **1**. علم الألسنة. **2**. علم اللسان.

لغة (Langage): **1**. قدرة الإنسان على استعمال لسانٍ ما. **2**. "اللسان" عند الفرد.

محور نظمي (Axe syntagmatique): محور تتوالى عليه الوحدات اللغوية في السلسلة الكلامية.

مصطلح (Terme): كلمة تقنية.

معنى (Sens): دلالة تتمتع بها إشارة لغوية من حيث قيمتها. يبدو أنّ سوسور قد استعمل "معنى" و"دلالة" بلا تمييز بينهما.

ميّزَ (Caractériser): عملية منح ظاهرةٍ ما سمةً أو ميزة خاصة (مثلاً: النبر الموضوع على مقطع لفظي).

نظام (Système): مجموعة وحدات لسانٍ ما.

هوية (Identité): عملية التعرُّف، في لسانٍ ما، على عنصرٍ لغوي من خلال مقارنة الأشكال أو الدلالات أو الإشارات بعضها ببعض.

وجهة النظر (Point de vue): **1**. المنظور الذي تُدرك من خلاله الواقعة اللغوية. **2**. ترتيبٌ معين للأفكار.

وحدة (Unité): عنصرٌ من اللسان يُحدّ في الأساس بمعناه.

وعي الشخص المتكلّم (Conscience du sujet parlant): التفسير الذي يُمكن أنْ يعطيه شخصٌ متكلّم للإشارة، أو لنظام الإشارات، للسان واحد أو لعدة ألسنة.

ثبت المصطلحات

Participe présent	اسم فاعل
Participe passé	اسم مفعول
Signe linguistique	إشارة لغوية
Signe matériel	إشارة مادّيّة
Conventionnel	اصطلاحيّ
Arbitraire du signe	اِعْتِباطية الإشارة (اللغوية)
Structuralisme	بنيوية
Motivation	تبرير
Associatif	ترابطي
Synonymie	ترادف
Syntagme	تركيب نظمي

Complexus linguistique	تركيبة لغوية
Synchronique	تزامني
Synchronie	تزامنية
Conjugaison	تصريف
Phonation	تصويت
Identité	تطابق/ هوية
Diachronique	تعاقبي
Diachronie	تعاقبية
Changement analogique	تغيّر قياسي
Variabilité	تغيرية
Opposition	تقابل
Parler	تكلّم
Différence	تمايز
Accentuation	تنبير
Continuité	تواصل
Timbre	جَرْس

Anagramme	جناس تصحيفي
Genre	جنس
Sonorité	جهر
Proposition circonstancielle	حال
Génitif	حالة الجر
Etat de langue	حالة اللغة/ حالة لغوية
Terme (logique)	حدّ
Désinence	حركة إعراب
Signifiant	دالّ
Ethnographie	دراسة الأجناس البشرية
Signifiance	دلالة
Signification	دلالة
Significativité	دلالية
Nominatif	رفع
Préfixe	سابقة
Chaîne phonique	سلسلة صوتية

Sème	سيمة
Sujet parlant	شخص متكلّم
Forme	شكل
Consonne	صامت
Voyelle	صائت
Flexion	صُرْفة
Phonologie	صِواتة
Son	صوت
Sonante	صوت أذلق
Nasale	صوت أنفيّ
Son sifflant	صوت صَفيري
Image acoustique	صورة إصغائية
Figure acoustique	صورة سمعية
Image auditive	صورة سمعية
Image vocale	صورة صوتية
Locution	عبارة

Signal	علامة
Stylistique	علم الأسلوب
Étymologie	علم الاشتقاق
Phonétique	علم الأصوات
Anthropologie	علم الإناسة
Ethnologie	علم الإناسة
Rhétorique	علم البلاغة
Syntaxe	علم تركيب الكلام
Sémiologie	علم السيميائيات
Morphologie	علم الصّرف
Science du langage	علم اللغة
Lexicologie	علم المفردات
Psychologie	علم النفس
Elément phonologique	عنصر صِواتِيّ
Immotivé	غير مبرّر
Parfait passif	الفعل التام المبني للمجهول

Acte de parole	فعل الكلام/ فِعل كلاميّ
Philologie	فقه اللغة
Phonème	فونيم
Tranche phonique	قطع صوتي
Analogie	قِياس
Valeur idiosynchronique	القيم التزامنية الفردية
Valeur	قيمة
Masse parlante	كتلة متكلّمة
Parole	كلام
Suffixe	لاحِقة
Langue	لسان
Idiome	لسان قوم
Langue parlée	لسان محكي
Langue écrite	لسان مكتوب
Linguistique	لسانيات
Linguistique rétrospective	لسانيات استذكارية

Linguistique géographique	لسانيات جغرافية
Linguistique de la parole	لسانيات الكلام
Langage	لغة
Linguiste	لغوي/ عالم لسانيات
Prononciation	لفظ/ نُطق
Dialecte	لهجة
Substance acoustique	مادة سمعية
Substance phonique	مادة صوتية
Métachronique	ما وراء الزمنية
Symétrique	متماثل
Suite acoustique	متوالية سمعية
Neutre	محايد
Axe paradigmatique	محور استبدالي
Axe syntagmatique	محور نظمي
Signifié	مَدْلول
Corpus	مُدوّنة

Référence	مرجع
Sens	معنى
Vocabulaire	مفردات
Concept	مفهوم
Syllabe	مقطع (لفظي)
Antinomie	مُناقضة
Néologisme	مولّد لغوي
Caractère	ميزة/ خاصّيّة
Accent	نبر
GramMaire	نحو
GramMaire comparée	نحو مقارن
Relativité	نسبية
Articulation	نُطق
Versification	نظم الشعر
Syntagmatique	نظمي
Syntagmatique	نظمية

Fait linguistique	واقعة لغوية
Unité significative	وحدة ذات معنى
Unité irréductible	وحدة لا تُجزّأ
Conscience	وعي

المراجع

أعمال سوسور الكاملة:

Recueil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure, Slatkine Reprints (réimpression de l'édition de Genève effectuée par Charles Bally et Léopold Gautier, 1922), Genève, 1970, 641 p.

Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes, in: *Recueil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure*, Slatkine Reprints (réimpression de l'édition de Genève effectuée par Charles Bally et Léopold Gautier, 1922), Genève, 1970 [Leipzig, Teubner, 1879, parution Décembre 1878], 268 p.

De l'emploi du génitif absolu en sanscrit, in: *Recueil des publications scientifiques de Ferdinand de Saussure*, Slatkine Reprints (réimpression de l'édition de Genève effectuée

par Charles Bally et Léopold Gautier, 1922), Genève, 1970 [1878], p. 269-338.

المخطوطات الأساسية المنشورة لفرديناند دو سوسور:

Bouquet (Simon) et Engler (Rudolf) (éds.), Saussure (Ferdinand de), *Ecrits de linguistique générale*, col. Bibliothèque de philosophie, Editions Gallimard, Paris, 2002, 353 p.

Engler (Rudolf), *Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale*, Otto Harrassowitz, Wiesbaden, Fascicules 1 et 2, 1967, fascicule 3, 1968, 515 p.; 2e édition 1989-1990.

Godel (Robert), *Notes inédites de F. de Saussure*, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no. 12, Librairie E. Droz, Genève, 1954, pp. 49-71.

Les sources manuscrites du cours de linguistique générale de F. de Saussure, Librairie E. Droz, Genève, Librairie Minard, Paris, 1957, 282 p.

Marchese (Maria Pia) (éd.), Saussure (Ferdinand de), *Phonétique, Il manoscritto di Harvard*, Houghton Library BMS Fr 266 (8), edizione a cura di Maria Pia Marchese, Università degli studi di Firenze, Unipress, Padoue, 1995, 241 p.

Saussure (Ferdinand de) *Théorie des sonantes, Il manoscritto di Geneva*, BPU Ms. Fr. 3955/ 1, edizione a cura di Maria Pia Marchese, Università degli studi di Firenze, Unipress, Padoue, 2002, 132 p.

رسائل فرديناند دو سوسور:

Lettres de Leipzig à sa famille et à ses proches (1876-1880), L'Herne, 2003, pp. 442-472.

Lettres de Ferdinand de Saussure à Charles Bally, Cahiers Ferdinand de Saussure, no. 48, Librairie Droz, Genève, 1994, pp. 91-134.

Lettres de Ferdinand de Saussure à Antoine Meillet publiées par Emile Benveniste, Cahiers Ferdinand de Saussure, no. 21, Librairie Droz, Genève, 1964, pp. 91-130.

Lettres de Ferdinand de Saussure à J. Baudouin de Courtenay présentées par N. A. Sljusareva, Cahiers Ferdinand de Saussure, no. 27, Librairie Droz, Genève, 1971-1972, pp. 7-17.

Lettres de Ferdinand de Saussure à Louis Havet et al., Bibliothèque nationale, naf 24505 (2), fo 119-154.

Lettres de Ferdinand de Saussure à Gaston Paris et al., Bibliothèque nationale, naf 24456, fo 233-251.

دروس فرديناند دو سوسور: مخطوطات الطلاب المنشورة:

Saussure (Ferdinand de), *Cours de linguistique générale, Premier et troisième cours d'après les notes de Riedlinger et Constantin*, Texte établi par Eisuke Komatsu, col. Recherches Université Gakushuin, no. 24, Université Gakushuin, Tokyo, 1993, 368 p.

Cours de linguistique générale, Deuxième cours (1908-1909), d'après les notes de Bouchardy, Gautier et Riedlinger, Texte établi par Robert Godel, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no 15, Droz, Genève, 1957, pp. 3-103.

Cours de linguistique générale, Le troisième cours (1910-1911), d'après les notes de Constantin, Texte établi par Claudia Mejía Quijano, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no 58, Droz, Genève, 2005, pp. 43-290.

دروس فرديناند دو سوسور: مخطوطات أخرى للطلاب:

Saussure (Ferdinand de), *Cours III*, Notes de Dégallier, (1910-1911), ms. 434/ 1, *Cahiers I a VI*, BPU, Genève, 282 p.

منشورات *Cours de linguistique générale* لفرديناند دو سوسور:

بعض المراجع المنشورة:

Saussure (Ferdinand de), *Cours de linguistique générale*, col. Bibliothèque scientifique Payot, Editions Payot,

Paris, 1994, (reprise de l'édition de 1972 établie par Tullio de Mauro), 520 p.

Curso de lingüística general, Alcal Ediciones, Traduction en castillan et notes de Mauro Armiño, Madrid, 2000, 319 p.

Course in General Linguistics, McGraw-Hill Book Company, Traduction en anglais et notes de Wade Baskin, New York, Toronto, Londres, 1966 [1959], 240 p.

معقبو سوسور:

Arrivé (Michel), *A la recherche de Ferdinand de Saussure*, col. Formes sémiotiques, PUF, Paris, 2007, 229 p.

Barthes (Roland), *L'aventure sémiologique*, col. Essais, Le Seuil, Paris, 1985, 359 p.

Benveniste (Emile), *Problèmes de linguistique générale*, col. Bibliothèque des sciences humaines, NRF, Editions Gallimard, Paris, 1974, 2 volumes. Particulièrement: I. chap. 3: "Saussure après un demi-siècle" initialement paru dans les *Cahiers Ferdinand de Saussure*, no 20, 1963.

"Nature du signe linguistique", *Acta linguistica*, I, 1, 1939, in: *Problèmes de linguistique générale*, I, 4, 1974, pp. 49-55.

Bouquet (Simon), *Introduction à la lecture de Saussure*, col. Bibliothèque scientifique Payot, Editions Payot et Rivages, 1997, 396 p.

(dir.), *Saussure*, L'Herne, Paris, 2003, 525 p.

Calvet (Louis-Jean), *Pour et contre Saussure*, col. Petite bibliothèque Payot, 1975, 153 p.

Depecker (Loïc), *Entre signe et concept: Elements de terminologie générale*, Presses de la Sorbonne nouvelle, 2002, 198 p.

" Linguistique et terminologie: Problématique ancienne, approches nouvelles", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, tome XCVII, fasc. 1, pp. 123-152, Paris, 2002.

"Saussure et le concept", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, tome XCVIII, fasc. 1, pp. 53-100, Paris, 2003.

"Pour une génealogie de la pensée de Saussure", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, tome CIII, fasc. 1, 2008, pp. 1-56.

Favre (Edouard), *Ferdinand de Saussure 1857-1913*, Allocution à la Société d'histoire et d'archéologie de Genève, 27 février 1913, *Bulletin de la Société d'histoire et*

d'archéologie de Genève, III, 8, 1913, 6 p.

Fehr (Johannes), *Saussure entre linguistique et sémiologie*, col. Sciences, modernités, philosophies, PUF, Paris, 2000, 285 p.

Gandon (Francis), *Le nom de l'absent, Epistémologie de la science saussurienne des signes*, Lambert-Lucas, Limoges, 2006, 283 p.

Godel (Robert), *Les sources manuscrites du cours de linguistique générale de F. de Saussure*, Librairie E. Droz, Genève, Librairie Minard, Paris, 1957, 282 p.

Harris (Roy), *Reading Saussure. A Critical Commentary on the Cours de linguistique générale*, Open Court, La Salle Illinois, 1987.

Milner (Jean-Claude), *Le périple structural, figures et paradigme*, col. La couleur des idées, Seuil, Paris, 2002, 245 p.

Mounin (Georges), *Ferdinand de Saussure*, col. Philosophes de tous les temps, Editions Seghers, Paris, 1968, 188 p.

Introduction à la sémiologie, col. Le sens commun, Les Editions de Minuit, Paris, 1970, 248 p.

Normand (Claudine), *Saussure*, col. Figures du savoir,

Les Belles Lettres, Paris, 2000, 2e édition 2004, Paris, 174 p.

Sechehaye (Albert), *Programme et méthodes de la linguistique théorique - Psychologie du langage*, Honoré Champion éditeur, Paris, Otto Harrassowitz, Leipzig, A. Eggiman & Cie, Genève, 1908, 267 p.

"Les trois linguistiques saussuriennes" *Vox Romanica*, no. 5, 1940, pp. 1-48.

Starobinski (Jean), *Les mots sous les mots: Les anagrammes de Ferdinand de Saussure*, NRF, Gallimard, Paris, 1971, 160 p.

بعض الإشارات:

Bally (Charles), *Précis de stylistique, Esquisse d'une méthode fondée sur l'étude du français moderne*, A. Eggiman and Cie, Genève, Librairie Fischbacher, Paris, 1905, 183 p.

Durkheim (Emile), *Les règles de méthode sociologique*, col. Quadrige, PUF, Paris, 2004 [1895], 149 p.

Rey (Alain), *Théories du signe et du sens*, *Lectures I*, Editions Klincksieck, Paris, 1973, 299 p.; *Lectures II*, Editions Klincksieck, Paris, 1976, 408 p.

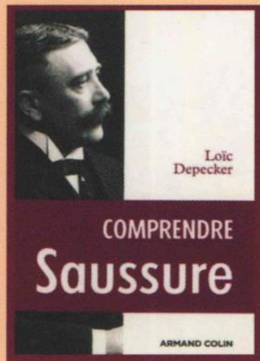
Whitney (Wright D.), *La vie du langage*, col. Biblio-

thèque scientifique internationale, Librairie Germer Baillière, Paris, 1875, 204 p.

الفهرس

فهم فرديناند دو سوسور وفقاً لمخطوطاته

مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

المنظمة العربية للترجمة

تطوّرت اللسانيات تطوّراً هائلاً في السنوات المئة الماضية، فقد تفرّعت في اتجاهاتٍ مختلفة أشدّ الاختلاف قد تكون متعارضة فيما بينها في بعض الأحيان، إلا أنها كلها تعود في سبب انطلاقها إلى مصدرٍ واحد هو فرديناند دو سوسور (1857-1913) وهذه الاتجاهات، وإن كانت تتعارض مع فهم سوسور، إلا إنها في نهاية الأمر تضع أسُس فكرها وتكوّن منهجية دراستها انطلاقاً منه واعتماداً على الطرق التي يستعملها والمفاهيم التي يقدمها.

- **لويك دوبيكير**: أستاذ في علم المصطلح وعلوم اللغة في جامعة باريس 3 السوربون الجديدة، وقد أسس «الجمعية الفرنسية لعلم المصطلح» وهو الآن رئيسها. لكنه كذلك كاتب وأديب وشاعر. عُيِّن مؤخراً، في 20 أيار/ مايو من العام 2015، في مجلس الوزراء مندوباً عاماً للّغة الفرنسية ولِلُغات فرنسا. من مؤلفاته:

L'invention de la langue: Le choix des mots nouveaux (2001), *Les mots de la francophonie* (1988).

- **ريما بركة**: مترجمة لبنانية، حائزة على الدكتوراه في علوم اللغة والمصطلح من جامعة السوربون - باريس. من ترجماتها: **تاريخ علم الفلك القديم والكلاسيكي** (المنظمة العربية للترجمة)، **علم المصطلح: مبادىء وتقنيات** (المنظمة العربية للترجمة).

ISBN 9786144340752

الثمن: 20 دولاراً
أو ما يعادلها